وزارة التعليم العالي

جامعة الآداب والعلوم الإجتماعية الجزائر

معهد علم الإجتماع
قسم الدراسات العليا

رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علم الإجتماع

بموضوع :

الاشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر
(الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر)

من إعداد : عبد المجيد بن مبارك .
الاشراف : الاستاذة كلودين شولي .

جوان 1987

=0= إهداء وشكر =0=

الاهداء : - الى ابنتي العزيزة "مونية"

- الى زوجتي

- الى أمي وأبي

- الى كل أفراد العائلة

الشكر : قبل كل شيء أوجه شكري الخالص الى السيدة :
الاستاذة كلاردين شولي" على قبولها للاشراف على دراستنا ، وتوجيهاتها القيمة الصائبة وعلى مساعدتها لتخصيص من وقتها الثمين لنا في انجاز هذه الدراسة .

كذلك أشكر كل الاصدقاء من الطلبة وأساتذة و عمال على مساعدتهم لنا وأشكر على الخصوص صديقي العزيز "رابح كشاد" على مساعدته و ملاحظاته القيمة .

الاشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر
(الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر)

-0- الفهرس -0-

صفحة

- قائمة الجداول -

قائمة الرسوم البيانية

=0= قــائـمــة الـمـلاحــق =0=

الـملحق رقم (1) الامر رقم 73-44 المورخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن احداث الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

Ordonnance 73-44 du 25 Juillet 1973 portant création d'un organisme national de la recherche scientifique.

الملحق رقم (2) مرسوم رقم 77-115 مورخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها اعضاء اسلاك المدرسين في التعليم العالي.

الملحق رقم (3) مرسوم رقم 82-45 مورخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن انشاء مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني.

- مرسوم رقم 82-46 مورخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن انشاء محافظة للطاقات الجديدة.

- مرسوم مورخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن تعيين محافظة الطاقات الجديدة.

الملحق رقم (4) مرسوم رقم 83-455 مورخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 يتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني

الملحق رقم (5) مرسوم رقم 83-521 المورخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبير سنة 1983 يحدد القانون الاساسي لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية.

الملحق رقم (6) مرسوم رقم 83-73 مورخ في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983 يحل الهيئة الوطنية للبحث العلمي ويحول اختصاصها وأعمالها.

الملحق رقم (7) مرسوم رقم 84-159 مورخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتضمن انشاء محافظة للبحث العلمي والتقني.

الملحق رقم (8) مرسوم رقم 86-52 مورخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 يتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني.

الملحق رقم (9) مرسوم 86 - 72 مورخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أفريل سنة 1986 يتضمن انشاء محافظة سامية للبحث .

الملحق رقم (10) قرار وزاري مشترك في 27 ربيع الأول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يعدل القرار الوزاري المشترك المورخ في 13 يونيو سنة 1983 و الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المورخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980 والتي تعفي من الضرائب الادوات و الاجهزة العلمية والتقنية المخبرية والمواد الكيمياوية والعناصر الالكترونية المعدّة للتعليم والبحث العلمي لفائدة محافظة الطاقات الجديدة .

الملحق رقم (11) قرار وزاري مشترك مورخ في 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يتضمن تنظيم اعمال البحث في الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين .

الاشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر
(الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر)

مدخل :

ان موضوع الدراسة التي تعكف على انجازها في نطاق رسالة الماجستير في علم الاجتماع هو :

الاشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي
في الجزائر
(الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر)

يشكل موضوع البحث العلمي في وقتنا الحالي الشغل الشاغل للاهتمام على مختلف المستويات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية.
كما أن ما من تظاهرات واجتماعات أو ندوات في مختلف مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية من جهة وضمن المواثيق الرسمية لحزب جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية من جهة ثانية إلا وكان البحث العلمي موضوع الذكر و التشديد عليه بالاهتمام و لا يفوتنا التذكير بما جاء به الميثاق الوطني في أن :
((.. وستدخل الجزائر ، بفضل البحث العلمي والعناية المتزايدة بالتكوين التقني عهد الابداع العصري ، وتتمكن من ضمان نجاح الثورة الصناعية والثورة الزراعية و بدراسة تراث الماضي والعلاقة الحميمة بين الكائن الانساني والطبيعة)).(1).
يعتبر البحث العلمي في الجزائر كما جاء به الميثاق الوطني المنهج و التقنية الاساسية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري الميثاق الوطني - الباب الثالث - ص89-90 .

التي بفضلها يتم تحقيق اهداف و مرامي المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية في الجزائر .
كما الحّ الميثاق الوطني على ان يكون البحث العلمي في الجزائر متوجه نحو خدمة الاقتصاد الوطني و قضاياه المطروحة في البلاد وأن لايكون معزولا أوعلى هامش التنمية الوطنية وأن يستجيب لمتطلباتها وأن يسير متوازيا مع طريق البناء الاشتراكي .

((ان النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر ، وخاصة توجيه هذا البحث الى أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا الملموسة بالبلاد ، يسهم الى حد كبير في توسيع ودعم قدرة البلاد والتكنولوجية والتخفيض من نسبة تبعيتها الى الخارج في هذا المجال) (1) .

وتجسيدا لمبادئ و نصوص الميثاق الوطني - الوثيقة الايديولوجية للشعب الجزائري - حول موضوع البحث و الاستراتيجية في عملية تحقيق بناء المجتمع الاشتراكي الجزائري لا يفوتنا التذكير هنا بمختلف الانجازات واهتمامات القيادة السياسية بالسير قدما في تحقيق وتنفيذ لوائح و مبادئ الميثاق الوطني وتوصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي أشار في توصياته الخاصة بقطاع التربية والتكوين الاجتماعي الاجتماعي - الثقافي بما يلي: " 4) مايتعلق بالتعليم والبحث العلمي يسجل المؤتمر الخامس النتائج الايجابية المحققة في هذا المجال ويلح على التنسيق البيداغوجي بين المؤسسات التابعة لمختلف الوزارات و الجامعات كما يوصي المؤتمر مواصلة الجهود في تنظيم منشآت البحث العلمي والتقني.)) (2) .

كانت الجزائر قد أمّمت البحث العلمي بانشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي بأمر رقم 73_ 44 المورخ في 25 جويلية 1973 وقد قامت من قبل هذا بتأميم قطاع حيوي في الاقتصاد الوطني في سنة 1966 بتأميم البحث المنجمي.

---

(1) نفس المرجع - الباب السادس . ص 195 .

(2).- Les résolutions du 5ème Congrés du F.L.N. in revue EL-DJEICH n°248 Janvier 1984 - 21ème année p. 16.

قامت القيادة السياسية بانشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي و هذا بمرسوم رقم 82-45 المؤرخ في 23 جانفي 1982 يشكل هذا المجلس من وزراء القطاعات المعنية بالبحث العلمي وبرئاسة رئيس الجمهورية والامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، و بعد شهر من انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي وبالتحديد في يوم 1982/2/23 انعقد أول ملتقى وطني للبحث العلمي برعاية رئيس الجمهورية و الامين العام للحزب وحضر هذا الملتقى حوالي 600 باحث يمثلون مختلف الوزارات والقطاعات الاقتصادية لدراسة النقص الموجود في هذا الميدان، وتقييم ماتم اليه في السنوات الماضية وذلك بهدف التنسيق بين فروع مجالاته المتعددة.

كما عاش المجتمع الجزائري أخيرا في مارس 1984 انعقاد الموتمر الوطني للتنمية برئاسة رئيس الجمهورية و الامين العام للحزب والذي ضم كل الاطارات المعنيين بالقطاع التنموى الاقتصادي الوطني وخلالها ألح رئيس الجمهورية على الاستعانة بالدرجة الاولى بالاطارات والباحثين الجزائريين وخاصة منهم الشباب وعدم اللجوء الى المكاتب الاجنبية في ما يخص الابحاث والدراسات المتعلقة بالتنمية الوطنية.

و اذا كانت عملية التنمية الوطنية تتطلب حصر الامكانيات و تعبئة جميع الموارد المادية و البشرية وجردها بغرض الاستثمار في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني وخاصة الحيوية منها، فان التخطيط الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي يتحقق بفضلها تنظيم النشاطات الأساسية أو الفرعية في العملية التنموية اذ أن البحث العلمي هو الوقود الاساسي لكل هذه النشاطات خاصة و قد تشعبت محاورها و أتسعت دائرتها، مما يسمح بترجمة الاهداف المسطرة الى وقائع اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وإن كان مجال البحث العلمي في الستينات قد عرف تأخيرا كبيرا في مجتمع خرج محطما من حربه التحريرية على القوى الاستعمارية التي حاولت تكريس التخلف بجميع اشكاله ، فإنه عرف تطورا ملحوظا في السبعينات بالقياس الى ما وصلت اليه مستويات التنمية في الحياة العامة للشعب الجزائري اذ عرفت العشرية الماضية تأسيس أول هيئة للبحث العلمي دابت على الاجتماع مرة كل سنتين .

وبتزايد سرعة ايقاعات التنمية الوطنية وتضاعف احتياجات اقتصدنا الى موارد مادية وبشرية هدمة ، أصبح من المتعذر أحداث تطور كبير دون اللجوء الى الاستعمال الأمثل للتطور العلمي والتقني ولم يعد مقبولا الاستمرار في اتباع العشوائية وترك التخطيط والتسيير لانتاجنا يسير بمحض الصدفة .

ومن هنا فان ربط عملية التنمية بتطور البحث العلمي أصبح من الضرورات الملحة لواقع المعركة الراهنة التي يخوضها مجتمعنا .

بعد استعراض كل هذه النقاط الأساسية في البحث الذي سنتناوله في دراستنا سنعكف بالتركيز على تحليل عملية من العمليات المتعلقة بالبحث العلمي في الجزائر والمتعلقة بتنظيم البحث العلمي وظروفه السوسيولوجية .

أهداف البحث :

هدفنا من هذه الدراسة يتمحور أساسا في همنا في دراسة موضوع البحث العلمي في الجزائر من وجهة نظر سوسيولوجية وأن كان هذا الموضوع نفسه لم توجد في الجزائر في مجال علم الاجتماع كما أن الدراسات التي تمت في المجالات العلمية الاخرى لم ياخذوا بعين الاعتبار قضية جوهرية تخص أساسا وبالدرجة الاولى العنصر الانساني وبالتحديد المجموعة العلمية أي الباحثون وظروفهم الموضوعية ومدى تأثير ذلك على عملية البحث نفسه لان الى غاية الآن أولت القيادة السياسية

الاولوية لعملية تنظيم وتنسيق بين مختلف الموسسات المعنية بالبحث العلمي من جهة و بلورة اطار تنظيمي متمثل في مجموعة من المراسيم والقرارات والقوانين السياسية لهذا الغرض الا أن هذه العملية لازالت محتاجة لا عتبارات أساسية تخص الباحث كعنصر أساسي في هذه العملية ، وهذا ما نريد أن نصبوا الى تحقيقه وتوجيه الاضواء على حالة الباحث وذلك قدر الامكان.

- وهدفنا الثاني يتمثل في دراسة العلاقة و مكانة المؤسسات المعنية بالبحث العلمي في الجزائر ووجهات نظر مختلف الموسسات حول عملية تنظيم وتنسيق البحث العلمي وعلاقاته بعملية التنمية الاقتصادية وخلاصة القول هناك مجموعة من التساؤلات المطروحة حول هذا الموضوع منها .

- ماهي الدلالات السوسيولوجية في عملية تنظيم البحث العلمي في الجزائر ؟

- ماهي الظروف الموضوعية التي هو عليها الباحث الجزائري؟ (الوضع الاجتماعي للباحث الجزائري.

فالهدف الاول اذا هو الاجابة عن السوال الاول من خلال هذه الدراسة أما الهدف الثاني فسنمهد له في هذه الدراسة , يتطلب تحليل اعمق و هذا يتطلب وقت أطول و لذلك سيكون مشروعنا المستقبلي.

= أسباب اختيار الموضوع :

1 - ان اختياري لهذا الموضوع له اعتبارات أساسية منها ما هو ذاتي ومنها ما هو خارجي أي موضوعي .

أما عن الجانب الذاتي فيمكنني أن أقول أن هذا الموضوع قد لفت انتباهي وأحسست برغبة نفسية للشروع في دراسته وان هذه الرغبة ليست وليدة العدم بل أشعرت بها نظرا لعلمي المهني منذ سنة 1980 بحيث أعمل منذ هذا التاريخ بالهيئة الوطنية للبحث العلمي كرئيس لقسم العلاقات العربية وخلالها كان

لي احتكاك عن قريب بكل قضايا البحث العلمي و الباحثين في الجزائر بالخصوص وفي العالم العربي على العموم .

2 - ان موضوع البحث العلمي يعتبر من المواضيع الحاسة و الهامة في حياتنا اليومية ويمثل موضوع الساعة لانشغالات القيادة السياسية بالجزائر

3 - قلة الدراسات المختصة سواء ما هو خاص بالجزائر أو ما هو موجود من دراسات في علم الاجتماع حول هذا الموضوع.

4 - العمل العلمي وبالذات البحوث العلمية، نشاط اجتماعي يعكس تطلعات المجتمع و تصوراته لدور العشيرة العلمية في تطوير المجتمع و المسارعة في تنميته وهو بهذا يخضع للضوابط الاجتماعية التي تحكم الانشطة الاخرى، ومن حيث تحديد أهدافه وتخطيط برامجه، توفير متطلباته ومتابعة أدائه و يقوم بانجازاته. وتعديل مساره كلما اقتضت الحاجة الاجتماعية ذلك.ومن حق المواطن والمجتمع أن يعبر عن رأيه في هذا كله وأن يسعى لتعظيم العائد من النشاط العلمي ولتقليل الفاقد وترشيد الجهد فيه .

5 - و قد يكون من المفيد هنا أن نذكر بان مسالة التخطيط للبحث العلمي وصياغة المنهجيات المثلى لتقويمه ما زالت حتى الآن محل نظر وانشغال في الدول الصناعية التي مارست نشاط البحث العلمي في المجالات المدنية والعسكرية لفترات طويلة واكتسبت فيه خبرات عريضة سواء في مراكز البحث الحكومية و الخاصة، في برامج البحوث الاساسية أو التطبيقية و ما زالت هذه المجتمعات تسعى باستمرار وحتى يومنا هذا لتحسين أساليب التخطيط والتقويم بحيث لا تضيع .

اذن سنتعرض في رسالتنا هذه الى ثلاثة أبواب، سنتناول في الباب الأول للجانب النظري لموضوع العلم و البحث العلمي و ذلك حول مواضيع تحديد المفاهيم المرتبطة بالموضوع و استعراض بعض النظريات السوسيولوجية له كما نتعرض لعلاقة العلم والبحث العلمي بالايديولوجية.

أما الباب الثاني سنحلل فيه تطبيقات ودور و مكانة العلم والبحث العلمي في البلدان ذات الاتجاهات الايديولوجية المختلفة ومن بينها البلدان "النامية" بالتركيز على بعض الخصوصيات التي تميز البلدان "النامية" و من بينها الجزائر عن باقي البلدان الرأسمالية منها و"الاشتراكية".

أما الباب الثالث و الأخير فهو يتعلق بالدراسة الميدانية على مستوى تطبيق وتنظيم البحث العلمي في الجزائر سنتعرض لاشكالية وتاريخ هذا الموضوع كما سنحلل فيه أربعة عناصر أساسية وهي:

- 1 - الهيئة الوطنية للبحث العلمي (هـ.و.ب.ع)
- 2 - الملتقى الوطني للبحث العلمي و التقني (23 الى 1982/02/25)
- 3 - الدلالات السوسيولوجية لحل الهيئة الوطنية للبحث العلمي
- 4 - الوضعية القانونية المهنية للباحث الجزائري.

و أخيرا سنحوصل كل النتائج النهائية متبوعة بقائمة المراجع والملاحق الأساسية للبحث.

و بهذا سنكون قد اسهمنا حسب اعتقادنا بهذه الدراسة لفتح باب النقاش حول موضوع البحث العلمي في الجزائر فنسد الوصول الى قاعدة معرفية منسجمة للظاهرة.

الباب الاول

المحتوى السوسيولوجي لمفهوم العلم وأهم نظرياته

- المحتوى السوسيولوجي لمفهوم العلم واهم نظرياته -

مقدمة : لقد تطور العلم بسرعة في اوروبا نتيجة الثورة الصناعية ونتيجة سيطرة الدول الاوروبية على الكثير من الاسواق خارج حدودها.
((لقد أدت المنافسة مابين الدول الاوروبية وتوسع أسواقها الى نمو الصناعة الاوروبية وبالتالي للاجهزة العلمية وبذلك فقد أرتبط العلم في اوروبا بحركة التوسع الاستعماري وتحت الشركات المتعددة الجنسيات والتي كانت توظف الكثير من اموالها لتطوير اجهزة البحث العلمي المرتبطة بها سواء داخل المصانع او الجامعات وانحصرت المدة مابين الاكتشافات العلمية وتطبيقها وأدت هذه العملية الى ان تحتكر الدول المتقدمة المعرفة العلمية والخبرة التكنولوجية حتى اصبحت هذه الدول تملك 95 ٪ من التكنولوجيا العالمية وأصبحت الدول المتقدمة تساهم باكثر من 96٪ من مجموع الانتاج العلمي العالمي . (1)

لقد انعكست هذه الحقيقة على الوضع ما بين العالم المصنع و الدول النامية فأصبحت هذه الاخيرة تصدر المواد الاولية الى الثانية بأرخص الاثمان وتقوم الدول المصنعة بتصنيع المواد الاولية وتنتج انواع معينة من التكنولوجيا وتصدرها بأثمان تزيد عشرات المرّات عن اسعار المواد الاولية الى البلدان النامية .

وشجعت البلدان المصنعة البلدان النامية على استيراد التكنولوجيا التي تزيد من اعتماد الاخيرة على الاولي ونتج عن هذه العملية ظاهرة التبعية التكنولوجية والعلمية .

لقد آن الاوان لان تقوم البلدان النامية بالاعتماد على امكانياتها الخاصة وعلى وظع الاطار المناسب لتحضير البحث العلمي وذلك بدراسة الاوضاع الحالية لاجهزة البحث العلمي وللباحثين الوطنيين وتحسينها .

كما ان هناك ضرورة حتمية لوضع نظرية لدور العلم في الدول النامية معتمدين في ذلك على تجربة وخبرة البلدان المتقدمة .

ولمعرفة ذلك علينا ان نستعرض في دراستنا التالية الى تحديد مفهوم العلم وخلفيته التاريخية .

---

(1) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية (الامانة العامة) : مجلة البحث العلمي العربي - العددالثانيالسنة الاولي آيار 1980 - ص 71 .

مفهـــوم العلم وخلفيتـــه التاريخيـــــــة .

-I- تحـــديد مفهـوم العلم والبحث العلمي:

قبل التعرض الى تحديد مفهوم العلم واستعراض له لبيان تطوره التاريخـــــــي مع دراسة مختلف التفسيـــرات السوسولوجية له والتطرق لجوانب اشكاله سنقوم بعرض عام وموجز حول المفاهيم والمشاكل التي تطرحها .

- بالرغم من ان عددا من العبارات او المفاهيم الخاصة بالعلم والتيكنولوجيا تعتبر" معروفة " لدى الكثير من الباحثين ، وبالرغم من ان مثل هذه المفاهيم بسبب خصائصها الاجتماعية الايديولوجية وخصائصها العلمية الفلسفية ليس لها تعريف عالمي موحد على غرار الاصطلاحات العلمية المألوفة غير ان هناك مشكلتين اساسيتيـــن تحيطان عادة بمثل هذه التعاريف: (1)

1 - ان التعاريف الاكثر شيوعا هي تلك المأخوذة عن باحثين وعلماء ومختصين في دول صناعية متقدمة . وبالتالي فان تعريفا تهم كثيرا ما تحملها وتكسبها البيئة العلمية والصناعية والحضارية الصادرة عنها تلك التعاريف ابعادا اجتماعية وتاريخية لا تتوفر في الدول السائرة في طريق النمو الامر الذي يجعل من استعمال ذات التعريف في الدول المذكورة اخيرا مدلولا مجردا في ابعاده البيئية وبالتالي مجردا من الاساس الاجتماعي التاريخي .

2 - ان التعاريف الشائعة للعلم والتيكنولوجيا وهي الاكثر تداولا تميـــــل الى اعطاء الصبغة العلمية بالمفهوم التجريدي البحث هذه المفاهيم وبالتالي اسقاط العنصر السياسي والاجتماعي في اغلب الاحيان من الحساب ، الامـــر الذي يؤدي الى تحريف موضوعية التيكنولوجيا بالنسبة لصانع القرار السياسي ويحيلها الى نقطتين او ليتيـــن لهمـــــا اهميتها المركزية ولكنهمـــــا ليستا كافيتين على الاطلاق : .

---

(1) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية - الامانية العامة - العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي تحرير واعداد الدكتور ابراهيم بدران - بغداد 1982 ص ص 37 - 38

أ - تخصيص الاموال والامكانيات للبحث العلمي.

ب - ضرورة التوسع في التعليم الجامعـــــي.

غير ان محاولة الربط بين العلم والتنمية والتيكنولوجية بواسطة البحث العلمي في الدول النامية والتي هي محاولة موجهة معجلة للاحداث من اجل اختصار الحقبة الزمنية اللازمة للتطور تتطلب بطبيعة الحال ان تكون المفاهيم ليست دالة على الحقيقة العلمية المجردة فقط بل تحمل المفهوم الاجتماعي للتنمية والذي هو بالضرورة مفهوم ديناميكي فاعل وليس مجرد عبارة استاتيكية شاملـــة .

I-1.1- مفهوم العلم من حيث اللغة :

ترادف كلمة العلم في العربية كلمة المعرفة وخاصة في الاستعمال القديم لكلتي الكلمتين. فالعالـم هو العارف ، ولقد بدات المسافة بين كلمتي العلم والمعرفـة تزداد مع الزمن في عصرنا الحاضر مدلولا جديدا تماما .

وعليه فان تعريف العلم بالمفهوم المعاصر هو ، " نظام المعارف الانسانية المتعلقة بحقائق الوجود وقوانينه ومظاهره والتي اكتسبها الانسان او اكتشفها او توصـل اليها خلال مسيرته الحضارية على المدى التاريخي الكامل للحياة البشرية (1)

وعليه فان العلم نظام ديناميكي يسعى نحو التكامل ويتجدد باستمرار بحيـــث تتطور المعارف لتكون تعبيرا عن الحقيقـــة المطلقة فتتـــراجع وتسقـــط منها تلك المعـــارف او المعلـــومات الابعد عن الحـــقيقــــــــــة لتحــــــل محلهـــا معارف اكثـــر دقـــة وقربـــا .

وعليــــه فان الانتــــاج العلمي(النظريات) يتســـم بميـــــــزة النسبيـــــة وهذا حســـب الزمان والمكـــان .

---

(1) نفـــس المرجع ص 39 .

كما يتعرف العلم على أنه " هو التعرف الموضوعي المنظم - بالبحث المنظقي والتحقيق التجريبي - على العلاقات التي تربط بين ظواهر الكون والمادة والحياة الاجتماعية ، وتصنيف هذه العلاقات لمقارنتها ببعضها واستنباط الجديد منها " (1) .

ولقد كان شغف الباحثين العالميين بالتعرف على تلك العلاقات هو الدافع الاساسي لمثابرتهم على عملهم فأ حتطوا لانفسهم اسلوبا موضوعيا مجردا يتفاهمون به فيما بينهم حتى اصبحوا موسسة عالمية تخطت حدود الاوطان والمذاهب في قفزات عبقرية أدت الى الاكتشافات والاختراعات التي جعلت من العلم ثورة مشاعة ينهل منها القادرون على تداولها ليغذوا بها التنمية الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية .

وخلاصة القول نلاحظ ان التعريفان المقدمان حول العلم متكاملان الا ان التعريف الثاني قد بين الطريقة التي يتم بها عملية الانتاج العلمي وهي البحث العلمي الذي يعتبر" من حقول العمل العلمي الرئيسية .
وتتناول البحوث العلوم الاساسية او العلوم التطبيقية "(2) وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية ، برز العلم يضيء الطريق للنمو السريع في البلاد الصناعية كما انبهرت به البلاد النامية وعقدت عليه الآمال في انتشالها من الازمة التي تركها فيها الاستعمار .

كما جاءت منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونيسكو UNESCO" بتعريف ومحالة تحديد مفهوم العلم والتكنولوجيا وبينت انه " إذا نظرنا الى العلم والتكنولوجيا " كنشاطين بشريين، فهما يعتبران بلا شك مفهومين يتسمان بالابهام والإلتباس .

---

(1) نفس المرجع - ص . 701

(2) شيث نعمان." العمل العلمي ومؤسساته في البلاد المبتدئة . دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الاولي 1968، ص 127 الفصل الخامس.

فلفظ " العلم " يعني شروع الجنس البشر ي في محاولة منظمة لاكتشاف سلسلـــــــة من العلاقات والسيطرة عليها عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر الملاحظة وجمع المعارف الناتجة عن ذلك في شكل منهجي ، فيتيح لنفسه فرصة فهم الظواهر التي تحدث في الطبيعة والمجتمع واستخدامها لصالحه . وطبيعي انه جري تطويـــــــر عدة نظم فرعية من المعرفة منها" التكنولوجيا " التي تتصل مباشرة بانتاج او تحسين السلع او الخدمات، فتعتبر لذلك ذات أهمية اقتصادية كبـــرى)) (1)

وعليه فان"التكنولوجيا " هي معرفة الوسيلة في حين ان العلـــم بالمقابل هو " معرفة العليات ان هذا التعريف مكمل للتعريفين السابقين حيث يبين العلاقة الموجودة بين العلم والتكنولوجيا وحدد مجاليهمـــــا .

ومفهوم" العلم والتكنولوجيا " يعني اليوم من وجهة نظر السياسة العلمية للدولة، كافة الانشطة التجديدية للأمة ، وهذا يشمل :

I-1-2 البحث العلمي والتكنولوجي ، ويعني عمليات الدراسة والتجريب والتصور العقلي واختيار النظريات المتضمنة في توليد اكتشافات جديدة في مجال العلم والتكنولوجيا (1)

I-1-3 المرافق العلمية والتكنولوجية : وتشمل مزيجا من الأنشطة التي لاغنى عنهــا لتقدم البحث والتطبيق العملي للعلم والتكنولوجيا وهي تضطلع بجميع المعلومات العلمية والتكنولوجية اللازمة لهذه الغايات ومعالجتها ونشرها (2) .

I-1-4 الابداع : ويعني خلق منتج او عملية جديدة ، وبالتالي ضمان استخدام الافكار والاكتشافات الجديدة في ميادين الانتاج الوطني بفعالية ، ويشمل ذلك ايضا" نقل التكنولوجيا " الذي تدخل عن طريق هذا العامل منتجات وعمليات معروفة الى بــلاد لم تستخدم او تنتج فيها من قبل (3) .

I-1-5 التنميـــة التجريبيـــة :

وتشمل عمليات تطويع الاكتشافات واختبارها .

---

(1) نفــس المرجـــع ص 134 .

(2) " " ص 134.

(3) " " ص 135.

وتحسينها المؤدية الى قابليها للتطبيـــــــق العملــــــــي (1)

I-2- تعريـــــف: البحث والتنميـــة التجريبيـة La recherche et le développement expérimental

تشمل مجموعة العمليات التيتخص الاختراعات الجارية بصورة تنظيمية من اجل تراكم انتاج المعارف ومن بينها معرفة الانسان والثقافة والمجتمع بالاظافة الى استعمال هذا الانتاج المعرفي لتطبيقات جديدة (2).

وهناك انماط مختلفة للبحث العلمي من بينها مايلي :

I-2 -1- البحث الاساسي : La recherche fondamentale

" يشمل البحث الاساسي الاعمال التجريبية والنظريات الجارية اساسا بهدف الحصول على معارف جديدة حول اسس الظواهر والافعال الملحوظة ، دون ان تكون لها تطبيقات او استعملا ت خاصة منتظرة (3).

- يحلل البحث الاساسي الخصوصيات والانساق والعلا قات من اجل صياغة اواختبار فرضيات النظريات والقوانين .

- غالبا ما تكون نتائج البحث الاساسي غير قابلة للتعاقد ، وعادة ما تكون نتائج البحث الاساسي غير قابلة للتعاقد ، وعادة ما تكون منشورة في المجـــلا تالعلمية والدوريات المتخصصة او تنشر على شكل تبادل المعلومات بين المؤ سسات او الباحثين المعنييـــن انفسهـــم .

- تكون عملية نشر نتائج البحث الاساسي احيا نا"محدودة" وذلك لاسبـــــاب سرية وأ منيـــــة .

- تباشر الابحاث الاساسية غالبا من طرف الباحثين الذين يحددون بأ نفسهـــــم اهدافهم الخاصة وينظمون اعمالهم بمفردهم ، غير ان بعض المجالات والميادين يكون البحث الاساسي موجه اساسا نحو ميادين كبـــري ذات الاهتمام العام، وهذا النوع من البحث يسمي" بالبحث الاساسي الموجه . (4)

---

(1) نفس المرجع ص 134

2) La mesure des activités scientifiques et techniques (MANUEL DE FRASCATI) O.C. D.E Paris 1976 p.19

3) ibid pp. 19-20

4) ibid p. 20.

- وينقسم البحث الاساي من حيث الغرض او الهدف الى :

أ - غير موجه : اي يبحث عن علاقات الظواهر لذاتها دون هدف نفعي.

ب - موجه : يتركز في مجالات يرجى منها نفعا .

جـ - مسانِد : يهدف نحو زيادة احكام العلاقات بين الظواهر " (1).

I-2-2 - البحث التطبيقي La recherche appliquée : يشمل البحث التطبيقي الاعمال الأصلية من اجل الحصول على معارف جديدة ، وهذه الاعمال موجهة بالخصوص نحو تحقيق موضوع تطبيقي معين (2) .

يربط البحث التطبيقي بين علاقات الظواهر وبين كيفية افادة الانسان منها في مجالات معينة كالزراعة والطب والصناعة الى غير ذلك من قطاعات الانتاج الاقتصادية والاجتماعية (3) .

- وتجري الابحاث التطبيقية إما لإمكانية تطبيق نتائج الابحاث الاساسية او لتصميم ووظع المناهج والوسائل الجديدة التي يمكن من خلالها الوصول مسبقا الى هدف مرجو معين .

- وتأخذ الابحاث التطبيقية بعين الاعتبار المعارف الموجودة وتحاليلها وذلك بغاية حل المشاكل الخاصة .

- وتبدو نتائج البحث التطبيقي في بادئ الامر بمنتوج فريد من نوعه او بعدد معين ومحدود من الاشياء المنتجة او من الطرق المنهجية او من الانساق ، وعن طريق البحث التطبيقي تحول الافكار العلمية والافكار الجديدة في صورتها العملية المجسدة .

- وغالبا ما تكون نتائج الابحاث التطبيقية في صورة براءات الاختراع كما يمكنها ان تحفظ وتتسم بالسرية .

- ولتحديد مجال موضوع البحث العلمي والتنمية التجريبية الذي يمثل موضوع دراستنا هذه نستعرض ذلك من خلال الجدول التالي :

---

(1) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية " العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي - ص . 703

2) MANUEL DE FASCATI, OP Cit p. 20.

(3) المرجع السابق . ص 703 .

جدول رقم 1 : عرض شكلي للحالات المحددة وكيفية معالجتها (1)

(تحديد جدول مجال البحث والتنمية التجريبية)

الاعمال والعمليات	معالجة الاعمال والعمليات	الملاحظات
النموذج *Prototype*	يدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	مادام كون الهدف الاولي هو انتاج تحسينات جديدة
الانجاز النموذجي *Installation pilote*	يدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	اذا كان الهدف الاساسي هو البحث والتنمية التجريبية . وبعد ان يبدأ الانجاز النموذجي بالعمل كوحدة انتاجية او تباع يخرج عن مجال البحث والتنمية التجريبية
الدراسات والمشاريع *Etudes et projets*	يدخل منها القسم فقط في مجال البحث والتنمية التجريبية	تدخل الدراسات حول نتائج البحث لا تدخل الدراسات حول عمليات الانتاج .
الانتاج من اجل الاختبار والادوات *Production à titre d'essai et outillage*	لا تدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	باستثناء اعمال البحث المرتبطة بالمشاكل المترتبة عن عملية الاختبار
خدمات البيع ومشاكل الانطلاق . *Service après-vente et difficultés de démarrage.*	لاتدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	باستثناء اعمال البحث المرتبطة بالمشاكل المترتبة عن عملية الاختبار
الاعمال المرتبطة ببراءات الاختراع والليسانس *Travaux relatifs aux brevets et licencies*	لاتدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	كل الاجراءات الادارية والقانونية المرتبطة بالبراءات والليسانس
تحاليل عادية *Analyses de routines*	لاتدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	حتى ولو كانت تجري من طرف موظفي البحث العلمي
جمع المعطيات *Collecte de données*	يخص جانب منها	- تدخل في حالة ما اذا كانت العملية تمثل جانب من البحث (عادة في مجال البحث للعلوم الاجتماعية .) - لاتدخل نشاطات الاعلام وعملية جمع المعطيات ذات المصلحة العامة
المراقبة تطبيق المعايير التفتيش العمومي *Le contrôle, application de normes réglement, inspection publique*	لاتدخل في مجال البحث والتنمية التجريبية	/

(1) *Manuel de Frascati : La mesure des activités scientifiques et techniques* p. 32.

3-4 - خلاصة استعراض نقاط الباب الأول:

وهكذا فالعلم كظاهرة انسانية هو موضوع وحصيلة الذهن البشري لتفسير الوجود ورصد حقائقه واستعابها وهو بذلك نشاط ذهني مدعوم بالخبرة اوالتجربة او الممارسة ويستند الى حقائق مادية وطبيعية قائمة فعلا .

والعلم بهذا المفهوم جدلية متنامية بين الحقيقة المطلقة كما هي كائنة في الوجود وبين ادراك الانسان لهذه الحقيقة واحاطته بها .

وقد بدات هذه الجدلية بديناميكية ضعيفة للغاية في فجر التاريخ الانساني واخذت تتعاظم وبشكل متسارع منذ اكتشف الانسان امكانية ((استغلالية العلم)) الاستفادة منه في العمليات الانتاجية ابتداء من العمليات الزراعية البسيطة وانتهاء بالعمليات التيكنولوجية المعقدة المعاصرة .

على ان الاهمية الفعلية للعلم لا تكمن فقط في انه يمثل معرفة راقية متجددة في جدلية التغيير والتطور والتقدم التي يحفزها العلم في المجتمع الانساني حين تتغلغل هذه الموضوعية في الذهن الاجتماعي وتصبح جزءا اساسيا من مادته التي يتعامل بها ويرجع اليها عند الضرورة سواء كانت هذه الضرورة اجتماعية واقتصادية او حتى ذاتية .

العلم في مفهومنا المعاصر قد تجاوز نتائج المحاولات العامة للانسان لفهم الطبيعة وكشف اسرار الوجود ، تجاوز هذه المرحلة ليس بمعني انه تم اكتشاف كل القوانين والعلاقات وانما بمعني ان هناك " تصورات عامة" ومقبولة يتفق عليها غالبية المشتغلين بالعلم (وان كانوا قد يختلفون في تفاصيلها) وتعتبر من خلال العملية المتواصلة والتلقائية لتجديد والتمحيص من العقل البشري قاعدة مقبولة لفهم افضل للوجود وتصلح للانطلاق الى فهم اكثر دقة وعمقا وخصوصية واقرب الى الصحة المطلقة التي يسعى اليها الانسان .

وكما يبدو فان التعريف يتصف بدرجة كبيرة من التعميم من حيث الشمولية الافقية او من حيث التعمق العمودي . ومثل هذا التعميم قد يكون مقبولا لمؤرخ يراقب الحركة الكلية للمجتمع البشري وغير ذلك. التعميم هنا (وكما في العديد من القضايا المماثلة) يركز على النتيجة الكلية . يتحدث عن الطليعة يعطي اهمية الجزء للكل .

قبل ان نتعرض لتاريخ العلم وعرض أهم النظريات السوسيولوجية في هـذا المجال سنستعرض مفهوم العلم تاريخيا كما موضح في العناوين التالية :

1) - ماهية العلم عند قدماء اليونان :

اعتبره الفلا سفة الاحرار جزء من المجتمع والبعض الاخر يعتبره نظام اجتماعي وآ خرون يعتبروه شكل من اشكال المعرفة .

2) - ماهية العلم في اوروبا في القرن السابع عشر :

- لقد تطور مفهوم العلم بنفس المحتو ى الا انه آ خذ صور وأ شكال اخر ي فيعتبر جزء من المجتمع ويمثل ايديولوجية اجتماعية كما يمثل عند البعض الاخر على انه قوة منتجة غير مباشرة .

- ومنهم من يعتبره نظام اجتماعي ويتمثل في المجامع العلمية والبحوث الشخصية الى غير ذلك .

- اما الاتجاه الثالث فيعتبره العلم شكل من أ شكال المعرفة ويتمثـل في الطرائق والمناهج والتقنيات والنظريات .

3) - ما هيـة العلم فى العصر الحديث : لقد تطورت نفس اشكال العصور السابقة وعلى الخصوص العصر الثاني مع تغير في الادوار فبينما يعتبره قوة غيـر مباشرة في العصر السابق يعتبره قوة انتاجية مباشرة فى العصر الحديث هذا من جهة ومن جهة ثانية كان العلم يعتبر ايديولوجية اجتماعية اصبح الآ ن ايديولوجية اجتماعية للسيطرة .

سيكون تركيزنا في هذه الدراسة على المفهوم الحديث للعلم مع الاخذ بعين الاعتبار جذوره الاصلية من القرن السابع عشر وذلك لإعطاء خلفية تاريخية له .

كما سنتناول التفسيرات المختلفة التي طرحت حول ظهوره بهذا المظمون بداية من القرن السابع عشر .

الا ان التعرض للنواحي المركزية المتعلقة بالنقاش حول" العلم والمجتمع"(1) التى استمرت بالغرب بتركيـز متزايدخلال مدة 10 ـ 15 سنة خلت. اننا نعـتقد انه قد يكون من المهم للعلماء والباحثين بالوطن ان يعرفوا شيئا من هذه المناقشات التي اقرت على " الهوية" المعاصرة للعلم في الغر ب بطرق مختلفة ، فلقد اثرت فى الطريقة التي يفكر فيها العلماء عن انفسهم وعما يفعلونه ، واثرت كذلك في الطريقة التى ينظر المجتمع فيها الى العلم . ولاهمية العلم في الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والثقافية الواسعة للغرب اصبح من الضرور ي للعلماء ان يفكروا بما يفعلونـــه وان يو صلوا بين مايفعلونه وبين المجتمع ، فان تمكن العلماء من ان يكون لهم اي تأ ثير نى مغز ي على الطريقة التى ينظم ويمو ل ويستعمل فيها العلم ، فالمواد التى يجـري تقديمها وعـر ضـها هنا مهمة دون شك .

ان السو ال الذى يطرح نفسه بنفسه " ما هو العلم " ليس امرا هينا كما يبدوا للبعض بل لا بد ان احاول ان اقدم جوابا لذلك السؤ ال قدر المستطاع هذا علما بان العلم مشكلة اذ انه يتطلب تعريفا وان نفكر بالعلم بطريقة جديدة وان [illegible] لا نعتبره علماء وتعر قون بالطبع ما هو العلم فان هنالكنوا حي كثيرة في العلم قد لا نعرف عنها الكثير وذلك لسبب بسيط هو ان في تكوين العلماء تعطى بعض النواحي اهتماما قليلا .

وكما سبق لنا ان عرفنا العلم يمكننا ان نبين ان هذا التعريف فى صورتهالتحليلية على انــــه :

" نوع من المركب يتضمن النواحى الاربع التي سنتناولها وهي الناحية التاريخية التى نحن بصدد التعرض لها والسوسيولوجية وهو اختصاص دراستنا والفلسفيـــة والسياسيـــــة ".

---

(1) اندرو جيمسون : ما هية العلم ـ ترجمة الدكتور خليل ابراهيم الحماش بمجلة اتحاد مجالس البحث العلمي" العلم نظرياته وتطبيقاته " مطبعة عصام ـ بغداد 1981 . ص ص 13-15

وبالنسبة لنا يشمل العلم اكثر مما نفعلو نه ان يشمل بالظرورة الاسباب التى تدعو الباحث لفعل ما يقوم بـه ودوا عي اختيار الاسا ليب التى بها يفعل مايفعل نحن نعتقد انه يمكن النظر الى تلك الاسباب بطريقة علمية اي ان يكون هناك علم العلم .

و ما المواضيع التي تناولها الباحثون ويتناولها فى الحاضر هي مواضيع سياسية في جوهرها وان هناك طرق مختلفة ومتناقضة لمعالجتها ، ولذا اشعر ان هناك فرقا مهما بين علمية الدراسة الاجتماعية للعلم وعلمية العلم نفسه .

- وحول قضية اعتبار النظام الاجتماعي المعاصر للعلم ومنظوره الذي ينبع من سوسيولوجية العلم والتي تنظر الى العلم على انه نظام اجتماعي مستقل سنتناول بعض الاساليب البارزة في الدراسة كسوسيولوجية للعلم .

- كما نتعرض الى مسألة القواعد في النظام الاجتماعي للعلم مبرزين أهم الانتقادات المختلفة التي وجهت الى طريقة معالجة العلم هذه من جهة ومن جهة ثانية سنتناول التنظيم الاجتماعي للبحث وضمن ذلك مناقشة مجموعات الباحثين والطرق التي تناقش وتقاس بها كفاءة البحث والانتقادات المعاصرة الموجهة الى الدور الاجتماعي للعلم وذلك بالتركيز على مسألة الايديولوجية وعلاقاتها بالعلم .

- اما عن رؤ ية العلم على انه نوع من المعرفة ، فما هو نوع المعرفة التي يقدمها لنا العلم ؟ وكيف برز الفلاسفة المعرفة العلمية وماهي النظريات التي وضعوها عنها ؟ فهذه التسأ لات كلها تقودنا الى مختلف المدارس النظرية في فلسفة العلم مبتدئين بالفلسفة الوضعية التي كانت لعهد قريب من ابرز فلسفات العلوم .

- كما سنتعرض ايضا الى الاراء السوفياتية واطروحتهم حول مايسمي بالثورة العلمية التيكنولوجية حيث يعطى العلم في المجتمع اهتمما مركزيا وحيث يظهر الموقف المعاصر بهيئة تختلف اساسا عن كل المراحل السابقة وذلك بسبب الدور الذي يلعبه العلم كقوة انتاجية وسنتعرف ايضا على نظريات العلم الاخري التى اعطت

للمنا قشـــات الفلسفيـــة المعاصـــرة سما تهـــــــــــــــا .

- كما نتعرض بالتمحيص المحدد للعلم كجزء من المجتمع.وستتناول ايضا عن سياسة العلم وتخطيطه وتحويله والعقائد التي حددت سياسة العلم وحول الاساليب المختلفة لتقديم المردودات الاقتصادية للعلم وعلى موقع العلــم في البلدان النامية وبالخصو ص حالة الجزائر .

II-1- لمحة تاريخية حول العلم عند العرب المسلمين :

ان العلوم العربية الاسلامية تمثل فترة طويلة امتدت من القرن السابع الى بداية القرن الخامس عشر الميلادي وفي خلال هذه القرون قام المسلمون بترجمة كثير من النصوص الاغريقية و الفارسية والهندية وان علوم من سبقوهم صبت وسكبت في قالب اللغة العربية .

ان حركة الترجمة وتأسيس دار الحكمة (مركز حركة الترجمة الإكبر في عهد المأمون) وعناية المأمون بها كانت تمثل المرحلة الاولى في تاريخ الحركة العلمية في الاسلام ، ويتبين لنا بوضوح ان انتقال العلوم القديمة الى المسلمين العرب لم يكن مجرد قبول لهذه العلوم من جانب المسلمين وانما كان هذا الانتقال نتيجة سعي ايجابي له غايته الاستحواذ على هذه العلوم وتملكها وقد كان لنجاحهم فيهذا التملك نتيجة كبري لها اهمية ليس بالنسبة للحضارة الاسلامية وحدها بل للحضارة الانسانية بوجه عام .
فالعلماء والفلاسفة العرب والمسلمون ادخلوا نهجا جديدا في اساليب البحث العلمي وان اسلوبهم كان مغايرا لاسلوب الاغريق وغيرهم وقد اعتمدوا النهج العلمي التجريبي ومن هذا تحولت كثير من العلوم من الاطار النظري الى الاطار العلمي التطبيقي كما هي الحال في الكيمياء وعلم الفلك وعلم الهيئة الارضية والتعدين والفيزياء حتى ان بعض العلماء كانوا يجمعون المعلومات ميدنيا لتفسير بعض الحقائق العلمية ومن هذا نري ان العلماء العرب المسلمون اضافوا مواد علمية وآراء جديدة في العلوم الطبيعية ومنها الجيولوجيا كما انهم فسروا حقائق علمية جيولوجية ووضعوا كثيرا من القواعد لتفسيرها قبل الباحثين الاوروبيين بعدة قرون وخصوصا ، فيما يتعلق بعلم الطبقات والمتحجرات وقانون الانتظامية وكذلك في مجالات علم التضارس الارضية والدورة الجومورفولوجية قبل العالم الامريكي" ديفز " الذي اعتبر مؤسس هذا الموضوع وواضع الاسس له .

اما من الناحية العملية يعتبر "جابر بن حيان" اول من بشر بالمنهج التجريبي او ان التجربة تصدرت منهجه العلمي ومع هذا المنهج انتقلت الكيميــــاء عند العرب المسلمين من طور صيغة المذاهب الخرافية الى طور العلــــم التجريبــي .

كما تعتبر جماعة اخوان الصفا (القرن الرابع الهجري الموافق للعاشر الميلادي) اول من اسست اقدم جمعية علمية فلسفية أ نشئت في البصرة عام (330 هـ) وكان لها فروع في بغداد وان هذه الجمعية تشبه الجمعيات العلمية بالمفهوم الحديث وقد عقد اعضا ئها الاجتماعات العلمية والندوات وتبادلوا الرسائل العلمية وعملوا منها دائرة معارف تعتبر الاولى من نوعها في العالم .

ولا داعي لاستعراض كل العلماء العرب المسلمون واسهاماتهم في تاريــــخ العلم العالمي لان هذا ليس موضوع دراستنا بل نكتفي بهذا القدر من الذكر الذي نراه في صميم موضوع دراستنا والمتعلق بتاريخ انشاء المو ســـــات العلمية واهتمامات اصحاب السلطة بالعلماء والعلم الذي كان يعتبر جزء من قوة سلطة الملك كما تبين لنا اسهامات المفكريـــــن والعلمــــاء العرب المسلميـــــن في ادخــــال نهجــا جــديدء في اساليـــــب البحث العلمـــــي با قيـــة الى ايا منا هـــــذه .

II-2- لمحة تاريخية حول العلم في اروبا :

1600

لقد كان ظهور العلم في اوروبا الغربيـــــــة حوالـــــي ســـنـــة

كحادثة تاريخية لم يكن من المحتمل ان تحدث فقد كانت هناك في الوطـــن العربى فى الماضى علماء وفي العصر الذهبي للاسلام ازدهرت الانشطـــة العلمية الا ان تلك التطورات لم تكن تقود الى نمو العلم الحديث كشيء مستقل . فالعلم الذي تدرسه والذي ننفذ تعاليمه لا يعتمد على تقاليـــد عربية مستقلة في المعرفة : فهو في الحقيقة بشكل او بآخر نتاج العرب. وهو فى طرائقه ونظرياته الدقيقة وفي طريقة توجهه نحو الطبيعة وفي علاقاته بالانتاج الاقتصادي والنمو الاجتماعي نوع خاص من العلم يختلف تماما عن العلم الذي جري تطبيقه في الوطن العربي قديما .

ونحاول اعطاء فكرة عامة عن الاسباب والكيفية التي ادت الى ظهور هذا النوع من العلم في اوروبا الغربية حوالي سنة 1600 م . فما هي العوامل التي مكنت العلم من التطور في الاتجاهات التي نعرفه بها اليوم ؟

ان موضوعنا هذا اذا موضوع تاريخي ، وهو بهذا يختلف عن المشكلة العلمية لإننا نستطيع بالطبع ان نطبق طرائق العلم عن التاريخ وان نتوصل الى قوانين خاصة بالتطور التاريخي نستطيع بواسطتها ان نقول ان ظواهر تاريخية معينة تسببها ظواهـــر اخري معينة .

فالنظرية المادية التاريخ مثلا كما حددها "كارل ماركس K. MARX" واتباعه تقول بان التطور التاريخي هو في التحليل النهائي تاريخ العلاقات الاقتصادية للانسان فالعنصر المركزي للتطور التاريخي هو عملية الانتاج الاقتصادي وان التغيرات في طرق الانتاج والكيفية التي تجري فيها عملية الانتاج الاقتصادي هي التى تحدد في التحليل النهائي كافة انواع التغيرات التاريخية .

وكما قال ماركس نفسه ((ان طريقة انتاج الحياة المادية هي التي تحـــدد طرق الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بصورة عامة ، فليس شعور الانسان هو الذي يحدد كيانه ، بل على العكس ان كيان الانسان الاجتماعي هو الذي يحدد شعوره (1).

فمن وجهة نظر ماركس والماركسيين الذين درسوا التطورات التاريخية للعلم تحدد التغيرات في طريقة الانتاج الاقتصادي التغيرات في طرق الانتاج العلمي؛ الا انه وكما سنرى في مابعد لم يكن من السهل توضيح كيفية عمل ذلك التحديد في مجال التطبيق، وكذلك وكما وجهت تعقيبات على هذه النظرة على انها تهمل مسائل مهمة وبصورة خاصة مسألة الاسباب التي تؤدي الى استبدال طريقة انتاج باخرى. اننا نحتاج ايضا الى فهم دور الافكار في التاريخ وكذلك الطرق التي تؤثر فيها الافكار على بعضها البعض والطرق التي تؤثر فيها على الانتاج المادي والتنظيم الاجتماعي .

ولهذا فالتوجه العلمي نحو التاريخ غير كاف رغم كونه يشكل منطلقا نظريا مفيدا جدًا الا اننا نستطيع قطعا وضع نظرية تاريخية ينسجم فيها بينها كل شيء ، فالتاريخ مليء بالجدول والنظريات المختلفة تتصارع فيما بينها بسبب كونها تستند الى فلسفات سياسية مختلفة وبسبب كوننا نستعمل التاريخ بطريقة تختلف عن استعمالنا للعلم .

من المهم ان ندرك من البداية ان هذا الموضوع من المواضيع التي تثير الجدول وان التفسيرات المختلفة تستند على تصورات مختلفة عن ماهية العلم في الوقت الحاضر وكيف يجب ان يكون .

---

(1) MARX-ENGELS : "L'idéologie allemande " Tome premier (première partie) FEUERBACH - Traduction de Renée CARTELLE et Gilbert BADIA - Introduction de Jacques MILHAU - Editions sociales - Paris 1977 - p. 12.

II-3- النظرة الداخليـــة والنظرة الخارجيـــة :

ينقسم تاريخ العلم منذ زمن بعيد الى معسكرين رئيسين او طريقتين بارزتين وهما النظرة الداخلية والنظرة الخارجية في تاريخ العلم ويمكـــن توضيح هذا في مايلـــي :

جدول رقم 2 : تاريخ العلم

النظرة الداخليـــة	النظرة الخارجيـــة
1- العلم نوع من المعرفة	1 - العلم جزء من المجتمـع
2 - العلماء يطورون النظريات	2 - العلماء يستجيبون للحاجات الاجتماعيـــة
3 - العلم ينمو بشكل تراكمي	3 - العلم ينمو بشكل توليفـــي
4 - العلم والتكنولوجيا شيئان مختلفـان	4 - العلم والتكنولوجيا شيئان مرتبطان ببعظهما ارتباط وثيـــقـا

با مكاننا القول ببساطة أن النظرية الداخلية تهتم بالعلم من اجل العلم وهي بصورة عامة لاتهتم بعلاقة العلم بالمجتمع وانصارها يحاولون ايضاح كيف ان نظرية علمية ما او عملا علميا معينا ادي الى ظهور نظرية اخري او عمل اخر وكيف ان نوعـا مستقلا من التطور العلمي قد حصل في الحقول العلمية المختلفة وهم يحاولون بطرق مختلفة ان يحددوا الشكل التفصيلي للتاريخ الذي يدرس)) (1)

وبا ختصارهم يجدون ان تأثير المجتمع على تطور العلم قليل المغزي وبعضهم انكر وجود اي تأثيـــر مـن هذا النوع على الاطـــلا ق ،

(1) المـــرجـــع السابـــق - ص : 37

ولهذا فان مصار وجهة النظر الداخلية بشكلها المتطرف يعتبران من المدافعين الا شداء عن المعتقد القائل با ستقلا لية العلم عن المجتمع وهم بهذا يناصرون، الاستقلا لية والحرية الاكا دمية بشكلها المتطرف ، وديو أ شكال هذا الراي هو التبرير المتحداق" للعلوم الصرفة " ، ليس كافة انصار وجهة النظــر الداخلية غير ذات مغني ، فمن الواضح ان العلم خلال عصور التاريخ قد تعرض لتطورات خاصة به الا ان السؤ ال هو فيما اذا كان من الممكن فصل التظورات المستقلة عن بقية المجتمع ، واهم من ذلك قضية مآ اذا كانت التطورات المستقلـــة هي في الحقيقة ذات مغز ي مهم لفهم العلم بوصفه الحالــي .

اما وجهة النظر الاخر ي فتعز ي الى جماعات متباينة يمكن تسميتهم بمؤ رخي العلم من وجهة النظر الخارجية او المؤ رخين الاجتماعيين للعلم . ومؤ دها ان اثر المجتمع على العلم من الامور المهمة حقا . فحاول هؤ لاء اثبات انواع مختلفة من الارتباطات بين التصورات العلمية وأ مور اخر ي تحصل خارج نطاق العلم .

ومن المنطلقات النظرية لهذه الفكرة تلك التي يتضمنها كتاب وضعه سنة 1925 الفيلسوف " ألفريد ثورت وايتهيد"

فترتكز وجهة نظره الخارجية على الخلفية الفلسفية - التي يمكن تسميتهـــا بالاطار الحضار ي العام الذي ظهر فيه العلم والتي تنظر الى ظهور العلم على انه جزء من المحيط الفكر ي الذي كان موجودا في اوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ألا انه يهمل العلا قات بين العلم والانشطة الاجتماعية الاخر ي كا لجوانب الاقتصادية والسياسية (1)

لقد حاول اخرون في السنين الاخيرة ان يتبعوا اسلوب" وايتهيد" وذلك بمحاولت ابراز كيف ان العلم كان من نتاج تطورات فلسفية وحضارية اوسع حصلت فيالمجتمع الاوروبي في القرن الخامس عشر والسادس عشر. ان هذه الفلسفة (الخارجية) تتعد ى حدود النظرة الداخلية لتاريخ العلم الا انها تشبهها لا نها تعمــل فـــــي عالــــم الافكـــــار .

---

(1) نفس المـــرجع ص - 40

وهي بصورة عامة ترفض الايمان بان الانشطـــة التاريخيـــة الملموســـــــــــة في حقل الاقتصاد والسياســـة اكثر اهميـــة من الانشطة في حقل الافكــــــــار .

ان الجد ل الخارجي – الداخلي (من نواح كثيـــرة) هو مسألة ايهما اهـــم كما يقول الماركسيون) القاعدة الاقتصادية ام الكيان الفوقي الفكر ي ، وبالرغم من انه يمكن اعتبار " وايتهيد " وغيره من الفلا سفة من انصار النظرة الخارجية للعلم بشكل عام الا ان الجدل الحقيقي حول الاثار الاجتماعية على تطور العلم بانها لم تبدأ حتى سنة 1931 عندما قدم "بورس هسن Yors Hussen * بحثه عن الجذور الاجتماعية والاقتصادية لكتاب القواعدلنيوتن .

لقد كان " هسن " يسند افكاره الى" ماركس K. MARX وانكلز F. ENGELS ولينيـــن "LENINE " عمدا رغم انه لم يكتب احد من الثلاثة عن العلم بتلك الطريقة التفصيلية ، فلقد كتبوا عن فلسفة العلم بشكل تو ليفي وبصورة عامـــة الا ان اهتماماتهم كانت على درجة من الاتساع بحيث لم تتح الفرصة لا ي مـــن مؤ سسي الفلسفة الماركسية ان يطبق نظريته على اكتشافات علمية معينة او على تاريخ العلم ، وهكذا قام " هسن " بتلك المهمة .

---

* كان هسن " عضوا في وفد من العلماء والمختصين بادارة العلوم السوفيات لقد تناولت بحو ثه المسائل السياسية والنظرية الخاصة باستخدام العلم في المجتمع وكيف يستخدم المجتمع الاشتراكي السو فياتي الجديد العلم اضافة الى بعض القضايا التاريخية ، ومن الضرور ي ان نذكر ان العلم كان مـن الانشطة الثانوية نسبيا في مجتمعات اوروبا الغربية في ذلك الوقت ، فقد كان الاتصال بين العلم والصناعة امرا عرضيا ، وقد كانت هناك بعض المختبرات الخاصة بالبحوث في نطاق الصناعة غير انه لم يكن هناك وجود لسياســـــة علمية فيما يتعلق بمعرفة افضل الطرق لقيام المجتمع باستخدام البحـــث العلمي ، فلم تكن هناك مجالس للبحث ولم يكن العلم يخضع لأ ي تخطيط حقيقـــــــي. ،كل ذلك كان موجودا في الاتحاد السوفياتي .

بعد استعراض مفهوم العلم وابراز الاتجاهات النظرية المختلفة في مجال العلم ،
مير زين بصورة ملخصة جوانب الاتفاق والاختلاف بين الاتجاهين(الاتجاه الداخلى
والاتجاه الخارجي) فتبين لنا ان العلم يمثل محور من المحاور المركزية في
عملية الجد ال النظر ي وهذا الاختلاف في وجهات النظر مرتبط بظروف اخر ي
يمكن لنا ان نكتشفها من خلال دراستنا لمختلف النظريات حول الثورة العلمية
وقبل التطرق لهذا الموضوع العام لا بد لنا ان نستعرض تطور طرق انتشـــار
المعرفة العلمية عبـــر التاريخ .

II-4- تطـــور طرق انتشار المعرفة العلمية

اولا : لو عدنا الى البدايات الاولي للعلم وتساء لنا عن الصفات العاملة للطـرق التي تنتقل بها المعلومات بين افراد الجاماعة العلمية كانت اولى طريقة تأ خذ شكل المراســلات او تبادل الرسائل ، وكان النمط العام هو ان كبار العلماء والمشهورين والذي انشرت شهرتهم علىعامة الناس وحواصهم يكتبون لبعضهم عن المكتشفات والنظريات وغير ذلك ويتولي الاشخاص الذين يشكلون جزءا من شبكة الاتصال بنشر الاخبار شفويا اليإتباعهم وزملا ئهم المحليين. وكانت تتم هذه العملية بواسطة القوافل التجارية ثم تطورت عن طريق البريد. وكانت خدمات البريد بالطبع بطيــئة جدا وغير مضمونة . غير انها كانت السبيل الاكثر استعمالا لنشر المعلومات. وماكان يتميز به المسليمون العرب ان انتشار المعلومات العلمية كان بواسطة العلماء الرحالة انفسهم واثناء المحافل الدينية وفي ايام الحج .

ثانيا : والطريقة الثانية هي طريقة رسمية اكثر لنشر المعلومات الا وهـــــي طباعة نشر الكتب ؛ فقد كان مطلوبا من العلماء ان يكتبوا انتاجاتهم المهمة وان ينشروه على شكل كتاب يمكن توزيعه واستنساخه وقد يستعمــــل في الاحاديث والمحاضرات .

ثالثا : وبازدياد حجم مجتمع العلماء وزيادة المنافسة اصبح من الواضح ان هناك حاجة لخلق وسائل جديدة للتواصل. فلقد كانت هناك حاجة الى وسيلة اسرع واحدث من وسيلة نشر الكتب الا انها في الوقت نفسه اكثر رسميـــة من الوسائل الشخصية وهكذا ولدت المجلات العلمية فلقدظهرت المجلة العلمية في بادىء الأ مر على شكل نشرة دورية للوسائل التي كانت ترسل الى الجمعيات العلمية فـــي الاقطـــار المختلفـــة .

((كانت الحاجة الى التواصل المتطور احد ى المحفزات التي ادت الى خلق المجلة العلمية واضافة الى ذلك هناك حاجة متزايدة توازيها او تفوقها شعربها العلماء، وهي وجود منبر عام يمكن من خلا له ان تحدد حقوق الاسبقية في الاختراع وان تثبت تلك الحقوق ، فتبادل الرسائل الشخصية بحد ذاته لم يؤدي ذلك الدور بشكل متقن وغالبا ما نتجت عنه صراعات عنيفة))(1)

اما التطورات الكبيرة في هذا المجال فقد حصلت في القرن التاسع عشر. وبصورة عامة جاءت تلك التغيرات نتيجة لاتجاهات ثلا ثة مهمة :(2)

- الاتجاه الاول هو التطور الحرفي للعلم واضمحلال الهواة فقد كانت اعداد متزايدة من الناس تتخذ من البحث حرفة لها وكانت وظيفة هؤ لاء اجراء البحوث بشكل ناجع . وقد كانوا يكسبون قوتهم من تلك البحوث.

- اما الاتجاه الثاني فهو ان التطور الحرفي الذي واكبة توسع مستمر بجماعة العلماء المتزايدة في عددها ابرز الحاجة لان يقوم كل عالم ينشر اعماله بشكل سريع . فقد كانت الاجراءات التقليدية بصدد انجاز سلسلة واسعة من البحوث ومن ثم الانتظار لاخراجها جميعا في كتاب تعتبر بطئة وغير مؤ ثرة لأ غراض تثبيت وادامة سمعة الشخص كعالم محترف .

- اما الاتجاه الثالث فهو ميل العلم نحو التخصص، فتراكم المعرفة جعل من الصعوبة بمكان ان يحتفظ اى شخص بكفاءة مناسبة في كافة حقول العلم خصوصا تلك التي تقع خارج نطاق فرعة الذي اصبح فيما بعد تخصصه وتطور بعد ذلك الى تخصصه الدقيق .

---

(1) اندرز كرانبيرك : " التواصل العلمي" مجلة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية العلم : نظرياته وتطبيقاته" ترجمة واعداد الدكتور خليل ابراهيم الحماش. القسم الاول - مطبعة عصام - بغداد 1981 - ص ص107 - 133

(2) نفس المرجع ص 114 .

أن ما حدث في القرن التاسع عشر هو انه بدأت المجلات العلمية تتطور استجابة لتلك التطورات والمتطلبات ، فبدلا من الجمعيات العلمية العامة بدأت جمعيات متخصصة بالظهور في كافة حقول العلم ولم يمضى وقت طويل قبل ان تقرر تلك الجمعيات بان تكوين لكل منها مجلة خاصة بها .

II-5-1 القنوات المستعملة بين الباحث لاستعياب ونشر المعلومات العلمية

- من المعتاد ان نميز بين نوعين اساسين من القنوات :
ما هو رسمي وما هو غير رسمي .

II-5-1-1 - فالقنوات الرسمية هي استعمال المصادر والمكتوبة كالمجلات والبحوث والتقارير وسجلات وقائع المؤتمرات والكتب ومجلات الملخصات وقوائم المراجع والفهارس وماشا كلها . وللقنوات الرسمية مزية كونها توجه نحو عدد غير محدود من القراء كما أن المعلومات التي تمر من خلا لها سوف تخزن بشكل دائم وستكون جزءا من ارشيف العلم وسيكون بالامكان الحصول عليها مستقبلا .

ومن اهم نقاط ضعف او عيوب التواصل من خلال القنوات الرسمية هو :
اولا : التأخير الذي لا مفر منه فالمعلومات تكون مادة قديمة عندما تصل للمستهلك خصوصا في الحقول التي تتعرض لتطورات سريعة وهذا عيب كبير .

وثانيا : عندما يستعمل العالم التواصل الرسمي فهو يتوقع ردود فعل قليلة او معدومة في المستوي القريب على الاقل فسوف لن يكون بامكانه ان يعرف كيف يستجيب القراء بصورة عامة لما نشره وبتعبير قنوات التواصل الرسمي ذات فائدة محدودة كوسيلة لتبادل المعلومات العلمية المتطورة والحديثة بسرعة الا انه في حالة الحاجة الى تثبيت حقوق الاسبقية ووضعها في سجلات رسمية فليس هناك بديل عن قنوات التواصل الرسمي .

II-5-2 ـ اما التواصل الغير الرسمي هي استعمال المراسلات الشخصية والمقابلات والحوار والاحاديث الخاصة والاتصالات الهاتفية ، ومن غيره التواصل الغير رسمـــــي انه يكون المستمعون او مجموعة المستلمين محدود في العدد ومن ناحية يمكـــن للعالم الذي يعطى المعلومات ان يختار وان يتأ كد من انه قد وصل الى الاشخاص المعنين الذين لا يمكن للعالم ان يتوقع ان يتمكن من تثبيت حقوق الاسبقية بشكل ثابت بهذه الطريقة ولكن بدلا من ذلك هناك اشياء اخر ي يمكن ان تتحقـــــق .

فالتواصل الغير رسمي شديد المطاوعة اذ يمـــكـــن تحويره ليناسب المستلمين كما انه يوفر ردود فعل مباشرة تاتي على شكل انتقاد او نصيحة .

من الممكن ان نقول بصورة عامة ان نقاط قوة التواصل الرسمي هي نقاط ضعف التواصل غير الرسمي والعكس بالعكس.

مما تقدم الآ ن يتعين ان يكون واضحا ان نوعي التواصل يلعبان ادوارا مختلفـة في عملية البحث وان اهميتها النسبية تختلف با ختلاف الزمن وباختلاف تفهم العمل فان كان على ان اصف ذلك بطريقة بسيطة ومنظمة فبا مكان القول انه في البداية وعندما يكون العالم في دور تعريف مشكلته وتحديد اسلوبه يستعمل القنوات الرسمية بشكل واسع اذ انه يستعرض الادبيات ويتفحص المراجع:... الخ وبعد هذه المرحلة الاولية تبدأ القنوات غير الرسمية تلعب دورا ذا اهميـــة متزايدة حيث يجر ي ربط ما يحصل عليه العالم مع ما ينتجه بشكل اولـــي وقد يكون هناك تركيز للتبادل غير الرسمي عندما يقترب النتا ئج من مرحلة النشر، وبعد ان يتم النشر وخصوصا اذا كانت النتائج تحمل مغز ى كبيــــرا فقد تحصل متابعة غير رسمية حيث يجر ي عرضها وايضاحها ومناقشتها مع الزملاء في الندوات وفي غيرها من اللقاءات العلمية (1).

(1) نفس المرجع ص.ص 120 ـ 121

الاتجاهات النظرية لماهية العلم

مقدمة :

اذا ما حاولنا ان ندرس الابعاد الايديولوجية بوضوح لمختلف الاتجاهات النظرية للعلم علينا ان نعود الى زمن الثورة الفرنسية التي كانت ثورة برجوازية عظيمة في التاريخ الاوروبي.

تقف الثورة الفرنسية في تاريخ اوروبا كعلامة ثابتة وكذلك الامر بالنسبة للعلماء الفلاسفة ، ففي اعقاب الهزة الثقافية التي خلفتها الثورة ظهرت ميول او اتجاهات ثلاثة فيما يتعلق بالوقف والنظرة في تاريخ العلم في اوروبا. ويمكن تشخيص تلك الاتجاهات اجتماعيا من خلال توجيهاتها الطبقية (التحزبات) ومن حيث المعرفة اي فيما يتعلق بالاختلافات في نظرية العلم . ومن الاتجاهات المؤثرة جدا هي الفلسفة الوضعية التي ظهرت اجتماعيا على أساس انها الموقع الطوبائي الفلسفي لاهل الفكر. الذين يشكلون شريحة اجتماعية وثيقة الارتباط بالبرجوازية والتي بدأت تتسع بسرعة مع تطور التصنيع . اما الاتجاهان الآخران فهما الماركسية المرتبطة بحركة الطبقة العاملة والاتجاه الخاص بالطوبائية الصغيرة التي روج لها كتاب مثل" سيسموندي" و " برلودهوت" وغيرهم من مفكري البرجوازية الصغيرة ، وتختلف هذه الاتجاهات الثلاثة في الفكر الاوروبي ليس فقط من حيث فكرتها عن المجتمع بل ايضا من حيث منطلقاتها عن الاراء المتناقضة في العلم والتكنولوجيا والتقدم.

ان وجهة نظر الطبقة العاملة معروفة عن طريق كتابات " ماركس" "وانجلز" الذين نظروا الى العلم والتكنولوجيا على انهما يفتقران الى حياة خاصة بهما. فليس من الصفات الموروثة في العلم ان يساهم في

تجرير او استعباد الناس اذ ان ذلك من القضايا السياسية والاقتصادية ، فالعنصر الحاسم هو النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسة المسيطرة على المجتمع التي تحدده موقع العلم ونموه .

تميل البرجوازية والبرجوازية الصغيرة من الجانب الاخر الى النظر الى العلم بمعزل عن الحياة الاجتماعية او الى تناول القضايا التي تتعلق " بالتفاعل" بين العلم والمجتمع كما لو كانا عالمين منفصلين ، والاختلاف بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة يكمن في وجهات نظرهما نحو التغيرات التي جاء بها العلم ، فبينما نظرت اليها الاولى على اساس انها شيء ايجابي جدًا نظرت اليهـا الثانية على اساس انها شيء سلبي يتضمن تهديدا . ويمكن فهم الاختلاف اذا اطلعنا على كتابات" سينت سايمون SAINT SIMON و" كومت A. COMTE " وقارناها مع كتابات" سيسموندي L.S. SISMONDI او الفوضوي "برودهون P.J. PROUDHON" مثلا ومع الحركة الشعبية في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر : فالاولى تتغنى بمديح العلم والصناعة والتكنوقراطية بينما تتعلق الثانية باهداف المجتمع الزراعي والحرفي القديم وتعارض التصنيع السريع، ففي الاحتجاج العفوي الصادر عن الاتجاه الثاني في انجلترى في بداية القرن التاسع عشر نجد تعبيرا ماديا للحركة المعارضة الموجهة ضد التطورات العلمية والتكنولوجية ، وقد استندت الحركة الشعبية ايضا الى افكار الاحتجاج الرومانتيكية ، واليوم ايضا نجد حركات توازي الميول الشعبية في معارضتها للعلم .

I- التفسيرات المختلفة للثورة العلمية من وجهة النظر الداخلية

I-1 - الفلسفة الوضعية :

لقد جاءت الفلسفة الوضعية بصيغة جديدة المسماة "بالفلسفة التجريبية المنطقية" وهي الفلسفة التي بدأت تسمى في الغرب بفلسفة العلم .

يعتبر تحليل كولاكوسكي L. KOLAKOWSKI* للفلسفة الوضعية من التحليلات الهامة لانه يجمع بين النظرة التاريخية الشاملة والتعمق الايديولوجي للمنهج العلمي للفلسفة الوضعية الحديثة حيث يذكر "كولاكوسكي" كيف ان التجريبين المنطقيين (انصار الفلسفة الوضعية) يعتبرون انفسهم من انصار التقاليد العقلانية والتجريبية فقد لاحظوا التناقض بين العقلانية والتجريبية ولم يلاحظوا التناقض بين المثالية والمادية وهو التناقض الرئيسي في تاريخ الفلسفة ، فقد كانت محاولتهم ردم الهوة بين العقلانية والتجريبية على اسس مثالية ذاتية ومما تجدر الاشارة اليه هو انهم حاولوا بافكارهم ان يوحدوا بين طريقتين متنافستين في النظر الى العالم والى المعرفة (1)

ولهذا التقسيم بين الطريقة العقلانية والطريقة التجريبية اساس حقيقي في العلم وينعكس في التنافس بين المنظرين والتجريبيين ، ففي الفيزياء مثلا نجد التناقض التاريخي بين الطريقة الرياضية في الايضاح والطرائق التجريبية (الاستقراطية) في التقصي، وكان من منجزات الثورة العلمية في القرن السابع عشر في اوروبا هو الجمع بين طريقتي التقصي تلك وايجاد طريقة واحدة رياضية تجريبية .

---

* كولاكوسكي هو فيلسوف بولندي كان يحاضر في جامعة وارسو وكان في وقت ما عضوا في الحزب الشيوعي البولوني الا انه انظم الى صفوف المعارضة في سنة 1966 وبعد سنوات طرد من جامعة وارسو وهو يعيش الآن في المنفي في انكلترى حيث يواصل عمله كاكاديمي في جامعة اوكسفورد .

(1) L. KOLAKOWSKI : "POSITIVIST PHYLOSOPHY " (PENGUIN) 1972 p.p. 203-240.

لقد كان التجريبيـون المنطقيون يطمحون الى تكرار مثل ذلك التوليـــف ، في حقـــل الفلسفـــة وذلك بايجاد" الفلسفة العلميـــة" .

لقدا وجد الفرنسي" رينيه د كـــارت R.DESCARTES في القرن السابـع عشر خلال فترة الثورة العلمية اتجاه يدعى بالعقلانية بسبب تأكيده على العقل بدلا من التجربة وكان وسفه للعلم محاولة متعددة من اجل اعطـــاء العلم مقدار الثقة التي ظن ان الرياضيات تمتلكها وذلك بدعوته العلمـــاء الى اعتماد الطرائق التي اعتقد ان الرياضيين يستخدمونها وكان على اطلاع على طريقة البرهان الاستنتاجي على النظريات الرياضية بعد اعطاء البديهيات الاساسية والفرضيات .

ان التفاصيل التي سنقدمها عن التاريخ الخارجي للفلسفة الوضعيـــة يقع ضمن المنطقـــة الثالثة من المناطق التي تميز الفلسفة الوضعية وهم :

1 ـ منطق العلم (التجريبيـــة المتقيـــة)
2 ـ نظرية نمو المعرفة العلمية (التقاليد والثورات)
3 ـ نظرية العلم في المجتمع

فقد كان من بين المحفزات لهذا الايمان بأنه من اجل فهم أحد ي التقاليد الفكرية ومن اجل استيعابها او حتى اكتساب ماهو ايجابي لايكفي ان نعرف عقائدها او تاريخها بل علينا ان ننظر الى جذورها الاجتماعية والى تاريخها .

ـ يتناول كولاكوسكي باختصار الشخصية الايديولوجية للفلسفة التجريبية المنطقيه (1) وهو يبين كيف انه من الناحية التاريخي كان تطورها بشكل إنسلا خا عن البرنامج التجريبي النقدي وكيف انها انعطاف" لغو ي" نحو الداخل ، فلقد اتجهت التجريبية المنطقية نحو التركيز على الشرعية المنطقية للتفكيراي على اشكال

---

(1) Ibidem p. 233

التفكير العلمي دون المحتوى (1) ، كما انه يلاحظ كيف أن اغلبية انصار الفلسفة الوضعية المنطقية كانوا سياسيا قريبين من موقف الديمقراطيين الاشتراكيين كما لاحظ عدد من الكتاب الآخرين كيف ان هذا الموقف التوفيقي الطبقي في السياسة يتطابق مع برامجهم الفلسفية في الحلول الوسطية الطبقية والذي يؤكد على حل الصراعات الايديولوجية وعلى الوصول الى حلول وسطية لغوية باستعمال الايضاحات الفكرية لتحقيق اتفاق عام بصدد معاني مايعرض، وتلك هي الاصلاحية بعينها، فالتناقضات الطبقية وانعكاساتها الفكرية تبدولهم من حيث المبدأ على انها قضايا لاعقلانية او انها امور يمكن ازالتها بالتحليل اللغوي بدلا من الثورة السياسية ، ففي برامجهم يعطى اولئك المفكرون المدربون فلسفيا في التحليل المنطقي دور القيادة (2) .

يقول كولاكوسكي " التجريبية المنطقية اذا نتاج ثقافة محددة ، ينظر فيها الى الكفاءة التقنية على انها في اعلى القيم ، وتلك الثقافة هي ماتسمى " بالتكنو قراطية " TECHNOCRACIE " اذ أنها ايديولوجية تكنوقراطية متخفية برداء وجهة نظر علمية معادية للا يديولوجية قد جرى تخليصها من الاحكام الخاصة بالقيم ، فليس مهماً من الناحية الاجتماعية ان تكون الفلسفة الوضعية المعاصرة غير قادرة على ادراك نسبيتها الخاصة بها واعتمادها على قيم ثقافية محددة ، وان الامر على اية حال يصدق على كافة الايديولوجيات التي تفترض ان قيمها الخاصة مطلقة مقارنة بغيرها وبنفس الطريقة تجعل من قبول هذه القيم على انها من نتائج العمل الفكري المحض الخالي من الاعتبارات الايديولوجية (3).

(1) Ibidem p.236
(2) Ibidem p.237
(3) Ibidem p.235

I-2 ـ وجهة نظر الشعبية :

يكمن أساس نشوء البرجوازية الصغيرة في نمو الصناعة الرأسمالية والنتائج الاجتماعية للتجديد الرأسمالي ." فقد اتسم النصف الاول من القرن التاسع عشر بتوجهات تشاؤمية " اذ قوي التوقع للكوارث الاجتماعية ، فقد جاء التقدم الصناعي في كافة الاقطار بسلسلة من النتائج الخطيرة منها سوء الاحوال المعيشية نتيجة لتفشي البطالة بسبب تعويض العامل بالآلة في عملية الانتاج وهذه العملية قد خلقت جيش احتياطي من اليد العاملة ترتب عنها المنافسة في سوق اليد العاملة وعليه انخفاض الاجور . وقد بدأت هذه العملية خصوصا في مكائن النسيج وانهيار شريحة اجتماعية كاملة وقد ادى هذا كله الى ردود فعل منذ البداية للتصنيع منها ماسمي بوجهة النظر الشعبية والتي برزت في روسيا في أعقاب ثورة اكتوبر غير ان لينين LENINE كان قد وقف ضدهما بقوة .

I-3 - وجهة النظر التكنوقراطية :

يذهب التقليد البرجوازي الطوبائي الاخر الى اتجاه معاكس ويرى ان المكائن وزيادة الانتاج تقدم نوعا من الحلول لكافة التناقضات الاجتماعية ويسخر " سنت سايمون " من البرجوازية بانها" حفزت الجماهير الشعبية للثورة سنة 1789 قسد حسر النبلاء الا انها وقعت في نفس القوالب الاجتماعية الرجعية للنبلاء انفسهم. فالبرجوازية اختارت من بين صفوفها برجوازيا نصبته ملكا ولقبت الثوريين الذين لعبوا ادوارا بارزة بالامراء وسمت بعضهم دوكا وكونتا وبارونا وفارسا الى غيرذلك ان البرجوازية في يومنا هذا تعتبر طبقة النبلاء عبئا على الطبقة الصناعية))(1)

واضافة الى ذلك ((انكم تريدون ان تروا طبقة واحدة في المجتمع وهي الطبقة الصناعية غير انكم مخطئون اذ ان ما نريده او بالاحرى مايريده تقدم الحضارة هو ان نرى ان الطبقة الصناعية قد اصبحت في مقدمة الطبقات وقد اصبحت الطبقات الاخرى في موقع ثانوي بالنسبة لها))(2)

لقد ظن" سيت سايمون " ان النظام الصناعي الذي جاء بعد النظام الاقطاعي هو آخر الانظمة وانه خال من التناقضات الداخلية ، فليس هناك تناقض داخل" الشعب " الذي يتكون من المجموعات المنتجة والذي يضم العمال والرأسماليين على سواء ، فالفرق بين العامل ورجل الاعمال فرق يتعلق بامور السطحية ، كما بين ايضا ان العداء بينهما يرده الى انعدام التفاهم المشترك .

---

(1) سنت سايمون "الاعمال المختارة : العلم والصناعة والتنظيم الاجتماعي" مكتبة تيلر المحرر، لندن 1975 ص 251 = ترجمة الدكتور خليل ابراهيم الحماش: العلم والاشتراكية والعلمانية ،

(2) نفس المرجع ص 251 - 252

وفي مذهب سانت سايمون نجد فكرة التعاون الطبقي والتي هي اساس الفكرة ذاتها والمتعلقة بحل التناقضات من خلال ايضاح المنافع المشتركة .

اضافة الى ذلك نجد في فلسفته الاجتماعية الفكرة القائلة بانه يتعين ان يكون العلم مؤسسة سياسية في المجتمع وان يقود الشؤون الاجتماعية وان يرفع من المستوى المعاشي للجماهير ولكفاءة تلك الجماهير من خلال الانتاج .

((فمن المعروف جيدا ان تقدم العلم قد ساهم كثيرا في تقدم الصناعة وتقدم الحضارة ككل غيران مالم تجر ملاحظته جيدا حتى الآن هو ان العلاقات بين العلوم والصناعة كانت دائما علاقات فردية وفي أغلب الاحيان غير مباشرة ، اما الآن فيبدو ان العلماء قد قدر لهم ان يلعبوا دورا اكثر سموا وان تثبت مكانتهم الاجتماعية وان يقيموا علاقات عامة بين العلم ككل وبين الصناعة ، وخلاصة القول يجب ان تصبح اكاديمية العلوم مؤسسة سياسية اذ حالما يحصل ذلك سيبين العلماء حقيقة فلسفية عظيمة في مجال العلم وتلك هي ان الدراسات ذات المستوى التجريدي العالي في كل علم والتي اعتبرت حتى الآن من الدراسات المهمة جدًا يتعين ان يحل محلها نوع من الدراسات العامة

يجري التمهيد لها بشكل واف من خلال الدراسات المحددة في كل حقل من حقول المعرفة)) (1).

من خلال ما استعرضناه نجد هنا فكرة العلمية مصاغة بشكل طوبائي ، فمبادئ الفلسفة الوضعية تكشف بجلا نبيهما الاجتماعي الخارجي والطرائقي الداخلي ، والفلسفة الوضعية في تاريخ التفكير البرجوازي هي فلسفة اجتماعية للتكنوقراطية اضافة الى كونها فلسفة في المعرفة ملائمة لذلك ، وبحلول القرن العشرين حين نسيت الفلسفة الجديدة التجريدية المنطقية والتي تشكل البعد الخارجي لها بدا من الضروري ان تنقد الايديولوجيات بتشخيص الفحوى الحقيقي لهذا الاتجاه وفي كتابات "سنت سايمون" الذي سبق " اوغست كو فت " تطورت العقيدة الوضعية جنبا الى جنب وقد اصبحا فيما بعد منفصلين ، فلسفة سنت سايمون تمجد العلوم الطبيعية وبضمنها تخطيط وتنسيق مهام وانشطة الصيرفة وتحاول ان تجعل من هذه القواعد اساس الحياة الاجتماعية الرحم الذي تربت فيه راسمالية الدولة حيث اصبح نظام الصيرفة من خلال البنوك المركزية يجسد دوافع الربح الشخصي على المستوى الجماعي.

---

(1) سنت سا يمون :" الفنانى والعالم والصناعي " حوار 1825: تايلر المحرر ص 286 ترجمة الدكتور خليل ابراهيم الحماش : العلم : نظرياته وتطبيقاته "

I-٣- وجهة نظر " روبيرت كارل ميرتون " R.K. MERTON (1)

اما" روبيرت ميرتون" فقد يرأ ي الحركة البروتستانية العامل الاساسي في ظهور العلم الحديث ، حيث عارض" مرتون " آراء " هسن " بنفس الطريقة التي وقف فيدا " ماكس فيبر " Max. WEBER ضد " كارل ماركس Karl MARX .

فبينما اكد " ماركس " على العلاقات الاقتصادية في كونها المسببة للتحولات الاجتماعية عموما ركز" فيبر " اهتمامه على انظمة المعتقدات . فقد ابرز كتابه " الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " ان الدين كان العامل المركزي الذي يكمن وراء ظهور الرأسمالية .

وهكذا طبق" مرتون نظرية " فيبر" على قضية العلم المحدودة ، فالدين خلق نظاما من القيم يمتلكه العلماء من وجهة نظر " مرتون " وهو بهذا يعارض " هسن " الذي يقول بأن الدين عبارة عن نتيجة للتطورات الاقتصادية فالدين عند " مرتون " دور مستقل وهو بهذا ينقل الاهتمام بعيدا عن الحتمية الاقتصادية في مجال العلم ويوجهه بدلا من ذلك الى المعتقدات الدينية .

ان السؤال الرئيسي الذي اثير هنا لعرض آراء" ميرتون " حول العلم في هذا السياق هو : ما هي القواعد الاجتماعية العامة للعلم ؟ وما هي القوانين التي تحكم وتنظم سلوك العلماء وعلاقاتهم ببعضهم ؟

ومن الامثلة المعروفة والمؤثرة والمثيرة للجدل في محاولة الاجابة عن تلك الاسئلة الاراء التي قدمها العالم الاجتماعي " روبيرت ميرتون" الذي عرض اراءه لاول مرة عن قواعد العلم في مقال نشر عام 1942 وقد طبع في كتاب " بارنس B.BARNES " تحت عنوان" الوجبات الاجتماعية العلم".

(1) R.K. MERTON : "THE INSTITUTIONNAL IMPERATIVES OF SCIENCE " éd. Sociology of Science (Penguin ,1972) pp.65-78.

وباختصار يدعي" ميرتون "ان العلم والمجتمع العلمي تحكمه ،
اربع قواعد يسميها :

1) قاعدة ((العالمية)) (2) قاعدة ((العمومية))
(3) قاعدة ((التجرد)) واخيرا (4) قاعدة الشك المنظم

تكون هذه القواعد الاربع من وجهة نظر" ميرتون" بصورة مشتركة مايسميه : "اخلاق العلم" او "النظام الاخلاقي للعلم" وسأ حاول ان اوضح باختصار مايقصده " ميرتون " بذلك :

I-4-1 ـ العالمية : تقول هذه القاعدة ان صحة النتائج العلمية او مدي الثقة بها يجب ان تتقرر فقط على اساس المعايير المتجردة والتقنية كمطا بقتها للملا حظات العلمية او انسجامها مع النظريات الثابتة، ومن اهم النقاط هي وجوب ان يتم التقويم على اساس المعايير المجردة التي تتعلق بصفات النتائج او بصفات عملية البحث المعتمدة وليس على اساس صفات الباحث نفسه بغض النظر عن لونه وسنه وديانته وقوميته ، والقاعدة نفسها تنطبق على تقييم المؤ هلات العلمية للا شخاص لدي تقرير المنح العلمية والتوظيف او غير ذلك .

I-4-2 ـ العمومية : تقتضي هذه الفكرة الا يعتبر العالم مكتشفاته ملكا خاصا له ، وذلك لانه في عمله اعتمد على ما توصل اليه علماء اخرون سواءا كانوا من بين المو تي او الاحياء ولذا من العدل ان تكون نتائجه ملكا للمجتمع العلمي ككل ، وجل ما يطلبه العالم هو الاعتراف من زملا ئه بجودة العمل الذي انجزه . والقاعدة هذه لها ارتباط وثيق بفكرة اخر ي الا وهي ان من واجب العالم توصيل ما اكتشفه بحرية للا خرين لكي يتمكنوا من تقييمه واستعماله .

I-4-3 ـ التجـــــر د :

قد يكون المقصود بهذه القاعدة اقل وضوحا . ومن التفسيرات البسيطـــــة هي انه من الضرور ي الانـــستهدف نفعا شخصيا او تكريـمـــــا او مالا من وراء البحث العلمي الا ان " ميرتون " يوضح ان المسأ لة ليست في الحقيقـــة مسأ لة الدوافع الذاتية للا فراد ، فقد يتأ ثر العلماء بدوافع متباينة بضمنهـا دوافع شخصية جدا. وبالطبع اذا اعترف العالم بانه مثلا يعمل من اجل الحصول على جائزة نو بل فمن المحتمل ان يثير هذا ردود فعل سلبية لان مثل هذه الدوافع ليست من بين الدوافع المحترمة علميا . ومن التفسيرات المعقولة لهذه القاعدة كما اراها هي ان العالم الذي ينشغل بالبحـــث يتعين عليه ان يتصـــرف وكان الكسب الشخصي من الامور الثانوية ، وكما لو كان الامر من الامور التافهة فهو لا يرضى بالمساومة على امانته العلمية عن طريق تحوير معلوماته وعن طريق التزوير واتباع اساليب الاغفال وغيرها من اجل النفع المادي.

I-4-4 ـ الشك المنظم :

يمكن النظر الى هذه القاعدة على اساس انها من القوانين الاجرائية الخاصة بالطريقة وهي تعني في الاساس انه يتعين . على العالم ان يكون على استعداد دائم ليشك في مايعتبره الاخرون من الامور المفروغ منها وان يحاول ايضا ان يتفحص بعين النقد فرضياته هو وان يتجنب الوصول الى استنتاجات متسرعة ، وهي تعني ايضا انه يتعين على العالم نفسه ان يتأ كد من ان المعلومات التي يستعملها صحيحة حيث انه لايستطيع الهرب من الجميع وليـــة بالقول مثلا انه كان رائده حسن النية عندما استعار بعض المعلومات من الاخرين .

تلك هى القواعد الاربع من وجهة نظر " ميرتون " التى تنظم الفعاليات والانشطـــــة داخل المجتمع العلمى والتى تقــر ايًّا من هذه الافعال مقبول واخلا قى وايا منها ، غيــر مقبـــول ولا اخلا قـــى .

ويشترط " ميرتون " ان يكون انطباق القواعد الاربع عالميا بمعنى انها تنطبق على العالم الحديث ككل والا تكون محددة باعتبارآت حضارية او جغرافية او فكريــــة فمثلا يؤكد " ميرتون " نفسه ان قواعده اشبه كما تكون بالاجناس يتضمن كل جنس منها مجموعة من القوانين وانها وبطرق مختلفة ترتبط ببعظهـــا .

مما ذكرتـــه فيبدو بأ ن " ميرتون " لم يكن مهتما بالعلا قات " الداخلية " للعلم ان هذا امر مضلل ففى الحقيقة ان من الامور التى اوحت له بالكتابة هو دور العلم فى المجتمع الاوسع ، فلقد سبق وان بينا بان مقالته كتبت عام 1942 فيتضح اذن كان متأ ثرا انذاك بالاحداث السياسية والمناخ الفكر ى لتلك الفترة

وبتعبيـر آ خر ان ما قصد بالمقالة هو المساهمة فى الجدل الدائر حول حريــــة واستقلا لية العلم .

لو حاولنا ان نلخص تفكير " ميرتون " عن هذه القضية فسيكون كمايلى : ان النظرية التى يؤكد عليها " ميرتون " والتى يحاول ان يقدم لها امثلة مستقاة بصورة رئيسية من المانيا النا زيـة هى ان يريد لتقليد اجتماعى (وهذا لا يقتصر على العلم وحده) ان يؤدى دوره وان يتطور بدون خلل خطير فمن الضرورى الا تصطدم قواعده وقيمه بتلك القواعد والقيم السائدة فى المجتمع ككل ، من الطبيعى يفضل ان يكون هناك نوع من التطابق والمساندة المشتركة فى هذا المجال ، وهذا يعنى ان الانظمة الكلية والاستبدادية لا تشجع من الاجواء مما يساعد على تطور العلم .

ولنتسأ ل الان عن كيفية توصل " ميرتون " الى تلك القواعد ؟ والواقع لو تفحصنا بإمعان دراسة " ميرتون " لوجدنا انها غامضة بشكل واضــح حول هذه النقطة بالذات . فلم يقدم " ميرتون " الا القليل عدا تعابير قليلة مفا دها ان سمات العلم يمكن استنتاجها من الاجماع السائد فى التطبيقات العلمية ومما كتب عن

" روح العلم " ومن الغضب الذى يبرز عندما لا تحترم تلك القواعد وهذا لايعتبر استادا عمليا منظما ، ونستطيع هنا ان نقول بأ ن " ميرتون " بهذا يخالف القاعدة الرابعة المتعلقة بالشك .

((فهدف العلم اذا كما يزاه " ميرتون " هو توسيع المعرفة الموثقة . فعلى العلم ان ينتج باستمرار معرفة قابلة للا ختبار او جر ى اختبارها ونجحت فى الاختبار. وا ن انتاج المعرفة العلمية تسيطر عليه مباشرة قوانين ومبادى تتعلق مثـــلا بالثبات المنطقى والاسناد العلمى وتصميم التجار ب وغير ذلك . والقواعد العامة للعلم من وجهة نظر " ميرتون" (القواعد الاربع التى سبق ذكرها) يمكن استنتاجها من هدف العلم والقوانين التقنية للعبـــة العلم . الا ان "ميرتون " لا يبين لنا كيف يجر ى هذا الاستنتاج، ورغم ذلك يدعى ان القواعد ملزمة ضمن المجتمع العلمى ليس لا نها اكتسبت قوة اخلا قية بل ايضا لانها فى التحليل النهائى فعالـــة ومبا شرة (1)

I ـ 5 ـ الا تجـاه الـنـقـد يلنظـريـة مـيـرتـو ن .

لقد تعرضت نظرية " ميرتون " المتعلقة بقواعد العلم ، الى بعض الانتقادات نذكر من بينها انتقاد "تلا ميذه وانصاره (صيغة الانتقاد الاجابى) حيث بين هوءلاء ان النظام الأ صلى للقواعد فى اساسه غير كاف وان قواعد اضافية يجب ملا حظتهـــا او ان نجر ى بعض التحويرات الطفيفة على القواعد نفسها فمثلايقد م" باربر برنارد" قاعدتين يسميها " العقلانية " (وهى انه يجب اعطاء التفكير الناقد قيمة اخلاقيـــة وليس مجرد قيمة علمية و "الحياد العاطفى ") وذلك انه يتعين على العالم عـدم السماح بتشوية عمله بسبب انشغاله العاطفى) و قد يكون من المناسب ان نضيف ان ميرتون نفسه تقدم بعدد من المقترحات ذات طبيعة مماثلـــة .

اما وجه نظرنا فتتمثل فى التسأل الاتــى :
لمذا يحترم العلماء القواعد الاربع لميرتون " ؟
قد واقع العلماء لا يمكن ان نحدها فى مثل هذا المستو ى العام ، ان أ مور ملموسة اكثر هى التى تدفع العلماء الى العمل والبحث .

لان من يكسب قوته من عمله كباحث هو شخص منهمك بعملية ((تقديم العطاء مع زملا ئه العلماء فا لعطاء الذى يقدمه الباحث لزملا ئه يتضمن معلوماتتأ خذ شكل مكتشفات

(1). Ibid . P.73

علمية وافكار وحقائق وغيرها، فهى عطاء لانه تقدم مجانا الآ خرين لكى يستعملو هـا بدون ثمن الا انه رغم ذلك يتوقع ان يحصل على شيء ما بالمقابل .

فما هو الثمن الذى يحصل عليـه ؟

فان كان ينظر للعطاء على انه ثمين ومفيد وعلى انه من البحوث ذات المستوى الحسن فانه يحصل على اعتراف زملا ئه . فقد ينشر بحثه فى مجلة عالمية المستوى فى حقل اختصاصه وسيقتبس اقواله آ خرون وهكذا وبالمقابل ان كان العطاء لا يتناسب مع متطلبات الاختصاص فانه سوف لن يقبل ، فمقالة قد ترفضه هيئة التحرير وسيهمل النتاج وهكذا ، ، ومن الناحية الاجابية يعطى العالم معلومات ويتلقى الاعتراف والمكانة ، فالاعتراف يرتبط بالطبع بالكفآ ت المادية الملموسة كزيا دة الراتـب والحصول على التجهيزات افضل ودعوات لحضور المؤ تمرات ، الا ان الاعتراف فى حد ذاته يشكل الحافز الحقيقى.

الا ان هناك من ينتقد نظرية " ميرتون " بصورة واسلوب مخالف بحيث الاشكال يتمثل فى شرعية القواعد نفسها وعـما اذا كان بالامكان الادعاء بانها راسخة ومحـترمة فى نطاق العلم ككل؟ " فميرتون " يتحدث عن " العلم " من دون تحديده غير ان فكرة العلم فكرة واسعة تشتمل على تنوع واسع من الفعاليات تتراوح بين ما هى" صرفة" او من البحوث الاساسية الى ما هى تطبيقية او من البحوث ذات الرسالة وتمتد ما هو من " العلوم الصغيرة " الى ما هو من العلوم الكبيرة " وغير ذلك . والفعاليات تلك تنفذ ها منظمات متنوعة تمول بطرق مختلفة .

"ان لقواعد ميرتون بعض الشرعية فى نطاق العلوم الاساسية عندما تمارس فى المؤسسات الاكاديمية وحتى هذا مشكوك فيه " (1) .

وكما ذكرناه سابقا فان القرائن العملية التى يقدمها ميرتون قليلة وغير منظمة ولاتتعدى مجموعـة مختارة من الامثلة .

---

(1) لزلى سكلير : ((المعرفة المنظمة))(1973) ترجمة الدكتور ابراهيم خليل الجماش - العلم نظرياته وتطبيقاته - مطبعة عصام بغداد 1981 - ص 77 - 78

تلك هى نقطة ضعف واضحة جدا وقد انتقدها الكثيرون وان " لزلى سكلير ؟ يبدو وكانه يركز اعتراضه على تعميم القواعد بحيث تشمل البحوث غير الاكاديمية وغير الاساسية كالبحوث العسكرية والصناعية فقد بين ان قاعدة العمومية تحددها كثيرا القوانين والتعليمات التى تفرض السرية وان كثيرا من الهيئات التجارية والعسكرية وان كثيرا من الهيئات التجارية والعسكرية والمصالح الحكومية التى تسيطر على جزء كبير من البحوث التى تجر ى اليوم لاتعتبر النتائج العلمية ملكا عاما، ويستشهد " سكلير " ايضا ببعض الدراسات كدراسة (وست وكرون) التى تشير الى ان احترام القواعد ليس كاملا وانه يختلف من محيط علمى الى اخــــر .

" والنقطة الاساسية اذا هى ان العلم أو البحث العلمى ظاهرة غير متجانسة وانه لا يمكن تعميم القواعد على ما يتعدى نطاق العلوم الاكاديمية التقليدية ، "وسكلير" يشك فى انطباقها حتى على ذلك الحقل ، وهو يميل فى الحقيقة لتفسير القواعد على انها تعبير عن مثل اعلى تقليدى يسود اوساط العلماء الاكاديميين وليس على انها مجموعة قوانين السلوك المؤ ثرة .

ولنعرض الآن نقد قريب من نقد " سكلير " الا انه محدد وملموس اكثر وذلك فى مقال كتبه " ايليس" سنة 1969 وعنوانه " مهنة العلم)) (1) .

يهتم " ايليس" بصورة رئيسية بحالة الباحث الصناعى ويعتبره من المواضيع التى اهملها اولئك الذين درسوا النواحى الاجتماعية للعلم : فلقد كان هناك (الأقل فى الماضى ميل الى اقران العلم بالعلوم الاساسية وكان الذين يدرسون مساند العلوم التطبيقية والبحوث الصناعية ومشاكل الباحثين الصناعيين درسوها على اساس فرضية معينة وهى ان البحاث الصناعى شخص كما يقال قد جر ى وضعه فى محيط غريب وهو يشعر كانه غريب ويجد نفسه فى وضعية من العمل مليئة بالمزعجات والتناقضات .

---

(1) ايليس: "مهمة العلم "(1969) ترجمة الدكتور ابراهيم خليل الحماش " العلم نظريات وتطبيقاته" ـ ص 79 .

ان هذا هو مايسميه" ايليس((الا نموذج التقليدى للبحاث الصناعى" والذى ينال على اساسه الباحث تدريبا تعليما اكاديميا يتضمن تثقيفا بالقواعد والقيم الخاصة بالعلوم الاساسية فيكون هناك مثلا تاكيد شديد على فائدة اختيار مشكلة البحث وطرقه وعلى القدرة على العمل بحرية وبدون ان نفرض عليه قيود خارجية وان يتمكن من التواصل الحروان تكون له القدرة على المساهمة فى تقدم التخصص العلمى دون الالتفات الى الاستعمالات المحتملة والمصالح التجارية والارباح وغير ذلك . وعندما يتخرج مثل هذا الشخص فى الجامعة ويختار له عملا فى الصناعة او فى اية مؤسسة لها علاقة بالبحث التطبيقى والتنمية سيتعرض الى ((صراع ثقافى)) اذ ان الثقافة الاكاديمية الصرفة ستصطدم مع الثقافة التجارية والادارية والتى تعتمد على قواعد وقيم مختلفة ، الا انه يفترض ان الباحث سيظل مخلصا للثقافة العلمية وان هذا سيقود الى توترات وازمات خطيرة ، والنتيجة ستكون بانه سيكون رهفا بالمركز الذى يشغله .

يعتقد " ايليس" ان الاسموذج التقليدى اذاً لا يتفق مع الواقع وهو ينطلق فى اسناد وجهة نظره بالاستشهاد ببعض الدراسات العملية الخاصة به والمستقاة من الاخرين والتى تشير اولا وقبل كل شىء الى عملية التثقيف ليست مؤثرة بالدرجة التي يفترضها الا نموذج ، فهناك فى الحقيقة باحثون كثيرون يتبنون رايا " اداتيا " اى انهم ينظرون الى العلم على انه اداة يمكن ان تكون نافعة فى ان تؤدى للحصول على حرف متنوعة لا تقتصر على الحرف الاكاديمية .

والنقطة الثانية هى انه حتى اولئك الباحثون الذين يبدو انهم تمسكوا ((بسمات العلم)) سوف يغيرون مواقفهم بسرعة باتجاه الثقافة الجديدة ، قد تكون هناك بالطبع احتكاكات ومشاكل مرحلية الا انه من غير المحتمل ان تكون هناك صراعات ثقافية مؤلمـــة .

يقدم " ايليس " ايضا بعض النتائج لدراسة قام بها والتى تتعلق باراء ووجهات نظر الباحثين فيما يتعلق بظروف عملهم .

ومن الفضائل التى جرى استقصا ؤها عدد من العلماء والفنيين العاملين بالصناعة البيريطانية والنتيجة التى توصلوا اليها هى ان الباحث الصناعى لايعانى اى نوع من الصراعات او المشاكل غير ان مشاكلهم تشبه الى حد كبير مشاكل غيرهم من الموظفين العاملين فى المؤسسات الكبيرة البيروقراطية ذات النظام الهرمى ،
وبعبارة اخرى هناك شكوى من كون العامل عبارة عن عجلة صغيرة فى ماكنة كبيرة ومن كونه محصورا فى دور تقنى محدد وضيق ومن انعدام القدرة على القاء نظرة عامة على المؤسسة والتأثير فى نموها ككل .
كما كان هناك عدم رضا فى دور الخبير المجرد وكانت هناك مطالبة بمسؤوليات اكبر وغير ذلك .
والمشاكل هذه معروفة يشترك بها الباحثون وغير الباحثين .

وعلى هذا الاساس فان ما نجده فى دراسة " ايليس " وفى كتاب " سكلير " هو تحذير من الانطلاق نحو التعميمات السهلة فالعلم ليس نظاما موحدا متماسكا اجتماعيا وقواعد العلوم الاساسية (نسخة " ميرتون " مثلا) لا تنطبق بالضرورة على الانواع الاخرى فمن المؤكد ان هناك نواحى لاتنطبق عليها القواعد الا بشكل محدود، وكما سبق أن ذكرنا يمكن للمرء ان يتساءل ما اذا كانت القواعد تنظم العلوم الصرفة فعلا ولكيفية معالجة هذا الموضوع نشير الى الدراسة التى قام بها الباحث " ايان بتروف " (1) بحيث يتضمن الكتاب نتائج دراسة عن اربعين عالما من علماء القمر الاميركان الذين شاركوا فى مشروع " ابولو - APOLO " وهم يمثلون اختصاصات مختلفة فى فروع العلم .

---

(1) ايان بتروف " الجانب الذاتى للعلم " 1974. ترجمة الدكتور ابراهيم خليل الحاشى " العلم نظرياته وتطبيقاته " ص ص 40-42.

لقد جرت مقابلة هؤلاء العلماء لمدة طويلة جدا وفى مناسبات عدة فى فترات انجاز المشاريع الفرعية " لابولو " .

لقد كان اهتمام " بتروف " الاساسى هو معرفة مدى التبدل فى تقييم العلماء للنظريات المختلفة عن تركيب واصل القمر لدى وصول معلومات جديدة عن القمر ، واضافة الى ذلك طرح " بتروف" عددا كبيرا من الاسئلة تدور حول نظرة العلماء الى عملهم والى عمل الاخرين وعن اسلوب اجرائهم للبحوث وعن ارائهم حول الكيفية التى ينجز فيها و كيف يجب ان ينجز وغير ذلك.

ان هذه الدراسة مفيدة جدا اذا انها تطرح قضايا فلسفية وسوسيولوجية تتعلق بالعلم دون التقيد بالحدود التنظيمية التقليدية كما تتضمن مناقشات تتعلق بقضايا طرق البحث وما شابهها .

ويرى " بتروف" انه يجب ادخال قواعد " ميرتون" ضمن مجموعة القوانين التى صاغها ضمن نظرية قواعدية العقلانية العلمية فهى من المكونات الاساسية الا انها غير كافية بحد ذاتها ، فتطور المعرفة العلمية عملية ديناميكية تعتمد على التوترات التى تخلقها القواعد والقواعد المضادة .

فالتوترات بين القواعد تبدو بالشكل التالى :

فقاعدة "العالمية" تقابلها قاعدة " الخصوصية" التى تقول فى الواقع انه " فى العلم لبعض الناس حق خاص فى اكتشاف وامتلاك المعرفة العقلانية" ومقابل قاعدة التجرد نجد قاعدة " الاهتمام " وهكذا يرى " بتروف" ان الباحث الخلاق شخص يجد نفسه فى وسط التوترات تلك او فى وسط نيران متقابلة كما يقال ، وهذه

التوترات ليست سلبية بحيث يجب ان تزال بل هى جزء اساس من عملية البحث . والباحث لايستطيع تجنبها ، بل عليه ان يوازن طريقة لدى تقدمه وان يحاول جهد امكانه ان لايدع احدى الجوانب تطغى على الجوانب الاخرى .

ان القواعد الكلاسيكية لم تستبعد تماما بالرغم من الاعتراضات التى اثيرت، بل بالامكان القول ان هناك ميلا للنظر الى القواعد على انها نوع من الايديولوجية الرسمية للعلم

هذا ما يدفعنا ان نتعرض الى مفهوم الايديولوجيا وعلاقتها بالعلم وهو عنصر هام فى الدراسة اذا ما عرفنا فى ما سبق ذكره ان موضوع العلم والبحث العلمى يمثلان ميدان من ميادين الصراع الايديولوجى على مختلف المستويات .

I-6- الطابع الطبقى للعقائد الوضعيـــــة :

يتضح الطابع الطبقى للطريقة التى يبين بها الفلسفة الوضعية الافكارعندما نتفحص رفض سنت سايمون لفكرة " الحرية " على اساس انها من المبادىء الميتافيزيقية والتى كانت مقبولة فى الزمن الماضى الا انها فقدت معناها ووظيفتها فى العصر الحاضر ، " فمبدأ الحرية " كما يعتقد سنت سايمون قام بمهمة كبيرة فى الصراع بين القوى الاقطاعية غير انه ببناء النظام العلمى والصناعي لم يعد ممكنا للحرية ان تصبح هدفا بحد ذاتها اذ ان فكرة الحرية كهدف للمنظمات الاجتماعية لاتعدو ان تكون فكرة ميتافيزيقية فارغة كما بين سنت سايمون اذ انها فكرة تطابق حاجات فترة الانتقال فحسب اى خلال فترة انحلال النظام الاقطاعى الدينى . ومن اهداف سنت سايمون هو ايجاد دائرة معارف جديدة تكون ايجابية تستند بحد ذاتها الى العلوم الدقيقة ، وهذا يوضع فى مواجهة النقد السلبى الذى وجد فى القرن الماضى حين كانت المهمة الاساسية ليست خلق نظام جديد يبدل استخدام العقل لتحطيم ما هو قديم ، فقد كانت المهمة الاساسية فى القرن التاسع عشر هى ان نستخدم العقل لبناء نظام جديد فى المجتمع والفلسفة التى تواجهه وهكذا كان للفلسفة الوضعية معنى طبقى جدلى يعكس احدى مراحل التطور البرجوازى ، كما ان الفلسفة التجريبية النقدية والتجريبية المنطقية تعكسان مرحلة اكثر تقدما حيث بدأت الراسمالية والاستعمار وبالتطور اى بتطور النظام الرسمالى الى نظام احتكارى ثم استعمارى وامبريالى .

لقد كان ا. كومت "A.COMTE" اكثر وضوحا من سنت سايمون فى تحيزه ضد الطبقة العاملة ، فبالنسبة له تستثمر الطبقـة المترفة من العلماء واعطائها السلطة النهائية فيما يتعلق بالتطور القانونى للمجتمع وهى التى ستقرر الى اى مدى

تحسن ظروف الطبقات السفلى وببطء ، ويكون التركيب الطبقى للمجتمع كما هو اضافة الى خلق تصالح بين الطبقات بنمو من خلال فهم الحاجة الى السلطة الاخلاقية للنخبة المختارة .

كما اعلن" كومت " بوضوح ان فلسفته وطريقته تهدفان الى خنق الميول الثورية فذلك السلاح الوحيد لمقاومة القوى الفوضوية ذات المبادئ الثورية الخاصة .

×

-II- التفسيرات المختلفة للثورة العلمية من وجهة النظر الخارجية :

سنحاول فى هذا الاطار عرض لبعض وجهات النظر التى تناولت موضوع الثورة العلمية من وجهة النظر الخارجية (ونعنى الخارجية هنا التأثيرات الخارجية او المادية التى تؤثر على تطور وتنوع النظريات المتعلقة بالحكم) .

فهناك عدة وجهات نظر متصارعة فى وقتنا هذا تختلف باختلاف مصادرها الايديولوجية ونذكر من بينها على سبيل المثال النظرة التى ترجع عامل الثورة العلمية الى الصراع الطبقى والعامل الاقتصادى كمحرك اساسى وهناك نظرة اخرى ترى بان عملية نمو المدن وظهورها وبداية الانتاج الراسمالى المرتكز على نمو الروح الفردية والتنافس الفردى وهناك نظرة ثالثة ترى فى الحركة البروتيستانت العامل الاساسى فى ظهور العلم الحديث .

وعلى اية حال سوف نتعرض لهذه الافكار بالتفصيل فى هذه الدراسة .

II-1: تفسير " هسن " للثورة العلمية : (1)

كما سبق وان ذكرناه فاننا سوف نعرض دراسة " هسن " المتعلقة ببحثه حول " الجذور الاجتماعية والاقتصادية لكتاب القواعد لنيوتن" حيث ابرز هسن فى بحثه هذا مراحل حياة "نيو تن" والبيئة الاجتماعية التى كان يعيش فيها متعرضا الى الاحداث السياسية والعسكرية انذاك .

" لم ينظر احد قط الى " نيوتن " بالطريقة التى نظرته اياه ، وذلك باعتباره طفلا من نتاج عصره وعلى انه حيوان سياسى .

(1) اندرو جيمسون : نشوء مؤسسات العلم الحديثة ؛ ترجمة الدكتور خليل ابراهيم الحماش " العلم نظرياته وتطبيقاته " ص ص 42 - 43

لم يحاول احد من قبل ان يبين كيف ان " نيوتن " كان نتاجا مباشرا للمشاكل التقنية التى كان يواجهها المجتمع فى انكلترا فى بعد عودة الملكية انذاك .

فبعد مقدمة طويلة عن وجهة النظر الماركسية نحو التاريخ والتى تؤكد على الدور البارز للقاعدة الاقتصادية والصراع الطبقات فى تقدم التاريخ ، كما تؤكد على " العلم والافكار" التفت " هسن " نحو " نيوتن " . لقد كان ينظر الى " نيوتن " دائما من وجهة النظر التاريخية الداخلية على انه شخصية فذة معزولة تشبه الآلة استطاع ان يكمل اعمال المرحلة الاولى من تطور العلم الحديث وذلك بتوليف اعمال من سبقوه (غاليلو وكبلروبراها). الا ان " هسن " نظر اليه وكأنه جزء لايتجزء من الصراعات الاقتصادية فى انكلترا فى القرن السابع عشر حينما كانت البرجوازية تقاتل من اجل بسط وتثبيت نفوذها

كانت البرجوازية تواجه مشاكل ذات صفة تقنية وهنا جاء دور" نيوتن ، فقد كانت هناك حاجـــــة الى لوحات ميلا حية افضل وكانت هناك حاجة خاصة الى نظريات رصينة عن حركة النجوم وحركة الارض وذلك من اجل تحقيق تخطيط افضل للــرحلات التجارية بحيث يمكن تحقيق الانشطة التجارية بطريقة اكثر ضمانا . فلقد كانت مسألة ايجاد خطوط الطول وتقديم القياسات الدقيقة ذات اهمية مركزية لاغلب العلماء فى القرن السادس عشر فى اوروبا .

ولقد كانت هناك حاجات عسكرية تتعلق بالقياسات الدقيقة لطيران قد انف المدفعية كما كانت هناك حاجات فى التعدين تتعلق بضخ الماء واخراج المعادن من اعماق المناجم وليس من شك فى ان تلك المشاكل كانت من المشاكل الاجتماعية المركزية فى عصر " نيوتن "

ولقد اوضح " هسن " كيف ان عبقرية " نيوتن " الرياضية في كتاب" القواعد" كانت موجهة نحو فهم اساسي للأسس الضرورية لهذه الحاجات فقط .

كما ان " هسن " فعل شيء اخر ايضا ، فالبرغم من ان منتقديه من انصار وجهة النظر الداخلية الذين وجهوا له نقد خاص وهو انه ماركسيا يدعو الى حتمية اقتصادية فجة الا ان " هسن " ...

قد تناول ايضا النواحي الدينية والشخصية الخاصة " بنيوتن " واوضح بصورة خاصة لماذا لم يذهب " نيوتن " الى ابعد مما ذهب ولماذا اقتصر على الميكانيك ولم يغامر بدخول ماسمي فيما بعد بعلم " الديكانيكا الحرارية " رغم وجود تجارب تجري على مضخات بخارية في زمانه .

لقد ذكر " هسن " انه بسبب كون " نيوتن " محافظا في الاساس في افكاره الدينية (كبقية البرجوازيين من طبقته في ذلك الوقت) وهذا يعني ان " نيوتن لم يكن ليقبل فكرة وجود مصدر اصطناعي للطاقة اذ ان الله وحده هو المحرك الاساسي من وجهة نظره ، وقد اهملت صياغة القواعد الرياضية التي تتعلق بجعل المضخة البخارية اكثر فاعلية حتى قيام الثورة العظمى في فرنسا التي تحدت الفلسفة الدينية المحافظة السائدة انذاك لدى البرجوازية الانكليزية في عصر الملكة فكتوريا .

وعلى اية حال لم يتمكن " هسن " من الاستمرار بتطوير فلسفته التاريخية بنفسه اذ انه قداختفى في حركة التطهير التي حصلت في الثلاثينات الا ان مقالته . حفزت الاخرين خلال تلك السنوات المليئة بالنشاطات وقد تطورت النقاشات باتجاهات مختلفة (1) .

- " نذكر اولا قضية " برنال " "J.D. BERNAL" الذي كان من بين القوى المحركة ضمن مجموعة من العلماء الانكليز الراديكاليين في الثلاثينات .

---

(1) نفس المرجع ص . ص 42 _ 44

اذ قامت تلك المجموعة بكتابة كتب عديدة عن العلم والمجتمع وقدمت مواضيع كالذى بين أيدينا وابدت وجهة النظر القائلة بأهمية الفهم والتخطيط الاجتماعيين للعلم فى الغرب .

ولقد كتب" برنال " مجموعة من الكتب التاريخية وحدا فيها حدو " هسن " خصوصا فى الكتاب"العلم فى التاريخ " حيث حاول ان يقدم سردا تاريخيا بارزا للوشائج بين العلم والمجتمع ، وكمعظم كتب " برنال " بقى ذلك الكتاب مهملا فى معظم الكتابات فى تاريخ العلم وذلك لان " برنال " كان كثير التأمل ولم يكن مؤرخا محترما علاوة على كونه ماركسيا " (1)

ثانيا : تأثير " جوزيف نيدهام J. NEEDHAM ايضا بـ " هسن " وكان ايضا عالما راديكاليا نشط فى الثلاثينات، الا انه تأثر بطريقة تختلف عن تلك التى تأثر بها " برنال " فقد استطاع فى الحقيقة ان يبتعد بعلمه بعد الحرب ، بحيث كرس معظم وقته لتقصي تاريخ العلم والتكنولوجيا فى الصين بتفاصيل موغلة فى الدقة فقد حفزه " هسن " (اضافة الى فكرة تأثر المجتمع بالعلم) لان يستقصى كيف ان العلم ومن نوع اخر تطور فى جزء اخر من العالم ، وقد قادته دراساته الى ان يثير تساؤلات ويوجد علاقات تناصر وجهة النظر الخارجية . مما ادى الى تطور تلك النظرة باتجاه جديدة فلوكانت للعلم صفات متشابهة داخلية فى الصين تماثل من حيث الغنى تلك التى فى الغرب لما كان بالامكان تفسير تطور العلم فى اوروبا داخليا وقد اظهر " نيدهام " ان التقليد الداخلى اكثر تنوعا وان له طرقا مختلفة فى الصين مما هو عليه الحال فى اوروبا .

---

(1) نفس المرجع ص 44

فالمسببات اذا لابد ان تكون العوامل الخارجية . والمقابل الذى كتبه " نيدهام " فى" بارنس " لا يعدوا ان يكون واحدا من المقالات التى كتبها " نيدهام " مدافعا عن هذه النقطة ، فلقد شدد على عوامل مختلفة فى مقالات مختلفة بعضها تقنـى وبعضها اجتماعى والبعض الآخر يتعلق بالتركيب الاجتماعى فى الصين والغرب اخذا بنظر الاعتبار حقيقة ان الصين نوعا من البيروقراطية الاجتماعية التى تحتاج الى العلم بدرجة اقل من الحاجة الموجودة فى مجتمع تنافسى ديناميكى .

كما انه طرح فى بعض الاحيان وجهات نظر فلسفية . ايضا مشخصا الطرق المختلفة التى تناول فيها العلماء الطبيعة فى الصين وفى الغرب ، ففى الشرق يسود الاتجاه العضوى المتوجه نحو الاساليب بينما يسود الاتجاه الميكانيكى التفصيلى فى الغرب قد يكون من المجدى فى هذا السياق ان نذكر المزيد عن وجهة النظر الفلسفية الخارجية الخاصة ب " وايتهيد " التى سبق ان ذكرتها ، وذلك لأ ن " نيدهام " قد تأ ثر فى نواح متعددة بفلسفة" وايتهيد " العضوية وفى السنوات الاخيرة تحقق للنقد الفلسفى لتطور العلم الحديث الذي يمثله "وايتهيد" ما يشبه حركة الانبعاث وهى ان العلم الحديث يعتبر اساسا نوعا من تعمق التركيز بشكل يجعله يحتل طريقة محدودة وربما خطرة جدا فى النظر الى الطبيعة ولاستخدامهـا .

لقد تجمعت مجموعة كبيرة نسبيا من الادبيات فى السنوات الاخيرة توضح ان العلماء الاوائل كانوا منسلخين من اصحاب النظريات السحرية و الروحيـــة التى شاعت خلال فترة احياء العلوم هذا بالرغم من آ نهـــم قدرفضوا تلك النظريات.

لقد نما العلم فى وقت بدأت فيه الرأ سمالية بالظهور بدأ التشكيك بالقيم التقليدية وعندما كانت اوروبا آ نذاك غارقة بالحروب الدينية وقد خرج العلم منتصرا من تلك المعارك وذلك لانه يمكن القول بانه كان يعكس مصالح المنتصريـــــن

ومما كان اهتمام المنتصرين موجها نحو القوة و الارباح ، فقد توجه العلم الى الاتجاه نفسه ، وقد نسيت جذوره الغيبية ، وقد اقتصر اهتمامه على المعرفة الاكيدة وتجنب التخمين ، فهو في الواقع (1)

قد يتجه بالتدريج بعيدا عن الفلسفة بكا ملها ولم يعد من الضروري للعلم ان يناضل من أجل البقاء بل اصبح همه ان يلاقي قبولا اكثر .

وهكذا تعطينا النظرية الماركسية كما عبر عنها" هسن " جزءا من الجواب على سؤ النا فهي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في اسلوب الانتاج الاقتصادي قد ادت الى مشاكل تقنية معينة لا يحلها الا نوع معين من العلم ، وقد ساعدنا التوجه الفلسفي " لوايتهيد - وتيدهام " على فهم الدواعي التي ادت الى ان يكون لوجهة النظر العالمية شكلها الحالي ، وذلك لانها كانت فلسفة في الطبيعة على انها شيء منفصل عن المجتمع ، الا ان يكون لوجهة النظر العالمية شكلها الحالي ، وذلك لانها كانت فلسفة في الطبيعة تمتد جذورها الى التقاليد المسيحية حيث ينظر الى الطبيعة على انها شيء منفصل عن المجتمع، الا ان الامر يتطلب حركة الاصلاح المسيحية بغية توجيه اهتمام المجتمع نحو الطبيعة واستخدامها والسيطرة عليها ، فلقد كان من الضروري وجود دين جديد يتطلبه ظهور العلم - دين يجرد الطبيعة من غموضها وسحرها وينظر اليها على اساس كونها مادة خام للمشاريع التقنية ، ولقد بدأ مثل ذلك الدين بالظهور باشكال مختلفة خلال الفترة التي تلت عام 1500 م . تلك هي العقائد البروتستانية المختلفة التي نتجت عن حركة الاصلاح الديني ، خصوصا المذاهب الدينية التي وجدت في انكلترا فقد كانت اكثرها تشجيعا للعلم ،لقد كتب الكثير حول الدور الذي لعبه الدين في تطور العلم ، الا انه من الامور التي لايمكن انكارها هي ان العلم قد ظهر كجزء من الاحتجاج ضد كنيسة القرون الوسطى الكاثوليكية .

---

(1) الفريد نورث وايتهيد : " الخلفية الفلسفية لتطور العلم " ترجمة الدكتور ابراهيم خليل الحمادي " العلم نظرياته وتطبيقاته " ص ص . 45-46

فلقد اصبحت الكا ثو لويكية نظاما جامدا للمعتقدات وان كثيرا من النتائج العلمية كانت تميل الى تحدى الافكار الجامدة للكنيسة الكا ثوليكية مثل المعتقد الكوبر نيكى بان الارض تدور حول الشمس ، فلم يكن التحدى موجها نحو المعتقد نفسه اذ ان" كوبير نيكى COPERNIC نفسه كان كا ثوليكيا ومتدينا ، بل ان تلك النظريات كانت تتحدى سلطة الكنيسة الكا ثوليكية .

وهكذا كان من الضرورى ظهور كنائس مسيحية جديدة اضافة الى ان كثيرا من المعتقدات البروتستانية كانت تتعاطف مع العلم اكثر من تعاطف الكنيسة الكاثوليكية معه . نذكر بصورة خاصة المذهب البيوريتانى الذى ظهر فى انكلترا بعد سنة 1600 م والذى كان بطريقة او باخرى يستند على التجريب العلمى لقد كانت احدى افكاره هى انه من خلال العلم يستطيع الانسان ان يبنى مملكة السماء على الارض ، ففى تحليلها للملا حظة والتجريب يمكن اعتبار المذهب البيوريتانى وبعض المذاهب البروتستانية الاخرى تماثل التطبيقات الفعلية لأ وائل المختصين بالعلم الحديث .

II-2: نظرة " تسلزل" E. ZILSEN (1)

لقد كان " تسلزل " مهتما بظهور العلماء اكثر من اهتمامه بالعلم نفسه وكان مهتما بالدور الاجتماعى وبظهور صنف اجتماعى جديد من العلماء ، وكان يعتقد ان هذا الدور الاجتماعى الجديد امر موكزى بالنسبة لظهور العلم بعد سنة 1600 م اذ بدأ الناس يفكرون ويتصرفون كما يتصرف العلماء اليوم ،

(1) E. ZILSEN : "The sociological roots of science " from American Journal of sociology, 1941 - 2 Reprinted in H.F. KEARNEY (éd), Origins of the scientific Revolution (Longmans 1964) pp. 86-89.

فقد بدأوا يتبعون اساليب معينة وبدأ وايفتشون عن انواع معـــينة من القواعد ويؤ منون بتقدم العلم من خلال التراكم التدريجى للمعرفة ومن خلال الدراسة الدقيقة لأ سس الطبيعة . ولم يكن " تسلزل " مهتما بالعثور على مسببات لتلك التطورات ، فقد بدأ مقاله يذكر عددا من الشروط المسبقة الا وهى الامور التى حصلت فى المجتمع والتى لولا ها لما اصبح وجود العلم الحديث ممكنا .

كان اهتمام " تسلزل " منصبا على اكتشاف الظروف المركزية اكثر مما كان منصبا على ايجاد علا قات سببية . فلنتبين الظروف المركزية التى ذ كرها :

1 ـ ظهور المدن وهذا يعنى ان الناس بدأوا يفتشون عن النواحى الحضاريـــــة بدلا من العيش فى مناطق اقطاعية واديرة مشتتة .

2 ـ بدأ ية التطور التكنولوجى فيما يتعلق ببداية الانتاج الراسمالـــــــــــى .

3 ـ نمو الروح الفردية والتنافس الفر دى فى حقل الاقتصاد وهذا بالنسبة لـ " تسلزل " شرط اساسى للتفكير العلمى .

4 ـ الحاجة الى القياسات والحسابات التى رافقت التطورات السا بقـــــــــــة .

ومن النقاط المهمة فى دراسة " تسلزل " تركيزه على الطرق التى اثرت فيها هذه العوامل والشروط المسبقة على الادوار الاجتماعية التى ادت بشكل او بأ خر الى ظهور العالم الحديث ، ويركز " تسلزل " اهتماما خاصا على الحرفيين الذين ظهروا فى عصر احياء العلوم فى ايطاليا وكذلك ظهور طلاب العلم الجامعيين .

فلقد ساهم هؤلاء فى تطور العلم عن طريق الاهتمامات الفكرية والمهارات التى اتمت لديهم وكذلك عن طريق المواقع الاجتماعية التى احتلوها ، فالعلماء من وجهة نظره لم يظهروا من الهواء فالطريق كان ممهدا لهم الا ان ظهورهم كان شيئا جديدا . لم يكن العالم حرفيا له مهارات مثيرة واهتمامات عميقة بالطبيعة او طالبا جامعيا له السيطرة الكاملة على الجدل المنطقى واتقان الادب والفلسفة الكلا سيكية ، بل كان من وجهة نظر " تسلزل " مزيجا من الاثنين ، فقد كانت الطرق التى اتبعها العلماء وتجمع بين الاثنين ، فقد كانت الطرق التى اتبعها العلماء وتجمع بين الاثنين ، وفى عملية التوليف هذه ولدت قوة العلم الحديث رغم انها فقدت الكثير ايضا ، فقد جعل هذا التوليف العلم اكثر فائدة للمجتمع الذى ظهر آنذاك ، وبنمو قوة المجتمع وثبات اركانه ونجاحه اقتصاديا اصبح العلم مقبولا اكثر فاكثر .

علاقة العلم بالايديولوجيا

مقدمة : مما تقدم عرضه حول الاتجاهات النظرية للعلم تبين لنا ان للايديولوجية دورا رئيسيا ومحور فى عملية الصراع الفكرى وعلى انها فى آخر التحليل تحمل مضمون المصالح الطبقة التى تنفذها وتسهر على استمراريتها وعليه تعتبر الايديولوجية قوة وتامل فكرى محسوس وملموس يعمل على التأثير والتغيير للنماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة واستراتجية متكاملة تتخذ اساليب ووسائل هادفه وتساندها عادة تبريرات اجتماعية ، او نظريات فلسفية او احكام عقائدية او افكار تقليدية .. الخ ومن هنا ترتبط الايديولوجية بالحركة الاجتماعية)) فهى ليست مجرد مجموعة من الافكار والمعتقدات والاتجاهات التى تصور جمعا معينا من الناس سواء اكان هذا الجمع امة من الامم او طبقة من الطبقات الاجتماعية ، او مذهبا من المذاهب او مهنة من المهن او حزب من الاحزاب .. وانما هى حركة فكرية هادفه لها فاعليها اجابية ومحسوسة فى التكوينات الاجتماعية وفى العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشيئة الاجتماعية بما يحدث تغييرا فى القيم الاجتماعية وفى النظرة الطبيعة للتدرجات الطبقية والعمليات الاجتماعية المختلفة .

وان انتشار مذاهب اجتماعية وتيارت فكرية متعددة فى اى تكوينة اجتماعية ادى ويؤدى الى ارتفاع حدة الصراع وبالتالى الى تغييرات متذبذبة فى النسق الاجتماعى كما يشاهد هذا الاخير تغيرات جديدة ومتواصلة للبناء التشريعى وتنميط الاساليب الحياة الاجتماعية وتقدير لعلاقة الفرد بغيره وبالجماعة التى يعيش ضمنها وبالمؤسسات التى يتعامل معها وبالتالى يمكن تقدير علاقة الفرد بمجتمعه الـ العام .

ومن هنا يكون انبثاق الافكار والاراء المحركة من الوضعيات والفيئات او الطبقات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا لكثير من التغيرات فى المجتمع .(1)

علينا الآن نستعرض بشكل موجز لمفهوم الايديولوجيا والى دلالاتها السوسيولوجية فى عملية الانتاج الفكر او العلم مبرزين الى اى مدى يكون للايديولوجيادورفى عملية الانتاج العلمى وعلاقتهما .

(1) دكتور احمد الخشاب:" التغيير الاجتماعى " المكتبة الثقافية العدد26 الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1971 ، ص57 _ 58

I-1- مفهـــوم الايديولوجيا وعلاقته بالعلم :

يعتبـر مفهوم الايديولوجيا من المفاهيم المركزية فى النقد المعاصر للعلم ، غير انه من المفاهيم المربكة بسبب كونه يستمد جذوره من معنيين مختلفين :

" المعنى الاول اتانا مباشرة من المتظرين الذين كانوا مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين اسسوا ما يمكن تسميته بالاطار النظرى للثورة الفرنسية . لقد كانت الايديولوجية بالنسبة لهم هى " علم الافكار " الذى تميز عن الفلسفات الميتافيزيقية . وبدلا من ان يستندوا فى معتقداتهم على الدين ارادوا ان يستندوا فى معتقداتهم على العقلانية او العلم . فالايديولوجيا كانت اصطلاحا ايجابيا بالنسبة للمنظرين وكانت بداية لما سمى بعد ذلك بالفلسفة الوضعية " (1).

" وفى اوائل القرن التاسع عشر وللوقوف بوجه المنظرين تطور معنى اخر الايديولوجية ويرجع ذلك فى اصول الى " نابليون Napoléon " الذى كان شديد الانتقاد لما سماه " بالافكار الغبية المشتتة للمنظرين . فلقد عزا نابليون NAPOLEON " الى محاولاتهم ايجاد المسببات الاساسية للاشياء فى العقلانية كل المصائب التى اصابت فرنسا آنذاك" (2) . كما ان ماركس MARX " وانجلز ENGELS " اللذان اعتبرا الايديولوجية هى " صورة مقلوبة للواقع" اعطت الافكار اسبقية على العلاقات المادية . والايديولوجية من وجهة نظر " ماركس " ومن بعده الماركسيين يجب فصلها عن العلم .
فقد بين" ماركس ان هناك حاجة لنقد الاستعمالات الايديولوجية للعلم من اجل التمييز بين العلم والتشويهات الايديولوجية التى اصابته .

---

(1) يان انر ستد : العلم فى قفص الاتهام : العلم والايديولوجيا. ترجمة خليل ابراهيم الحماش. مجلة اتحاد مجالس البحث العلمى العربية : العلم نظرياته وتطبيقاته مطبعة عصام بغداد 1981 صص 134 _ 135

(2) نفس المرجع ص 135

وبالرغم من ان استعمال لفظة الايديولوجية بهذا المعنى قد طغى في كتابات ماركس ، ومن بعده من الماركسيين الا انهم لم يكونوا ملتزمين بهذا الاستعمال بدقة . وتلاحظ في بعض كتابات" ماركس وانجلز " المتأخرة عودة الى الاستعمال الاسبق الايديولوجيا على انها" علم الافكار " او انه التعبير المنظم عن الافكار في فترة محدودة وبسبب الارتياك كما يبدو هو التبدل في التوكيد في كتاباتهما .

" فاليديولوجيا اذن ترتد الى تصور خاطىء للتاريخ، او الى ضرب التجريد يطرح التاريخ جانبا . فتكون كل ايديولوجية مجموعة من الاخطاء والاوهام والتلفيق يمكننا شرحها استنادا الى التاريخ الذى تناولته بالتشويه والتغيير(1)

وفي نفس كتاب " ماركس" المذكور (الايديولوجية المانية) تأتي تتمة النص لتصحح تصحيحا بالغا هذه النظرية . لأن الايديولوجية اذا رددناها الى ظروفها الواقعية ، لن تظل وهما مطبقا ولا تلفيقا تاما ، بل هى تتألف من نظرية تغفل مستبقاتها واساسها ومرماها، وتبقى بدون صلة عقلانية بالعمل . ليست لها نتائج تترتب عليها بالضرورة او ان هذه النتائج ابتعدت عما كان يرجوه الناس منها ويتوقعون، هذه الى ان الايديولوجية في نظرية تعمم المصلحة الخاصة (مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية) متوسلة ببعض الوسائل كالمفاهيم المجردة والتصورات السبراء المشوهة وتقديس الاشياء .

الا ان " ماركس وانجلز " في الفترة المبكرة من دراستهما لهذا الموضوع كانا مهتمين بالتمييزبين العلم والايديولوجية .

---

(1) راجع" الايديولوجيا الالمانية " في مطلعها (ترجمة موليتور، مؤلفات ماركس الفلسفة ص 53 ـ الجزء السادس .

وكذلك بين العلم والشعور الكاذب ، وفيما بعد اهتما بتطوير علمهما الخاص بالمجتمع وهذا اصبح من الضروري التفريق بين القاعدة المادية . ومايسمى فيما بعد بالاطار الايديولوجيي الفوقي .

فلقد كتب " ماركس " سنة 1859 في احدى فقراته التى اكثر اقتباسها " يتعين ان يكون التمييز دائما بين التحول المادي للظروف الاقتصادية للانتاج والاشكال القانونية والسياسية والدينية والجمالية والفلسفية (بالاختصار الايديولوجية)والتى اصبح فيها الناس شاعرين بهذا الصراع وداخلين في خضمه " .

سنحاول الان التعرض لدراستي كل من " اندري كورتس ANDRE GORZ (1) وجوزيف نيدهام J. NEEDHAM (2) حول موضوع العلم والايديولوجية

I-2- استعمال " كورتس GORZ ونيدهام J.NEEDHAM لمفهوم الايديولوجية :

1) - لا يستعمل" نيدهام تعبير الايديولوجية في مقالته ولكنه يستعمل كلمة "العلمية" والتى هي في الحقيقة نوع من الايديولوجية يذكر انها ارتبطت بالعلم في الغرب .
اما وجهة النظر الصينية التى يشعر انها يجب ان تحل محل العلمية في الغرب فهي في الحقيقة ايديولوجية بديلة . فماهي " العلمية " ومايعنيه بهذا المفهوم ؟

يقول " نيدهام " ان العلمية هي" فكرة ان الحقيقة العلمية وحدها تقدم فهما للعالم ، وهي لا تعدو ان تكون فلسفة تعطي شكلا من اشكال التعامل مع الواقع اسبقية وسيطرة على الفلسفات الاخرى الدينية والفنية والحضارية . ومن النواحي المهمة لهذه العلمية ما يسميه نيدهام تجريد الطبيعة من قدسيتها . والفكرة هذه تستند الى الديانتين اليهودية والمسيحية .

(1) André GORZ :"On the class character of science and scientests "From rose rose (eds) the political économy of science (Mac Millan 1976).
(2) J. NEEDHAM "History and Human values": A chinese perspective for world science and technology " from rose/rose (eds) the radicalisation of science (Mac Millan 1976) pp. 90-117.

غر ان نيدهام يؤكد ان الايديولوجية العلمية ليست العلم نفسه . " هناك منطق واحد للتجريب المسيطر عليه وتطبيق وحيد للفرضيات الرياضية ولطرق اختبارها احصائيا)) فالعلم " وحده " كما يؤكد نيدهام " وهى لاتختلف فى الصين عنها فى اى مكان اخر غير ما نتعرض عليه بحق هو فكرة بان العلم هو الطريق الوحيد المشروع لفهم الكون " . ومن النواحى المهمة لوجهة نظره ان العلم غير مدان فى انتقاداته . ومن المهم ان ندرك ان نقد نيدهام ليس نقدا للعلم فحسب بل سيطرة العلم على المجتمع . وبهذه الطريقة يمكن لوجهة نظر نيدهام التى تؤكد على اهمية وضع العلم فى موقعه الصحيح ان تكمل وجهات نظر نقاد ومن بينهم " انـــدر ى كورتس .

2) ان كورتس اشد نقدا للعلم من " ماركس " ، وهو بطريقة ما يطبق الطريقة العلمية الماركسية الناقدة في تحليل العلم نفسه ، فمن وجهة نظره لم يعد مقبولا ذلك التمييز الحاد الذى حاول ماركس وضعه بين القاعدة المادية والاطار الفوقى الايديولوجى، فعندما تطورت الرأسمالية بدأ الاطار الفوقى يقرر القاعدة .

ومن وجهة نظر سيطرت على العلم الايديولوجية البرجوازية وخصوصا التقسيم البرجوازى للا عمال . فلقد اصبح العلم جزءا من نظام القيم الايديولوجية البرجوازية عندما اصبح قوة منتجة ارتبط بالتصنيع وتحول الى ناحية خطيرة من نواحى الانتاج الاقتصادى الرأسمالى . وفى راى كورتس لا يمكن الفصل بين العلمية والعلم فهما متطابقتان .

يمكن تفسير الاختلاف بين " كورتس ونيدهام " جزئيا من حيث منطلقاتهم النظرية ، فنيدهام ينطلق من العلم ، فلقد نظر هذا الاخير الى العلم على انه عالمى اى انه يقول: " احد ى مكونات اعلى الحضارات" وانه " حقق خيرات لاتحصى اكثر مما حققه من ضرر لبنى البشر " فبينما ينطلق نيدهام نحو نقد العلم من الداخل ينطلق كورتس فى شكوكه من خارج مجال العلم . فلقد تدرب كباحث فى المجتمع وبصورة خاصة كمحلل للمجتمع الرأسمالى الحديث .

والعلم توجهة نظر كورتس هو العلم الذى يتواجد هنا والآن وفائدته لاتمكن فى كونه من مكونات الحضارة او الثقافة البشرية ، فهو مهم فقط لكونه جزء من المجتمع الراسمالى ولهذا فان لدى كورتس من الاسباب مايدعو لان يكون اشد نقدا من نيدهام .

ان صوت كورتس ليس صوتا معزولا ، ففى السنوات الاخيرة نشأ ت حركة تسمى" بالحركة العلمية الراديكالية " التى تتفحص الطرق المختلفة التى يقيد بها العلم بالحاجات والرغبات الخاصة بالمجتمع الرأ سمالى .

ان النقطة التى تؤ كد عليها هذه الحركة وكلا من كورتس ونيدهام تتمثل في نقد الايديولوجية خصوصا الايديولوجية البرجوازية كما تكشف عن نفسها مجال العلم ، ومن هذا المنطلق فان اراء كورتس تشمل حركة اوسع في المناقشات المعاصرة للعلم والمجتمـــع .

ويعتبر كورتس العلم شكلا من أ شكال العمل او طريقة له وهو بهذا يطبق عليه نفس تقسيم الاعمال الذي يميز طريق العمل في الرأ سمالية ككل . وهو بهذا ذو تخصص عال لا يمكن لأ ي انسان ان يكتب(الماما شاملا) بكافة انواع العمل العلمي ككل، فكل عالم يعمل في نطاق جزء من الطبيعة وان اكتشافاته تصبح ذات باحثين علميين اخرين ، وهذا الجمع على اية حال لا يقوم به العلماء انفسهم بل يحققه اولائك الذين يبدا يدون العلم كالموسسات الرأ سمالية الكبر ي ، والوكالات الحكومية التي تطبق العلم سواء كان ذلك في المنتجات التقنية او في وسائل الضبط الاجتماعي ، فقوة العمل بالنسبة له هي المعرفة العلمية وهي ليست ذات فائدة مباشرة كما انه غير قادر على ان يستخدمها استخداما مباشرا وهو يتجلي عن السيطرة على علمه من اجل الحصول

على وضحية وحتى لواراد ان يستخدم العلم من اجل ان ينفع غالبية الناس(زملاء في العمل) فلن يستطيع ذلك بسبب ظروف عملـــــه .

واخيرا يقول " كورتس " ان العلم" صفة طبقية " من خلال الايد يولوجية التي تكمن وراء الحلول التى تقدمها .

فالعلم يثيــر تسأ لات معينة دون غيرها ، اي يثيــر اسئلة تستند على الايديولوجية البرجوازيـــــة .

وخلاصة القول يمكننا ان نبين حدود العلم بالنسبة للا يديولوجية معتمدين في ذلك على اهمية زاوية النظر الباحث التى من خلا لها تكشف الاتجـــاه الايديولوجي المعتمد المساند لهذه الرؤ ية او التحليل .

II- اهميـــة زاوية النظر ونقد الايديولوجيات

نلاحظ ان زاوية نظر الباحث وموضوع البحث واولئك الذين يتلقون نتائج البحث من الامور المركزية لاهميتها ، ولقد ركز "ساندبرك"(1) كثيرا من الاهتمام على هذه النقطة وقدم امثلة عن كيفية النظر الى حدث واحد او مجموعة واحدة من الاحداث يمكن ان تفرق عن بعضها وان نظر اليها بطرق مختلفة اعتمادا على زاوية نظر الشخص كما يؤكد "ساندبرك" انه ليس هناك تحيز في هذه فالاختلاف في زوايا النظـــــر الطبقية لا يمكن ايصالها ببعضها ويؤكد ايضا ان مسألة اختلاف زوايا النظر من الامور المركزية في نظريات العلم المعاصرة كنظرية "كون*" مثلا الا ان هذا التقليد يقود "ساندبرك" الى ابعد مما ذهب اليه "كون". وعلينا ان نتذكر ان نموذج "كون" يعتمد على دراسات حالات معينة في الفيزياء والعلوم الفيزياوية فهي لا ترتبط بين زاوية النظر والاعتبارات السياسية وغير ذلك مما يحصل في المجتمع ككل .

تعترف المدرسة الفكرية التي يرتبط بها "ساندبرك" بالايديولوجيات المختلفة ويرى في نقد الايديولوجيات احدى القضايا الطرائقية المهمة ، وان نقد الايديولوجيات في العلم هو توضيح زاوية النظر التي يلتزم بها المرء مقارنة بوجهات النظر الاخرى وبهذه الطريقة تلقى اضواء كافية على الفرضيات الاساسية فما هو خفي يصبح ظاهرا والنقد الذاتي بمعنى انعكاسي يصبح من المسائل ذات الاهمية المركزية : اجل قيام المرء بالقاء اضواء على موقعه هو وهذا امر يختلف عن التوضح الذي تدعوا له الفلسفة التجريبية المنطقية في تحليلها للمعاني اللغوية . فهنا يكشف عن المعاني الايديولوجية الخفية او عن الفرضيات .

---

(1) A. SANDBERG :"The limits to Democratic Planning " (liber stockholm 1976) pp.73-105.

*Voir .- T.S. KOHN ;"Scientific paradigms " From Barnes (pp.80-102).

يستشهد "ساندبرك" بالعالم الاجتماعي "كارل مانهايم" الذي عالج المشكلة النسبية في العشرينات والثلاثينات، ويرى "مانهايم" ان المخرج من المأزق يمر من خلال ايضاح زاوية النظر وهذه مهمة المفكرين وهنا يفترض ان يقوم المفكرون من خلال عملهم بتطوير زاوية نظر متكاملة تاخذ كافة وجهات النظر في الاعتبار وهكذا تصبح تلك النظرة زاوية النظر الصحيحة اذ انها وجهة نظر المثقفين الذين يعومون بحرية)) والذين نفترض أن يكونوا قادرين بالتجريد على تجاوز زوايا النظر الطبقية . وبين "ساندبرك" و "كوزن" هذه الفكرة تختلف عن فكرة "ماركس" التي تقول ان اكثر الاراء كفاءة هي تلك التي تلتزم بالطبقة العاملة ، ووجهة النظر هذه من الناحية التاريخية اكثر الاراء تقدما وشمولا ليس فقط على اساس انها وجهة نظر عالمية بل على اساس انها وجهة نظر منظمة اذ ان "ماركس" يفترض ايضا وجود تناسق بين اهداف العلم والكفاح الطبقي البروليتاري .

وما دام الامر كذلك واعتبار العلم صفة طبقية" فما هي مكانة اهل الفكر اي العلماء والباحثين من التدرج الطبقي الاجتماعي بالمنظور الاتجاه الماركسي للتحليل الطبقي ؟

III-1- التحليل الطبقي لا هل الفكر (النخبة الفكرية))

بعد ان بينا ان " كورتس يقول اخيرا بان العلم صفة طبقية" من خلال الايديولوجية فما هي الوضعية الطبقية لاهل الفكر ؟ .

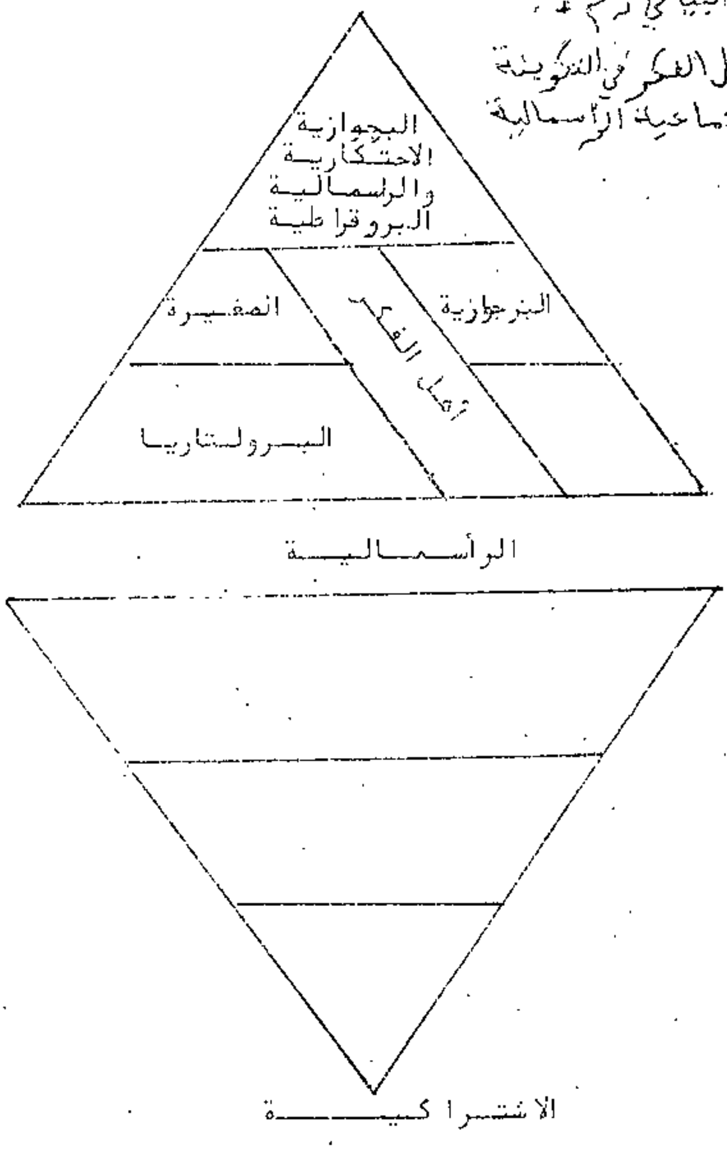
وراء فكرتي" ماركس ومانهايم" يكمن افتراض لوجود تحليل طبقي." فما نهايم وماركس" وانصاره الذين تبعوه يعتبرون اهل الفكر شريحة وسطى بين الطبقة العليا والطبقة الكادحة ، ومن حيث التبعية الفكرية ينقسمون بطرق ثلاثة في المجتمع الصناعي فلكل طبقة ممثلون ايديولوجيون .

كما يمكن تفسير خطتنا التي تتضمن حقول حركة خارجية وداخلية بمساعدة التحليل الطبقي لاهل الفكر الذين يضمون العاملين في البحث العلمي بين صفوفهم .

وهناك بعض المتطرفين الذين يعتبرون اهل الفكر من الطبقة البرجوازية من حيث الاساس ويتعين التعامل معها على هذا الاساس في المجتمع الاشتراكي ومن التجارب يتضح ان هذا راي خاطيء وانه من الاراء التي تجيز بعض السياسات الخاطئة . فالاسلوب العلمي يتطلب تحليلا طبقيا لهذا القطاع البشري ، ففي التحليل الطبقي توصف طبقة اهل الفكر على انها شريحة وسطية تقع بين الطبقتين المتصارعتين في التاريخ المعاصر وهما البرولتاريا والبرجوازية . ولذا يجب رسم السياسات التي تستند الى الاعتراف بان المفكرين يشكلون قوة وسطية يمكن كسب اغلبها الى جانب الحركة الثورية وان نسبة قليلة من الخصوم العنيدين يمكن عزلهم . وبامكاننا تصوير ذلك على شكل طبقة اجتماعية لها شكل الكمثرى حيث تكون لها نهاية مدببة في الاعلى وأخرى في الاسفل مع البرولتاريا ويكون الوسط متذبذبا في الراي ويقف الطرف العلوي منها بكل تاكيد ضد اي تغيير اجتماعي ثوري . ولذا يصبح من واجب الثوريين ان يربطوا الطرف السفلي بالحركة البرولتارية وان يرجوا مساندة الاغلبية المتذبذبة وان يعزلوا او يحاولوا تحييد الطرف العلوي الذي يرتبط في مصالحة بقوة مع الطبقات الحاكمة .

" اما في ظل الاشتراكية فالامر معكوس ، فالطبقة الحاكمة هي البرولتارية والطبقات الحاكمة السابقة تحتل الا ن المكانة السفلى فى المجتمع حيث يتعين ان يظلوا كذلك وهذه احد ى مهام دكتاتورية البرولتاريا وفي هذا الوضع الجديد لا يزال اهل الفكر فى الوسط غير ان ترتيب القو ى منها انقلب رأسا على عقب، فالنهاية السفلى قد اصبحت الان فى القمة وانعكس الوضع بالنسبة للمفكرين البرجوازيين (٨)

- الرسم البياني رقم ٤ .
مكانة اهل الفكر في التكوينة الاجتماعية الرأسمالية



(٨) الدكتور ابراهيم خليل الحماش " العلم : نظرياته وتطبيقاته " مطبعة عصام بغداد 1981 ص ص 219 - 222

والتطرق نحو اليسار ينتج عن الإرتباك في فهم مجموعتين من القواعد احداهمـــا تتعلق بوجهة نظر الباحثين نـحو المجتمع الجديد بغض النظر عن كونهم وطنيين او خلاف ذلك وتتعلق الثانية بمسألة قبول العقائد الاشتراكية . والمجموعة الاولى تكون اكبر من الثانية ، والسياسات اليسارية والمتطرفة تضع الايديولوجية فوق الكفاءة المهنية يقود الى خلق روح العداء التي تؤدي الى شلل العلم .

III-2- إتجاه مدرسة فرانكفورت :(١)

في ((النظرية التقدمية)) المدرسة فرانكفورت يخضع التحليل" لطبقي هذا الى افكار معينة تتعلق بنوع جديد من العقلانية في المجتمع . فلقد صاغ "ماكس هيركهيمر" في سلسلة من المقالات سنة 1937 المبادىء الاساسية لهذه المدرسة ولقد استعمل مصطلح ((النظرية التقدمية)) للتاكيد على ثلاث نواح لطرقة فلسفية ، فالاولى الاستقلالية في مواجهة العقائد السائد بضمنها الماركسية ، والثانية مؤداها ان المجتمع مريض ويحتاج الى معالجة واصلاح والثالثة مؤداها انه من العناصر المهمة لهذا الاصلاح هو تحليل المجتمع القائم اي انه نوع من التحسس الذاتي فالتجريبيون والوضعيون يرتبطون بالتكنولوجيا ويقفون ضد العلمية ، ولذا يتعين وضع الفكر الناقد في مواجهة الآراء التكنولوجية المتحيزة داخل العلم وخارجه .

- ليس هناك ((حقائق)) خالصة بالنسبة للنظرية الناقدة . فالحقائق ينظـــر اليها دائما من زاوية معينة ومن خلال نظام عقلاني معين وقد اكتسبت هذه الآراء اهمية اكبر في الستينات عندما تولاها جيل جديد من انصارها خصوصا "ينكن هايرماس" الذي نشر سلسلة من الاعمال المعادية للفلسفة الوضعية وقد ركز هجومه على سيطرة العقلانية الاداتية والتقنية وفي احد كتبه (1970) يحلل الوظيفة القمعية للعلم والايديولوجية العلمية .

---

(١) نفس المرجع ص ص 222 - 224 .

ويمكن النظر الى وجهة النظر المعاكسة هذه من خلال نظام يتعلق بمصالح فكرية مختلفة (مصالح تحرك البحث) قد جرى وضعها بقالب ثابت ، فلم تعد تلك المصالح الطبقية بل هي مصالح وظيفية في المجتمع وكل مصلحة وظيفية ترتبط بواسطة وهدف ومجموعة من الاختصاصات العلمية المعروفة التي تضمها .

فالواسطة التي تسمى (عملا) تتعلق باستقلال المحيط الاجتماعي والمادي والسيطرة عليه وكذلك استغلال الفرد اعلى شكل ((تكييف)) وهنا تسيطر المصلحة التقنية ومنطقها العقلاني ، وفي بعض الاختصاصات كعلم النفس السلوكي يصبح ذلك معرفة تستعمل في التخطيط الاجتماعي، فالهدف هو السيطرة على الاجراءات الموضوعية وعلى ما اعطي صفة الموضوعية .

اما الواسطة المسماة ((اللغة)) فهي التي تنقل التواصل بين الناس ومع الماضي ، والتاكيد هنا هو على الفهم المشترك بين المرسل والمستلم وهذا عادة يطغى في البحوث التاريخية والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس .

وتعتمد جماعة الباحثين كمدرسة او كتقليد على هذه الناحية من التفاهم المشترك اذ ان ذلك هو احد ابعاد ميزان التصريف .

واخيرا تعمل الواسطة المسماة ((بمنطقة النقود)) في المجالين الايديولوجي والسياسي وهي تعبير قيام الفرد بالتفتيش عن الهوية وتقرير المصير ، والهدف من المعرفة هو التحرر وحب مفهوم النظرية التقدمية يكون نقد الايديولوجية هو اداة التحرير اذ انه يجعل من الكامن ظاهرا حيث يمكن التغلب عليه ، غير انه في البحوث التي تتوجه نحو العمل يحصل المرء على تفسير فعال اكثر وضوحا لهذه الفكرة ، وفي تلك الحالة يكون المطلوب من البحث ان يرتبط بالجماعة المظلومة والمحرومة من اجل مساعدتها على التحرير .

جدول رقم 3 : مصالح تحرك البحث.

((الواسطة))	الاهتمامات في المعرفة	الهدف	العلوم
((العمل))	تقني	النجاح العملي	العلوم الطبيعية والسلوكية
((اللغة))	هرمنوتيكي (متعلق بتفسير المعاني)	ايضاحات ناجحة وفهم متبادل	الاختصاصات التاريخية والتفسيرية
((منطقة النفوذ))	تحررية	التحرر من قوى الركود في المجتمع والتاريخ	العلوم الاجتماعية النقدية.

IV-1 ـ نظريــة الثــورة العلميــة التكنولوجيـــة ـ

لقـد تناولت الادبيات المنشورة في الاتحاد السوفياتي واوروبـا الشرقية مـو ضـو ع الظواهر الجـديرة والقفزات النوعية في العلم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ايضـا .وهناك نجـد صياغات مختلفة لنظرية الثورة العلمية والتكنولوجيــــة ولقـد استعرضهـا " جوليان كوبر J.M. COOPER "(*) وهو يشيـر الى ان هناك بعـض الافكار بهذا الاتجاه في الاتحاد السوفياتي خلال العشرينات فلقـد قدم "ن.ا. بوخارين " في كتابـة السوسيولوجـي وفـي مقالته في بداية الثلاثينات .نموذجا ميكانيكيا يـربـط بيـن العلم والمجتمـع غيران فكـرته عـن العلم كقوة انتاجية قد اضمحلتولم يجـرى اعـادة تقـديمهـا في الاتحــاد السوفياتي الامـن خـلال الترجمات الى الروسيـة التـي قام بها" جـون برنال**في كتابـه العلم في التاريـخ سنة 1956 وخلال تلـك الفتـرة نجـد انـه فـي الكتب السوفياتيـة والمقلات نظهر فكـرة الثورة العلمية التقنية الاول مـرة وذلك في التقـرير الذي قـدمـة "ن.ا. باكانيـن"عـام 1955 الموجـه الـى اللجنـة المـركزيـة للحـزب وقـد تلا ذلك نتـاج نظـري مهـم خصوصا في معهـد الكاديميـــة العلوم لتاريخ العلم الطبيعية والتكنولوجية في موسكـو فلقـد كانت الفكرة الاساسية تعتمـد علـى الـدراسات التاريخيـة وتتخـذمـن العمل كقاعدة للتحليل ، فالعمال ينجـزون انواعا مختلفة من المهام فـي :

1 ـ التكنولوجيـــة المتعلقـــة بالطـــاقـة والنقـــل .

2 ـ المنطقيـــة المتعلقة باختيــار وحســاب وتصنيف المعرفـــة .

3 ـ تعليمـــات السيطــــرة .

وبزيادة التقـدم التكنولوجي تولت المكائن هذه المهام بالتتابع ، ولقدكانت الثورة الصناعية الاولى في اساسها ثورة في الانتاج بدات في مراحلها الوظيفية التكنولوجية لا نتـاج العمل تمكنن وفي المرحلة الثانية بدات المكائن تتولى مهمة وظيفـة الطاقة

(*) Voir : J.M. COOPER " The scientific and technical Revolution in Soviet Theory " From F.J. FLERON (ed) Technology and Communist Culture (Proeger, 1977) pp 146-175.

(**).- J.D. BERNAL : "Science in History (Penguin 1969) introduction, pp 27-57.

(من الطاحونة الى الماكنة البخارية) وقد مهد هذا السبيل الى تحقيق تقدم اكبر في الانتاج الصناعي شارك العلم فيه ايضا .

ولقد سميت عملية نقل مهام السيطرة المنطقية من الانسان الى الوسائل التقنية بالثورة العلمية التقنية وقد حددت ســـــنة 1950 او حوالي ذلك التاريخ بداية لهذه الثورة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وهي تمثل خطوة متقدمة عن الانتاج الحرفي من خلال انتاج معامل المكائن نحو مرحلة الانتاج المكنن.

-الا نتاج الحرفي ـ انتاج معامل المكائن ـ الانتاج المكنن وفي كل من هذه المراحل تغيير العلا قة بين العامل والوسائل التقنية فالانتقال من اسلوب تقني الى آ خر سمي بثورة تقنية لأ نه يأ تي بتحولات في قو ي الانتاج وقد يكون ذلك بأ دوات العمل او باشكال الطاقة والظروف العامة للمواد الخاصة بعملية الانتاج وفي كل مرحلة يشكل هذا تمهيدا " لثورة انتاجية " والتي تشكل في مستو ى معين تغييرا شاملا للعلا قات الاجتماعية في الانتاج ولقد كانت الثورة الصناعية حالة خاصة من هذا النوع في الانتقال من اساليب حرفية وعلا قات اقطاعية الى انتاج بعامل المكائن تحت ظل الرأ سمالية وبنفس الطريقة يفترض ان يكون الانتقال الى المكننة في الانتاج قد دفع الى الامام ثورة اجتماعية (الاشتراكية وبعدها الشيوعية) والتخطيط العام يصور كما يلي : " لكل تشكيل إجتماعي اقتصادي اجهزة تناسبة وتناسب اساليب الانتاج التقنيــة والتكنولوجية فيــه وفــي كل تشكيل يشغل المنتــج موقعا معينا في الانتــاج ،فميــلاد عناصر جديدة تقنيــة يحــصل داخــل اسلوب الانتاج القــديم ويمرتكوين اسلوب جديد في الانتاج بمرحلتين ، في المرحلة الاولى يستعمـــل المواد القديمة والقاعدة التقنية الموروثة من التشكيل السابق كما ان الاجهــزة التقنيــة والتكنولوجية للانتاج تبقى موجودة (تتغير العلاقات الانتاجية كما يتغير اسلوب الجمع بين المنتج ووسائل الانتاج) ونتيجة للثورة التقنية ومن بعدها الثورة الانتاجية تخلف القاعدة المادية والتقنية الجديدة وينتصر اسلوب الانتاج الجديد.

أما المرحلة الثانية فتتضمن الرسوخ الكامل لاسلوب الانتاج الخاص بالتشكيل الجديـــــــد)) . (1) .

IV-2 نقــد وتحوير نظرية الثورة العلمية التكنولوجية :

لقد تعرضت الصياغة الاولى لهذه النظرية الى النقد بسبب تركيزها الكامل على قو ي الانتاج ومراحله ولم يجز الاهتمام بالعلا قات الاجتماعية في الانتاج او بعبارة اخرى اعتبرت قو ي الانتاج هي العامل المحدد في عملية تغييـــر علا قات الانتاج حسب المفهوم الماركسي للثورة التي هي التغيير الجذر ي لعلا قات الانتاج . ونحن نعلم ان علا قات الانتاج تشمل العلا قات الاجتماعية للا نتاج وقو ي الانتاج . وهناك دراسات عديدة حول هذا الموضوع اي انتقاد نظرية الثورة العلمية التكنولوجية وتعتبر المحور المركز ي للصراع الايديولوجي داخل النظرية الاشتراكية نفسها اي الاتجاه الصيني والسوفياتي بين انصار نظرية الصراع الطبقي و انصار نظرية الثورة العلمية التكنولوجية (*)

لقد عبر عن النقد كذلك واحد من المعاهد في لينيـــكـراد LENINGRADE وعدد من الفلا سفة (في سنة 1968 و1971) ومنذ ذلك الحين جر ي تحوير التفسير العلمي للا نموذج فلقد وسع الانموذج في المشروع .

---

(1) بشوخـارين وكوزبين وردت في كتاب كوبر J.M. COOPER السـالـف الـذكـر تحـت عنـــوان : الثورة العلمية والتقنية في النظرية السوفياتية - صص 156 /155

(*).- A.D. MAGALINE " Lutte de classes et dévalorisation du capital" édition François Maspero -Paris 1975.

المشترك للاكاديمية السوفياتية والتشيكية للعلوم وانتج بدلا منه انموذج يضم الانسان والعلم والتكنولوجيا وقد نشر ذلك في كتاب عام 1973 واعتبر محاولة لايجاد نظرية للعلم في المجتمع ولقد عبر ذلك عن الرأي القائل بان مرحلة العلم والتكنولوجيا والبحث تتصف بقيام العلم بتولي مركز الصدارة مقارنة بالتكنولوجيا .

لقد جري ابدال التعبير " الثورة العلمية التقنية " بتعبير الثورة العلمية والتكنولوجية " وبهذا يتسع مجال النظرية مقارنة بالصياغة الحتمية السابقـــة ويقوم هذا الانموذج الواسع في الوقت الحاضر بمهنة كونه نقطة انطلاق لدراسة قضايا تتعلق بمختلف النواحي الاقتصادية والحياة الاجتماعية التي تأثرت بالتقدم الحاصل كالثورة الصناعية التقنية .

" يتضمن هذا تغييرات في انتاجية العامل وفي تركيب المجتمع وينطوي على تبدلات كمية ونوعية في تركيب ومهارة الطبقة العاملة وطبقة اهل الفكر وبخلق متطلبات متنامية تلح على جعل الادارة والتخطيط والتنظيم . الخاص بشؤون المجتمع على مستوى المجتمع ككل والى ضرورة التجنب والتغلب على الاضرار التى تلحق بالمحيط وعلى نمو الافراد باتجاه زيادة القدرة والابداع في السيطرة على منجزات الثورة الصناعية التقنية والتقدم الى الامام وهذا يتضمن اعادة نظر اساسيـــة للنظام التعلمي وبالفرص المتزايدة لتمكين الناس من تنمية قدراتهم الخلاقة كالوضائف المتعلقة بعملية الانتاج المباشر التى بدأت تنتقل بانتظام نحو الوسائل التقنية وان هذه النتائج يمكن تحقيقها لصالح الشعب في ظل الاشتراكية فقط فمن المؤكد ان العلاقات الرأسمالية لا تسمح بالنمو المتكامل لجماهير الشعب العاملة ولذا فان التخطيط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع والنمو الكامل للعلم والتكنولوجية لمصلحة المجتمع ككل تصبح من الامور الضرورية ، ان منظور الثورة الصناعية التقنية في النظامين يهدف الى تطوير المجتمع ككل بشكل كامل غير ان اهداف هذين النظامين ينظر اليها

على اساس كونها مختلفة ومتنافرة ، ففي ظل الاشتراكية تسهل الثورة الصناعية التقنية عملية بناء الاساس المادى والتقني والضروري للمجتمع الشيوعي وتساعد على خلق ظروف مناسبة لضمان التطور المتكامل والشامل للفرد، اما في ظل الرأسمالية فلا تؤدي الثورة الصناعية التقنية الا الى توسيع وتركيز التناقضات الموروثة في النظام وبهذا تسرع بعملية ابداله ثوريا على اساس انها ضرورة تاريخية)) .

IV-3-الثورة العلمية - التقنية في اطار البلدان النامية :

تستخدم بعض البلدان النامية ايضا نظرية الثورة العلمية التقنية ويشار اليها في مجالات مختلفة كما في "الفيتنام" ووجهة النظر الفيتنامية متأثرة كثيرا بوجهة النظر السوفياتية وقد بدا هذا واضحا في الخطاب السياسي الذي القاه " نام فان دونك" في سبتمبر 1976 حيث تحدث عن هدفين بعيدي المدى وثلاث قوى محركة .
اما الهدفان فهما :

1 - الاسس المادية والتقنية في الاشتراكية
2 - تحسين الحياة المادية والثقافية للشعب

اما القوى المحركة الثلاث فهي :
1 - قوى الانتاج المادية
2 - الطاقة البشرية
3 - العلم والتكنولوجيا

يلاحظ المرء تطابقا في وجهات النظر فيما يتعلق بالثورة العلمية التقنية التي اعتبرت في الحالتين كعامل اساسي او في المقدمة .
وهكذا يجد المرء في الوثائق الخاصة بسياسة العلم الفيتنامية اشارات الى القوى المحركة باعتبارها ((الثورة الثلاثية)) حيث تكون الثورة العلمية التقنية في المقدمة وهذا يشير الى الربط بين النواحي الثلاث المحددة المرتبطة جدا في العملية الثورية وهي الانتاج والعلم والتطور الحضاري وهذا يمكن تصوره على هيئة عجلات ثلاثة متداخلة .

واذا ما تفحصنا الميثاق الوطني في الجزائر باعتباره الوثيقة الايديولوجية للدولة الجزائرية نلاحظ جليا بروز نظرية الثورة العلمية التكنولوجية

وتمثل الثورة العلمية التقنية سبدأ من المبادىء الاساسية لبناء الاشتراكية حيث جاء في الباب الاول : بناء المجتمع الاشتراكي حول المبادىء الاساسية لبناء الاشتراكية مايلي :

1 ـ القضاء على استغلال الانسان للانسان

2 ـ من اجل تنمية شاملة ومنسجمة قائمة على أساس تخطيط علمي المفهوم ، ديمقراطي التصميم ، حتمي التنفيذ.

3 ـ ليس العمل حقا فحسب بل هو ايضا واجب وشرف

4 ـ اعطاء الاولوية لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية

5 ـ تحرير الفرد وترقية باعتباره مواطنا مسؤولا .

كما تمثل الثورة العلمية التكنولوجية ضمن الثورة الثقافية من اعتبارها اولى المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية في الجزائر (الميثاق الوطني الباب الثالث ص ص83 ـ90).

الخــلاصــــة :

مـــما تقدم استعراضة في هذا الباب يتبين لنا ان العلم كغيره من الانشطة الاجتماعية تعرض هو كذلك الى صراع الاتجـاهات الايديولوجية في كيفية استخدامه واغراضه وطرقه مما يمثل ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية . والبحث العلمى ما هو الافرع من فروع العمل العلمي الاخري ، لقد تطور العلم عبر التاريخ البشري بتطور المجتمعات فاذا كان في المجتمعات التاريخية الاولي تميز بادوار تختلف باختلاف الاحوال المعاش فان العلم والبحث العلمي في عصرنا هذا تميز في البلدان الرأسمالية باستعماله كسلاح حاد في عملية صراع الرأسماليين او اربا ب العمل ضد الطبقة الشغيلة و كان اول استعمال له من طرف الرأسمالية ضد النظام الاقطاعي حيث برزت الفلسفة الوضعية المادية لاستعمال العلم في تفسير الوجود وظهور الفلسفة التطورية كل هذه الاتجاهات الرأسمالية استعملت العلم ضد خرافات النظام الاقطاعي . هذا النظام الاخير الذي كان يعتبر العلم والعلماء عنصر خطير على استمرارية وجوده وحارب العلم والعلماء بكافة الطرق والوسائل .

اما فى عهد الحضارة العربية الاسلامية وفي نفس الوقت الذى كانت الاقطاعية منتشرة كان الوضع مخالف بالنسبة للنظر الى العلم والعلماء وهذا نظرا لما للعلم والعلماء من مكانة ممجدة في الديانة الاسلامية التى حثت على ذلك .

واليوم دخل العلم والبحث العلمى في ميدان الصراع القائم بين الاتجاهات الايديولوجية والاقتصادية .

بالنسبة الاتجاهات الايديولوجية المتمثلة بين الايديولوجية الرأسماليـــــة والايديولوجية الاشتراكية .

اما بالنسبة للا تجاهات الاقتصادية فتتمثلة فى الصراع بين البلدين المصنعهـــة ، والبلدان" النامية ".

و لا يمكننا ان نفصل بين الاتجاهين الايديولوجي والاقتصادي في البلدان" النامية " نظرا لهيمنة الايديولوجيات على النظام السياسي .

بالاضافة الى هاذين الاتجاهين (الايديولوجي والاقتصادي) هناك عامل ثالث له هيمنة وتأثير ملموس في" ميكانزمات" سير النظام السياسي في البلدان " النامية " (العربي منها) هو عامل العصبية الذي جاء بهذا المفهوم العلامة العربى الاسلامي" عبد الرحمان بن خلدون Abd al-Rahman IBN KHALDUN " هذا ما سنتعرض له في الباب الثاني من هذه الدراسة .

مما تقدم يمكننا ان نقول حسب تحليلنا ورأينا ان العلم هو جزء من المجتمع باعتباره انتاج للعلاقات الاجتماعية ولكل تكوينة اجتماعية لها طابعها الخاص من الانتاج العلمي ويكون لهذا الانتاج العلمي دور واهداف يختلف نسبيا باختلاف اطاره الاجتماعي، وهذه النسبة مرتبطة بميزان القوى المتصارعة ضمن التكوينة الاجتماعية في تحقيق اهدافها .

الباب الثاني

مكانة العلم والبحث العلمي في البلدان "النامية"
وبعض النماذج العالمية لتنظيمه

الفصل الأول: وضعية العلم في البلدان "النامية"

الفصل الثاني: بعض النماذج العالمية لتنظيم البحث العلمي

الفصل الثالث: مكانة البحث العلمي من أجهزة سلطة الدولة
والعلاقات العصبية في الجزائر.

الباب الثاني

مكانة العلم والبحث العلمي في البلدان "النامية" وبعض النماذج العالمية لتنظيمه

مقدمة :

أن المدخل لاي موضوع أو بحث لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار النظرة التاريخية و البشرية جمعاء، فنظرة الى الوراء لابد أن ترشدنا الى أنه في فترة من الفترات التاريخية سادت فيها حضارات حيث وصلت قمة الرقي فيها مجازيا وعلى المستوى الزمني لتلك الحضارة بينما تخلفت أمم أخرى تجاورها و تتباعد عنها في المسافة ولا يخفى على الجميع في فترة ماساد ت حضارة الفراعنة وحضارة ما بين النهرين واليونانية والرومانية والعربية الاسلامية و غيرها من الحضارات وقد أفادت هذه الحضارات غيرها من الأمم حتى أنه أصبح من العسير الفصل بين حضارة ما وما مزج معها وما اقتبس منها وهذه حقيقة تاريخية غير قابلة للشك.

وفي وقتنا الحاضر صنف العالم بما يسمى ((الدول المتقدمة و الدول المتأخرة)) أو ((الدول الصناعية والدول النامية)) أو ((دول العالم الثالث)) أو ((دول الشمال و دول الجنوب)) وجميع هذه التسميات اطلقت للتمييز بين الدول التي استطاعت الأخذ بعمليات العلم والتكنولوجيا و استغلتها في تنمية مجتمعاتها حسبما تقتضيه حاجات و قطاعات التنمية المختلفة، و بعد فترة من الزمن رزحت "دول العالم الثالث" تحت ظلال التخلف مما عرقل مسيرة تطورها الحتمي و خلق تلك الهوية بينها و بين الدول الصنعة نشطت تلك الدول لاستيعاب أسباب تخلفها والاستفادة من غيرها من الأمم التي كانت الحظ الاوفر للاستفادة من العلم و التكنولوجيا لبناء ما تتطلبه الحاجة لذلك و هو كثير حيث تواكب المسيرة التنموية لصالح شعوبها .

الفصل الاول

وضعية العلم في البلدان " النامية "

I- الوضع الاقتصادي الاجتماعي العالمي :

منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى بدأت تتبلور اتجاهات دولية عامة تهدف الى اقامة منظمات دولية بهدف العمل من خلالها الى تشكيل العالم في وحدة اقتصادية و اجتماعية ، و لكن التباين الشاسع بين دول العالم حال دون ذلك. و تمخض الوضع القائم عن عدد من المناطق يوحدها التجانس الاجتماعي و التكامل البيئي في نطاق كل منها لأن تصبح مجتمعة وحدات سياسية اجتماعية قادرة على التنمية الذاتية، وعلى هذا عرف العالم المعاصر منظمات ذات طابع سياسي اقتصادي ايديولوجي ظهرت موجود منها منظمة البلدان المصنّعة و منظمة السوق الاوروبي المشترك والمنظمة لبلدان السبعة والسبعين الاقتصادية ... الخ.

الآن تقسيم العالم من حيث المنطلق الاقتصادي الايديولوجي سار من المتعارف عليه تصنيف تلك المناطق في عوالم ثلاثة تتلخص سماتها الاساسية على النحو التالي: -

جدول رقم 1/ = التصنيف الاقتصادي الاجتماعي العالمي

التصنيف	البلدان	نسبة السكان الى سكان العالم	نسبة استهلاكه الطاقة العالمية	الناتج الكلي الى الناتج العالمي
الشمال	أمريكا الشمالية غرب اوروبا . اليابان	%20	% 73	% 68
الشرقي	الاتحاد السوفياتي شرق أوروبا	%30	% 11	% 20
العالم الثالث أو الجنوب أو النامي	الصين - أمريكا الوسطى والجنوبية - العرب افريقيا - جنوب أسيا - جنوب شرق أسيا	%50	%16	% 12

ومع أن كلا من العالميين الشمالي والشرقي يتبع مذهبا اقتصاديا اجتماعيا وايديولوجيا يختلف عن الآخر في توقيت التخطيط والتنفيذ وفي تشكيل حوافز التنمية والتفضيل بين الحرية والمساواة فقد أفرزا كل منهما قوى عظمى تكونت في المناطق التي عرفت كيف تشغل العوامل الفعالة داخل نطاق وحدتها التنظيمية .

أ) فالعالم الشمالي أو الرأسمالي المصنع بنى نموه على أساس إقتصاديات السوق واعتمد قيام الصناعة على التنافس في تطوير التكنولوجيا وعلى وفرة ورخص موارد الطاقة والخامات من مستعمراته السابقة التي تشكل توابع اقتصادية له تربطها بدموسباته الدولية أو المتعددة الجنسيات، وقد نما الانتاج الصناعي فيه سريعا وزادت أجور العمال فارتفعت المستويات المعيشية وتقاربت فيما بينها وكثر الطلب على السلع المصنعة فأرتفع سعرها وتضخمت أرباح الصناعة فحفزت على مزيد من الاستثمارات في معدات الانتاج وإستفحل الثراء من بيع الاسلحة المتقادمة بأسعار باهظة لدول العالم الثالث.(1) باستعمال التقنيات العلمية والمكننة في الانتاج الزراعي والحيواني عرفت ثلاثة دول من العالم الشمالي نمو اقتصادي كبير حيث أصبحت هذه البلدان الرأسمالية تحتكر تصدير الحبوب الغذائية وأدى تحكمها في الانتاج والتصدير الى رفع الاسعار واحتكار بذلك السوق العالمي أصبحت هذه البلد ان تشترط بغذائية على البلد ان" النامية والاشتراكية" نفسها .

---

(1) اتحاد مجلس البحث العلمي العربية -" العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي - تحرير واعداد الدكتور ابراهيم بدران -بغداد 1982 ص 691 _ 693.

ورغم أن هذا النمو السريع قد أدى الى الرخاء وتراكم الثروة، فقد بدأ يوذن بنضوب الموارد غير المتجددة، وظهرت آثار ذلك في تفشي البطالة والتضخم المالي واضطراب السوق.

2 - أما العالم الشرقي أو ما يسمى بالمعسكر الاشتراكي فان الاستخدامات للعلم كانت جديدة العهد وظهر ذلك أيام حكم "ستالين" " STALINE " واتجاهه باستعمال الثورة العلمية والتكنولوجية كمبدأ أيديولوجي ومنهج الاقتصاد الاشتراكي المعاصر وكان التركيز حاد على اعتبار أن العلم هو العامل المحوري والمحدد لعلاقات الانتاج وأن الصراع الطبقي قد زال في الاتحاد السوفييتي.

إن هذا الاتجاه الجديد في الفلسفة السوفياتية كان له أثر كبير في علاقته مع بعض الدول الاشتراكية الأخرى وعلى الخصوص الصين الشعبية التي رفضت الاطروحة الايديولوجية الجديدة التي قدمتها روسيا واعتبرت القادة السوفيات والحزب الشيوعي السوفياتي بصفته تراجعي *Révisionniste* كما جاء في تحليل ونتائج العديد من الدراسات على الاتجاه الايديولوجي الذي يجعل الثورة العلمية الايديولوجية هي المحرك الأساسي لتاريخ المجتمعات ماهو الا الاتجاه التكنوقراطي الذي أصبح يمثل الطبقة الجديدة في ظل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية وهي الطبقة والشريحة التي تدخل في صراع مع مصالح الطبقة العاملة.**

3 - أما العالم الثالث أو ما يسمى بالبلدان "النامية" فهي جل البلدان التي حصلت على استقلالها وقد خلفها الاستعمار في الجهل والفقر والمجاعة... الخ وتتولى الموسسات الدولية المتعددة الجنسيات استغلال وانتهاب.

---

* Voir .- A.G. MAGALINE : "Lutte de classes et dévalorisation du capital " éd. française MASPERO-PARIS 1975.

** راجع لينين. "الدولة والثورة" دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية موسكو 1918 الطبعة العربية الثانية ص ص 1 - 150.

موارده من الطاقة و الخامات وزراعة المحاصيل المطلوبة منه للعالم المصنع بينما يخضع اقتصاده الضعيف لتلبية السوق الدولية : فتظل أسعار صادراته من المواد الأولية منخفضة وترتفع اسعار وارداته من السلع المصنعة وحتى من المواد الغذائية الضرورية لمعاشه .

لقد جعل المستعمر هذه البلدان و اقتصادياتها في خدمة اقتصاده و متطلبات المواد الاولية لصناعته وقضى على كل الزراعات الغذائية الضرورية لحياة الاهالي مما أصبحوا الآن تابعين غذائيا لرحمة البلدان المصنعة أو المستعمرة المحتكرة للسوق العالمي.

أما المساعدات التي يقدمها له العالم المصنع والمستعمر سياسيا سابقا فتستهلكها الفوائد العالية على الاموال التي يقرضها إياه و يدفع الفقر و ما يلازمه من انخفاض مستوى المعيشة وسوء الحالة الصحية والاجتماعية الى التكاثر السكاني بـو ازع غريزي لتعويض وفيات الاطفال ونقص متوسط العمر و تأمين اليد العاملة الرخيصة . فتزداد بذلك الاعداد النازحة من الريف الى الحضر و المدن سعيا وراء تحسين الحالة الاجتماعية وينخفض الاستثمار في الزراعة فيتدهور نصيب الفرد من الانتاج الزراعي الغذائي .

و في ضوء ما تقدم و في ظل الوضع القائم اصبح العلم موضوع من مواضيع الحساسة في السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ودعت هذه الاخيرة في التعاون فيما بينها مطالبة الأمم المتحدة أن تلعب دورها في مجال العلم و تطويره و تطبيقه في البلدان النامية .

فاصبح العلم موضوع من المواضيع المطالب مناقشتها في اقامة النظام الاقتصادي الجديد و الحوار الدولي. الآن تطبيقاته مقصورة

تقريبا على الدول المتقدمة"، وهذه تحرص بشكل أو بآخر على ابقائها تحت سيطرتها، وهي مستمرة أيضا في اتساع الهوية العلمية بينها وبين الدول النامية وذلك بابتكار تقنيات جديدة متقدمة تزيد من امكانياتها في المجال التكنولوجي وفي المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

بالرغم من كل هذا تزيد البلدان النامية فقرا من العلماء والخبراء وذلك باتباع سياسة تهريب العلماء والكفاءات اليها.

وتقوم هذه السياسة بقيام البلدان المصنعة بتكوين العلماء الاتين من البلدان النامية اختصاصات دقيقة جدا في ميادين تكنولوجية عالية هذه التكنولوجية الأخيرة التي لا تتوفر في وطنهم وكذلك الاختصاصات العلمية وفي نهاية التحليل تكونهم في اختصاصات وميادين لا تمت بواقع البلدان النامية ووطنهم بصلة.

فمن بين هؤلاء العلماء من يغرى من طرف البلد المكون بالوسائل المادية فيمكث في المخابر لمواصلة اعماله العلمية لخدمة الشركات المتعددة الجنسيات.

ومنهم من يعود الى الوطن فلن يجد ميدان عمله العلمي متوفر من مخابر ومعدات علمية فيجد نفسه منقطع مع الواقع المعاش، فتكلف له مهام ادارية ليس له علاقة بشؤونها و النتيجة نفسها يكون البلد الذي استثمر أموال باهضة في تكوين الاطار العلمي دون فائدة ترجى فأصبحت البلدان النامية تمتاز بتولي العلماء مناصب ادارية على المستوى الاقتصادي أو السياسي وبيدهم سلطة القرار والتسيير والبعض الآخر من العلماء يلتحق بسلك التعليم العالي.

ان هذه الوضعية لم تغير في تطوير البحث العلمي شيء بل ترتبت عنه مثلا كل وظروف موضوعية أخرى* في مجال تسيير وتنظيم البحث العلمي سنتعرض لها بالخصوص في دراستنا للتنظيم البحث العلمي في الجزائر في الباب التالي .

* Voir.- Dominique GLASMAN et Jean KREMER : "Essai sur l'université et les cadres en Algérie. édition C.N.R.S. 1978.

II- دور العلم في البلدان النامية :

مقدمة :

لعب العلم منذ القدم دورا هامًا في تطور المجتمع البشري خلال مختلف المراحل التاريخية لتطور البشرية . وخلال مرحلة التطور الرأسمالية تعاظم دور العلم في حياة الانسان وفي نفس الوقت بدأت عملية اخضاع الشعوب للسيطرة الاستعمارية من قبل الدول الاوروبية الرأسمالية التي قضت على السيادة الوطنية لهذه الشعوب وربطتها اقتصاديا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.
وبتقسيم العمل الدولي الرأسمالي الذي جعل من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة مصدرا من المصادر الرخيصة للمواد الخام المنجمية والزراعية وسوقا لاستثمارات الشركات الاحتكارية الرأسمالية والمنتجات الصناعية للدول الرأسمالية الامر الذي أعاق دون شك تطور العلم في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة (النامية حاليا). وكان لخضوع هذه البلدان ومنها الجزائر للدول الرأسمالية الاوروبية أثره في تدهور العلم فيها والحرف اليدوية نتيجة المنافسة السلع الصناعية المستوردة وكذلك تدهور التكنولوجيا المحلية التي كانت مزدهرة إبان الحضارة العربية الاسلامية والتي حافظت على بقائها اثناء الوصاية العثمانية للبلاد (1) .
ان تطور العلم لايتم بمعزل عن مستلزمات تطوير عملية الانتاج والتي كانت تهدف في البلدان النامية من حيث الجوهر الى تلبية احتياجات التطور الصناعي الرأسمالي الذي كان يجري أساسا في الدول الرأسمالية.

---

(1) راجع كتاب الدكتور عبداللطيف بن أشنه "تكوين التخلف" قدم دراسة قيمة حول الآثار المترتبة على دخول النظام الرأسمالي على الجزائر مستعرضا قبل ذلك خلفية تاريخية لوضع التكوينة الاجتماعية الجزائرية قبل 1930 .

.ولذلك فان الحاجة لتطوير العلم والمعارف العلمية الضرورية لزيادة الانتاج، الصناعي الرأسمالي كانت تنشأ وتنمو في الدول الاوروبية الرأسمالية في الوطن الام، حيث كان يتمركز هذا الانتاج وتبعا لذلك فإن هذه الأخيرة لم تعمل على تطوير المؤسسات العلمية في البلدان المستعمرة واهملتها كما أهملت بل وعرقلت النشاط العلمي والنهضة العلمية الاصلاحية المحلية (ففي الجزائر عارض المستعمر الفرنسي على سبيل المثال اعمال جمعية العلماء المسلمين بقيادة الامام الشيخ عبدالحميد بن باديس) وكانت المراكز والجامعات التي أسسها المستعمر مخصّصة فقط للرعايا وأولاد المستعمرين واعوانهم.

وبذلك انحصر نقل المعارف العلمية من الدوّل الرأسمالية والامبريالية على تأهيل عدد يسير من الاطارات العلمية والفنية، وكان يهدف في آخر التحليل الى ربط عملية الانتاج في البلدان المستعمرة ربطا عضويا بعملية إعادة الانتاج الرأسمالي في الدول الامبريالية وأحكام سيطرتها العلمية والثقافية .

II-1- البحث العلمي في البلدان" النامية"

يعتبر البحث العلمي احد العوامل الأساسية المسرعة للتنمية القومية وحل بعض مشاكل المجتمع وتطوير النشاطات الانتاجية والاجتماعية. لقد ارتبط البحث العلمي في الدول المتقدمة بحاجات المجتمع و أسهم في حل الكثير من المشاكل التي واجهته الا أن ذلك: لم يحدث في الدول النامية وبقي البحث العلمي معزولا عن حركة المجتمع ولم يعمل لتلبية حاجاته الاقتصادية و الاجتماعية لعوامل كثيرة تتعلق بأنماط التنمية الاقتصادية أو بالبيروقراطية أو بالاشكال السياسي أو بالظروف الاجتماعية في بعض الدول النامية الى جانب مجموعة من العوامل الموضوعية الدولية .

II-2- البنى الأساسية للعلم في البلدان النامية :

لقد أحرزت الدول الصناعية المتطورة تقدمها العلمي عبر سنوات طويلة من العمل العلمي و التكنولوجي و ضمن اطار بني أساسية مترابطة ومتماسكة وقاعدة من أنشطة الدعم ، ومن خلال اعداد الاطارات العلمية ، واقامة الاجهزة والمؤسسات ، وتوفير الدعم المادي، و ايجاد الربط المباشر بين توفير انتاج المعرفة التقنية و بين النظم التربوية والسياسية و التعليمية والانتاجية . ولادراك أهمية العلم في الاسراع لوتائر النمو الاقتصادي تسعى الدول النامية اليوم للقيام بأنشطة علمية و تكنولوجية و لكن من خلال هياكل و أنشطة دعم ضعيفة و غير موهلة ورثتها عن عهود سابقة وتركها الاستعمار و جل هذه الموسسات كانت تخدم أكثر أغراض و مصالح المستعمر ولم يصبح لهاهذا الدور بعد أن حصلت البلدان النامية على استقلالها كما تم انشاء البعض منها بعد أن احرزت هذه البلدان

على استقلالها الا أن تأسيسها في الغالب لم يتم بطريقة علمية مدروسة بل كان يتميز بالتلقائية والاندفاع السياسي .

أن عدم التوازن بين الانشطة العلمية و التكنولوجية ذاتها والبنى الاساسية ذات علاقة يزداد حدة نتيجة للاسلوب الذي يتم به سير الانشطة العلمية في البلدان النامية المتميز بالعضوية وقلة التنسيق على الخصوص و بمشكل التخلف العلمي على العموم المتميز بما يلي:

1 ـ قلة أو انعدام الهياكل الأساسية لتطوير العلم .

2 ـ قلة المعرفة العلمية المتوفرة في البلاد .

3 ـ قلة موءسسات التعليم العالي و مراكز التدريب المهنية والفنية التي تربط تطوير العلم والتكنولوجيا بالتنمية .

4 ـ انعدام أو قلة مراكز البحث العلمي.

5 ـ غياب التخطيط الاقتصادي.

6 ـ النقص الهائل في الكفاءات الفنية والادارية .

7 ـ الافتقار الى الموارد اللازمة لإستثمار و لتطوير العلم والتكنولوجيا .

بالاضافة الى هذه المشاكل هناك مشاكل سياسية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية كما أن هنالك مشاكل اجتماعية المتميزة على الخصوص "بالتعصب" بالمفهوم الخلدوني" وما ينجم عنه من صراع جهوي وقبلي من أجل الحصول على السلطة .

ان كل هذه المميزات التي تتسم بها نظام البلدان النامية يضاف الى ذلك عدم التوازن في العلاقات الدولية بين البلدان المصنعة والبلدان النامية والنتائج المترتبة على ذلك والمتمثلة والمحددة غالبا من خلال تقديم العون المادي وا ستخدام الاطارات العلمية المتعاونة أو في انشاء

المؤسسات الفنّية الجاهزة.

ونظرا للظروف العلمية السائدة في معظم البلدان النامية ، فان من المستبعد أن تحرز أي تقدم علميملموس ما لم يتم إعادة البني الأساسية العلمية والتكنولوجية ، بأوسع آفاقها (ادارة العلم والتكنولوجيا دعم الانتاج العلمي والتكنولوجي والبحوث التطويرية والنشر وجمع المعلومات والاحصاءات والاستثمارات الهندسية ،أعمال الصيانة و الادامة)

II-3- السياسة العلمية في البلدان النامية :

أن السياسة العلمية هي مجموعة القوانين والتشريعات و الاجراءات التي تقوم بها الحكومة لضمان توجيه أنشطة العلم والبحث العلمي والتكنولوجي المختلفة و ترشيدها لغرض تحقيق الاستفادة القصوى منها لاغراض التنمية الوطنية وتحدد هذه الخطة بشكل عملي الانشطة الواجب لاضطلاع بها لبلوغ الاهداف مما يتطلب بدوره معرفة علمية و تكنولوجية بالظروف الموضوعية للانسان و المجتمع فضلا عن ابتكار تقنيات عملية جديدة . .

أخذت كثير من الدول المتقدمة والنامية بمبدأ وضع سياسة للعلم و التكنولوجيا لخدمة أغراض التنمية فيها وترشيد الاستخدام الأمثل للعلم و التكنولوجيا في استغلال مواردنا البشرية و الطبيعية . فبالنسبة للدول النامية فالبعض منها قد باشر في اعداد و تنفيذ خطط للتنمية الوطنية وقد وجدت نفسها هذه البلدان بحاجة الى الافادة من العلم و تطبيقاته على نحو واسع لتعزيز الترابط بين العلم و متطلبات التنمية .

وقد قامت بعض هذه الاقطار بمحاولات متعددة ومختلفة في هذا الاتجاه وكانت معظمها تنصب على انشاء مجالس أو مراكز للبحث العلمي والتكنولوجي والتي تحول قسم منها الى موءسسات وهيئات لاقتراح سياسة للعلم والبحث العلمي.

لعل أهم العقبات أمام استخدام العلم والبحث العلمي لتحقيق أهداف خطط التنمية في الواقع هي عدم وجود ارادة سياسية وطنية فعلية لوضع خطة متكاملة ومتجانسة في هذا الصدد في البلدان النامية بالرغم من الادراك العام لاهمية استخدام حصيلة العلم والبحث العلمي والتكنولوجي في التسريع وتأثير النمو الاقتصادي العام للبلدان النامية ووضع بعض البلدان سياسة واضحة المعالم نسبيا للعلم، الا أنه بالمقابل هناك بلدان نامية أخرى عديدة لا زالت لا تمتلك أبسط السبل والوسائل لايجاد وتشريع مثل تلك السياسات. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك الهيمنة الايديولوجية المسلطة على هذه البلدان من طرف البلدان المتقدمة المختلفة الاتجاهات الايديولوجية مما كان له أثر سلبي على توحيد صفوف البلدان النامية في اتخاذ قرار موحد حول سياسة العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها ميدانيا.

واذا ما تم التوصل الى انشاء منظمة موحدة لهذه البلدان النامية فإن هذا الاتفاق على التوصيات والقرارات المتخذة تبقى معلقة رهينة الاختلافات الايديولوجية وانحياز بعض البلدان لاتجاه مخالف للاتجاه البعض الآخر. ونخص على سبيل المثال مجموعة الاقطار العربية التي تباشر بعمل جماعي في اطار موءتمر الوزراء العرب المسوءولين عن البحث العلمي الذي تمتاز بطابع

الاشكال السياسي عن الطابع العلمي التقني.

ولا سبيل لذكر العديد من المنظمات العربية كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية (هذا الاخير كنا شخصيا عضوا دائم بلجنة الشؤون الادارية والمالية ولجنة المنهاج).

III-1- التبعية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية:

بالاضافة للميزات و الخصائص التي يتميز بها العلم في البلدان النامية هناك ميزة هامة أخرى قد أشرنا اليها في سياقنا السابق الذكر وهي التبعية العلمية و التكنولوجية .

ان حالة التبعية العلمية والتكنولوجية التي تعاني منها البلدان النامية اليوم ليست ظاهرة قديمة العهد و انما هي حديثة نسبيا اذ تعود في أصولها في بداية عهد التوسع الاستعماري، فقد كانت البلدان النامية و نذكر على الخصوص البلدان العربية الاسلامية والصين وحضارات أمريكا الوسطى والجنوبية خلال الآلاف السنين مركزا رئيسيا للابداع والاشعاع العلمي و الحضاري في العالم نقل عنه اليونان و الرومان في العصور القديمة كما نقلت عنه البلدان الاوروبية الغربية في القرون الوسطى و حتى القرن السابع عشر (بالنسبة للحضارة العربية الاسلامية) العديد من المعارف والتقنيات الأساسية التي كانت المرجع الاولى في نشوء الحضارة الغربية الحديثة .

و تعود التبعية العلمية والتكنولوجية في أصولها للثورة الصناعية التي أحدثت تغيرا جذريا في التاريخ واعطت للبلدان الغربية تفوقا نهائيا و متميزا على بقية بلدان العالم منذ أن أخذت التقنيات الصناعية الاوروبية تغزو البلدان النامية المستعمرة سابقا و ذلك بتشكيل ادوات انتاج أو منشآت صغيرة الحجم انتشرت نسبيا بين ايدي ابناء البلاد كان قد جاء بها المعمرين والاوروبيين القاطنين بالمستعمرات كانوال النسيج وماكينات الخياطة و المطاحن وغيرها فشكلت البذور الاولى للتغيير الاقتصادي والاجتماعي التقليدي . وأخيرا بشكل منشآت كبيرة يعود معظمها للبنية التحتية بنيت

من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وفق نظام الامتيازات و بشروط و مواصفات فنية غير ملائمة في الكثير من الحالات لانمط اقتصاد البلدان النامية .

فرغم التحديات و المحاولات لبعض الدول النامية من التخلص من ظاهرة التبعية الا انها لا تزال في نفس الوضعية نسبيا و ذلك يرجع للاسباب التالية :

1 - تسارع حركة التطور في البلدان المصنعة المتقدمة بفضل تصاعد الثورة العلمية و التكنولوجية .

2 - استمرار الاستغلال الانبريالي بأشكال مختلفة و الضغوط العسكرية و الاقتصادية .

3 - عدم تنظيم استطاعة علمية وتكنولوجية وطنية مستقلة .

4 - وأهمهم فوضوية التخطيط الاقتصادي و هامشية دور العالم الباحث الوطني في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقلة التحكم في عملية الانتاج في البلدان النامية .

لذا يبقى من الصعب جدا في معظم الحالات لدى تنفيذ البلدان النامية مشاريعها الإنمائية عدم اللجوء الى البلدان المتقدمة و عدم اختيار التكنولوجيا الأكثر ملائمة.

ان التقدم العلمي والتكنولوجي يفرض نفسه على هذه البلدان و بالتالي فإن درجة التنمية تبقى أيضا عالية جدا. ...

ومن خلال كل ماسبق ذكره فانه لا يمكن النظر الى موضوع التبعية التكنولوجية و العلمية و تقليص الهوة التكنولوجية ما بين الدول المتقدمة صناعيا والدول السائرة في طريق التقدم دون الربط المباشر بين العلم بصورة عامة و البحث العلمي بصورة خاصة والتكنولوجيا من جهة و التنمية القومية من جهة أخرى ، حيث العامل المشترك الذي يربط بينهما هو الانسان المتطور تطورا شاملا ومتنقلا فالعلم و البحث العلمي

والتكنولوجيا هم وسائل لتحقيق رفاهية الانسان الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ويلعبون دورهم في هذه العملية من خلال:

1 - افادة تشكيل وتكوين الشخصية الانسانية (تحديث الانسان).

2 - تحويلهم ليصبحوا قوة انتاجية مباشرة وآداة فعالة لتكثيف الانتاج.

وكلا هاذين المنطلقين يعبر عنهما بالعلاقة الديناميكية التي تربط ما بين الانسان وكفائته وخبرته وأثر ذلك على انتاجيته، أي بالعلاقة ما بين العلم - البحث العلمي - التكنولوجيا - الانتاج فهم يجسدوا علاقتهم بالتنمية من خلال مساهمتهم في أحداث التغيير النوعي لجميع عوامل وشروط الانتاج وهذا يتحقق من خلال رفع كفاءة وتسارع وتطبيق ونقل نتائج ومنجزات البحث والتطوير المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وطرق وأساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة في الانتاج وما يترتب عليها من تزايد في انتاجية العمل سواء على نطاق القطاع الانتاجي أم على نطاق الاقتصاد القومي. فهما بالنهاية أحد العناصر الرئيسية المكونة لسياسة تكثيف الانتاج " وتبسيط ذلك بمثل توضيحي استنادا الى حصيلة التجربة في هذا المجال نرى أن معامل تقدم المعرفة تساهم بنسبة 20٪ في زيادة الدخل القومي" (1) وأن النتائج المترتبة على محو الأمية لدى العامل بعد سنة من تعليمه تشير الى زيادة في انتاجيته بنسبة 25٪ وإن كل دينار يستثمر في السنة السابقة من التعليم يأتي بمردود لايقل عن خمسة أمثاله." (2).

(1) ف.ج افانا سييف : الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة الطبعة الاولى - اغسطس 1976 صفحة 27 - دار الثقافة

(2) نفس المرجع ص 27.

وخلاصة القول فان عملية التنمية وبالتالي تقليص الهوة و التبعية التكنولوجية لايمكن أن تحقق اهدافها ان لم يتوفر الانسان المؤهل على مختلف المستويات ،حيث يصبح وجوده الفعلي أو عدمه أمّا دافعا أو عائقا لعملية التنمية و خلق الاختناقات في مجمل مسيرة التطور.

ان هذه المشكلة من أصعب المشكلات التي تواجه العالم الثالث وتزداد هذه العملية تعقيدا في عصر اضافت الثورة العلمية و التكنولوجية فيه بعدا ثوريا جديدا حيث أن الموارد لم تعد تتحكم في القرارات بل أن القرارات هي التي تتحكم بالموارد " (1)

يضاف الى ذلك عملية التجديد التكنولوجي و التي تشتمل على المراحل :" الفكرة + العملية الخلاقة والمبدعة + التطبيق العلمي (البحث العلمي) الانتشار في المجتمع)) تتسارع بو تائر عالية ومن الامثلة على ذلك نرى انه قبل الحرب العالمية الثانية كانت الصناعة الامريكية تجدد سنويا بـ 7 ، 6 ٪ من معداتها وفي عام 1966 قفز هذا الرقم الى 4، 8 ٪ و في عام 1968 انخفض العمر الانتاجي للآلات بنسبة 40٪ بالمقارنة مع السنوات ما قبل الحرب أي 6،7 أعوام بدلا من 3 ،9 أعوام .كما تقلصت فترات انتاج قبل عام 1920 كانت الفترة التي يستمر فيها انتاج أكثر السلع انتشارا 34 عاما وقد انخفضت خلال الفترة ما بين 1920 ـ 1940 الى 22 عاما وبين 1940 ـ 1966 انخفضت الى 8 أعوام . وهي اليوم لا تزيد على 5 اعوام الى عامين ".(2).

ومن القضايا الاخرى التي تضيف بعدا جديدا على هذه المشكلة ازدياد التخصص في الصناعة من ناحية و نشوء الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى و تعاظم دورها في الحياة الاقتصادية و السياسة لبلدانها والبلدان الاخرى مما يترتب على دورها هذا احتكار واستغلال الانجازات العلمية القومية و العالمية وتوجيه ذلك الضغط

---

(1) نفس المرجع ـ ص 27 .

(2) نفس المرجع ـ ص 28 .

السياسي والاقتصادي.

والاعتماد على الاحصائيات في هذا المجال التي نشرتها مجلة "دير شيفل" الالمانية فان هناك 69 شركة تسيطر على النظام السياسي للغرب" - (1).

إن الخطورة في مفهوم التبعية التكنولوجية تكمن في المحتوى الرئيسي للتكنولوجيا حيث تعني "ذلك النسق من الصيغ المستخدمة كوسائل في الانشطة الانسان المتعددة والتي تتطور على خبرات العمل في المجتمع" (2) وبهذا فهي تكنولوجيا وليدة تطور تاريخي واجتماعي لمجتمع ذات علاقات اجتماعية وانتاجية معينة فمثلا طرق ووسائل الانتاج والسلع المنتجة في البلدان المتطورة صناعيا لا تعني حصيلة التطور التاريخي والحضاري فحسب بل تتلائم مع طبيعة هذه البلدان ومستواها المعيشي العالي. فطريقة الانتاج في هذه البلدان تعتمد بالدرجة الاولى على كثافة رأس المال الغني.

تتلائم مع تلك المجتمعات ندرة القوى العاملة ويكون رأس المال متاح بكثرة وكذلك السلع متلائمة لانها مصممة لشعوب ذات مستوى معيشي عال. والعكس في حالة ما اذا تم نقل هذه وتلك الى مجتمعات الدول النامية حيث رأس المال نادرا والقوى العاملة متاحة "(3).

مما تقدم يمكن القول بأن التبعية العلمية والتكنولوجية هي تحمل في طياتها تبعية المجتمع الاقل تطورا للمجتمع المتطور، ومن هنا يبرز المحتوى الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية،

---

(1) الدكتور عثمان زيد: التبعية التكنولوجية ومقيدات نقل التكنولوجيا - تقرير جه في وثيقة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية للندوة التحضيرية لموءتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية - بغداد - مايو 1978.

(2) دو برانت: التكنولوجيا في المجتمع. بحث مقدم الى الموءتمر الفلسفي الدولي الخامس عشر المنعقد في فارنا (بلغاريا) سنة 1973 - مجلة الطليعة المصرية - ديسمبر 77 - 104.

(3) افانسييف - الثورة العلمية والتكنولوجية - المرجع السابق ص10.

والذي يزيد هذه العملية تعقيدا في البلدان النامية و تطرح مهمات ملحة أمام حكوماتها في خلق قاعدة علمية و تكنولوجية وطنية .

ليس الغاية من هذا البحث تعداد معايير الهوة التكنولوجية المختلفة بمقدار اظهار المحتوى الحقيقي لها معبرا عنها بالزمن الاجتماعي، فالزمن "كشكل من أشكال وجود المادة مضمون اجتماعي محدد الا وهو الأحداث و العمليات المرتبطة بانشطة الفرد و المجموع والمجتمع ككل " (1) .

و بد تقاس كمية ونوع القيم المادية و الروحية لمجتمع ما في وحدة زمنية معينة ، فهو الزمن الذي يستغرقه المجتمع في انجاز مهمة معينة، والزمن المطلوب لاستعادة استثمار ما .

فالزمن اذن هو مقياس العمل، وكل اقتصاد هو بالنتيجة اقتصاد في الوقت و بهذا كلما زادت كثافة الوحدة الزمنية ازداد معها تطور الانتاج و بالتالي تطور المجتمع .

" و من هنا يمكن تعريف الهوة التكنولوجية بانها تلك العلاقة ما بين التوفير في الوقت والتقدم الاجتماعي حيث أن التوفير في الوقت و العمل يتم من خلال تكثيف عملية الانتاج و انتاجية العمل على أساس الاستفادة الكاملة من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية واستخدامها في ادارة الانتاج ورفع قدرة وكفاءة جميع العاملين. و بهذا لا يمكن تصور التقدم العلمي و التكنولوجي والتصنيع دون الربط ما بين البحث العلمي و الانتاج .

و عملية الربط هذه لن يكتب لها النجاح الا من خلال خطة للعلم و التكنولوجيا تجسد متطلبات خطة التنمية القومية وتتكامل معها بشكل يتيح الفرصة لتكثيف القدرة الابداعية العلمية، وهذه القدرة التي تستهلك موارد هائلة من القوى البشرية و الاموال ، و لكنها من جهة النظر الاقتصادية

(1) دوبرانتسه : التكنولوجيا في المجتمع - المرجع السابق ص ص 147 - 154 .

وحسب المعطيات الاحصائية أكثر أشكال الاستثمار فعّالية :
فقد قدرت نسبة العائد في الاستثمار على البحث والانماء عام 1969 في 3298 مشروعا ب 86،0/ وكانت فترة استرداد المبلغ المستثمر1،1 عام وهي تساوي 2 الى 3 أضعاف نسبة العائد على الاستثمار العادي وأعلى بنسبة 50 الى 200 ٪ عن الاستثمار في مشروع جديد "(1) .
يضاف الى ذلك أن مضاعفة عدد النتائج العلمية الجديدة يكلف كمية يزيد من 5 الى 20 مرة وزيادة من 30 الى 40 مرة في الاعتمادات المخصصة للبحث والانماء .
أن كل هذا يتطلب في الوقت ذاته تنظيم العلم وادارته وتحسين محيطه الاجتماعي واستخدام الوسائل العلمية المختلفة كعلم القياسات العلمية وتحليل النظم والاعلام الآلي لرفع فعالية وكفاءة البحث العلمي .

---

(1) نفس المرجع ص 229.

III-2-العلاقة ما بين التكنولوجيا و اتاحة الوصول اليها :

لا يمكن النظر لعملية نقل التكنولوجيا بمعزل عن المعلومات المتاحة عنها لذا فان تنظيم هذه العملية عن النطاق القطري او القومي أمر تقتضيه متطلبات الصلة القومية في تطوير قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية ، كما انها تعتبر عاملا حاسما في تقييد نقل التكنولوجيا من خلال اتاحة الفرصة للاضطلاع والمقارنة والمطابقة مع الاحتياجات والمتطلبات القومية و وضع النظم و القواعد المنظمة لعمليات الاستيراد و التفاوض بذلك .

و هنا لا بد من أن نستعرض الضرورة الموضوعية التي تفرض تنظيم عملية المعلومات العلمية والتكنولوجية .

150	ألف تقرير عن بحوث و تطوير
700	ألف رسالة جامعية (دكتوراه)
1200	تقرير عن اجتماعات وندوات علمية
500	الف تقرير من المؤسسات و الشركات

و في سنة 2000 يتوقع أن يكون عدد المقالات ما بين 8 الى 10 ملايين مقالة في 140 ألف مجلة . (1)

إن اتاحة الفرصة أمام الباحث و العالم و المهندس بالاطلاع على ما يهمه من تطورات علمية في مجال اختصاصه سواء كان ذلك لتطوره الذاتي أم لحل مشكلة في متناول يده لن يكون أمر سهلا أمام هذا الزحم من المعلومات ، مما يستدعي ضرورة تنظيمها بشكل مبني تسهل له الفرصة الاطلاع على ما يهمه منها . و هنا لو اخذنا مثلا شيمات افتراضيا (للتوضيح) بأن كيمياويا يتقن 30 لغة اتقانا جيدا و بدأ في 1 يناير 1964 بقراءة جميع المنشورات بمجال الكيمياء في تلك السنة

(1) الدكتور عثمان ز يد : التبعية التكنولوجية و مفيدات نقل التكنولوجيا - المرجع السابق - ص 4

والخلاصة بمهنته لتمكن في نهاية تلك السنة أي في 31 ديسمبر 1964 تحت شروط عمل 40 ساعة في الإسبوع و 4 مقالات في الساعة ، لا استطاع من قراءة $\frac{1}{20}$ من هذه المنشورات .

ان هذه الصورة توضح لنا تلك الضرورة لخلق و ابداع جديدة لتنظيم العمليات بحيث يتم للمستفيد فرصة الحصول على أكبر ما يمكن في هذا المجال .

من متطلبات العصر الراهن هو السرعة في نقل النتائج العلمية الى الانتاج بشكل كفوء وفعال . و تحت ظروف الثورة العلمية والتقنية تصبح هذه العملية أكثر أهمية واضطرارا . حيث استغرق تطبيق التصدير 112 سنة نرى التليفون استغرق 50 سنة و الراديو 35 سنة . اما الرادار فقد استغرق 15 سنة و التلفزيون 12 سنة و القنبلة الذرية 6 سنوات و الترانزستر 5 سنوات ، وهناك بعض الاكتشافات الحديثة تستغرق $2\frac{1}{2}$ سنة ، ان هذه المتطلبات لا يمكن ان تتحقق دون توفر نظام كفوء وسريع للمعلومات معين على استخدام أحدث أساليب العمل والوسائل الميكانيكية والاوتوماتيكية وكما تدل التجارب فان انتاجية الباحث تتأثر الى حد كبير بعمل اولئك الفنيون الذين يقدمون بتحضير المعلومات و اختيارها و تحليلها و تقديمها له . ويترتب على هذا ضرورة اعداد كادر متخصص في هذا المجال . وفي تقرير اعدته لجنة من الاستشار بين الامريكان حول " العلم الحكومة والمعلومات " لرئيس الامريكي كندي عام 1963 ، كان التأكيد على ضرورة اعتبار اخصائي المعلومات العلمية كعلماء ذاتهم و لنفس مستوا هم انطلاقا من ان : " عملية المعلومات هي جزء متكامل من عملية البحث والتطوير وأن ممارسة المعلومات العلمية في المستقبل ستحتل نفس المرتبة التي تحتلها الفيزياء النظرية في علم الفيزياء (1) . وبنفس المقدار تقدر الحكومة السوفيتية أهمية المعلومات العلمية و التقنية وبذل جميع الجهود في خلق نظام نموذجي لتقييم و نشر أحداث التجارب محليا و دوليا .

---

(1) نفس المرجع ص 107

III-3- الاستخدام الأمثل لوقت العمل :

من المتعارف عليه عالميا بأن كفاءة العمل العلمي تزداد بشكل ملحوظ من خلال منهجية وتنظيم المعلومات وما يترتب عليها من انخفاض تكاليف البحث والتطوير وانخفاض الوقت اللازم للبحث .، ومن نتائج الدراسات والاستفسارات التي قام بها (دوبرانت التكنولوجيا في المجتمع) بالتعاون مع جهات أخرى في الولايات المتحدة والمستهدفة تحليل الهيكل الزمني لعمل الباحث الكيمياوي وتضم مايلي: (1)

العمليات	نسبة الوقت اللازم
تحضير الاجهزة للتجربة ( )	6
التفكير والتخطيط للتجربة	6
اختيار المعلومات الضرورية الخاصة بالتجربة	10،5
البحث والكشف عن معلومات بشكل عام	33،5
تنفيذ التجربة	23،5
تحضير النتائج المشتقات من التجربة	6،5
مهام اجتماعية وشخصية	10،0
أغراض أخرى	4

مما تقدم تتضمن أن $\frac{1}{2}$ وقت العمل يبذل لدى الباحث والعالم في البحث والكشف عن المعلومات .وان هنالك الكثير يمكن اختصاره والاستفادة منه في رفع كفاءة العمل العلمي في البحث والتطوير وذلك من خلال تنظيم المعلومات والعمل ما بين الباحثين من جهة والاختصاصيين في المعلومات من جهة أخرى .

---

(1) المرجع السابق ص 105.

وفي دراسة أعدها الباحثون السوفييت فانه من خلال تنظيم عملية المعلومات بشكل جيد هنالك اختصار في 30 % من الوقت في مرحلة البحث 50% في مرحلة التطوير وفي تقديرات أخرى فان الابتعاد عن الاساليب العشوائية و التقليدية في تنظيم المعلومات و استبدالها بأساليب حديثة ومتطورة تؤدي على نطاق مجتمع ما الى استغلال في القدرة العلمية و التقنية للمجتمع بنسبة 20 ـ 30 % .

III-4- تجنب الازدواجية في الابحاث :

ان تزايد وقت العمل الذي يقضيه الباحث و العالم في البحث عن المعلومات العلمية في وقتنا الحاضر نتيجة لهذا الزخم من المولفات و المراجع و النشرات منها من ناحية : ولعدم استكمال الجوانب التنظيمية لها . تؤدي في كثير من الباحثين وفرق البحث العلمية الى عدم تمكنهم من الاطلاع على أحدث المنجزات العلمية و التقنية التي تهتم . و يترتب على هذا في كثير من الاحيان الى عدم تجنب تكرار الابحاث سواء على النطاق المحلي أو العالمي .
و من المعطيات الاحصائية في هذا المجال فانه ينفق هباء في الولايات المتحدة الامريكية في خلال سنة حوالي 1،25 مليار دولار في انجلترا 12 مليون جنيه منحة لازدواجية الابحاث. (أ) و يعود السبب في ذلك أن عدم توفر سبيل منظم من المعلومات حول أحدث الابحاث . انشأت الازدواجية بالرغم مما ينفق في الولايات المتحدة و الذي يقدر بحوالي مليار دولار /سنويا على المجال تنظيم المعلومات . وفي تقديرات أخرى يبذل على الولايات المتحدة 30 ـ 80 % من وقتهم هباء نتيجة لازدواجية الابحاث .

III-5- تعدد لغات المراجع والمولفات العلمية والتقنية :

قبل الحرب العالمية الثانية كانت المولفات العلمية والتقنية تظهر باللغات الرئيسية . وبهذا كان سهلا على كثير من العلماء والمهندسين متابعة هذه المؤلفات ولكن تغيرت الصورة كليا فيما بعد سواء لتزايد حجم المولفات العلمية والتقنية في البلدان الاخرى خطت خطوات حثيثة في مجالات التطور المختلفة كالاتحاد السوفييتي ، اليابان ، الصين ، مجموعة من الدول الاشتراكية ، بالاضافة الى تحرر العديد من الدول النامية التي أصبح لها كادر وطني من العلماء والباحثين لهم مساهمتهم في اعلى النشر والتأليف كل ذلك يصعب عملية الوصول الى المعلومات ان لم تستخدم أحدث الأساليب العلمية في تنظيمها واتاحتها للعلماء بلغاتهم التي يتقنونها . استنادا الى المعطيات الاحصائية فانه أقل من 5% من علماء الولايات المتحدة يتقنون عدة لغات فقط ، علما بان 30% من المولفات العلمية والتقنية ينشر بلغات غير انجليزية كالروسية ، اليابانية الصينية وغيرها . وهذا يعني أن أقل من 2 % من العلماء الامريكيين مثلا يتاح لهم فرصة الاطلاع على مؤلفات هذه البلدان و يترتب على هذا كثيرا من الخسائر سواء في مجال تطوير المعرفة من ناحية أوفي تكثيف عملية ازدواجية الابحاث التي تمارس هنا وهناك في آن واحد . وهذا يتطلب تطوير طرق للملخصات الوثائقية واتاحتها باللغات الرئيسية للمستفيدين منها ، كما أن التطوير المستقبلي للترجمة الاوتوماتيكية عن طريق الحاسبات الالكترونية تعتبر مساهمة فعّالة فيهذا المجال.

اضافة الى كل ما أشير اليه ، فان الامكانيات العلمية والتقنية المتاحة والتي سبق أن استعرضناها سابقا تفرض ضرورة لتطوير تنظيم عملية المعلومات .

الباب الثاني

الفصل الثاني

بعض النماذج العالمية لتنظيم البحث العلمي

الفصل الثاني

بعض النماذج العالمية لتنظيم البحث العلمي

مقدمة :

لعل أبرز سمات عصرنا الراهن هو بروز دور متميز للعلم و التكنولوجيا مرفقا حيويا ديناميكيا له تأثير مباشر في مجمل النشاطات الانتاجية و الانسانية .

فلقد دلت الاحصائيات الدقيقة أنه مع ثبات رأس المال و العمالة المستخدمة لأي مشروع انتاجي فان تطوير نوعية لمنتج و زيادة الانتاج الى حد يصل الى 80 ٪ يعود الى ترشيد استخدام العلم والتكنولوجيا في المشاريع الانتاجية وهذه الحقيقة ادركتها شعوب العالم قاطبة مما دعاها الى انشاء مراكز للبحوث العلمية التطبيقية (1) و بانشاء هيئات سياسية على مستوى السلطة العليا للدولة تختص بسياسة العلم و البحث العلمي .

هذا ما سنتعرض له بصورة موجزة متناولين بعض النماذج العالمية في تنظيم البحث العلمي و سيكون عرضها بصورة اختلافاتها الايديولوجية منها النماذج في البلدان الرأسمالية المصنعة وأخرى في البلدان الاشتراكية المصنّعة و لهذا فإن النموذجان من البلدان المصنعة لها خبرة و تقدم ملحوظ في مجال البحث العلمي .

كما سنتعرض لنموذج البلدان النامية و هذا من باب لمقارنة لبلد نامي له نفس التجربة تقريبا بالنسبة للجزائر .

و الهدف من استعراض هذه النماذج له بعدان :

أولا: التأكيد على نتائج الدراسة الخاصة بموضوع علاقة العلم بالايديولوجية التي استعرضناها في الفصول السابقة للباب الأول وهذا من خلال طبيعة تنظيم البحث العلمي في كلا الاتجاهين الرأسمالي والاشتراكي و مدى تأثير الاتجاه الايديولوجي على تنظيم و سير أهداف مؤسسات البحث العلمي .

---

(1) اتجاه مجالس البحث العلمي العربية (الامانة لعامة) دور اجهزة البحث العلمي العربية في عملية التنمية القومية - وقائع الندوة المنعقدة في عمان (الاردن) من 5 الى 7/2/ 1979 تحرير الدكتور بسام الساكت - بغداد 1981 ص93.

ثانيا : معرفة مدى تأثير هذه التنظيمات العالمية على تنظيم البحث العلمي في الجزائر بصورة خاصة و على البلدان النامية بصورة عامّة .

و كان هدفنا استعراض نماذج اخرى من لبلدان المصنّعة والبلدان "النامية" تتميز بخصائص سوسيولوجية مغايرة للنماذج التي سنتعرض لها فيهذه الدراسة الاّ أنّ قلّة المراجع و المعلومات العلمية الدقيقة وعدم وجودها فيبعض الأحيان حالت دون ذلك .

ومن بين البلدان التيتحتاج العناية بدراستها من حيث علاقة تنظيم البحثالعلمي بالنّظام الاجتماعي لها نذكر علىالخصوص السويد SUEDE اليابان . JAPON الصين الشعبية CHINE POPULAIRE الهند INDE البرازيل . BRESIL .

نماذج تنظيم البحث العلمي في البلدان ذات النظام الاشتراكي

1 - الاتحاد السوفياتي

2 - يوغسلافيا

3 - المجر

I- نماذج تنظيم البحث العلمي في البلدان ذات النظام "الاشتراكي"

I-1-) نموذج البحث العلمي السوفياتي :

ان اشكالية الترابط بين الايديولوجيا بالبحث العلمي تظهر بشكل واضح في الاتحاد السوفياتي اذ ((ان أكادمية العلوم في الاتحاد السوفياتي هي : الهيئة العليا للبحوث)) (1) وهذا يعني أن هيئة البحث العلمي هي مؤسسة حكومية مثل المؤسسات الاخرى أو الاجهزة الايديولوجية للسلطة كما سمّاها "التوسير". (2) .

ان هذا يعني أن الباحث هو عضو تابع لهذا الجهاز و بالتالي خاضع للايديولوجية المسيطرة (أو ايديولوجية السلطة الحاكمة). في هذا المجال يرى نفس المؤلف أن ((عضوية الاكاديمية مكانة مرموقة يبلغها العلماء الذين وصلوا مرتبة عليا في العلم وفي الانتاج العلمي .)) (3) وهذا يعني أن الوصول الى تقليد رسمي للباحث ،لا بد أن يخضع الى مدى مردودية الفردية في مجال البحث العلمي. كما تعطي هذه العضوية عدة صلاحيات رسمية للباحث في الاتحاد السوفياتي التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- انه محور العمل العلمي في كل مختبر أو معهد أو محطة للبحث في الاتحاد السوفياتي.
- يشكل محور البحوث التي تقوم بها الاكادمية نظرا للكفاءة التي اعترف له بها.
- يسير البحث حسب توجيهاته وقيادته من ناحية أخرى . (4) .

كل هذه المهام تظهر الى مدى تتوسع صلاحيات الباحث تبعا لعضويته في الاكادمية الحكومية .

و نجد نفس الشئ على مستوى جمهوريات الاتحاد السوفياتي اذ تسير حسب نمط سير البحث على مستوى المركز (أي الاكادمية).

---

(1) شيث نعملن ، العمل العلمي ..... ص 179

(2) voir : ALTHUSSER : Les appareils idéologiques de l'Etat.

(3) نفس المرجع ، ص179

(4) نفس المرجع ، ص179

ان كل ما يمكن أن يقال عن نمط البحث العلمي في الاتحاد السوفياتي هو ارتباطه الرّسمي بأجهزة السلطة ،وهذا يعني أن كل أجزاء هذا النمط تتجه وفق خطة أو خطط الدولة (مرتبطة إرتباطا وثيقا بنمط الاقتصاد السوفياتي أين يلعب التخطيط أو التوجيه الرّسمي الدور الرئيسي في دوالب الاقتصاد السوفياتي.

لذا أهم ما نستخلصه في هذا النمط هو أن البحث العلمي انعكاس لايديولوجية السلطة الحاكمة وبالتالي يعتبر الباحث سفير السلطة الحاكمة.

غير أن السؤال المطروح: هل هنالك انماط منسوخة أو تشابه هذا النمط؟

I - 2 - نموذج البحث العلمي اليوغسلافي:

ان الخاصية الاساسية للنموذج اليوغسلافي هو تعدد النماذج تبعا لتعدد الجمهوريات بحيث:((من وجهة النظر السياسية والقانونية فانّه من الصحيح المعقول) التكلم عن نماذج (الجمهوريات والمقاطعات أو الاوجه نموذج أساسي وحيد للسياسة العلمية في يوغسلافيا وليس عن نموذج يوغسلافي - (...) فعلا أن نموذج كل الجمهوريات والمقاطعات مصوغة انطلاقا من العناصر المؤسسة أساسا لنظام التسيير الذاتي اليوغسلافي،على أساس مبادئ تسيير و تطوير العلم من طرف المندوبيات Délégations والمندوبين، مبدأ توجيه العلم حسب خطة، للسوق اليوغسلافي الوحيد ....الخ ، لذا فان أهم مؤسسات النموذج اليوغسلافي للسياسة العلمية هي: المؤسسات العلمية ، العمال العلميون ، المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية ، جمعيات التسيير الذاتي للمصالح، والجمعيات الاجتماعية- السياسية (القطاعية) وكل عنصر من هذه العناصر يشغل مكانة خاصة في النسق.))

---

(1) La Science en Yougoslavie , p. 15. ZAGREB 1980.

وهذا يظهر أن النموذج اليوغسلافي خاضع بدوره للنسق السياسي العام خاصته التعاونيات والجمعيات المتميزة بالتسيير الذاتي.

ومن أهم العناصر المكونة لنموذج البحث العلمي اليوغسلافي ما يلي :

2 ـ 1 المؤسسة العلمية :

وهي وحدة علمية مستقلة اقتصاديا وقانونيا ، فعمالها يخططون نشاطاتها العلمية ويوظفون مايحتاجون من علميين (باحثين) وتنتج مشاريعا علمية انطلاقا من جمعيات مسيرة ذاتيا وطبقا لمواضيع علمية يتفق على أهميتها .

2 ـ 2 ـ العامل العلمي وحرية البحث :

في هذا المجال نلاحظ الارتباط الوطيد بين الباحث (كفرد) ومجمع التسيير الذاتي (كنمط أيديولوجي.)

وأهم مميزات اطار لعضو الباحث ما يلي :

- ضمان حرية الابداع ونشر المعارف العلمية (أي نتائج البحوث)
- حرية اختيار المهنة
- تشجيع الباحث على ما حققه من نتائج

غير أن هذا لا يعني أن هنالك حرية مطلقة للبحث بحيث نجد عدة اجراءات أهمها :

- حماية الابداع العلمي من محاولات احتكارها من طرف بعض الفئات تكنقراطيون أو بيروقراطيون).
- جمعنة " Socialisation " السياسة العلمية على أساس التسيير الذاتي الاشتراكي.

2 ـ 3 مكانة ودور التنظيم للعمل المشترك :

ان ما يميز البحث العلمي في يوغسلافيا هو أن التمويل المالي لمشاريع

. البحث العلمي يتم من طرف التنظيمات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستعملة لنتائج البحث العلمي . لذا نجد أنّ العمال عن طريق نظام التسيير الذاتي يحددون السياسة العامة لمشاريع البحث العلمي في اطار هذه التنظيمات الاقتصادية .

2- 4 - دور ومكانة تبادل النشاطات بين الجمعيات :

القرارات الخاصة بالبحث العلمي يتم تباحثها ، بالاشتراك بين " منتجي" النتائج العلمية ومستعمليها (كذلك تمويلها).

اننا نجد جمعية لتسيير الذاتي للمصالح العلمية هي المؤسسة الأساسية التي يرتكز عليها التبادل وهذه العلاقة محددة بقانون.

هذه الجمعية تتكفل بما يلي:

- تحدد الاهداف وتسطر الاولويات في مجال البحث العلمي
- تخطط منهجية توجيه ، البحث ، العلمي، انتقاء المشاريع.
- تنسق بين بحوث المعاهد ، المستقلة ، الجامعات، أكاديميات العلوم ، وحدات ومراكز البحث .

و هنالك مجالس الجمعيات، فهي هيئات تشريعية تشارك في صياغة القوانين و الحلول .

كما تجدر الاشارة أن هذه الجمعيات تختلف حسب الجمهوريات والمقاطعات .

2 - 5 - دور و مكانة الجمعيات السوسيو- سياسية :

انضم الجمعيات القطاعية في النموذج العام للسياسة العلمية في يوغسلافيا راجع لسببين رئيسيين :

أ)- ادماج "المعرفة العلمية " في التخطيط العام لسياسة الدولة

2) ـكذلك ادماج المصالح الخاصة للمجتمع في سياسة تطوير العلم .
وبعبارة عامة ، نعتبرهذه الجمعيات كأجهزة لمراقبة استعمال النتائج العلمية ، بحيث : ((ان الدّور الذي تقوم به مجالس الجمعيات السوسيو- سياسية واجهزتها في ميدان السياسة العلمية يستجيب لماهو موجود في النظام السياسي، الاقتصادي، والثقافي في يوغسلافيا)) (1).
كما نجد هنالك الاجهزة الادارية المكلفة بالعلوم وهي :
-مجلس التربية ، العلوم ، الثقافة ، التربية البدنية .
-سكرتارية التربية ، العلوم ، الثقافة .
- مجلس العلوم ، التكنولوجيا و الاعلام الآلي .
- سكرتارية العلوم و التربية .
- مجلس البحث والتطوّر .
- سكرتارية التربية والعلوم
- سكرتارية التربية والعلوم و الثقافة .
وهنالك جهاز دائم يقوم بالتنسيق بين مختلف النشاطات في ميدان العلوم والثقافة والتربية .
كما نجد في يوغسلافيا منذ 1975 الى يومنا هذا إتجاه نحو: ((الربط بين التّعليم العالي والبحث العلمي عن طريق مختلف طرق التعاون.)) (2) .
فنلاحظ اليوم في يوغسلافيا أن " المعاهد هي مؤسسات بحث ." (3)
لذا نلاحظ أن تنظيم البحث العلمي في يوغسلافيا يشمل:
- تنظيمات البحث ووحدات البحث(معاهد مستقلة و معاهد بحث لدى هيئات العمل و الاقتصاد ووحدات البحث لدى أكاديميات العلوم والتنظيمات الاخرى .

(1) La Sciences en Yougoslavie p. 21
(2) Ibidem ; p. 29
(3) Ibidem ; p. 29

- تنظيمات التعليم والبحث (معاهد التعليم العالي، معاهد ووحدات البحث .

- اكاديميات العلوم والفنون (هدفها هو تشجيع التفكير العلمي، البحث و تطبيق المناهج العلمية للعمل ،

- الشركات العلمية أو شركات العمال العلميون .

كما نلاحظ في النموذج اليوغسلافي أنه لكي يمكن اقامة جمعية للبحث العلمي فيجب أن تحدد أهدافها ، خططها برامج بحثها وضرورة انشائها وأن يكون لها محل، اجهزة و وثائق ضرورية .

كما نجد فئتين من الباحثين في يوغسلافيا .

- الباحثين بالمعنى العريض (هندسون ، تقنيون ....الخ)).

- العمال العلميون بالمعنى الدقيق للمفهوم، الباحثين المؤهلين(من لهم درجات علمية عالية ....الخ).

أما نظام تمويل البحث فانه يتمثل فيما يلي: عمال المؤسسات العلمية يقسمون المداخيل المحصل عليها من البحوث التي يقومون بها .

اذن يبقى السؤال المطروح : كيف يمكن معرفة العلاقة بين البحث العلمي والاطار الايديولوجي العام ؟

يمكن توضيح ذلك من خلال التسيير الذاتي في مجال البحث العلمي الذي هو:((له شرح طويل مرتبط بارسال التسيير الذاتي في الاقتصاد سنة 1960 (1).

كما نجد موشر أخر يرتبط البحث العلمي بالاطار الايديولوجي العام وهو ادخال مفهوم التخطيط في البحث العلمي اذ: ((التجارب الاولى في ميدان تخطيط التطوير على المدى المتوسط على مستوى الجمعيات ذات التسيير الذاتي للمصالح البلديات النواحي ،والجمهوريات ، والمقاطعات يرجع الى الاتجاهات الوضعية فيما يخص العلوم)) (2) .

---

(1) Ibidem ; p.66

(2) Ibidem ; p.68

I-3- نموذج البحث العلمي المجري :

ان أهم ميزة يتميز بها النموذج المجري، هو الارتباط الوطيد بين الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي (و هو عامل مشترك مع النموذج اليوغسلافي). في هذا المجال يعتبر ارساء التخطيط العلمي على المدى البعيد لتمويل الاهداف الاجتماعية والتسيير الاجتماعي للبحث والتطوير العلمي اللتان ترتبطان . ان خطة البحث و التطور العلمي على المستوى الوطني هو مدمج في المخطط الاقتصادي الوطني العام و هو كذلك أداة يمكن من تسيير الحياة العلمية للبلاد)) (1).
يظهر من هذه الفقرة ان العلاقة بين التسيير الاقتصادي الذي هو انعكاس الايديولوجيا الرسمية ، وتسيير البحث العلمي.
كما نجد في النموذج المجري فكرة ربط البحث العلمي بالواقع اذ: (أن الأساس من هذه المبادئ المسيرة يمكن في أنّه يؤكد على أن العلم يجب أن يقترب من الواقع وأنّ يكون له علاقات مباشرة مع الضرورات الاجتماعية و أن يكون في حد متهما)) (2) هذا يعني ان البحث البحث العلمي موجه حسب الاطر الاقتصادية ـ الايديولوجية العامة للبلاد.
كما نجد هنالك ما يسمى المخطط الوطني للبحث العلمي على المستوى البعيد الذي وضع في بداية الستينات . فهذا المخطط يتعلق بكل اهداف البحث العلمي.
وقد ظهر الارتباط الوطيد بين البحث العلمي (كمخطط مسبق) والاهداف الاقتصادية (كمشروع علم) اذ : ((في اطار هذا النمط الجديد للبحث و التخطيط فانه من الضروري ضمان البحوث المركزة على اهداف اقتصادية تطبيقية علاقات محتوى ضيقة بين مخطط البحث والمخطط الاقتصادي.)) (3) .
اما الارتباط بين البحث العلمي والسياسة العامة للدولة، فانه تم انشاء لجنة لسياسة البحث تسير كجهاز حكومي .

---

(1) Hongrie 1976 ; p.123
(2) Ibidem ; p.124
(3) Ibidem ; p.125

ان هذا الجهاز تابع مباشرة للحكومة بحيث كانت تتمثل مهمته في متابعة ومراقبة تطبيق التوجيهات السياسية العامة للجث (أين توجيهات الحزب) وإ يصال ملاحظاته الى مجلس الوزراء .

ان التوجيهات الأساسية للبحث هي كما يلي :

- البحوث حول الاشياء الصلبة .
- حول آلية تنظيم السيرورات الحيوية ،
- الفحص العلمي لمعقد لتطور الادارة ،
- المؤسسة الاشتراكية
- الكونات البيولوجية النشيطة

كما نجد أن نشاطات المعاهد التابعة للاكاديمية كانت مكرسة فقط للبحث الأساسي.
كذلك نجد البحث العلمي المشترك بين الفروع ، فالاتجاهات العامة للبحث تتطلب بحثا بين التخصصات وهو ما يجعل جميع الوحدات تتعاون فيما بينها .

ان معظم البحوث المختلفة بالذرة النووية تجدها مشتركة بين المجر والاتحاد السوفياتي.

ان أهم ما يمكن استخلاصه من التجربة المجرية هو ارتباط البحث العلمي بالايديولوجيا العامة للحزب الحاكم ، فهنالك جهاز تابع للحزب يقوم بالتوجيهات العامة للبحث العلمي .

نماذج تنظيم البحث العلمي في البلدان ذات النّظام الرأسمالي

1 - الولايات المتحدة الامريكية

2 - المانيا الاتحادية

3 - فرنسا

-II- نماذج التنظيم البحث العلمي في البلدان ذات النظام "الراسمالي"

II -1 نموذج البحث العلمي الامريكي:

بعدما تعرضنا الى نماذج البحث في البلدان المسماة" الاشتراكية "نحاول معرفة نموذج يصدق "حسب المنطق الدولي" في صف الدول الغربية المسماة " الراسمالية " .

لن أول سمة قد تبدو أوليا هي حرية البحث العلمي في المجتمع الامريكي و بالتالي حرية اجهزة البحث .غير أنّ عرض النموذج يظهر عكس ذلك.

((يقوم في الولايات المتحدة الامريكية تشكيل الهيئات العليا للبحوث على أساس ثنائي . فهنالك هيئة تتشكل عن طريق رسمي هي الموسسة الوطنية للعلوم ، وهنالك هيئة أخرى تتشكل عن طريق أهلي هي الاكادمية الوطنية للعلوم و المجهاز العامل في الاكادمية هو مجلس البحوث الوطني)) (1)

انه نلاحظ من هذا ،تقسيم البحث العلمي الى شقين:

- بحث علمي نظري (أي تلقين المعارف النظرية).

- بحث علمي تطبيقي (و هي البحوث المطبقة في مختلف ميادين العلوم).

كما نجد المؤسسة الوطنية للعلوم تتكون من 24 عضوا يعينون من طرف رئيس الجمهورية و يصادق على تعيينهم مجلس الشيوخ (هنا يظهر توجيه الايديولوجيا للعناصر البشرية المشكلة لنسيج البحث العلمي.

كما تعطى لهولاء الاعضاء رتبة وزراء والسفراء (وهذا من خلال طريقة تعيينهم)

امّا هيئتا الاكادمية الوطنية العلوم ومجلس البحوث الوطني فهما يمثّلان الافراد العلميين والمنظمات العلمية الأهلية في المجتمع الامريكي.لذلك:((فالمجلس عبارة عن منظمة تعاونية لرجال العلم في البلاد.)) (2) .

نلاحظ من خلال عرضنا المختصر للنموذج الامريكي، أنّ شقه الاول وهو هيئة الموسسة الوطنية

(1) شيت نعمان ، العمل العلمي ..... ص 179

(2) نفس المرجع، ص 180.

للعلوم ، موجه توجيها ايديولوجيا سياسيا نظرا لتحكم الحكومة في تشكيلته ..
أما هيئتا الاكادمية الوطنية للعلوم ومجلس البحوث الوطني فهما يتمتعان بحرية نسبية نظرا لكونهما لايتلقان مساعدات مالية و لا تمويل مالي مباشر لمختلف البحوث .

II-2- نموذج البحث العلمي الالماني:

ان أهم مايتميز قطاع البحث العلمي تاريخيا في المانيا هوحرية المؤسسات المهتمة بذلك اذ مبادئ الاستقلالية ، حسب أحد المؤلفي الالمان في المانيا التقليدية كانت مركزة على: ((الفن والعلم ،البحث و التعليم هي حرّة)) (1) . بحيث كان الباحث حرّا في اختيار موضوع بحثه ومبادئ منهجيته و كذلك نشر نتائج بحوثه . هذا على مستوى الفردي أما على المستوى الجماعي كانت المؤسسات تستلهم من فكرة أن الباحثين يقومون بمهامهم حسب مسؤوليتهم الخاصة وهوماتجده في فرق البحث .

غير انه من: ((15 سنة جاءت كلمة تخطيط موجودة في المانيا الفيدرالية ، غائبة في الميدان الاقتصادي (..) وكان هذا المفهوم غائبا في مختلف الفروع العلمية :)) (2) .

فمنذ الستينات بدأ المختصين في العلوم السياسية يفكرون في تخطيط البحوث العلمية وظهرت فكرة السياسة أو سياسة البحث العلمي التي تهتم بتوجية البحث والتقنية .

وحتى نعطي فكرة واضحة عن التخطيط ،لابد من عرض كيفية القيام به .

((فحسب تقارير لآو لا فهنالك لنتائج التالية :

- السياسة العلمية هي جزء من السياسة العامة و لهذا لابد أن يتكيف البحث مع الاهداف العليا ، للسياسة الاجتماعية والاقتصادية .

- ان الموارد المادية والبشرية بقيت محدودة ، لذا يوجب استعمالها

(1) VALEN (V) , MASSON , La Science et la Promotion scientifique en R.F.A.

(2) R. MICOULANT , structures et planification ., p.161.

وتوز يعها حتى تسهل القرارات السياسية .

- ان التعاون الدولي في ميدان البحث والتطور يفرض تنسيق سياسة البحث والتطور على المستوى الوطني (1).

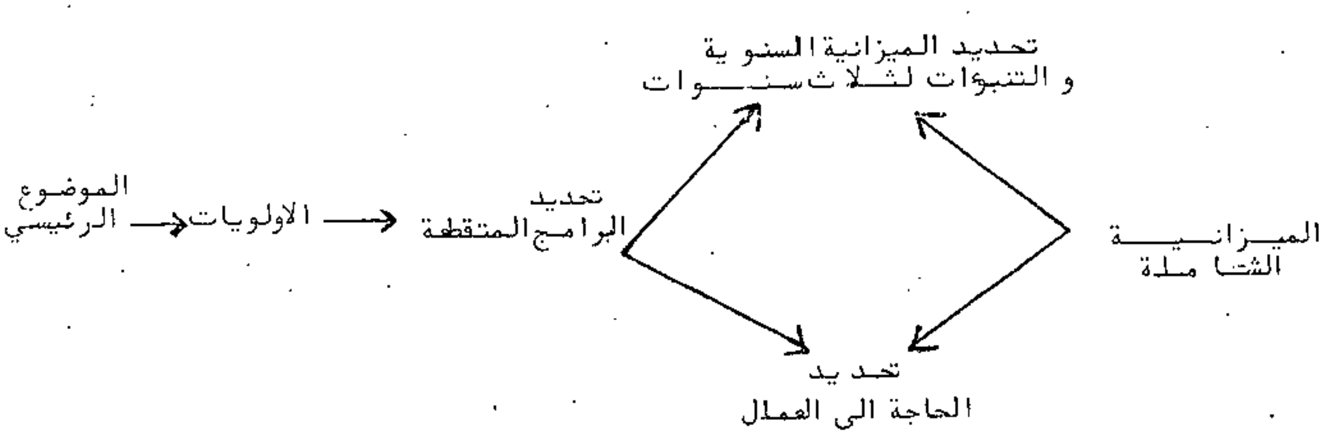
لذا ، جاء التخطيط أو تخطيط البحث على المستوى الفدرالي لضمان التنسيق أو تنسيق البحث على المستوى الفدرالي وهذا في اطار المجموعة الاوروبية . وهذا يعني حسب اعتقادنا طريقة لمراقبة البحث العلمي وهي وظيفة تلتقى أو تتماشى مع النشاطات الاخرى (خاصة على المستوى الايديولوجي).

وهنالك في النموذج الالماني، نموذجين من التخطيط :

- تخطيط البرامج الكبرى، النووية ، الفضائية ، الاعلام الآلي ، المحيطي... الخ) وهي مواضيع حيث نمتد على سنوات عديدة (+ 04 سنوات) في هذا النموذج يتم اختيار مواضيع البحث العلمي حسب مميزاته العلمية ، السوسيو-اقتصادية والصناعية .

وتختار نسبة للنتائج المتحصل عليها مع البرامج الماضية ، كذلك يرافقها تخطيط نفقات البحوث (2).

- تخطيط النشاطات المحدودة ويمكن تلخيصها من خلال هذا المخطط:



---

(1) Idem ., p.165

(2) voir Ibidem ., p.167

. و من هذا المخطط تضع الحكومة مناهج سهلة وبسيطة حتى يمكن الحصول على تحديد دقيق الاهداف .

و هنالك نظام "دافور DAVOR" الذي جاء يطلب من الوزارة الفدرالية للبحث والتكنولوجيا هو عبارة عن بنك للمعطيات الذي يمكن من تسيير مشاريع البحث العلمي .
ان نظام "دافور" مرتبط مباشرة ببذل التخطيط المالي والعلمي ان نظام "دافور" وضع لتمويل المشاريع العلمية بالوثائق المعطيات الضرورية .
غير أن في المانيا الفدرالية يطرح مشكل تسرب الباحثين ((فالعلميين الذين يغادرون موسسات البحث العلمي الكبيرة يظهر أنهم يتجهون نحو مهن التعليم الثانوي)) (1) .

من هنا يمكن ان نلاحظ على النموذج الالماني أنه يتكون من ثلاثة اقسام :
- اللندر (Länder) وهو للجامعات ، البحوث المطبقة والتطوير التكنولوجي والصناعة ، أما البند "Bund" فهو جهاز تنسيق بين مختلف القطاعات
- اما الثالث فهو الانفتاح على الخارج (سواء البلدان المتطورة أو السائرة في طريق النمو) .

الى هنا ماذا يمكن استخلاصه في النموذج الالماني .
ان ما يمكن ملاحظته من خلال عرض النموذج الالماني أنه يرتبط ارتباطا ضمنيا بالتنظيم الاجتماعي العام (قطاع عام و قطاع خاص) تقسيم اجتماعي للعمل واضح (صناعة ، مخابر مستقلة (2) .

II-3 - نموذج البحث العلمي الفرنسي :

ان نموذج البحث الفرنسي لا يختلف كثيرا عن نماذج الدول الغربية ، وهو وجود مجلس واعضاء معينون .
فهنالك : ((المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمية الذي يقوم ببحوث في العلوم الانسانية بالإضافة الى العلوم الطبيعية . ترسم سياسة البحث العلمي

(1) Ibidem ., p.177

(2) Voir CRYROCHEN , l'organisation sociale ., pp. 7-14

وترسم خططه اللجنة الوطنية للبحوث العلمية وتتألف من 372 عضوا من العلماء البارزين من مختلف فروع العلم والبحوث والصناعة (1).
اذن اللجان أو الهيئات الادارية المسيرة للبحث العلمي غير مفصولة عن الهيئات السياسة لعامة. في هذا الاطار تشترك ادارة المركز نفسها في اختيارهم ويصدر وزير المعارف أمرا بتعيينهم. وهذا يعني أن التعيين الاساسي هو الموجه القرار العلمي وهذا ما يمكن عرضه على النموذج الفرنسي.

الخلاصة :

الى هنا يمكن طرح السؤال التالي : ماهي العوامل المشتركة بين كل النماذج المعروضة للبحث العلمي؟.
ان المتغير المشترك بين كل النماذج السابقة هو ارتباط البحث العلمي بالهيئة المسيرة للسياسة العامة للبلاد. وهنا يعني أن السياسة هي الموجه للبحث العلمي. فرغم أن في بعض النماذج (مثل النموذج الالماني أو الفرنسي) نجد هنالك ثمة حرية البحث العلمي واردة، غير أن البحوث الاساسية (مثل النووية) خاضعة للرغبة السياسية لدى السلطة الحاكمة.
وهنا تظهر سيطرة البلدان المتقدمة واحتكارها للعلم والتكنولوجيا وذلك بجعل الميادين العلمية الحساسة التي تمكن البلدان "النامية" من تنمية صناعتها وتقدمها التكنولوجي معلوماتها ومعطياتها العلمية تتسم بطابع السرية وهي تحت المراقبة المباشرة للسلطة. ومن هنا ينطلق حقيقيا مشكل التحول التكنولوجي.

---

(1) شيث نعمان : العمل العلمي - مرجع سبق ذكره ص 175.

-III- نماذج البحث العلمي في البلدان "النامية"

I.III- نموذج تنظيم البحث العلمي في الجمهورية العربية السورية:*

تولي الجمهورية العربية السورية اهتمام سياسي كبير لتسخير العلم و التكنولوجيا لاغراض التنمية وذلك لاعتقادها بالدور الكبير الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الى امام وفي توطيد العلاقات الدولية وترسيخها لما فيه مصلحة المنظومة العالمية.

إن الجمهورية العربية السورية حصلت على استقلالها السياسي منذ قرابة ثلاثين عاما أخذت تتلمس أهمية العلم من مساهمته الفعالة في تطوير الاقتصاد و المستوى الاجتماعي للبلدان.

و قد وجهت سوريا في تكريسها لاستخدام العلم والتكنولوجيا إهتمامتها لدراسة موضوعية لأبرز المشروعات التي تم انجازها أو التي هي قيد الانجاز وفق الخطط الاقتصادية والاجتماعية وذلك في المجالات التالية :

- الغذاء والزراعة
- المصادر الطبيعية بما فيها الطاقة
- الصحة و الاسكان و البيئة
- النقل والمواصلات
- التصنيع بما فيه انتاج معدات الانتاج.

السياسة العلمية و التنظيمية للجمهورية العربية السورية :

ترى سورية أهمية وضع سياسة علمية بعيدة المدى يسند رسمها لهيئة عليا ترتبط باعلى سلطة سياسية و تنفيذية في الدولة و تعمل بتعاون وثيق مع الاجهزة العليا للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي و تكون مسؤولة

* عرض ملخص لما جاء في الورقة القطرية لجمهورية العربية السورية المقدمة لموتمر الامم المتحدة لتسخير العلم و التكنولوجيا من أجل التنمية نشرت في مجلة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية (الامانة العامة تحت عنوان "العلم و التكنولوجيا و التنمية في الوطن العربي - ص ص 249 _287.

عن رسم الاهداف والسّياسات الوطنية العلمية والتكنولوجية بما في ذلك الاتّجاهات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا ووضع العلم في خدمة اتخاذ القرارات السياسية والتنفيذية للدولة.

أولت الدولة اهتماما بالترتيبات التنظيمية في مجال العلم والبحث العلمي وأنشأت منها.

1 -) مركز الدراسات والبحوث العلمية : يوشر العمل فيه عام 1971 و هو صورة عن مراكز البحوث الوطنية ويعهد اليه ببحوث موجهة تخدم بعض أوجه قضايا التنمية وهو موسسة مستقلة معظم الباحثين فيها متفرغ و البعض الآخر يعمل في الجامعات .

2-) المجلس الاعلى للعلوم : أنشئ عام 1958 وهو هيئة استشارية تضم ممثلين للهيئات العلمية التي تعني بالبحوث العلمية الاساسية والتطبيقية سواء من ناحية اعداد المعلمين وتدريبهم أو من ناحية الاشراف العلمي و التطبيق الفعلي في مشروعات التّنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة و من أهم مهام هذا المجلس العمل على النهوض بدراسة العلوم وتشجيع البحث العلمي بما يحقق مسايرة ركب الحضارة العالمي والافادة من قوّة البحث العلمي لخدمة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وقد أسهم المجلس في وضع كثير من الدراسات والخطط لمعالجة بعض المشاكل العلمية والخطة العلمية التي سارت وفق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأعد المجلس الاعلى للعلوم جملة من المشروعات الهامة للبلاد .

لكن المجلس بالرغم من جميع جهوده بقي عاجزا من تحمل أعباء رسم السياسة العلمية والتكنولوجية للقطر واللازمة لخطة التنمية كما تضاءل دوره

على المستوى الاستشاري وبقي نشاطه محدودا في مجال ضيق جدّا .

3-) مجلس التعليم : أنشئ عام 1975 مع قانون تنظيم الجامعات السورية ويقترح سياسة عامة للبحث العلمي في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي على أن تكون منسجمة مع السياسة الوطنية الاجتماعية والاقتصادية .

4-) مركز الطب النووي : أسس علم 1971 ويعمل على دراسة وتشخيص ومعالجة الاورام ويسعى لتهيئة الاطباء والاختصاصيين وتأمين تدريب طلاب الدراسات العليا في كليات الطب ويلحق به مستشفى يضم مائتي سرير لاتمام خطة المعالجة والبحث .

5-) وحدة البحث العلمي في كلية الطب :

6-) ادارة مختصة بأعمال المسح المختلفة : (الطبوغرافيا - الجيولوجيا ..الخ)

7-) مركز الاختبارات والابحاث الصناعية : بدأ المركز يعمل عام 1974 وهو يخدم الصناعة في مجال الاختبارات والابحاث المتعلقة بالتنمية كما أوكليت اليه عملية التوثيق والاعلام الصناعي والدراسات الاقتصادية للمشروعات الصناعية ودور الهيئة العربية السورية للمواصفات والمقاييس

8-) مركز تطور الادارة والانتاجية : بدأ اعماله عام 1967 باقامة دورات تدريبية في علم الادارة وتقييم العمل .

9-) مركز الدراسات في وزارة النفط والثورة المعدنية : وحدد عمله بثلاثة ميادين هي : استخراج النفط ، ودراسة الثروات المعدنية الباطنية و تصنيع المنتجات النفطية

10 -) مديرية البحوث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي:

تقوم ببحوث تهدف الى تطوير الفلاحة ورفع مردودها.

- سياسة التنسيق والتعاون في مجال البحث العلمي:

نظرا لاهمية التنسيق بين مراكز البحث المختلفة وتحاشيا لازدواجية وتوفيرا للطاقة البشرية والمادية وتأمينا لتوحيد الجهد للجهات المشرفة وضمان المساعدات بين كل منها فقد عمدت الدولة الى القيام بدراسة تنظيمية أدت الى اقتراح المجالس التالية:

1-) المجلس الوطني للسياسة العلمية: يهتم بتحديد السياسة العلمية والسهر على استخدام العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسهام في تحقيق الخطط الوطنية للتنمية وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي.

2-) المجلس الوطني للبحوث: هيئة مستقلة اداريا وماليا تهتم بوضع خطة البحوث العلمية واعمال التنمية ويرسم الخطوط العلمية لسياسة البحث والتنمية من أجل جميع مراكز البحوث المستقلة ومراكز البحوث المرتبطة بالوزارات وغير ذلك من المهام.

3-) المجلس الوطني للتربية والثقافة والعلوم: وهو جهاز تقني للتخطيط والتوجيه يرتبط برئيس مجلس الوزراء وهو ذو أهداف بعيدة المدى تتعلق بالتربية والثقافة والعلوم وقد تألفت لاعادة النظر فيه لجنة خاصة عملت فيه دراسات عميقة وأخذت في اعتبارها تقرير مدير السياسات العلمية والتكنولوجية في اليونسكو بشأنه وتوصلت

الى اقتراح مجلسين هما :

أ - مجلس أعلى العلم و التكنولوجيا .

ب- مجلس اعلى للتربية و الثقافة

يرتبطان برئاسة الوزراء اما مباشرة أو عن طريق مجلس مشترك لهما .

III-2-نموذج تنظيم البحث العلمي في المملكة الاردنية الهاشمية :

ان المسؤول عما هو متوفر حاليا في الاردن في ميدان السياسة المتعلقة بالعلم و البحث العلمي وهيآتها يمكن الإجابة عليه على أفضل وجه باستعراض وجيز للوظائف الموسسية المرتبطة بهذا الموضوع.

فهناك في الاردن عدد من المؤسسات التي تشكل وظائفها عنصرا واحدا أو أكثر من العناصر التي تقع في إطار السياسة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا ان وظائف هذه المؤسسات من حيث علاقتها بوضع السياسة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا و تنفيذ النشاطات ذات الصلة بهما على مستويات وظيفية مختلفة قد درست دراسة مستفيضة من جانب اللجنة التحضيرية الوطنية " (1). وقد قدمت دراسة بهذا الشأن الى المؤتمر الأردني المعني بسياسة العلم والتكنولوجيا الذي انعقد في فبراير 1978 و أهم المؤسسات الموجودة في هذا المجال هي :

1 - المجلس القومي للتخطيط

2 - مجلس التعليم ؛ وزارة التربية والتعليم .

3 - الجامعة الاردنية .

4 - جامعة اليرموك

5 - دائرة الارشاد والبحوث الزراعية .

6 - الجمعية العلمية الملكية .

7 - المجلس الصحي الأعلى .

8 - سلطة المصادر الطبيعية .

---

(1) الورقة القطرية للمملكة الاردنية الهاشمية التي تحضيرها للمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية فينا 19 ..29/ 8 / 1979 .

وهناك بالاضافة الى المنظمات المذكورة آنفا عدة وحدات تابعة لمؤسسات مختلفة وهي تعني باعداد الدراسات واجراء البحوث أو تشارك في عمليات التخطيط كما تتناسب مع المؤسسات التي تنتمي اليها وهذا النوع في الوحدات موجود على مستوى الوزارات والقطاعات الاقتصادية. يتميز نظام البحث العلمي في الاردن بالدور المهيمن الذي يمثله القطاع العام (الحكومة - الجامعة - المؤسسات الحكومية) وقد نفذ هذا القطاع في سنة 1976 أكثر من 97 ٪ من مجموع مشاريع البحث والتطوير وعلى العكس فإن القطاع الخاص لا يمثل سوى دور ضئيل في هذا المجال وتتم اعمال البحث العلمي في القطاع العام في اطار ترتيبات مؤسسية متنوعة ، الا أن الترتيب على مستوى الادارات الحكومية المركزية يعتبر فرعيا بالنسبة الى الوظيفة الرئيسية للادارة . غير أن البحث العلمي في الجامعات على العكس في ما هو في الادارة بحيث يعتبر أساسيا يتوقع من جميع الاساتذة أن يقوموا به بالاضافة الى عملية التدريس علما بأن القيام بابحاث قيمة هو من شروط الترقية الاكاديمية. الا أن اعمال البحث العلمي بالنسبة الى الجمعية العلمية الملكية مهمة أساسية وهذه المؤسسة تعتبر الجهاز التنفيذي المختص لسياسة البحث العلمي في الاردن .

ماهي الجمعية العلمية الملكية ؟

- الجمعية العلمية الملكية (الأردن):

تم اقامة الجمعية العلمية الملكية عام 1970 حيث جاء في نص قرار التأسيس ((جمعية علمية ملكية تحشد العلماء والمتخصصين الاردنيين واخوانهم في الدول العربية الشقيقة لمواجهة تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل و

ليضعوا خلاصة علمهم ، وتجربتهم وخبراتهم في خدمة وطنهم وأمتهم))

وقد تم انشاء الجمعية كمؤسسة مستقلة للبحوث العلمية والتكنولوجية لاتستهدف الربح المادي، يشرف على أعمالها مجلس أمناء برئاسة سمو الأمير حسن ولي العهد . وقد أنيطت المهام التنفيذية بالمدير العام ومدراء الدوائر فيها .

1 -أهداف الجمعية :

تهدف الجمعية العلمية الملكية الى القيام بأعمال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي المرتبط بعملية التنمية في الاردن وخاصة الصناعية منها والى نشر الوعي العلمي والتكنولوجي والى تقديم الاستشارات والخدمات الفنية المتميزة لمؤسسات القطاعين العام والخاص ،كما تهدف الى التعاون العلمي والتكنولوجي مع المؤسسات العربية والعالمية .

مهام الجمعية :

-اجراء الدراسات العلمية التطبيقية المرتبطة بقطاع الصناعة بشكل خاص وبمختلف ميادين التنمية الاخرى بشكل عام .

- اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكذلك الدراسات التحليلية فيما يتعلق بمشاريع التنمية التي تتناولها الجمعية في اعمالها . واجراء الدراسات والبحوث في مجال التعليم المهني والصناعي والقيام بالبحوث التعاقدية لصالح المؤسسات في الداخل والخارج وكذلك القيام بالبحوث المشتركة مع المؤسسات العلمية والانتاجية ومؤسسات الخدمات على المستوى الوطني والعربي والدولي .

- القيام باعمال البحث والتطوير لاعداد نماذج صناعية ريادية يمكن أن

---

* تم استعراض الجمعية العلمية الملكية (الاردن) بمجلة البحث العلمي العربي العدد الثاني السنة الاولى آيار 1980 - الامانة العامة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ص ص 60 - 63 .

تصبح أساساً لصناعات علمية واجراء الفحوصات والتجارب على الموارد والمنتجات النهائية والوسطية وتقديم الاستشارات الفنية بشأنها الى الجهات المستفيدة.

- التعاون مع الجهات المعنية في وضع المعايير والمقاييس والمواصفات الفنية الوطنية وتوفير الخدمات الفنية التي تساعد على تطبيقها وعلى ضبط جودة المنتجات والمواد.

- استقطاب الكفاءات الاردنية والعربية الاخرى وتوفير الجو المناسب لعطائها وكذا العمل على تنمية القدرات البشرية التقنية وذلك بتأمين فرص التدريب الفني المتميز لها.

- اعداد الكتب والنشرات في الحقول العلمية والتكنولوجية التي تسهم في نقل المفاهيم العلمية والتكنولوجية بكفاءة وفاعلية.

- اعداد انظمة المعلومات وخدمتها بالاضافة الى تحليل نظم الحاسبات الالكترونية وبرمجتها وتنفيذها، والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتطويرها واختيار التكنولوجيات المناسبة ضمن اختصاصاتها.

- التعاون العلمي والتكنولوجي مع المؤسسات المحلية والعربية وغيرها بتبادل المعلومات والخبرات واجراء البحوث المشتركة.

- تطوير أساليب ادارة البحوث العلمية والتكنولوجية الوطنية وتقديم المشورة الى المؤسسات المستفيدة محلياً وعربياً.

الهيكل التنظيمي للجمعية:

تعمل الجمعية من خلال هيكلها التنظيمي الذي يعتمد الدوائر كأساس له حيث تم تنظيم هذه الدوائر ضمن وحدات فنية متخصصة وتقسم هذه الدوائر الى

مجموعتين : دوائر فنية و دوائر مساندة .

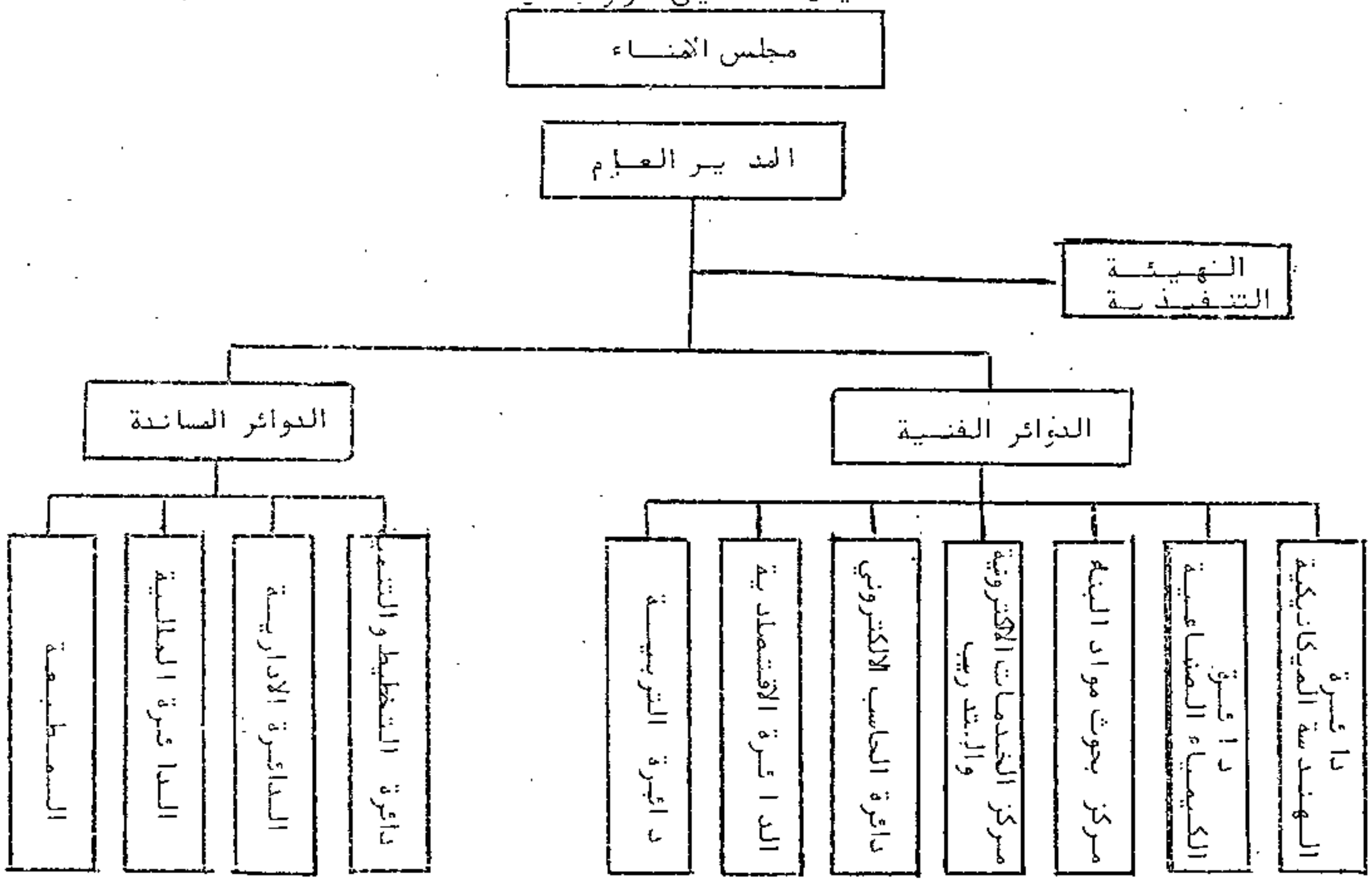
الدوائر الفنّية : وتظم هذه المجموعة خمس دوائر ومركزان التالية :

- دائرة الهندسة الميكانيكية
- دائرة الكيمياء الصناعية
- دائرة الحاسب الالكتروني
- الدائرة الاقتصادية
- دائرة التربية
- مركز بحوث مواد البناء
- مركز الخدمات الالكترونية و التدريب

الدوائر المساندة :

- دائرة التخطيط و التنمية
- الدائرة الادارية
- الدائرة المالية
- المطبعة .

الهيكل التنظيمي لدوائر الجمعية



تشكل الهيئة التنفيذية التي يرأسها المدير العام من مدراء الدوائر في الجمعية بالاضافة الى نائب المدير العام.

الباب الثاني

الفصل الثالث

مكانة البحث العلمي من أجهزة سلطة الدولة والعلاقات العصبية في الجزائر

الفصل الثالث

مكانة البحث العلمي من اجهزة سلطة الدولة والعلاقات العصبية في الجزائر

مقدمة :

من خلال ما تناولناه في موضوع العلم في البلدان النامية تناولنا بالتحليل خصوصيات وميزات البلدان النامية من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومكانة ودور العلم في هذه البلدان .

وفي تحليلنا تبين لنا أن العلم واستخداماته في هذه البلدان تهيمن عليه الاشكالات السياسية والنزاعات القائمة بين المجموعات وبالخصوص العصبيات.

ولذكرنا لمفهوم العصبية باعتباره عامل من أهم العوامل المهيمنة على تطبيق وسير العلم والبحث العلمي في البلدان النامية ومن بينها الجزائر سنقوم بتحديد هذا المفهوم ودلالاته السوسيولوجية .

فاذا كان العلم والبحث العلمي والتكنولوجي متأثر بالتوجيهات الاديولوجية في البلدان المصنعة فانه في البلدان النامية ومن بينها الجزائر يتأثر العلم والبحث العلمي بالاشكال السياسي الذي هو نتيجة للنزاعات والصراعات لمختلف العصبيات للاستحواذ السلطة .

وهذه العصبيات ليست أمر جديد في التكوينة الاجتماعية الجزائرية بالخصوص بل هي طبيعة العمران البشري حسب رأي ابن خلدون الذي تناول بالدراسة مجتمع المغرب العربي في دراسته لتاريخ العرب والاعجم والبربر "دوان العبر حول احوال العرب والاعجم والبربر"

والمجتمعات النامية التي نعني ذكرها في ما يخص النزاعات العصبية هي المجتمعات التي خصها ابن خلدون بالتحليل والدراسة وهي المجتمعات والعمران البشري واحوال العرب والبربر والاعجم .

-I- العصبية :

قبل ان يتطرق ابن خلدون الى علاقة السلطة بالعصبية وكيف يتم هذا يعرف لنا العصبية بقوله :((وذلك ان صلة الرحم طبيعي في البشر الا في الاقل ومن صلتها النعرة على ذوي القربى واهل الارحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة فان القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من معاطب والمهالك نزعة طبيعية في البشر هذا كانوا فاذا كان النسب المتواصل بين المتناصرين قريبا جدا بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة فاستدعت ذلك بمجردها ووضوحها واذا بعد النسب بعض الشيء فربما تنوسي بعضها ويبقى منها شهرة فتحمل على النصرة لذوي نسبه بالامر المشهور منه فرارا من الغضاضة التي يتوهمها في نفسه من ظلم من هو منسوب اليه بوجه ومن هذا الباب الولاء والحلف اذ نعرة كل أحد على أهل ولائه وحلفه للالفة التي تلحق النفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب وذلك لاجل اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريبا منها (.....) بمعنى أن النسب هو انما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الارحام حتى تقع المناصرة والنعرة وما فوق ذلك مستغنى عنه اذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له ونفعه انما هو في هذه الوصلة والالتحام .)) (1) .

اذن نلاحظ كيف أن ابن خلدون عرف العصبية بتلك اللحمة التي تقام بين الافراد ، وهذه اللحمة تلعب كذلك دورا أساسيا في تشكيل السلطة . أو الملك فيرى أن تلاحم العصبية في عصبية واحدة هو الذي يساعد على السيطرة على الملك (الحكم) في هذا المجال يقول ((وذلك لان قدمنا أن العصبية

---

(1) المقدمة ، عبدالرحمان ابن خلدون ، دار الفكر ص 128 _129 .

بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل ما يجتمع عليه وقدمنا أن الآدميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كل اجتماع الى وازع و حاكم يزع بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون متغلبا عليهم بتلك العصبية و الآ لم تتم قدرته على ذلك وهذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرئاسة (...) فالتغلب الملكي غاية للعصبية كما رأيت ثم أن القبيل الواحد وان كانت فيه بيوتات مفترقة وعصبيات متعددة فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كانها عصبية واحدة كبرى وقع الافتراق المفضي الى الاختلاف والتنازع ... . (1)

مما سبق نلاحظ ان ابن خلدون يركز على العصبية لانها، حسب اعتقاده تمثل الممر الذي يوصل الاسفل بالاعلى، او بعبارة أخرى وسيلة تولد القوة للوصول الى السلطة الا ان حتمية وصول العصبية الغالبة الى الملك لا بد لها من دعوة يمكن من خلالها ضم العصبيات المتحالفة معها للتغلب على العصبية الحاكمة و هذه الدعوة التي بينها ابن خلدون في مقدمته و خاصة في دراسته تحت عنوان " في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد " حيث يقول : و ذلك ان الملك كما قدمناه انما هو بالعصبية و العصبية متالفة من عصبات كثيرة تكون واحدة منها اقوى من الاخرى كلها فتغلبها و تستولي عليها حتى تصيرها جميعا في ضمنها و بذلك يكون الاجتماع و الغلب على الناس و الدول و سره أن العصبية العامة للقبيل هي مثل المزاج (....). وقد تبين في موضعه أن العناصر اذا اجتمعت متكافئة فلا يقع منها مزاج أصلا بل لابد من أن تكون واحدة منها هي الغالبة الكل حتى تجمعها وتألفها وتصيرها عصبية واحدة شاملة لجميع العصائب و هي موجودة في ضمنها و تلك العصبية الكبرى انما تكون لقوم أهل بيت و رئاسة فيهم ولابد من أن تكون واحد منهم رئيسا لهم غالبا

---

(1) نفس المرجع - ص 138 - 139 .

عليهم فيتعين رئيسا للعصبيات كلها لغلب منبته لجميعها واذا تعين له ذلك فمن الطبيعة الحيوانية خلق الكبر والانفة فيأنف حينئذ من المساهمة والمشاركة في استتباعهم والتحكم فيهم ويجيء خلق التأله الذي في طباع البشر مع ما تقتضيه السياسة من انفراد الحاكم لفساد الكل باختلاف الحكام لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدت فتجدع حينئذ أنوف العصبيات وتفلج شكائمهم عن أن يسموا الى مشاركته في التحكم وتقرع عصبيتهم عن ذلك وينفرد به ما استطاع حتى لا يترك لاحد منهم في الامر لا ناقة وجملا فينفرد بذلك المجد بكليته ويدفعهم عن مساهمته وقد يتم ذلك للاول من ملوك الدولة وقد لا يتم الا الثاني والثالث على قدر ممانعة العصبيات وقوتها الا انه أمر لا بد منه في الدول . (1)

وعليه نلاحظ في هذه الدراسة ان للدعوة أهمية بارزة وحتمية لوصول اي عصبية الى الملك وحتى تكون في اطار بحثنا ودراستنا نستنتج في ذلك بالمقارنة مع الموضوع السابق والخاص بالايديولوجية فيمكننا أن نقول أننا ينبغي أن نسميه بالمفهوم الخلدوني الدعوة في عصرنا هذا هو مفهوم الايديولوجية وذلك للاسباب والادوار التي يلعبه المفهومين سواء عند ابن خلدون او في اطار النظرية الماركسية بحيث تلعب الدعوة عند ابن خلدون دورا اساسيا في ظم العصبيات المتحالفة مع العصبية الغالبة للوصول الى الملك والظفر بالعصبية الحاكمة وهذا نفس الدور حسب النظرية الماركسية كما تلعبه الايديولوجية التي تعكس مصالح الطبقة المهيمنة والحاكمة للسلطة .

ومن دراستنا لمفهوم العصبية عند ابن خلدون تبين لنا أن الوصول الى السلطة

---

(1) نفس المرجع ص 166 _ 167 .

و المجد بتعبير ابن خلدون ولا يتم الا بواسطة العصبية الغالبة التي ينتمي اليها الفرد الطامح لذلك ولا بد أن تتوفر شروط اساسية لبلوغ هذا الهدف من أهمها اكتساب الغلبة وذلك بنظم وتحالف عصبيات أخرى مساندة والاعتماد على دعوة تكسب العصبية صاحبة الدعوة هذه الغلبة وذلك بتبني العصبيات المحالفة لهذه الدعوة .

-II- الدولة وأجهزتها في الجزائر

II-1- الدولة :

أن دراسة الدولة في أي مجتمع يطرح عدة مشاكل نظرية أهمها . على أساس نظرية يمكننا دراستها ، غير أن في هذا المجال لا نحاول دراسة الدولة دراسة سياسية أو اجتماعية عميقة بقدر ما سنركز على شكل او سير الدولة الجزائرية وتعاملها مع العلم .

في هذا الاطار سنركز على النقاط التالية :

- الدولة الجزائرية من خلال المواثيق الرسمية
- الدولة الجزائرية اجهزتها الاديولوجية

II-2 - الدولة الجزائرية من خلال المواثيق الرسمية :

II-2-1- / من خلال ميثاق طرابلس:

ان شكل الدولة الجزائرية ظهر في خلال المواثيق الرسمية ابتداء من برنامج طرابلس الى الميثاق الوطني غير أن هذا يعني أن هنالك تطابقا بين الشكل النظري لها والممارسات الميدانية .

سنركز في هذه النقطة على مولفة جزائرية هي "مغنية الازرق".

ان بداية ظهور الشكل الاول للدولة الجزائرية نستشفه من برنامج طرابلس فكان: " أول اعلان ايديولوجي لجبهة التحرير الوطني بقصد تزويد البلد المستقبل حديثا بتوجيه سياسي. (1)

ويركز هذا البرنامج على حرب جبهة التحرير الوطني كحزب واحد ترتكز عليه الدولة. له الايديولوجية غير " جاهزة "بل جهد ايديولوجي خلاق " ويدعو البرنامج الاعتماد على الثقافة والعلم اذ : "و يشكل التركيز على الجانب العلمي

(1) مغنية الازرق :نشوء الطبقات في الجزائر ،دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي و السياسي،
ترجمة سمير كرم ،موسسة الابحاث العربية ،1980 ، ص 139 .

للثقافة هجوما مباشرا على النزعة الاخلاقية البرجوازية الصغيرة أي إعادة استخدام الاسلام لاغراض ديماغوجية من أجل تحاشي المشكلات الحقيقية ".... (1).
اما الاشتراكية فانها دائما ما استعملت وان كانت فانها تحت شكل مفاهيم مستطيلة التخطيط ....الخ .
اذن يظهر من برنامج طرابلس أن الدولة المستقبلية للجزائر يجب أن تعمل من أجل مصلحة الجماهير الشعبية فالبرجوازية : ((مستبعدة من مهمة قيادة الثورة .... (2)

II-2-2/ من خلال (ميثاق الجزائر :

سنة 1964 ظهر ميثاق الجزائر . فما هو الشكل الذي يعطيه للدولة الجزائرية ؟فهل هو استمرار لبرنامج طرابلس أم قطيعة معه .
انّ اول اختلاف بين الوثيقتين هو أنّ ميثاق الجزائر يطرح الاتجاه الاقتصادي والسياسي بوضوح وهو الاشتراكية (لكن هذا الوضوح على مستوى المفهومي) كما ظهر التسيير الذاتي كعنصر أساسي ترتكز عليه الدولة في التسيير خاصة في المجال الزراعي .
كما أن أهم نقطة نركز عليها هنا هي نظرة الميثاق الى الديمقراطية .في هذا المجال ((ينص على أن الحلبة التي سنختبر فيها الديمقراطية هي الحزب (3).
اذن ،من خلال هذا الميثاق يبرز الاشتراكية والديمقراطية كمفهومين رئيسيين للدولة الجزائرية .

---

(1) نفس المرجع ،ص141
(2) نفس المرجع ،ص143

(3) نفس المرجع ، ص147

II-2-3 / من خلال الميثاق الوطني:

أما الميثاق الوطني 1976، فانه لا يختلف كثيرا عن سلفيه الا أنه ركز كثيرا على الاشتراكية بايديولوجية رسمية ومفاهيم العقلانية والعلم اذ: (خلال العشر سنوات الأخيرة تم ارساء قواعد لجهاز دولة شعبية تستجيب لمقاييس العقلانية و الفعالية والاستقرار. (1)

كما أن الدولة في هذه المرحلة أصبحت تركز على نوعين من نمط التطور: النمط العام والنمط الخاص، غير أن هذا لا يعني حسب الوثيقة الرسمية انشاء دولة بورجوازية: بحيث: ((قد استوصلت شروط نمو الدولة من النوع البرجوازي التي يسيطر عليها القطاع الخاص)) المالك لوسائل الانتاج على حساب العمال مما مكّن الشعب وقيادته السياسية من اقامة دولة من نوع جديد، الا وهي الدولة الاشتراكية (2).

امّا الارتكاز على العلم والتكنولوجيا فإن هذا يظهر في خلال: التعليم العلمي والتكنولوجي الذي يمكن أن يستفيد من بعض الأولوية نظرا للتأخرات التي يجب تداركها و متطلبات تطور سريع للبلاد. (3).

وقد ظهر اهتمام الدولة من خلال المحاولات التنظيمية المختلفة لقطاع البحث العلمي (كما سنتعرض له بالتفصيل في الجانب الميداني) والتركيز على الميادين الأولوية للتطبيقات العلمية والتقنية (الزراعة، الصناعة، الصحة ... الخ)

وكل هذا الاهتمام بالتكنولوجيا والبحث العلمي يرجع الى اعتقاد السلطة أن: ((اكتساب التكنولوجيا يشكل شرطا لابد منه للخروج من التخلف واللحاق بالركب العالمي. (4).

غير أن هذا القطاع اعطى له وزنا سياسيا وايديولوجيا هاما مما جعله يشكل موضوع صراعات مختلفة قصد الاستفادة من السلطة عليه وهو ما يفسر التغيرات المختلفة التي ظهرت سواء على المستوى البنيوي أو البشري

(1) الميثاق الوطني، الجزائر، 1976، ص 69
(2) نفس المرجع ص69

(4) الميثاق الوطني ص 193

(3) Algérie , Naissance d'une société Nouvelle , Editions Sociales, 1976, p.157.

إذن من خلال هذه المواثيق: ما هو المحتوى الذي يمكن أن نصل إليه ؟
إننا نعتمد هنا على تحليل مغنية الازرق.

تبدأ هذه المؤلفة تحليلها لمحتوى برنامج طرابلس الذي كان حسب المؤلفة دا ثما نتاج تعاون مجموعة من الرجال يمثلون توجهات سياسية متباينة، أما ميثاق الجزائر فقد تم صياغته من طرف مجموعة من الماركسيين، و قد حاولت الدولة الاولى بين 62- 65 تأكيد تمسكها ببرنامج طرابلس وهذا من خلال تبني التسيير الذاتي ، تأميم الاراضي و المشاريع الصناعية ، تنظيم الحملات الوطنية للتشجير والمشاريع الصناعية غير أنه لوحظ تفاوت بين النظري والواقعي.

ثم جاء التصحيح الثوري سنة 1965 اذ اعلن "بومدين" أنذاك : انه من الواضح أن اتجاهاتنا الأساسية لا يمكن التراجع عنها وانجازات الثورة لا يمكن التخلي عنها . ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن نخرج من ازمتها الاقتصادية الشاملة التي تحلت في انخفاض مستوى الانتاج والعزوف المقلق عن الاستثمار الا بالاتخاذ اجراءات تصحيحية حازمة وسياسة واضحة . (1).

من هنا نلاحظ مع المولفة أن ايديولوجية السلطة الحاكمة تميزت بميزتين: فبيانات طرابلس ما يتعلق بالاصلاح الزراعي أصبحت متجذرة حيث أن التسيير الذاتي أصبح مقبولا بوصفه الشكل الجزائري للتنظيم الاقتصادي . (...) و بعد انقلاب 1965 اعلنت الأسس الايديولوجية لكل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر بمثابة خيارات لا يمكن الرجوع عنها . (2).

---

(1) مغنية الازرق ، ص 150
(2) " " ، ص 154

كما أن هذه الايديولوجيا لعبت دورا في نشوء الطبقة واعطائها الصفة الرسمية و ظهرت مفاهيم رسمية مثل الاشتراكية ، التسيير الذاتي، العداء للامبريالية والديمقراطية الذيحكم عليها انها غريبة عن النسيج الاجتماعي الجزائري وبالتالي تستحق بعض التعديلات، كما أنه استنتج من التطبيقات الاقتصادية و السياسية المختلفة أن : ((هناك دليلا على أن السلطة الاقتصادية تمتد فوق نحو القسم المقاول من البرجوازية" فيحين أن القسم التقنوقراطي يملك سيطرة ادارية متزايدة على وسائل الانتاج. (1).

II-3- الدولة الجزائرية و اجهزتها الايديولوجية :

بعد ماتعرضنا الى الدولة الجزائرية من خلال المواثيق الرسمية الاساسية ، ولاحظنا نموذج السلطة النظري الذي يعتمد على الاشتراكية والاسلام كقوا عد ايديولوجية تقوم بوظائف مختلفة .نحاول الآن التعرض الى الاجهزة الايديولوجية للدولة الجزائرية باعتبارها القنوات الايديولوجية التي تراقب من خلالها مختلف أوجه النشاطات الاجتماعية .

II-3- 1) الحزب :

أول جهاز ايديولوجي للدولة الجزائرية هو الحزب ، وهنا يمكن أن نتساءل: ما هي العلاقة بين الدولة و الحزب ؟

أن أول مميزة تطبع السياسة وسياسة الدولة الجزائرية هي سياسة الحزب الواحد، وهوالنوع الذي نجده في كثير من الدول خاصة الافريقية و الاشتراكية . ففي الجزائر ،تميز دور الحزب بوجهين متناقضين : فقدكانت قبل الاستقلال توفر اطار يمكن لكافة الطبقات أن تتخذ داخله ضد الحكم الاستعماري . اما بعد

---

(1) مغنية الازرق ص156 .

الاستقلال فانها لم تستطع أن تتحول الحزب طبقة واحدة دون معاداة الطبقات الاخرى . (1) .

ولتكون أكثر وضوحا نفرض باختصار حزب جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال وبعده وعلاقته بالسلطة .

II-3-1-1- جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال:

ظهور جبهة التحرير الوطني جاء في ظروف ثورية . بشكل الفلاحين الريفيين ويقوده الحضريون ، وكان الحزب : ((مفتوحا أمام كل رجل جزائري أوإمرأة جزائرية يشترك في النضال من أجل أهداف التنظيم الذي ينتمي اليه ، طبقا للقواعد السارية وينجز كل التزاماته لذالك التنظيم . (2) .

كما يتميز الحزب بتشكله من الاتحادات : ((الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين)) ((الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين)) .

وقد كان تنظيم الحزب قبل الاستقلال تنظيما معقدا اذ تم في "موءتمر الصومام" إنشاء ما يسمى بالجمعيات الشعبية .

وظهرت عدة موءسسات حكومية مثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لجنة التنسيق والتنفيذ التي أدت الى ظهور الحكومة الموءقتة .

وقد وجه انتقاد الى العلاقة بين الحزب والحكومة انما جاء في برنامج طرابلس . لقد أدى موج موءسسات الدولة وموءسسات الجبهة الى تحويل هذه الاخيرة الى مجرد جهاز حكومي للادارة . وقد أسفر هذا المزج في الداخل (داخل الجزائر) عن نظرية جبهة التحرير الوطني من موءوليتها لمصلحة جيش التحرير الوطني . (3) .

(1) نفس المرجع ، ص157

(2) " " ، ص 159

(3) نفس المرجع ص162 ـ 163 .

لذا نجد أن جبهة التحرير الوطني كانت قبل الاستقلال يحمل تناقضات داخلية خفية نظرا للهدف الواحد الذي كان يجمع بينها و هو الاستقلال .

II-3-1-2-حزب جبهة التحرير الوطني :62-65 :

غيرت هذه المرحلة بوجود اتجاهين متناقضين :من جهة الجماهير الريفية و بروليتاريا المدن و بعض شرائح البرجوازية الصغيرة (التجار الصغار... الخ) و من جهة أخرى البرجوازية الصغيرة في المدن والارياف المرتكزة على اجهزة السلطة والمنظمات الجماهيرية و هي الفئة المعارضة لأي تغيير في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، في خضم هذه الظروف كانت: ((وكل الاشكال التنظيمية ، السياسية و التأسيسية تمر بصراع بين هذه الاتجاهين في المجتمع الجزائري : (1) و ظهر نظام "بن بلا " في هذه المرحلة كنظام عبور اذ ما يكن هنالك اتفاق بين تشكيلة السلطة آنذاك .ضعف تمثيل تشكيلات الجماهير الريفية في السلطة كما لم يكن هنالك اتجاه اقتصادي واضح . إذن : ((مرحلة 1962_1965 تترجم خاصة الصراع الداخلي في اجهزة الهيمنة - الدولة ، الحزب - قصد الوصول الى السلطة السياسية (2) .

وأهم ما يلحظ هذه المرحلة هو أن السيطرة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة الخاصة داخل الحزب ومؤسسات الدولة والجيش هي واضحة .

.. من هنا نلاحظ أن علاقة السلطة بجبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة لم تكن واضحة اذ كان الصراع داخل الحزب بين عدة تشكيلة تحاول السيطرة على اتجاه الحزب وبالتالي الوصول الى السلطة وهذا يعني أن هذا الجهاز (الحزب) لم يكن سوى مسرح الصراعات الاجتماعية وهو ما أدى في 1965 الى الاحداث السياسي على مستوى سلطة الدولة .

(1) Kouider SAMI NAÏR, Algérie 1954-1982 - Forces Sociales et Blocs au Pouvoir ; in, les temps modernes, Juillet-Août ; n°432-433 ; p.15.

(2) Idem ; p.16

II-3-1-3-حزب جبهة التحرير الوطني = بعد 1965:

بعد ما سمي رسميا بالتصحيح الثوري سنة 1965، ظهر اتجاهين : الأول وهو اخضاع كل الفئات المتصارعة التي كانت تحاول الوصول للسلطة عن طريق الحزب ومن جهة ثانية محاولة ضم كل الفئات الشعبية مثل تسهيلات تهجيرهم الى فرنسا.

وكما يقول المؤلف، حتى : 1975، لم يكن للحزب أي تأثير سواء على السلطة أو على المجتمع. (4).

كما أن السياسة الاقتصادية التي بدأت سنة 1966 حتى 1978: أظهر في فئة التكنوقراطيين التي غالبا اسندت لهم مهام سياسية في السلطة.

ومنذ المخطط الثلاثي، ارتكزت السلطة على البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الخاصة مع بيروقراطية الحزب (هنا نلاحظ العلاقة التكاملية بين الحزب والسلطة.

كما أن السلطة في هذه المرحلة لم تكن تعكس سوى الجماعة التي ساعدتها للوصول الى الحكم ولم يكن نمط سلطة معين.

وقد نميز نمط التطوير السلطة في هذه المرحلة بمايلي:

- التجنيد غير المنتج للراسمال لأن هنالك انخفاض في انتاجية العمل.
- ارتفاع البطالة ونمو ديمغرافي مرتفع.
- التبعية الغذائية
- تدحرج الزراعة
- التبعية التكنولوجية للخارج
- التبعية التصاعدية في المجال التكنولوجي، العلمي والثقافي.
- التطور الملحوظ للقطاع الخاص.

(4) idem ; p.18.

غير أنه بعد 1979 عرفت الدولة الجزائرية كثيرمن التغيرات خاصة على مستوى التشكيلة البشرية اذ ظهر الاعتماد على الاطارات الشابة واضحا، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو:

- استرجاع الحزب لعلاقته الموجهة للسلطة .

- اجراء تحويرات بنيوية على نمط السلطة (ظهور كتابات الدولة، المحافظات السامية ، المجالس العليا ....الخ .

- اجراءات تنظيمية مختلفة (اعادة الهيكلة مثلا)

- التركيز الايديولوجي على العلم والتكنولوجيا حتى أن تردد هذه الكلمات كان واضحا و كثيرا في الخطب الرسمية .

- ان هذه المرحلة هي مرحلة : ((التغيير في الاستمرارية)) و استمرار وحدة السلطة.

- انتقاد المرحلة السابقة خاصة في المجال الصناعي والتسييري.

- ظهور مصطلحات جديدة في الخطاب الرسمي مثل العقلانية ،التقشف

اذن بعدما تعرضنا الىحزب جبهة التحرير الوطني كجهاز ايديولوجي الوحيد ،وكيف أن التيارات المختلفة التي تتنافس تضرب خلاله قصد الوصول للسلطة ، ننتقل الآن الى الاجهزة الأخرى.

II-3-2- الاجهزة الايديولوجية الأخرى :

في هذا المجال كما جاء به "التوسر "L. ALTHUSSER :((أننا نعني بالاجهزة الايديولوجية للدولة عدد معين من الحقائق التي تظهر للملاحظ تحت شكل مؤسسات متميزة و مختصة . أننا نقترح بيان أمبيريقي ،الذي يتطلب فحص دقيق، (....) أننا نعني كأجهزة ايديولوجية للدولة المؤسسات التالية (و الترتيب الذي نعطيه اياها ليس له معنى خاص .

- اجهزة الايديولوجية الدينية (نظام مختلف الكنائس
- " " المدرسية (نظام مختلف المدارس العامة والخاصة
- " " العائلية
- " " القانونية
- " " السياسية
- " " النقابية
- " " الاعلامية
- " " الثقافية (1)

وهذا يعني أن السلطة كجهاز قمعي (حسب التفسير الماركسي) يضاف اليه هذه الاجهزة التي تقوم بدور المراقبة والسلطة .

ومن الاجهزة الايديولوجية للسلطة في الجزائر نجد :

- المنظمات الجماهيرية :مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، اتحاد الشبيبة ..... الخ)، وهي اتحادات تحاول تجميع كل الفئات الاجتماعية والمهنية تحت اطار الحزب ؛

- الاتحادات المهنية : اتحاد الاطباء الجزائريين ، اتحاد الاجتماعيين و الاقتصاديين الجزائريين ..... الخ، وهي اتحادات تضم " النخبة " المثقفة كذلك تحت المراقبة الايديولوجية للحزب .

وتلعب هذه الاجهزة دور حول الايديولوجية الرسمية ، بالاضافة الى المراقبة لمختلف الفئات .

وعندما نقول مراقبة نعني بها كما جاء به أحد المؤلفين :((من جهة الادارة الاخذ على عاتقها " الدولة " التي تعتبر أساسية في الاقتصاد الوطني : أجهزة قرار انشاء الوحدات الانتاجية ، اجهزة تمويل النشاطات ... الخ (....)

---

(1) Louis ALTUSSER ; Position; Edition sociales ; 1976; p.83

و من جهة أخرى عندما لا تمكن الوضعية من الاخذ على عاتقها مباشرة .
مثلا عند وضع صناعات ذات تكنولوجية لا يمكن التحكم فيها في البلاد تصبح المراقبة ذاتية والاختيار الذاتي للشركة التي تنشئ الصناعة (...)، عندما نقول : مراقبة حكومية ، فاننا نريد أن نقول أن المراقبة المحددة اعلاه هي بالمرة وطنية ، عمومية ، مركزة :

- وطنية ، فهذه المراقبة تهدف الى انهاء حرية الفعل للموسسات الاجنبية مهما كان نشاطها .

- عمومية ، فهذه المراقبة غير متروكة لمبادرة طبقة برجوازية وغير ممارسة من طرف القطاع الخاص (...) .

- مركزة ، فهذه المراقبة تمارس من طرف السلطة المركزية والاجهزة التي تسيرها مباشرة و هو يعني القول انها ممارسة من طرف الطبقة التي تملك السلطة و أجهزتها (1).

الى هنا نكون قد وصلنا الى المراقبة الحكومية أو مراقبة السلطة على الجانب التكنولوجي و نركز خاصته على البحث العلمي ، فكيف كانت السلطة الجزائرية بعد 1965 تنظر الى هذا الجانب ، اننا نركز فقط على مرحلة 1971 الى يومنا هذا (أي المساحة الزمنية التي تنصب عليها دراستنا) .
في هذه المرحلة . أصبح الخطاب الرسمي يركز كثيرا على مفاهيم : التكنولوجيا ، العلم و البحث العلمي .وقد رافق هذه المفاهيم ،تحويرات بنيوية تظهر عدم الوقوف عند تنظيم معين و هو يعكس أزمة التنظيم لهذا القطاع .

---

(1) Dominique GLASMAN et Jean KREMER; Essai sur l'université et les cadres en Algérie ; Edition C.N.R.S.; 1978 ; p. 36-37.

الخـــلاصـــــة :

بعد دراستنا لفصول هذا الباب نلاحظ أن وضعية العلم وتنظيم البحث العلمي مرتبط بوضعية الاطار الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي العام للبلدان.

وإن الصّراع الايديولوجي القائم بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي قد أفرز أنماط اجتماعية وتنظيمية للبحث العلمي وكان له علاقة بانمداط ووضعية البحث العلمي للبلدان " النامية ".

إلاأن عمليات تنظيم البحث العلمي في البلدان " النامية " تتميز بخاصّية إضافية أساسية عنها في النظامين الاشتراكي والرأسمالي وهذه الخاصّية تتمثل في أن العلاقات الاولية تلعب دورا محوريا في العلاقات السوسيولوجية في المجتمع .

وضعية العلاقات الأوّلية التي تشكّل في البلدان "النّامية" نذكر من بينها العلاقات العصبية والعلاقات الطائفية الدينية واللغوية والعلاقات الطبقية .

وسنتعرّض بالتّحليل الى مكانة العلاقة العصبية في عملية تنظيم البحث العلمي في الجزائر بعد أن حدّد نا هذا المفهوم وعلاقاته بأجهزة سلطة الدّولة .

الباب الثالث

الدراسة الميدانية لتنظيم البحث العلمي في الجزائر

الفصل الاول : اشكالية و تاريخ تنظيم البحث العلمي في الجزائر

الفصل الثاني: الهيئة الوطنية للبحث العلمي

الفصل الثالث : الملتقى الوطني للبحث العلمي و التقني (الجزائر في 23 الى 25/2/1982 .

الفصل الرابع : الدلالات السوسيولوجية لتنظيم البحث العلمي و ظروف الباحث في الجزائر .

الباب الثالث

الفصل الاول

اشكالية وتاريخ تنظيم البحث العلمي في الجزائر

اشكالية وتاريخ تنظيم البحث العلمي في الجزائر

I-1- الاشكالية

تاريخيا، لوحظ أن العلم هو نشاط كبقية الانشطة الاجتماعية الاخرى و يدخل في اطار الاشكال السياسي العام - وبالتالي "نجد أن الباحثين و العلماء يمثلون عنصرا من بين العناصر المكونة لهذا النسق وهو يجعلهم غير معزولين عن شكل هذه العلاقات" (1)

من خلال دراستنا لتاريخ العلم تبين أن "العلماء يساهمون في الصراعات السياسية الاجتماعية من خلال نتائجهم العلمية و هذا الانتاج هو جزء من الانتاج العام الذي يفرزه نسق اجتماعي عام" (2)

لذا تبين ان هنالك علاقة ضمنية بين العلم و السلطة السياسية بحيث اصبح العلم مقياسا ايديولوجي لقوة سلطة سياسية ما من جهة، ووسيلة للرقابة الاجتماعية من جهة أخرى (أي المحافظة على شكل العلاقات الاجتماعية و فك العلاقات التصادمية .)

و هنا يبرز أن هنالك علاقة أخرى بين العلم و الايديولوجية غير أن هذه العلاقة برزت في اطار نسق اجتماعي سياسي معين و هو إما الاشتراكي أو الرأسمالي .

و ظهرت المجتمعات المسماة "بالنامية" و هذا نسبة للمجتمعات المتطورة تكنولوجيا غير أن لهذه المجتمعات خصوصيات اجتماعية سياسية معينة تختلف في تكوينها الاجتماعية عن المجتمعات المسماة بالمتطورة تكنولوجيا .

و في هذا السياق ظهر مفهوم المماثلة في المجتمعات النامية و الذي يتمثل في التساؤل التالي: ما هو النموذج العلمي الفعال الذي يمكن على أساسه الالتحاق" بركب الدول المصنعة " ؟

غير أن هذه المجتمعات النامية (كما ذكرنا) تتميز بخصائص تاريخية معينة

---

(1) A. Touraine " Production de la société - Paris, Seuil 1973 pp.- 100-101

(2) Ibidem. P.P. - 100 - 101.

أن معظمها كانت مستعمرة وحصلت على استقلالها بتحالف القوى الاجتماعية في وحدة وطنية، غير أن هذا التحالف كان موقتا فرضه الاستقلال الوطني وبعد الاستقلال ظهرت صراعات اجتماعية - سياسية للانفراد بالسلطة.
لكن بعض السلطات السياسية في هذه البلدان ولتدعيم الوحدة الوطنية واستمراريتها لجأت لاستعمال العلم كوسيلة لتدعيم الوحدة الوطنية وجعل حدّ لهذه الايديولوجيات الانفصالية وهذا مماثلة لنماذج الدول المصنّعة.

من هنا نستنتج أن العلم أصبح ايديولوجية جديدة وبالتالي أصبح للعلم "الايديولوجية الجديدة" مكان محوري في السلطة وبالتالي أصبح العلم يمثل جزء من السلطة.

غير أن السؤال المطروح هو: هل يمكن تعميم هذا التحليل على مستوى المجتمع الجزائري؟

للاجابة على هذا السؤال لابد التعرض الى مكانة البحث العلمي في المجتمع الجزائري.
يعتبر البحث العلمي في الجزائر كما جاء به الميثاق الوطني المنهج والتقنية الأساسية التي بفضلها يتم تحقيق أهداف ومرامي المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية في الجزائر اذ: ((...وستدخل الجزائر بفضل البحث العلمي والعناية المتزايدة بالتكوين التقني عهد الابداع العصري، وتتمكن من ضمان نجاح الثورة الصناعية والثورة الزراعية ...و بدراسة تراث الماضي والعلاقة الحميمة بين الكائن الانساني والطبيعة)) (1)

كما الح الميثاق الوطني على ان يكون البحث العلمي في الجزائر متوجها نحو خدمة الاقتصاد الوطني والقضايا المطروحة في البلاد، و ان لا يكون معزولا أو على هامش التنمية الوطنية و ان يستجيب لمتطلباتها وأن يسير متوازيا مع طريق البناء الاشتراكي

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني، الباب الثالث، ص ص 89 - 90 (الميثاق الوطني)

بحيث : (النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر وخاصة توجيه هذا البحث الى أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا الملموسة بالبلاد، يساهم الى حد كبير في توسيع و دعم قدرة البلاد التكنولوجية و التخفيض من نسبة تبعيتها الى الخارج في هذا المجال.) (1).

و قد عرف البحث العلمي في الجزائري انطلاقة في ظروف سوسيو - اقتصادية تميزت أساسا في أول الامر بمرحلة التأميمات المختلفة (تأميم قطاع المحروقات 1971 ، انطلاق الثورة الزراعية 1971 ... الخ) و يظهر هذا جليا من الخطاب الرسمي انذاك اذ جاء في خطاب وزير التعليم العالي بمناسبة افتتاح المجلس الاول للبحث العلمي و انشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي ما يلي: و نظرا لأن البلاد قد تقدم بخطى كبيرة و عرف تحولا في جميع الميادين فقد أمكن اليوم النظر في مسألة التطور العلمي و التقني بصفة عملية ومحسوسة ان مختلف مهام التشييد الوطني تغذي بصفة متعددة اشكال النشاطات العلمية و التكنولوجية كما يتبلور الان برنامج طموح في مجال تشييد اقتصادي عصري اشتراكي على كامل التراب الوطني مشكلا مختبرا واسعا للتجربة و الانجاز ،وبنفس الصيغة فان الثورة الزراعية بتحويلها الجذري لطرق معيشة الجماهير الريفية ...ان التسيير الاشتراكي للموسسات و من خلال مشاركة المنتجين في ادارة الحياة الاقتصادية... ومجمل الاجراءات المتخذة لصالح العمال و الجماهير المحرومة، كل هذه تعد نشاطات أساسية يندرج فيها العلم و يكون لنشاطات البحث فيها دور الكاشف الذي يزداد أهمية أكثر فأكثر في الحاضر ويكون هو الدليل للمستقبل .)) (2).

لذا نلاحظ أن العلم اعتبر مفهوما رئيسيا يتكرر بصفة واضحة في الخطاب الرسمي ، بكونه محورا أساسيا .

و قد ظهر الاهتمام الرسمي بالعلم واضحا ، وزاد التركيز عليه من خلال توصيات

(1) نفس المرجع، الباب السادس ص195.
(2) مجلة الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية العدد 2 ، الجزائر ، 1975 ، ص3.

المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي اشار في توصياته الخاصة بقطاع التربية والتكوين الاجتماعي والثقافي بما يلي: ((ما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي يسجل المؤتمر الخامس النتائج الايجابية المحققة في هذا القطاع ويلح على التنسيق البيداغوجي بين المؤسسات التابعة لمختلف الوزارات والجامعات كما يوصي المؤتمر بمواصلة في تنظيم منشآت البحث العلمي والتقني)) (1).

من هنا، شهد موضوع البحث العلمي في الجزائر اجراءات تنظيمية وتظاهرات علمية تعكس لنا مدى اهتمامات الدولة في وقتنا الحاضر لهذا الموضوع وفي هذا الاطار، عرف تاريخ تنظيم البحث العلمي المراحل التالية :

- تأميم مراكز البحث الفرنسية سنة 1971
- انشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي سنة 1971
- انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973
- انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني سنة 1982
- انشاء محافظة الطاقات الجديدة سنة 1982
- انعقاد أول مؤتمر للبحث العلمي سنة 1982
- انشاء وحدات البحث العلمي والتقني سنة 1983
- تحديد القانون الاساسي لمراكز البحث المحددة لدى الادارات المركزية سنة 1983 .
- حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي في 17 ديسمبر 1983
- انشاء محافظة البحث والتقني سنة 1984
- تحديد القانون الاساسي للباحث 1986

---

(1) المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر من 19 الى 22 /1983/12 التوصية 4 .

ان هذه المراحل التي عرفها قطاع البحث العلمي في الجزائر تطرح عدة تساؤلات:

1 - هل عمليات تنظيم واعادة تنظيم البحث العلمي تدخل في إطار السياق العام لتنظيم أوجه الاقتصاد الوطني أم يعكس أزمة تنظيمية لهذا القطاع؟

2 - هل تكس تعدد هذه التنظيمات اسباب موضوعية لهذا القطاع أم تبنا قضات وصراعات مخفية؟

3 - اذا كانت أزمة البحث العلمي هي أزمة تنظيمية، فإلى أي مدى استلهم التنظيم الجزائري من النماذج التنظيمية الاجنبية؟

4 - هل كانت لهذه العمليات التنظيمية الرسمية نتائج ملموسة للباحث الجزائري؟ وماهي وضعية الباحث من هذه العملية؟

1-2- الفرضيات

2-1- الفرضية العامة :

يلعب الاشكال الاجتماعي السياسي دورا أساسيا في توجيه السياسة العلمية الجزائرية نحو نمط مبني على تنظيم الوصايات المختلفة على تنظيمات البحث العلمي .

2-2- الفرضيات الجزئية :

ف1 - أسباب حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي يرجع لبروز تناقضات مخفية بين مختلف وصايات تنظيمات البحث العلمي.

ف2 - أسباب حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي مرتبط بالتنظيم الرسمي القائم على الوصايات المختلفة لهذا القطاع .

II =0 المنهجية =0=

انخصوصية موضوع بحثنا هذا فرض علينا أثناء تحليلنا للعناصر الأساسية له استعمال طرق ومناهج وتقنيات بحث استلزمتها الدراسة في كل عنصر من عناصر المكونة للبحث.

لقد قمنا بدراسة هذا الموضوع مستعملين النظرة التراجعية التحليلية Analyse Retrospective اعتمادا على الخبرة والمعطيات المكتسبة شخصيا من المكانة المهنية التي شغلناها بقطاع البحث العلمي وبالتحديد بقسم العلاقات العربية بالهيئة الوطنية للبحث العلمي من سنة 1980 الى غاية حل الهيئة (ديسمبر 1983 وأثناء انشغالنا بعمل الهيئة كانت لنا عدة مناسبات للاحتكاك بالباحثين والتطلع على مشاكلهم الاجتماعية والمهنية كما كانت المناسبة للاطلاع على مختلف التنظيمات في مجال البحث العلمي بالبلدان العربية، لقد كان استعملنا لتقنية الملاحظة بالمشاركة وللحوار المباشر المفتوح مع المسؤولين على مستوى تسيير البحث العلمي أومع الباحثين ذات اهتمام ومفيد في تحليل ودراسة هذا الموضوع.

-لقد استعملنا المنهج التاريخي في دراسة مراحل تنظيم البحث العلمي في الجزائر.

كما استعملنا بالمنهج التحليل الاحصائي في الفصول التطبيقية مبينين الجداول والرسومات البيانية.

أما عن التقنيات المستعملة في هذه الدراسة هي :

1) - تحليل المحتوى وذلك في دراسة الجانب النظري المتعلق بنظريات العلم والمفاهيم المستعملة وكذلك في ما يخص دراسة الوثائق الرسمية والادارية في مجال البحث العلمي في الجزائر بالخصوص وعلى المستوى الدولي على العموم.

2) الحوار المقيد وتم استعمال هذه التقنية مع المسؤولين الاداريين والسياسيين المختصين بمجال البحث العلمي وكان الهدف من وراء استعمال هذه التقنية

مع هذه العناصر هو التعرف على درجة المنافسة و الصراعات الخفية النا جمة بين مؤسسات البحث العلمي لمختلف القطاعات الوزارية وكانت نتائج هذه التقنية مفيدة بحيث كشفت لنا على ما كنّا نتوقعه بالفعل .

3) الملاحظة بالمشاركة و كان استعمال هذه التقنية في عدة مناسبات و خاصة و نحن في وظيفة تسمح لنا بذلك وكانت هذه التقنية مركزة على الخصوص في مجال الهيئة الوطنية للبحث العلمي و في دراسة الملتقى الوطني الاول للبحث العلمي على العموم .

4) الملاحظة المباشرة على الوثائق وخاصة منها الادارية المتعلقة بالهيئة الوطنية للبحث العلمي والوثائق التحضيرية للملتقى الوطني للبحث العلمي وكذلك نتائج أعمال هذا الملتقى.

5) الحوار المفتوح مع الجماعة وتقنية المقابلة وكان ذلك مع مجموعة من الباحثين اثناء مناسبة الملتقى الوطني للبحث العلمي للفترة من 23 الى 25 فبراير 1982 واثناء المقابلات المتعددة الباحثين اثناء ممارسة المهنة هذا من جهة و من جهة ثانية قمنا بدراسة على عينة مقيدة تمثلت بالصفات التالية :
03 رؤساء مشاريع بحث على مستوى الجامعة في المجالات التالية : الكيمياء الفيزياء - علوم الارض (جامعة باب الزوار)

- 02 مشاريع البحث في مجال الطب
- 03 رؤساء بحث في مجال العلوم الاجتماعية

أما مسؤولي مراكز البحث هم :

- مديري المراكز التالية : - المركز الجامعي لانجاز الدراسات والابحاث CURER
- مركز الابحاث الانثروبولوجيا والماقبتاريخية CRAP
- مركز العلوم و التكنولوجيا النووية . C.S.T.N.

- المركز الجهوي للابحاث و الدراسات في التنمية وهران CERDRO

- مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي CREA

اما عن المفاهيم المستعملة في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على تعريف مفهوم الباحث من خلال ماجاء في قانون الاستاذ الباحث الصادر في تاريخ 06-08-1977 بمرسوم رقم 115-77

كما تناولنا جل المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث العلمي و التي استعنا بها في دراستنا نذكر من بين هذه المراجع (حسب الاهمية العلمية)

1 _ MANUEL DE FRASCATI " La mesure des activités scientifiques et Techniques " O.C.D.E. -PARIS - 1976.

2 - اتحاد مجالس البحث العلمي العربية - العلم والتكنولوجيا و التنمية في الوطن العربي ، تحرير واعداد ابراهيم بدران - بغداد - 1982.

3 - شيث نعمان: العمل العلمي ومؤسساته في البلاد المتحدثة - دار الطليعة للطباعة و النشر - الطبعة الاولى 1968.

4 - دراسة الامم المتحدة حول مؤتمر الامم المتحدة للعلم و التكنولوجيا للتنمية - فينا (النمسا) من 20 الى 31 /08/ 1979 .

لقد عارضتنا صعوبة في تحديد مفهوم البحث العلمي لما تناولنا بالدراسة موضوع البحث العلمي بالجزائر و لهذا اقتصرنا في ذلك على مفهوم الاستاذ الباحث مع الاشارة الى محاولة لتحديد مفهوم البحث العلمي من الناحية السوسيولوجية باعتبار نشاط من بين بقية الانشطة الاجتماعية الأخرى .

كما اعتمدنا في محاولتنا للتنظير لهذا الموضوع على مجموعة من الدراسات السوسيولوجية التي تناولها الباحثون المختصون اثناء الحلقة الدراسية التي انعقدت ببغداد للفترة من 17 - 18 جانفي 1980 والتي تمت و قد نشرت هذه الحلقة في دراسة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية " العلم "

نظرياته وتطبيقاته " ترجمة واعداد الدكتور خليل ابراهيم الحماش أستاذ اللغة الانجليزية / كلية الآداب جامعة بغداد. تمت هذه الدراسة سنة 1981 .

- من الصعوبات التي واجهتنا في القيام بهذه الدراسة نذكر منها قلة المراجع العلمية و نعني الدراسات السوسيولوجية لموضوع العلم و البحث العلمي خاصة حول الجزائر هذا ما دفع بنا الى القيام بتجربة شخصية معتمدين في ذلك على الخبرة والمكانة المهنية التي سهلت علينا نوعا ما في تكوين بنك من المعلومات الخاصة بالبحث العلمي في الجزائر . فقد حاولنا القيام بدراسة مقارنة حول الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي مع الانتاج الوطني الخام P.N.B. لنبين ذلك بمقارنته مع ماهو موجود في البلدان المصنّعة الا اننا لم نتمكن من ذلك نظرا لعدم وجود فصل بين الاعتمادات المخصّصة للتعليم العالي و البحث العلمي.

الا أن من بين أهم التقنيات التي أعطت لنا نتائجها دلالة سوسيولوجية اثناء تحليلنا لهذا الموضوع هي تقنية الملاحظة بالمشاركة وذلك أثناء اللقاءات والاجتماعات و المناسبات العلمية وخاصة في اطارها الغير رسمي أو ما يسمى "باخبار الكواليس" أو في اثناء هذا الجو و هذه الضروف تبين لنا أشياء و نزاعات خفية لايمكننا الحصول عليها من المعطيات الرسمية (الاحصائيات و التقارير.. الخ) .

و نظرا لموقعنا الوظيفي تمكننا من تكوين نظرة شاملة بالموضوع.

تشكل هذه الدراسة مساهمة أولية متواضعة للتنظير والاهتمام بنشاط أساسي و محوري في تنمية المجتمع .

وحتى تصبح دراستنا متكاملة سنواصل هذه الدراسة لاكتمالها وذلك بالتطرق الي موضوع الوضع الاجتماعي للباحث الجزائري وهذه الدراسة الميدانية والهامة تبرز الدلالات السوسيولوجية لدراستنا الحالية .

III-1 ـ لمحة تاريخية حول تنظيم البحث العلمي في الجزائر .

لقد استخلص الشعب الجزائرى من التقاليد العريقة لحضارتـــه الفكرة بان العلم والتقنية يجب الاخذ بهما لاستعمالهما فى خدمة ترقية الانسان.

يمثل الفكر العلمى تقاليد حضارة الشعب الجزائرى وتمكن دائما من التعبير والتاكيد على وجوده عبر عدة قرون .

وحاولت الهيمنة الاستعمارية بنظام على المراكز التى يتطور وينشر بهـــا العلم والتقنية ومنع اعادة انشائها دافعة بذلك الى ارجاع الظلامية الفكـــر المختلف الذى حاربه الاسلام وقضى عليه .

ان الجزائر التى كانت تصنع ادوات انتاجها واسلحتها قبل 1830 والتى كانت تتوفر على الرجال والتقنيات والانشاءات الضرورية لتنمية العلم والتقنية بالنسبة الى عصرها وجدت نفسهامتخلفة بعدة عصور . ان ثورة اول نوفمبـــر 1954 التى واصلت مشروعا اجتماعيا مبنيا على الحرية والاستقلال والعدالة والمساواة قد وضعت كمبدا استرجاع الشخصية الوطنية بكل مكوناتها والروح العلمية والمشاركة فى الحركة العالمية لتطوير معرفة العلوم والتقنيات التى تشكل احد العناصر الاساسية التى كان من شأنها تمهيد وبناء المستقبل وابت الا ان يصبح تكوين الرجال المحتكين بالتقنيات الحديثة سواء بالنسبة لمجهود حرب التحرير الوطنى وجبهة التحرير الوطنى فى عام 1962 لم تكن تتوفر الجزائر الحديثة الاستقلال الا على جامعة واحدة وشاهدت استدعاء اطاراتها الذين كانوا يمثلون عدد ضئلا في تلك الاونة الى المهام الملحة جدا فى عملية اعادة البناء الوطنى .

وواصلت بعض مراكز البحث الموجودة نظام البحث التابع لقوة الاحتلال السابقة ولم تستطع بأ ية حال تشكيل قاعدة انطلاق من اجل تأ سيس نظام وطني للبحث العلمي ووجه الجهد المتخذ عمله حول تكوين الاطارات التي كان البلد بحاجة ماسة اليها واخذ على عاتقه سير بعض مراكز البحث الموروثة .

ان هذه الفترة التي استمرت الى غاية 1967 وتميزت ببعض نشاطات البحث الوطني وكانت معزولة تماما او فردية ، لم تستطع ان تصل الى نتائج ملموسة منذ 1970. فان الجهود المبذول في التكوين المتوافق مع استرجاع الثورات الوطنية بجمع الشروط الدنيا لا نطلاق البحث العلمي قد تمثلت في احداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

وجلت هيئة التعاون العلمي التي انشأ ت في 1967 لتسيير مراكز البحث الموجودة وذلك بالتعاون معهم .

وتكلفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بادارة هذه المراكز كما اسس مجلس مؤ قت للبحث العلمي في سنة 1972.

فبا لتالي اصبحت كل عملية بحث علمي في البلا د وطنية قصرا ، في عام 1973 انشئت الهيئة الوطنية للبحث العلمي تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتتكفل بتنفيذ سياسة البحث المحددة من طرف الحكومة بشكل مواز ، رفقت العملية المنتظمة لا سترجاع الثورات الوطنية على مستو ى القطاعات باحداث معاهد التكوين ومخابر للبحث .

تطورت وتنوعت طبيعة واهداف هذه المعاهد التي انشئت من اجل الاستجابة الى الحاجيات القطاعية الملحة وذلك تحت ضغط المتطلبات المباشرة وبدون اي توجيه او تنسيق على الصعيد الوطني .

وكان المجلس الوطني للبحث الذي اسس في عام 1973 مع الهيئة الوطنية للبحث العلمي مرصودا ان ينسق كل نشاطات البحث بوضعها في اطار توجيهات وطنية عامة وتهيئة اذن مخطط البحث العلمي وانعقدت اول دورة للمجلس الوطني للبحث في سنة 1975 بمناسبة تهيئة المخطط الأ ول للبحث .

وسمحت هذه الدورة وهى دورة تشاور وتبادل المعلومات حول اعمال ومشاريع برامج بأبراز التوجيهات الأولى ومبادىء البحث العلمى وفي نفس ضرورة تنظيم احسن.

ويدل التطور اللاحق ان ترقية البحث العلمي قد تمت حسب مذهبين هامين خاضعين فى الواقع الى تصنيف وصاية الهيئات المنخرطة في البحث العلمي.

وعبأت مراكز البحث التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمى وفرق البحث التابعة للجامعات الممولة من طرف الهيئة وفقا للمهام التى خولت لها الطاقة العلمية المتمثلة فى الاساتذة - الباحثين وواصلت اعمالها المتمحورة اساسا حول البحث المرتبط بوظيفة ما بعد التدرج .

هياكل البحث القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة القطاعية :

- الزراعة
- الطاقة والفحوم الايدروجينية
- الاشغال العامة
- الصحة
- التربية الخ
- او العمليات المتخصصة القطاعية .

الاعلام الالى :

وادت الفكرة الرئيسية للبحث بالمجلس الوطنى للبحث الذى عقد 5 دورات منذ تأسيسه فى عام 1973 الى تشكيل 4 لجان من اجل دراسة البرامج التى اقترحتها مختلف القطاعات .

اللجنة الاولى : المواد الأولية - الطاقة - التكنولوجيا - العلوم الدقيقة

اللجنة الثانية : الزراعة - الموارد الطبيعية - علم الاحياء - الطب

اللجنة الثالثة : التهيئة العمرانية - السكن .

اللجنة الرابعة : العلوم الاجتماعية .

لم يكن يتمتع المجلس الوطني للبحث كجهاز تشاور واستشارة بحق القرار او بسلطة معترف بها سواء على الصعيد العلمي او على صعيد تحديد الاهداف والوسائل ورغم ان تمفصل وتطور البحثتواصل بشكل دائم خلال عمل لجان المجلس الوطني للبحث فلم تتجسد الانشغالات في الواقع .

وأدت التفاوتات التي نتجت عن هذا التطور الغير المتساوى والمتوازى مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ونشاطات البحث من جهة ثانية الى وضعيته قبل المخطط الخماسي المتميزة اساسا بالجوانب الآتية :

- نقص ادماج نشاطات البحث مع مجهود التنمية في حين استيراد هائل للتكنولوجيا .

- اختلال الفروع العلمية ولا مركزية غير كافية للبحث

- توزيع جهود البحث العلمي الذي عرقل الحصول على نتائج ايجابية .

- وتحد تخطيط البحث في غالب الاحيان الى برمجة الاستثمارات

وخلال تهيئة المخطط الخماسي (80x ـ 84) اتخذ عمل تمهيدى يتمثل في تشاور كبار موظفى البحث وموظفي التنمية في اطار اعمال اللجنة الدائمة لتخطيط البحث وتكفلت الحكومة بالبحث بصفة متزايدة فقرر مضاعفة ثلاثين مرة المجهود المالى لتنمية البحث العلمي والتقني هذا وان اقر المخطط الخماسي حجم 6، 2 مليار دينار كرخصة البرنامج مع مليار دينار من اعتمادات للدفع للفترة المعينة فهو في نفس الوقت حدد التوجيهات الرئيسية في ما يخص البحث العلمي الوطني مركزا على تخطيط الضرورى في المدى البعيد والتوسط فتمثلت المرحلة الاولى في تشكيل اللجنة الدائمة لتخطيط البحث(الدورة الخامسة للمجلس الوطني للبحث) وسمحت بسيطرة افضل على البرامج وتحسين التنسيق بين القطاعات خاصة في ترابط الاهداف المنشودة .

واذا سمحت اللجنة الدائمة لتخطيط البحث بجعل النشاطات المتخذة خلال السنتين الاولى من المخطط الخماسي اكثر ترابط داخلى والمشاريع المباشرة اكثر نضجا وصلت بسرعة الى حدود امكانياتها لعدم وجود مخطط حقيقي للبحث العلمى يعتمد علـــى استيراتيجية واضحة واهداف مرقمة على المدى المتوسط والبعيد لاتندرج بصورة شكلية فقط بل بصورة ملموسة فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهادفة الى وضـع برامج علمية وطنية حقيقية .

III-2- المبادىء التوجهية للبحث العلمى والتقني :

تنبثق المبادىء التوجهية للبحث العلمى والتقني مباشرة من المبادىء التوجهية للبحث العلمى التى كانت دائما موجهة من طرف الثورة الجزائرية سواء اثناء حرب التحرير الوطنية او فى مرحلة البناء الاشتراكى. وصرح الميثاق.(1) انه :

(بفضل البحث العلمى والاهمية المتزايدة التى ستعطى للتكوين التكنولوجي فستدخل .

(1) الميثاق الوطنى الباب الثاني الفصل الاول ص 68 .

الجزائر فى عهد الابداعية الحديثة وتستطيع ان تضمن نجاح الثورة الزراعية ،
ولقد حدد كل من المخطط الخماسي 80 ـ 84 والحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة مابين 1967 ـ 1979 بصورة جلية المشاكل الرئيسية للبلاد وبينا التوجيهات المسطرة القطاعات التنمية .

ففي السياق الاقتصادي العالمى المتميز بازمة دائمة وعميقة اصبح العلم والتكنولوجيا سلاحين للهيمنة الاقتصادية والسياسية بيد البلدان المتحصلة عليهما عوض ان تكون اجهزة رقي وامن فى خدمة التعاون الدولى .

ان التدعيم الدائم والمستمر للاستقلال الاقتصادى والسياسى للبلاد يستدعى عملية نشيطة عامة يجب القيام بها تجاه الاستقلال الذاتي للتكنولوجيا والتدعيم المستمر له ويمثل بناء وتوسيع وتدعيم الطاقات الوطنية فى عملية التصور والتحقيق شروطا من اجل اعطاء معنى للارادة الوطنية وذلك بالاعتماد على مواردها الخاصة لتضمن تطورها ومستقبلها ومن الامر العاجل ان يدعم البحث العلمي والتقني الوطنى نفسه لكي يلعب دوره الاستراتيجي فى خدمة استقلالية البلاد من جهة وليستطيع المساهمة فى ترقية المعارف العلمية والتكنولوجية دوليا من جهة اخرى .

ان وضع مستورد التكنولوجيا، يوشك اذا تواصل بدون حد ان يجعلنا فى حالة جمود وتبعه حتى ان كل الامكانيات الابداعية الوطنية التى بدأت تظهر ستضمحل ثم ان استبدال التكنولوجيا الاجنبية بتكنولوجيات وطنية مستقلة اكثر ينبغى ان يشكل المحور المرجع الرئيسى لسياسة وطنية للبحث العلمى والتكنولوجي .

ويتمثل التحدى الذي هو اليوم سواء فى بلادنا او فى كل البلدان السائرة فى طريق النمو فى جمع معرفتنا العلمية والتكنولوجية الخاصة لكي تدخل فى التنافس الدولى .

وخلاصة القول يتضح مما سبق ان البنية المادية بعد الاستقـــلال لم تكـــن كافية اذ : ((جامعة واحدة ذات الصبغة الاستعمارية " (1) .

هذا ويمكن القول ان في هذه الفترة لم يكن هنا لك بحث في الجزائر .
وقد كانت العشرية الاولي مكرسة لتكوين الاطارات الجامعية وهو ما جعل البحث العلمي من الاهتمامات الثانوية بحيث كان يوجد غداة الاستعمار اربعة (04)مراكز يسيرها أجانب مع الاشارة الى ان مهام هذه المراكز كانت تخدم المصالح الاستعمارية فكانت الزراعة والفيزياء النووية والحضارة ما قبل التاريخ ودراسة الاقوام، تمثل الارث وكانت هذه البحوث أكادمية حيث مواضيعها بعيدة عن مطالبنا ." في سنة 1970 كانت فكرة البحث غير واضحة جدا"(2) وكانت سياسة التصنيع الشغل الشاغل آنذا ك " وهكذا بدا البحث العلمي في سنة 1970 حيث بعض العناصر المغير للوعـــي .

- 1970 : تتضح الادارة السياسية بانشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- 1971 : اصلاح التعليم العالي وتغيير البرامج كانا يرميان الي تشييد جامعة الجزائرية قادرة على التجاوب مع حاجيات الأمة وتكفل انما ئها .
- 1973 : هي سنة التنظيم حيث أنشأ ت مؤسستان شكلت الهيكل العظمي للبحث العلمي :

- المجلس الوطني للبحث
- الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

كما جاء في البناء التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مديرية للبحث العلمي التي تسهر بتكفل اعمال الامانة الدائمة للمجلس الوطني للبحث الذي عقد اول دورة له في عام 1975 الذي كل هذه الدورة سنتين من بعد(1977) خروج قانون الاستاذ الباحث (3) .

---

(1) Dominique GLASMAN et Jean KREMER : Essai sur l'Université et les cadres en Algérie p. 22.

(2) رئاسة الجمهورية : المجلس الاعلى للبحث العلمي : وثيقة تحضيرية رقم :2

لقد تدعم هذا التنظيم في نفس السنة 1982 بمؤسستين هامتين وهما :

- المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني .
- المحافظة للطاقات الجديدة

ونظرا لبروز اهمية دور البحث العلمي والتقني من خلال الخطاب الرسمي والوثائق الايديولوجية للدولة انعقد لاول مرة تحت رئاسة رئيس الجمهورية والامين العام للحزب في الفترة من 23 الى 25 فبراير 1982 الملتقي الوطني للبحث العلمي الذي يمكن اعتباره نقطة انعطاف في مسار اتجاه البحث العلمي في الجزائر على مستوى السياسي الايديولوجي كما يعكس مختلف الاشكال السياسي Enjeux Politique في هذا الاطـــار .وسنقوم بتحليل تشغيل الهياكل المذكورة بالتفصيل في النقاط المواليـــــة ..

III-3-1 - المجلس الوطني للبحث :

لـم يقم المجلس الوطني للبحث بالدور الذي يجب ان يلعبه خاصة وهوجهازذوطابع استشاري فقد تعرض -خـلال دوريـة الخمـس - للعديد من المشاكل لكنه لم يكن بالحلول اللازمـــة . فقـد ظلت الاشغـال على مستوى الجامعة، وتميزت التوصيـات وحتى المخـطط بالعموميـات يصعب تحـقيـقـهـا في الواقع ، فكان لعدم ديمومة اللجان المختصة وانقطاع الاشغال تأثيرا سلبيا عرقل المجلس الوطني للبحث مماجعله بعيدا عن تحـقيـق الاهداف المسطرة له ؛ فلم يتحقق الاتصال بقطاع الانتاج ولا العلاقـــة بين البحث والانتـاج . فظل البحـث ظـاهرة هامشيــة .
والجـدير بالذكر ان الطابع الاستشاري منع المجلس الوطني للبحث من القيام بواجبه وذلك لعــدم صلا حـيـتـه علـى :
- اقتـراح استراتيجية للبحـث وتحـديدالاهـداف العلمية والتكنولوجية طبقـا لاختيارات بلادنا وحاجيات التنظيمية لعمليات البحث حسب سلم تصاعدي وتجسيـدها مباشرة بمخططات سنـويـة .

وهكذا كـان المجلـس الوطني للبحث الوسيلة الفردية لتشاور اسرة البحث وهمزة الالقـاء مـع قطــاع الانتـــاج .

III-3- 2 - مـديريـة البحـث العلمـي:

فهـي تحـت وصـاية وزارة التعليم والبحـث العلمي ، تهتـم بالتنسيـق العام للنشـاطات العلمية وذلك باستخـدام سياسة تعاقـد ـية على كل المستويات (الجـامعـات ، مـراكـز البحـث ، قطـاع الانتــاج) .

ولهـذا يبرز الخلط بين هـذه الصلاحيـات والهيئة الوطنية للبحث العلمي .

كما عرفت مديرية البحث العلمي مشاكل السلطة مع القطاعات الوزارية الاخرى فـي ميـدان البحث العلمي مماعرقل اتصالها بقطاعات الانتاج الاجتماعية والاقتصادية ،

كما تعطل انشاء لجنة التخـطـيـط (1980) (هيكل موقت للتمويل والتحكيم المالي للبحـث) .

ولا يخـفـاهنا ان عمليات جمة قد اهملت اوعرفت دراسة طفيفة :

- دراسات الافاق العلميـة الضرورية لاعداد استراتيجيـة البحـث

- اعداد الخريطـة الوطنية للبحـث العلمي بغية الاستعمال الدقيق لهياكـل البحث وتحـديد النشـاطات التي يجـب القيام بها مع قطـاع الانتــاج .

- اعداد جـر الامكـانيات الوطنية العلميـة والتقنيـــة

- تحـديد استـراتيجـيـة خاصـة بالتعـاون العلمي بغية التنويع والتوازن المطلوب والضــــروري .

III-3-3 ـ قطاع الانتـــاج :

يمكننا ان نقـول ان البحـث ليـس من انشغا لات هذا القطـــاع في بادئ الامر. فكان يهتم بالدرجة الاولى بالدراسات والتحليلات التكنولوجية المرتبطة بالانتـاج . ومن اجل ذلك انشأ ت المخابر والمراكز الموجودة ضمن المؤ سسات او الشركات الوطنية فلم تمنع وتحد من سياسة الحصول على المصانع الجاهزة ولم تشجـــع ايضا البحث الى جانب عدم الاستعمال العقلا نى للا طارات المختصة الشاغلة في المناصب الادارية بدلا من ان تكون في ميادين البحث .

الا ان اثناء الملتقي الوطنى للبحث العلمي والتقني اظهرت بعض الشركات على لســان وزراتها الوصية انشغالها واهتماماتها بالبحث العلمي وقامت بتقديم مشاريع بحث تستوجب الاعتمادات المالية الضخمة .

III-3-4 ـ المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني .

جاء انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمى والتقنى بمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 45 المؤ رخ فى 27 ربيع الاو ل عام 1402 الموافق 23 يناير 1982 يترأ س هذا المجلس رئيس الجمهورية والامين العام للحزب ويظم فى عضويته القطاعات المعنيـــــة بالبحث العلمي والتقني والوزير الاو ل .

للمجلس الا على للبحث العلمي والتقني امانة دائمة يشرف على اعمالها المحافظ الوطني للطاقات الجديدة .

وقد جاء انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني فىضـروف بلغ فيها استعمال مفهوم البحث العلمي والتقني وما للثورة العلمية والتكنـو لوجية من اهتمام القيادة السياسية للبلا د وذلك بارز من خلال المواثيق الرسمية والخطاب الرسمي لهـــا .

لقد عقد المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني جلسة واحدة بعد انشائه ومن خلالها قرر اول ملتقي للبحث العلمي والتقني لدراسة ملف البحث العلمي بمشاركة كل القطاعات المعنية .

وأ كلت معمة تحظير هذا الملتقي لأ مين المجلس (المحافظ الوطني للطاقات الجديدة)،

III-3-5 ـ محافظة الطاقات الجديدة :

بموجب مرسوم رقم 82 ـ 46 المؤ رخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23يناير 1982 أ نشئت محافظة الطاقات الجديدة . وبانشائها تمت عملية الحاق مـركز العلوم والتكنولوجيا النووية ومركز الابحاث للطاقات الجديدة والمتجددة بعد فصلهما عن الهيئة الوطنية للبحث العلمي ومن اهداف محافظة الطاقات الجديدة تطبيق السياسة الوطنية للبحث في ميدان الطاقات الجديدة والمجددة .
اما من الناحية التنظيمية فهي تحت وصاية رئاسة الجمهـــــــــورية .

وبموجب هذا المرسوم والمهام التى اوكلت الى محافظة الطاقات الجديدة والحاق مركزين من اهم مراكز البحث العلمي التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي في مجال النشاط البحث العلمي الذي يمثل حوالى % 71 من نسبة الانجاز هذا بالنسبة للمخطط الرباعى الثاني 74 ـ 77 وحوالى % 8، 34 بالنسبة للمخطط الخماسي وهذا حسب الجدول التالى

جدول رقم 3 % جدول الاستثمارات المحولة للمحافظة (1)
(تحسب بـ 10^3 دج)

الحالة / المخطط	الاعتماد المالي	اجمالي المدفوعات	نسبة الانجاز الىغاية 1 982 /11 / 15
الرباعى الثاني 74 ـ77	52 . 551	37 472	71 %
الخماسي	175 . 9 5 0	61.125	34 ، 8 %

(1) ONRS.- Bilan synthétique (Aspect production scientifique, Aspect financier), sept. 1983 p. 49

كما تم تحويل مبلغ 24 مليون دج المخصصة الى المركزين من الاعتماد المالى للميزانية الجارية (1983) (1) .

اما فى ما يخص بتحويل الموظفين من الهيئة الوطنية للبحث العلمي الى محافظة الطاقات الجديدة فهذا مفصل في الجدول التالي :

جدول رقم 4 : تحويل عدد الموظفين الى محافظة الطاقات الجديدة (1)

عدد الباحثين	عدد التقنيين	عدد الاداريين
85	239	286

- وخلاصة القول يمكننا ان نستنتج ان نشوء محافظة الطاقات الجديدة كان على حساب الهيئة الوطنية للبحث العلمي وتعتبر هذه السنة (1982) والعملية الخطوة الاولى وبداية حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وذلك بشلها من حوالى% 70 من نشاطها للبحث العلمي ومن مهامها الاساسية .

كما نلفت الانتباه على ان انشاء المحافظة كان فى نفس اليوم الذى تم فيه انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني .

---

(1) تم استنتاج هذا الجدول من عملية حسابية هى: اجمالي عدد الموظفين للهيئة قبل سنة انشاء المحافظة مطروح منه عدد الموظفين بعد انشاء المحافظة .

III-3-6 ـ الملتقى الوطنى للبحث العلمي والتقنـي :

فى 23، 24 و25 فبراير 1982 اجتمع حوالى 600 باحث يمثلون مختلف الوزارات والقطاعات الاقتصادية في الملتقي الوطنى للبحث العلمي لدراسة " النقص الموجود في هذا الميدان ، وتقييم ما تم اليه في السنوات الماضية وذلك بهدف التنسيق بين فروع مجالاته المتعددة " .

وقد قسمت فيه الأعمال على أربعة لجان مختصة وهم :

1) لجنة السياسة العامة وتخطيط البحث العلمي

2) لجنة تسيير البحث العلمي والتقني

3) لجنة تنظيم البحث العلمي

4) لجنة حصر الامكانيات العلمية والتقنية .

وقد اعطيت لهذا الملتقي اهمية بالغة حيث اشرف على افتتاحه الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية والامين العام للحزب ، بخطاب ذكر فيه اهمية البحث العلمي فى نهضة الامة وتطورها اذ قال" لقد عانينا فعلا من مخلفات الاستعمار ولكن استخدام هذا التعبير كتبرير لكل ما يمكن ان نعانيه من مختلف بعد عشرين سنة من الاستقلال ليس امر مقنعا ، وعلينا اليوم بمواجهة الواقع والاعتماد على النفس ، والعمل من اجل تحقيق التنمية الشاملة المنتجة " .

ويستنتج من اعمال هذا المؤتمر ان التحكم في التنمية قد اصبح مشروط في الوقت الحالي بالتحكم في العلوم والتكنولوجيا مما يستوجب اعطاء قيمة اكبر للرصيد العلمي والتقني الموجود لدينا والاسراع في تداركها وتطبيقها .

هذا ماجاء به الخطاب الرسمي الا ان من تحليلنا للظروف التي جاء فيها هذا الملتقي ولعملية التحضير يمكننا ان نقول بانه نقطة الانعطاف الحاسمة لمجرى البحث العلمي فى ... الانشغالات السياسية كما يمثل الاطار المرجعي للتنظيم المستقبلي ومصير البحث العلمي في الجزائر .

وسوف نتعرض لهذا الموضوع بالتفصيـــــل فى الفصول اللاحقـــة .

الباب الثالث

الفصل الثاني

الهيئة الوطنية للبحث العلمي
(هـ.و.ب.ع)

الفصل الثاني : الهيئة الوطنية للبحث العلمي

قبل ان نتعرض الى الهيئة الوطنية للبحث العلمي كنموذج لتنظيم البحث العلمي في الجزائر لا بد من التعريف بالهيئة :

1-1 - التعريف بالهيئة الوطنية للبحث العلمي :

لن المهام المعطاة للمؤسسة الوطنية للبحث العلمي تتعلق أساسا بتنفيذ سياسة البحث العلمي في الجزائر و هذا : ((كما يقره قانون 73-44 المؤسس للهيئة الوطنية للبحث العلمي والمركز الوطني للبحث و قد ترجمت بوضع بنية للبحث، تطوير جمعية علمية وهذا للمشاركة في حل عدة مشاكل للتطور الوطني والقاعدة . الثابتة للعلاقات بين الجامعة والقطاعات الاجتماعية الاقتصادية .)) (1) .

وقد ظهر واضحا منذ 1974 اتجاه البحث العلمي والتقني من خلال اعادة تنظيم 3 مراكز بحث وفي ماي 1977 خطط المجلس الوطني للبحث تقييما أوليا لمراكز الهيئة الوطنية للبحث العلمي وبين 1980 - 1981 ظهر التقسيم الجهوي للبحث العلمي وظهرت مراكز جهوية تابعة للهيئة فظهرت مثلا 03 مراكز للبحث متعدد الفروع على مستوى ولاية عنابة ، وهران وتيزي وزو .
وبالتالي ظهرت عدة مراكز بحث علمية .

و لاظهار تطور عدد مراكز البحث العلمي فرق البحث نعطي هذا الجدول:

جدول رقم 5 = جدول التطور العددي لمراكز البحث العلمي وكذلك فرق البحث (2).

النوع / السنة	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
عدد مراكز البحث	9	11	11	13	13	17	21	22	21*
عدد فرق البحث على مستوى الجامعات	24	43	50	66	66	81	75	83	110

* تم ادماج مركز الطاقات النووية ومركز الطاقات الجديدة تحت وصاية المحافظة للطاقات الجديدة و المجددة في عام 1983.

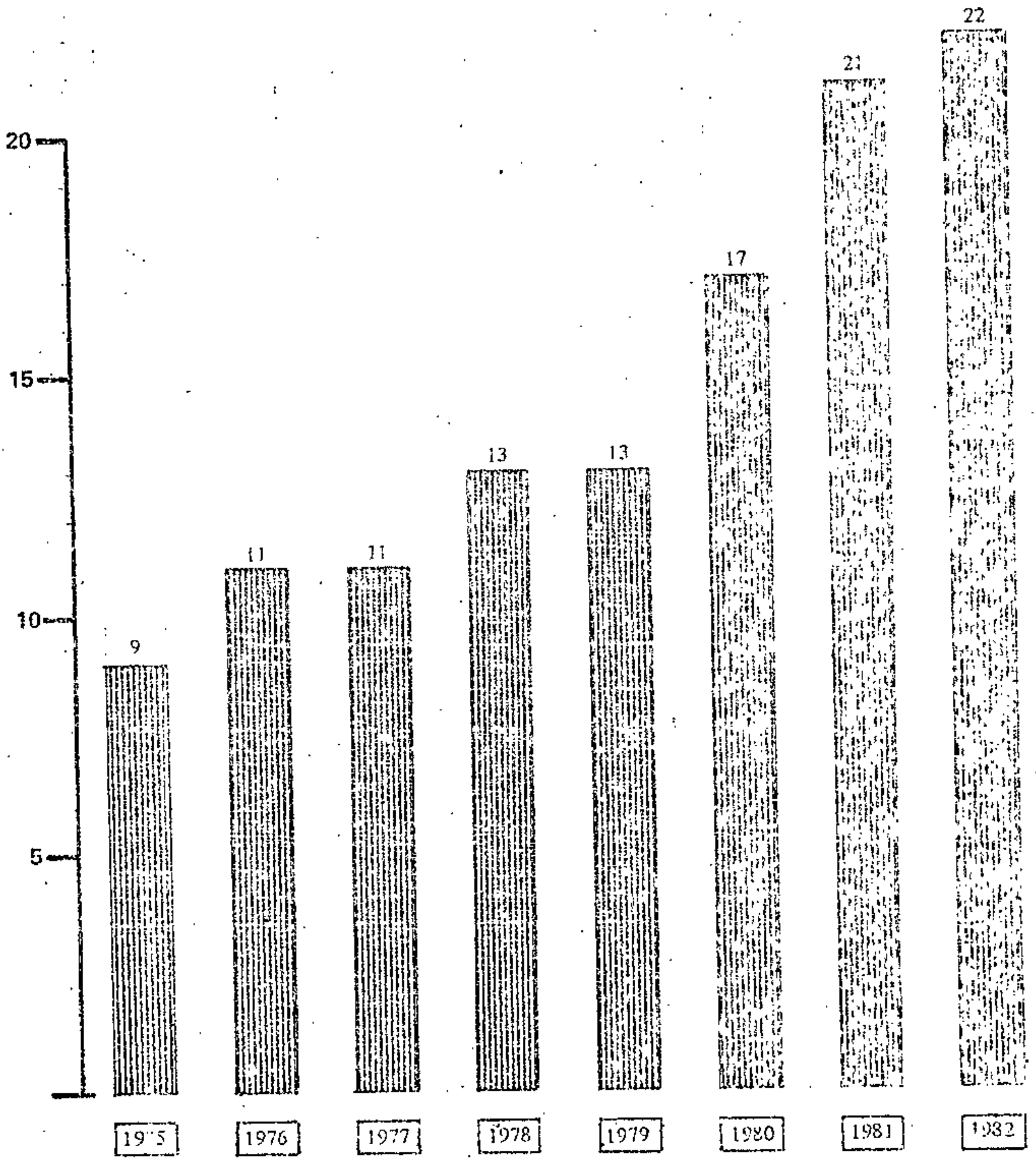
(1) ONRS.- Rapport sur les activités de développement de la recherche à l'ONRS , Bilan 1973-1983 , p.8

(2) Ibidem p. 11

الرسم البياني رقم (2)

عدد مراكز الابحاث (م.و.ب.ع.)

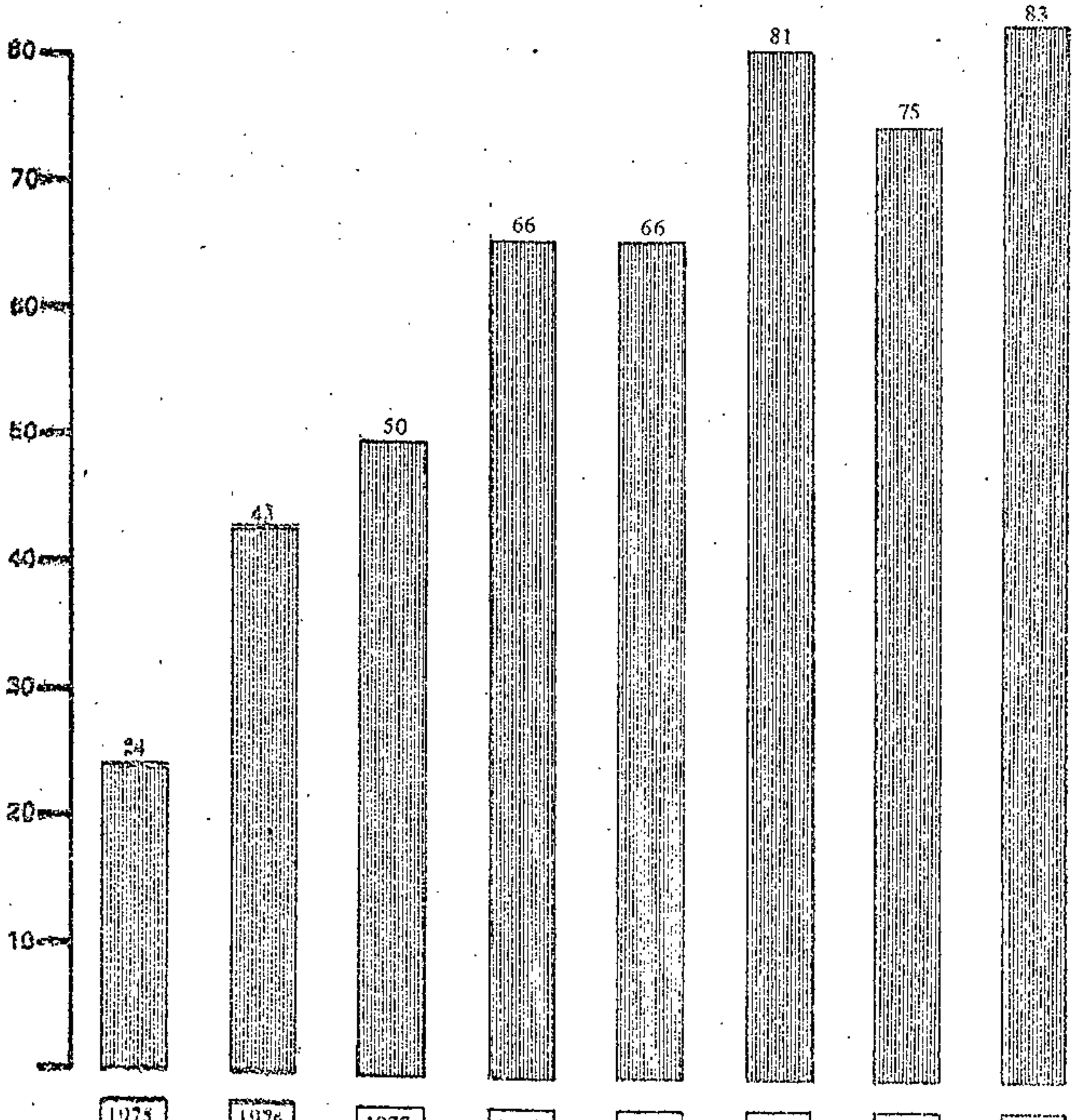
NOMBRE DE CENTRES DE RECHERCHE - CNRS -



الرسم البياني رقم (3)

وحدات الابحاث المتمركزة بالجامعة

EQUIPES DE RECHERCHE
LOCALISEES DANS LES
UNIVERSITES



فنلاحظ من هذا الجدول أن عدد المراكز إرتفع بين 1975 إلى 1983، من 09 مراكز الى 21 مركزا. أما عدد الفرق المخصصة للبحث العلمي فقد انتقلت من 24 فرقة (1975) إلى 110 فرقة سنة 1983.

يتضح من الشكل البياني ان هناك زيادة محسوسة لعدد مراكز البحث للفترة من سنة 1979 الى غاية 1981 وذلك بانتقال عددها من 13 في سنة 1979 الى 17 في سنة 1980 الى 21 في سنة 1981 أي في خلال سنتين (02) ازداد عدد المراكز بثمانية (08) مراكز أي بنسبة 38٪

ويعود هذا الازدياد الى ثلاثة عوامل هي:

1 - انطلاق المخطط الخماسي 80/ 84

2 - زيادة الاعتمادات المالية من طرف الدولة بنسبة 27،13 ٪ أي بمبلغ 29.040.000،00 دج بين سنة 1980 و 1981 وبنسبة 20٪ أي بمبلغ 15700.000،00 د.ج بين سنة 1979 و 1980 بعدما كانت الاعتمادات المالية للدولة لمدة ثلاثة سنوات مستقرة أي منذ سنة 1977 وتقدر بمبلغ 62.300.000،00 د.ج (أنظر جدول رقم - 6 الخاص بتطور الاعتمادات المالية من سنة 1975 الى 1983).

3 - انشاء مراكز البحث على حساب فرق البحث وتمت هذه العملية بتجميع فرق البحث الجامعية ضمن مراكز بحث مختصة.

والشكل البياني الموالي يبين ذلك بانتقال عدد فرق البحث في سنة 1980 من 81 فرقة بحث الى 75 فرقة في سنة 1981.

الميزانية والعمّال :

1 - الميزانية الخاصة بالبحث :

ان دراسة الميزانية والاستثمارات الموجّهة للبحث العلمي لله.و.ب.ع تبين لنا المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها معرفة أسباب عدم استقرار نشاط البحث العلمي على مستوى الهيئة.

من هنا لابدّ التعرض الى النقاط التالية :

-2-2-ميزانية التسيير :

ان ميزانية هـ.و.ب.ع تتكون أساسا من الاعتمادات المالية للدولة من جهة، والعقود المبرمة مع عدة مؤسسات من جهة أخرى .

وبتوضيح هذه الفكرة لابدّ من عرض هذا الجدول :_ (1)

جدول رقم: 6 جدول تطور الاعتمادات المالية من سنة 1975 الى 1983

نشاط	المداخيل			
	إعتمادات دولية	المداخيل الخلصة	المجموع	الاستهلاكات
1975	16.00.000,00	لاشئ	16.000.000.00	8.500.000,00
1976	43.000.000,00	14.880.600,00	58.280.600.00	40.686.700,00
1977	62.300.000,00	2.285.000,00	64.585.000,00	60.300.000,00
1978	62.300.000,00	44.253.800,00	106.753.800,00	83.140.000,00
1979	62.300.000,00	38.253.000,00	100.553.000,00	83.394.000,00
1980	78.000.000,00	16.434.000,00	94.434.000,00	95.300.000,00
1981	107.040.000,00	11.330.000,00	118.370.000,00	91.230.000,00
1982	115.000.000,00	5.648.000,00	120.648.000,00	102.430.000,00
1983	120.000.000,00	29.000.000,00	149.000.000,00	-
المجاميع	666.940.000,00	162.284.400,00	828.464.400,00	-

(1) ONRS, Bilan synthétique (Aspect Production Scientifique, Aspect Financier) Sept. 1983 , P. 43.

من دراستنا من هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- ان ميزانية هـ.و.ب.ع متكونة أساسا من اعتمادات الدولة، غير أن ما يسمى بالمداخيل الخاصة ما هو في الحقيقة الا أموال متبقية من الاعتمادات المالية السابقة، فمثلا: لو اخذنا السنة الاولى 1976 فاننا نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة (المداخيل الخاصة) متكونة من أكثر من 50،4% من الاموال المتبقية من الاعتماد الميزاني للسنة السابقة (7.500.000،00) أما المداخيل (أي العقود المبرمة مع مختلف المؤسسات) تمثل في هذه السنة 49،6 % أي 7.380،600.

- أما لو حللنا منحنى تطور اعتمادات الدولة ومنحنى الاستهلاك المالي فإننا نلاحظ ما يلي:

* بين 1975 ـ 1976 نلاحظ تطور ميزانية الدولة بنسبة 79. 62 % وهي نسبة هامة. أما نسبة الزيادة بين 1976 و 1977 كانت 97، 30 % (19. 300. 000). لو قارنا نسبة الزيادة خلال 03 سنوات (1975 ـ 1977) فإننا نلاحظ انخفاض الاعتمادات المالية الحكومية بنسبة 31،82 % وهذا ما يتناقض مع الخطاب الرسمي الذي يرى ان هنالك: ((سريع للاعتماد المخصص من طرف الدولة للبحث بين 1975 ـ 1977)).(1)

* أما بين 1977 ـ 1979 نلاحظ ان هنالك جمود في الميزانية المعتمدة وهذا عند مستوى 62.300،000 وهو يرجع حسب اعتقادنا الى تخمينات اقتصادية بحتة ترجع أساسا الى أن هـ.و.ب.ع لم تتوصل بعد الى الحد الأدنى من الاستغلال التام للميزانية المعتمدة للدولة، بحيث نلاحظ أن الاموال المتبقاة من الميزانيات السابقة كما بينّاه سابقا يتميز بنسبة عالية جدًا.

* بعد 1979، نلاحظ تطور نسبي في الاعتمادات المالية للدولة وهو حسب إعتقادنا ليس له مدلول حقيقي نظرا لنسبة التضخم في هذه الفترة.

---

(1) Ibidem, p. 44

* مع الملاحظة ان قائم المداخيل الخاصة المبين في الجدول يمثل الرصيد المالي المكون من فائض الميزانية للسنة السابقة بالاضافة الى الرصيد المالي المحصل عليه من الاتفاقيات والدراسات و مصالح وعمليات التكوين لصالح القطاع الاجتماعي - الاقتصادي ومجموع هذه العمليات والخدمات مفصلة في جدول رقم 7 .)) (1)

تضمنت قائمة الاتفاقيات المعروضة في هذا الجدول مجموعة الخدمات التي قدمتها مراكز البحث العلمي التابعة للهيئة الوطنية و البحث العلمي والملاحظة الاساسية التي يمكننا أن نقدمها من خلال هذا الجدول هي أن طبيعة ومحتوى غالبية الاتفاقيات التي ابرمتها الهيئة الوطنية للبحث العلمي مع القطاعات الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية تمثل في حقيقة الأمر تقديم خدمات أو دراسات مشاريع امكانيات الانجاز *Etude de faisabilité* وهذا النشاط في مضمونه لا يعتبر بحثا علميا اذا ما نظرنا الى تحديد مجال البحث العلمي كما بيناه في الباب الأول في الجدول رقم 1-2.

أما عن الاستثمارات المالية التي خصصت للمخطط الوطني الاول للبحث (74- 1977) فكما هو موضح في الرسم البياني رقم 4 الموالي فقد أعطيت الاولوية للعتاد العلمي (65،83 ٪ من اجمال الاستثمار المخصص للمخطط) بينما التجهيزات مثلت حوالي 16 ، 29٪ من اجمالي الاستثمار والباقي أي 5،01 ٪ خصص للدراسات العامة من أجل تنمية البحث .

كان إجمال الاستثمار المخصص للمخطط الوطني الاول للبحث يقدر بحوالي 120 مليون دينار جزائري.

نلاحظ ان المخطط الوطني الاول للبحث أعطى الاولوية كما ذكرناه الى المعدات العلمية والى التجهيزات وهنا خطت الجزائر نفس مسار الدول "النامية"

(1) ORGANISME NATIONAL DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE DE 1975 à 1983 "CHIFFRES ET GRAPHIQUES " NOVEMBRE 1983.

...م (7)   اتفاقيات ،دراسات و مصالح و عمليات التكوين لصالح القطاع الاجتماعي ـ الاقتصادي

Conventions, Etudes et Services, Actions de Formation pour le Secteur Socio-Economique

Wilayas ou Ministères	الاتفاقيات Conventions	دراسات و مصالح Études et services	عمليات التكوين Actions de formations	...ية او الوزارة
W. de Constantine	12	5		...نطينـة
W. de Saïda	5	3		...عيـدة
W. de Oum-El-Bouaghi	7	4		... البـواقي
W. d'Alger	3	1		...جـزائـر
A.P.C. Rouiba	1			...ة رويبـة
W. d'Annaba	1	2		...ابـة
W. d M'Sila	1	1		...يلـة
W. de Tebéssa		1		...ـة
W. de Biskra	2			...ـرة
W. de Skikda	1	1		...يكـدة
W. de Sétif	1			...طيـف
W. de Djelfa	1			...لفـة
W. de Tizi Ouzou		1		... وزو
W. de Béjaïa		1		...ـاية
W. de Béchar		1	1	...ـار
Ministère de l'Energie et des Industries Pétrochimiques	3	16	1	...لطاقـة ...ـاعات ...ـاويـة
Ministère des Industriès Lourdes	5	15	1	...صناعـة ...ـة
Ministère des Industries légères	2	13		لصناعات ...ـة
Ministère de la Santé	4	20	1	...لصحـة
Ministère de l'Agriculture et de la R. Agraire	1	14	1	...لفلاحة ...ة الزراعية

(تـابـــع)

Secrét. d'Etat aux Forêts		7		تابة الدولـــة للغابـــات
Secrét. d'Etat aux Pêches		6		تابة الدولـــة للصيد البحري
Planification et Aménagement du Territoire		3		ة التخطيط و التهيئة العمرانيـــة
Habitat et Urbanisme		3		ة السكـــن
Travaux Publics	1	2		الأشغال العموميـــة
Hydraulique		11		ة الري
Transports		2		ة النقـــل
Postes et Télécommunications		1		ة البريد و المواصلات
Enseignement et Recherche Scientifique.	23.	4	1	التعليم والبحث العلمي
Education et Enseignement Fondamental.		2		بية و التعليم الاساسي
Travail et Formation Professionnelle	1			مل والتكوين المهني
Tourisme		1		ة السيـــاحـــة
Information		4		ـــلام
Culture		3		ـــافـــة
Jeunesse et Sports		3		الشبيبة والرياضـــة
Justice		1		ـــدل
Parti		1		ـــزب
Affaires Religieuses		5		ؤون الدينيـــة
Défense Nationale	1	3	2	اع الوطنـــي
Finances	1	1		ـــاليـــة
Commerce	1	1		ـــارة
Affaires Etrangères		1		ؤون الخارجيـــة
Organismes Internationaux Alecso - I.A.E - O.R.T.	2			نظمـــات الدوليـــة
Total	80	164	8	

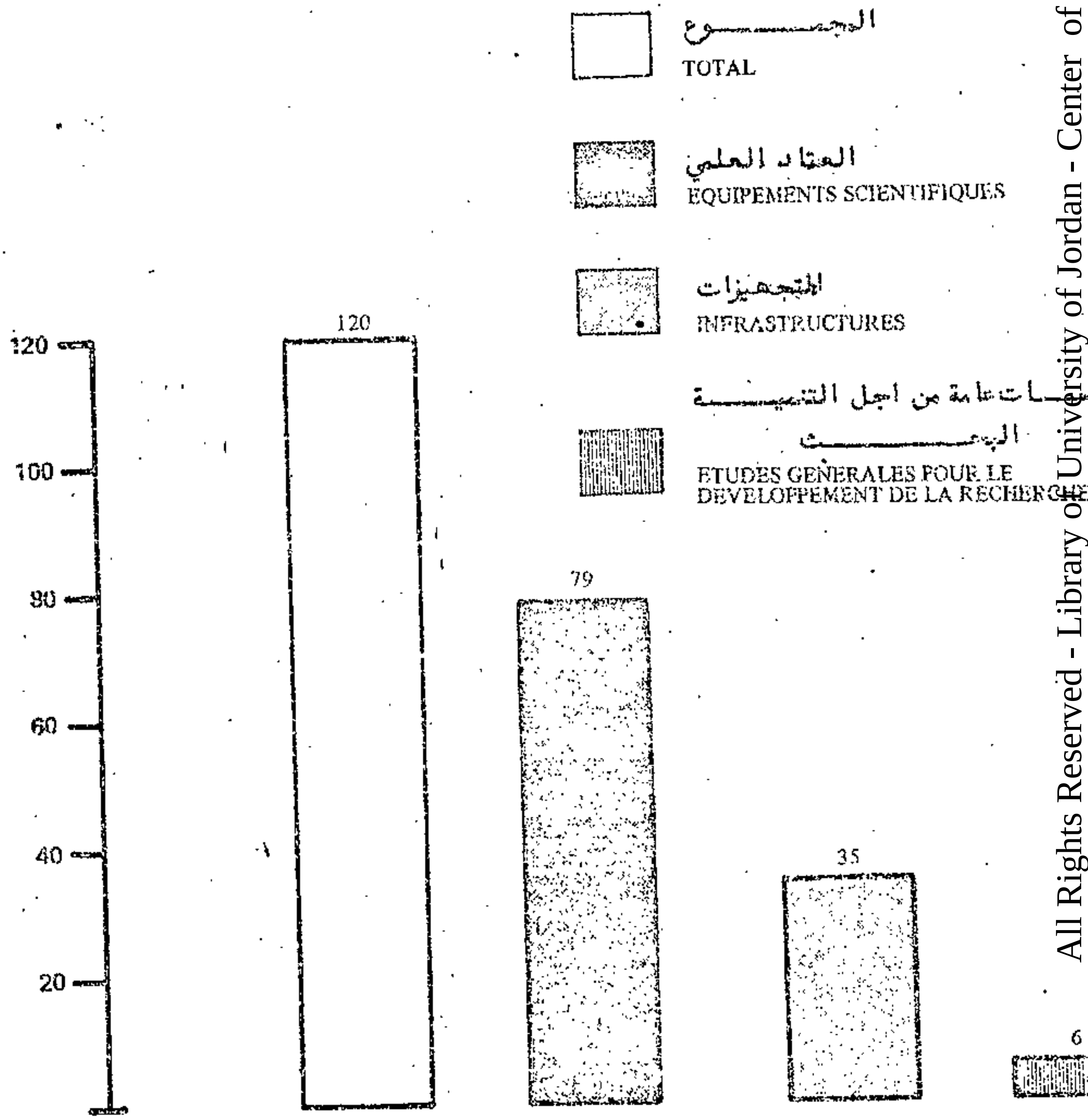
لمحاولات التحاق ركب البلدان المتقدمة بالوسيلة التي تقوم على شراء التكنولوجيا بدون علم و هو موقف عبر عنه الاستاذ المرحوم "مالك بن نبي" في قوله : ((الرجل الياباني يقف من التكنولوجيا الحديثة موقف التلميذ فيتعلمها و الرجل العربي يقف من التكنولوجيا موقف الزبون فيشتريها)). وهذه هي المعضلة الحقيقية في البلدان "النامية" و من بينها الجزائر : انها لم تتساءل الا مؤخرا ، هل تستورد التكنولوجيا أم تستورد المعرفة ؟ .
اذا لو عدنا لتلك المرحلة بالدراسة لمعرفة ظروف الاستاذ/الباحث والــــــــ الدراسات و الانجازات العلمية على مستوى الجامعات لأدركنا الامر بأن الاولوية تعود الى تكوين الانسان والقيام ببرامج بحث علمية يمكن من خلالها تحديد الملتزمات الموضوعية للعتاد و التجهيزات العلمية المطلوبة لتقدم البحث العلمي .

الرسم البياني رقم (4)

المخطط الوطني الاول للبحث

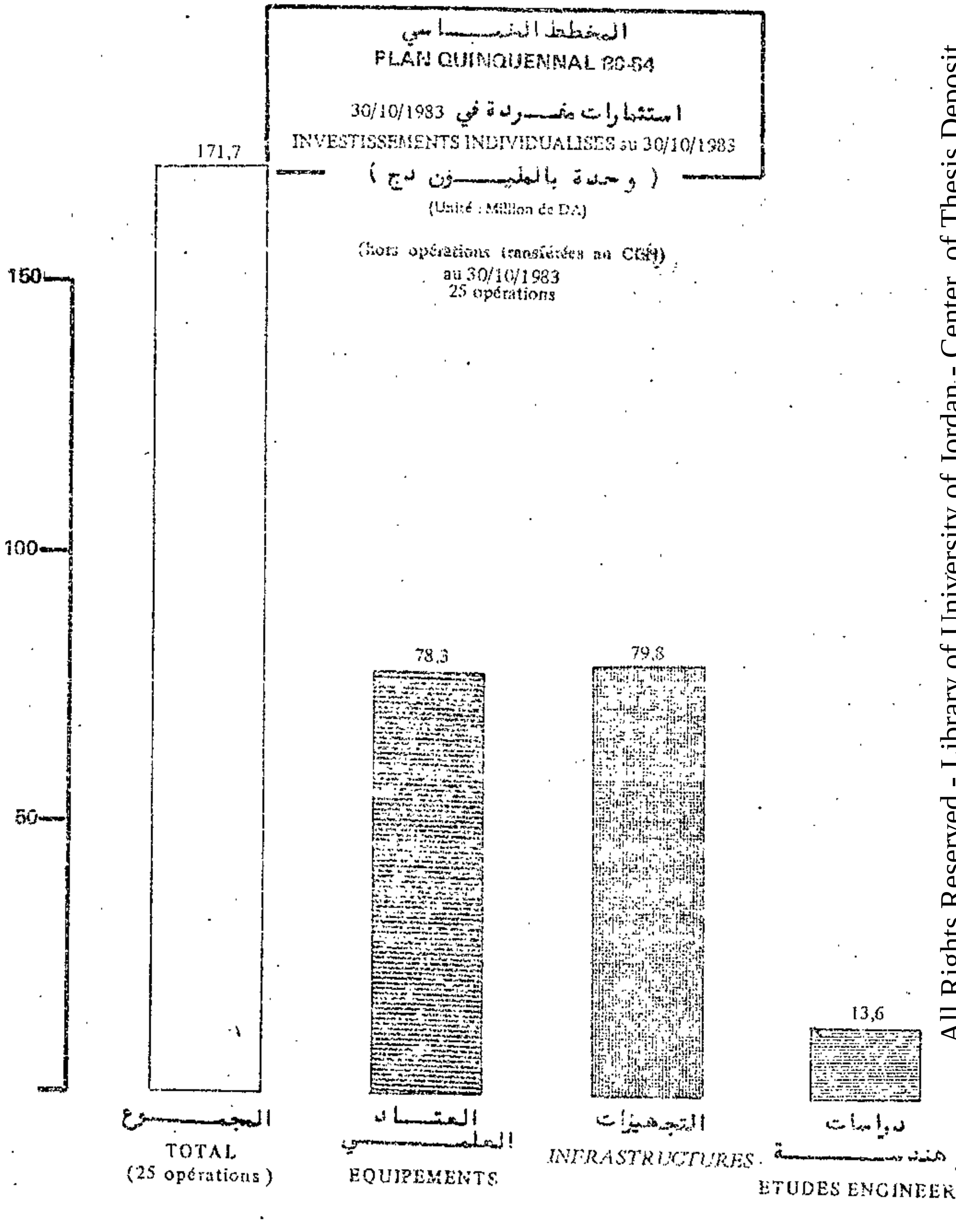
PREMIER PLAN NATIONAL DE LA RECHERCHE

INVESTISSEMENTS 1974-1977



(Unité : Million de DA)

الرسم البياني رقم (5)



II- نموذج الباحث في الهيئة الوطنية للبحث العلمي:

حسب التقرير الرسمي لنشاطات الهيئة الوطنية للبحث العلمي (1)

نجد 03 فيئات من الباحثين وتنقسم كما يلي:

- 296 في العلوم الاجتماعية.

- 549 في العلوم البيولوجية الطبية.

- 360 في العلوم الدقيقة و التكنولوجيا وعلوم الأرض

ومجموع الباحثين يقدر ب 1205.

نلاحظ من هذه الارقام أن العلوم الدقيقة و التكنولوجيا تمثّل 29.87٪ من المجموع الكلّي وهو مطابق لما تم عرضه من نماذج البحث العلمي.

وحتى يمكن القيام بمقارنة موضوعية بين نموذج الهيئة الوطنية للبحث العلمي ونماذج أخرى نستعرض الجدول التالي رقم 8 والرسمان البيانيان رقم 6 و 7. (2)

جدول رقم 8 : جدول يبين حالة تطور عدد العمال.

السنة / الفيئات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983*
الاساتذة الباحثون	242	347	556	642	591	776	950	1205	1205
العمال التقنيون	217	326	618	665	838	824	850	860	621*
العمال الاداريون	310	320	602	652	815	744	780	795	509
المجموع	769	993	1778	1959	2344	2344	2580	2860	2335

(1) Ibidem p. 16

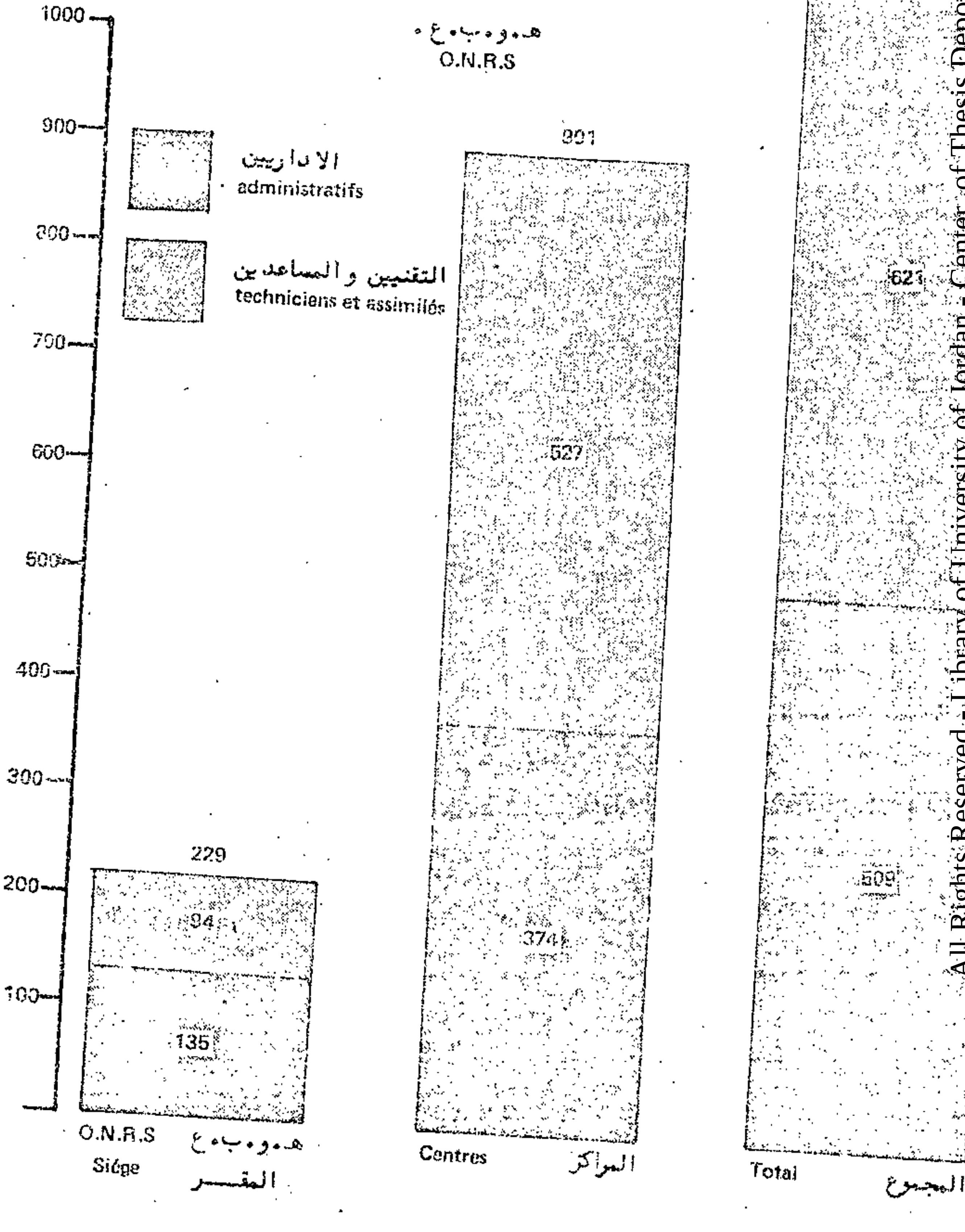
(2) Ibidem p. 17

الرسم البيـــانى رقم (7)

موظفين اداريين و تقنيين

PERSONNELS ADMINISTRATIF ET TECHNIQUE

au 30/9/1983



نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الباحثين يسمّون ، إداريا، بأساتذة باحثين وهذا يعني أن الباحث يقدّم بالتعليم و البحث في نفس الوقت ، وهنا يمكن أن نتساءل : هل في اطار اشكالية العلاقة بين التعليم و البحث ، يقدم الفرد واحدا على الآخر أم واحدا على حساب الآخر؟

كما نشير أن هـ.و.ب.ع تمول مختلف مشاريع البحث بحيث : ((تمويل برامج البحث التي تمّ الخوض فيها)) (1) .

غير أننا نلاحظ أن البحوث الطبية كانت - ميدانيا هي ، المسيطرة على البحوث الأخرى بحيث لو حللنا الأطروحات التي تمّ تمويلها من طرف هـ.و.ب.ع نجد أنّ في الطبّ هناك 36 رسالة عليا .

و لتوضيح هذه الفكرة نعرض هذا الجدول رقم 9 و الرسم البياني رقم 8. (2)

جدول رقم 9 : عدد الرسائل التي تمت مناقشتها للفترة بين 1975 الى 1983 .

الاختصاص	السنة الاولى ما بعد التدرج	السنة الثانية ما بعد التدرج	المجموع
الكيمياء	67	8	75
الفزياء	53	6	59
البيولوجيا	41	3	44
الطب	14	36	50
العلوم الاجتماعية	22	8	30
علوم الأرض	20	1	21
الرياضيات	10	1	11

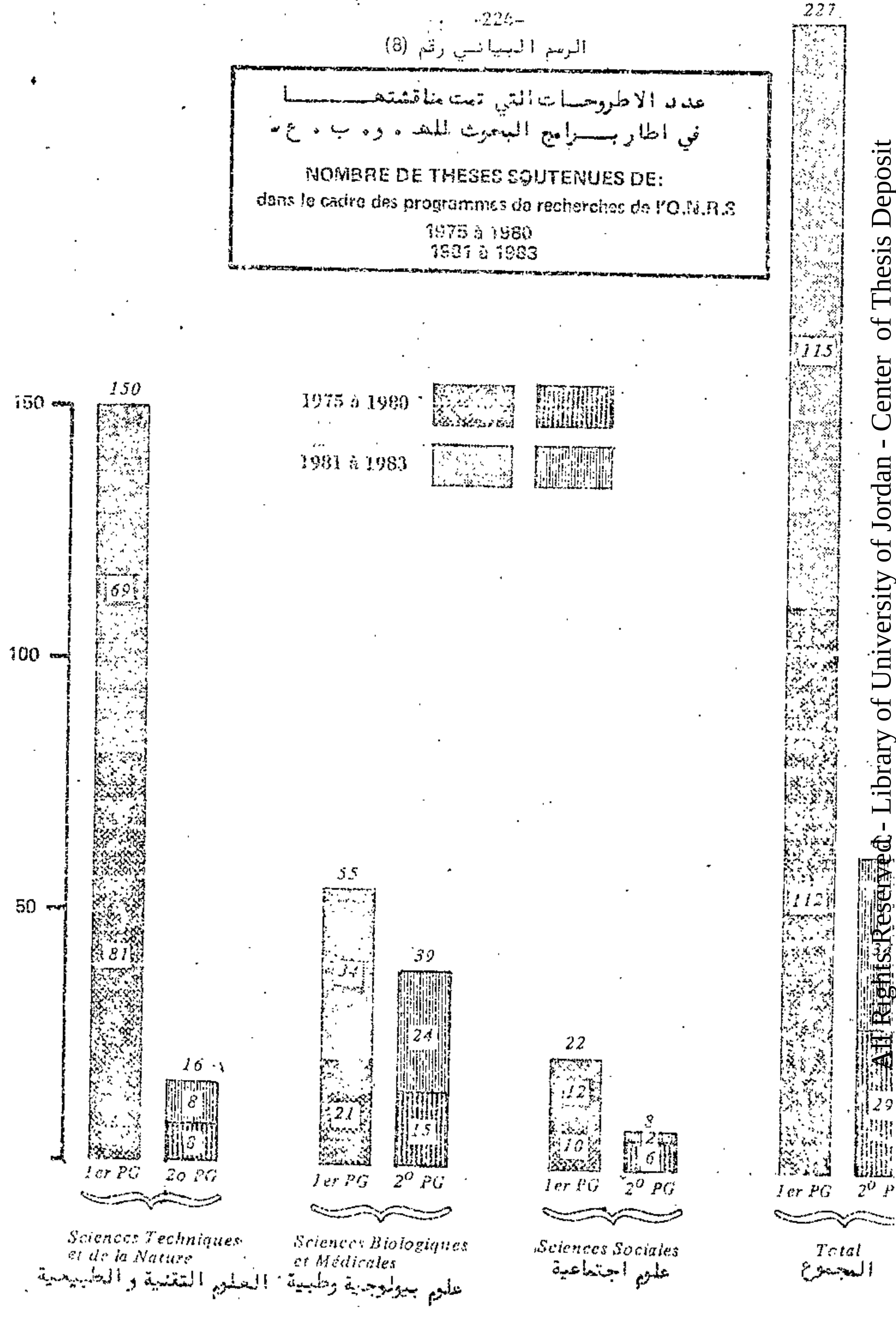
(1) Ibidem p. 19

(2) Ibidem p. 20

الرسم البياني رقم (8)

عدد الاطروحات التي تمت مناقشتها
في اطار برامج البحوث للد . و . ب . ع .

NOMBRE DE THESES SOUTENUES DE:
dans le cadre des programmes de recherches de l'O.N.R.S
1975 à 1980
1981 à 1983



كما : ((يجب التسجيل(....) أن هـ . و . ب . ع تشجّع و تقدم الفون ما ديّا لتحضير ألف رسالة من بينها 500 من مستوى دكتوراه الدول في العلوم و الأداب .)) (1)

و نحن نتسائل : هل دور هـ . و . ب . ع (كما بين طموحاتها) هذا البحث العلمي أم تحضير الشهادات العلمية ؟ و هنا يمكن ـ منهجيا ـ التساؤل : هل هناك فرق بين البحث العلمي وتحضير الشهادات؟

أما إتجاه البحث في هـ . و . ب . ع فإن هذه الفروع(الطب ، البيولوجيا البشرية،الزراعة) تستحوذ على العدد الاكبر من مراكز البحث و فرق البحث .

و يمكن عرض هذه المعطيات من خلال هذا الجدول رقم 10 والرسم البياني رقم 9 . (2)

جدول رقم 10: توزيع الباحثين حسب القطاعات العلمية الى غاية نوفمبر 1983 .

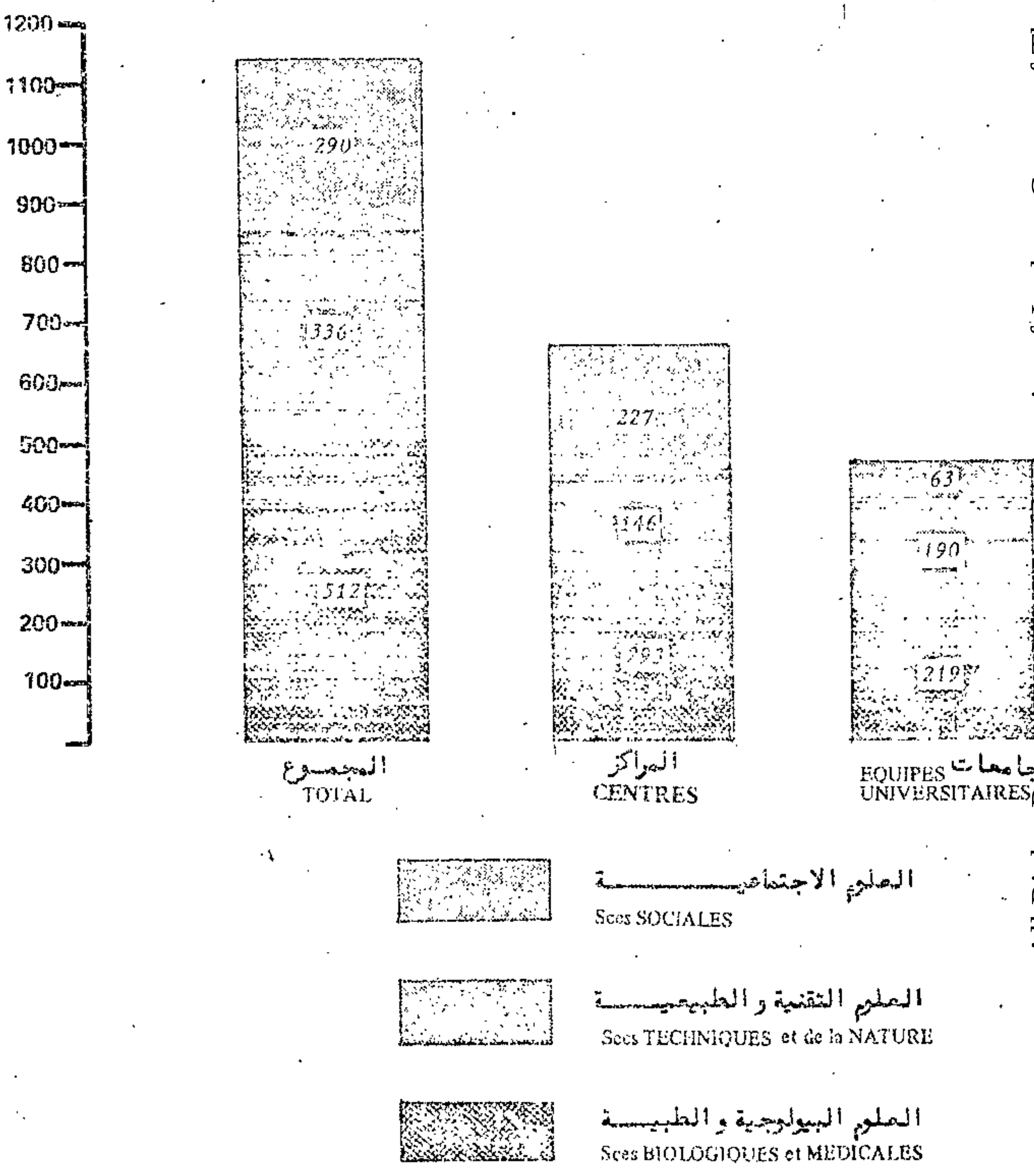
الفرع العلمي	عدد الباحثين: مراكز البحث	عدد الباحثين: فرق البحث الجامعية	عدد الباحثين: المجموع	الباحثون المتكونون للفترة من 1975 الى 1983
البيولوجيا ـ العلوم الفلاحية الطب البيولوجية الانسانية	196 134	21 198	217 332	44 50
المجموع الفرعي	330	219	549	94
الرياضيات الاعلام الآلي	25	25	50	11
الفيزياء ـ التكنولوجيا	34	49	83	59
الكيمياء	38	136	174	75
علوم الارض	53	–	53	21
المجموع الفرعي	150	210	360	166
اقتصاد ـ حقوق علم الاجتماع	75	50	125	8
انثروبولوجيا ـ ماقبل التاريخ اللسانيات ـ الاداب	83	19	102	16
تهيئة المحيط علوم البناء	69	–	69	6
المجموع الفرعي	227	69	296	30
المجموع	707	498	1205	296

(1) Ibidem p. 20
(2) Ibidem p. 21

الرسم البياني رقم (9)

توزيع الباحثين حسب القطاعات العلميـــــــــــــــة

REPARTITION DES CHERCHEURS PAR SECTEURS SCIENTIFIQUES AU 30/06/1983



III- التّعاون العلمي و التّقني الدولي للهيئة الوطنية للبحث العلمي :

- يتميز التعاون الدّولي في مجال البحث العلمي والتقني للهيئة الوطنية للبحث العلمي بخاصية يمكن ملاحظتها على مستويين.

أ) التعاون الثّنائي

2)- التعاون المتعدد الأطراف .

III- 1) فبالنسبة للتعاون الثّنائي : يتميز بكونه اتفاق مباشر بين الهيئة الوطنية للبحث العلمي ونظيرها من بلد آخر يتم هذا الاتفاق في التعاون العلمي و التّقني بين الجانبين في إطار إتفاقية بين البلدين للتعاون المتعدد الاطراف في مختلف المجالات .

في هذا الاطار تعين الهيئة الوطنية باعتبارها الجهاز التنفيذي لسياسة الدّولة في مجال البحث العلمي.

في هذا الاطار أقامت الهيئة الوطنية للبحث العلمي عدّة إتفاقيات مع نظيرها من البلدان الأخرى المتعاون المشترك في انجاز مشاريع بحث مشتركة أو تبادل المعلومات و الخبرات بين الطرفين وتمّت هذه الاتفاقيات مع تسع (09) منظمات علمية ومختصة في مجال البحث العلمي وهذه المنظمات مبينة في الرسم البياني رقم 15 .

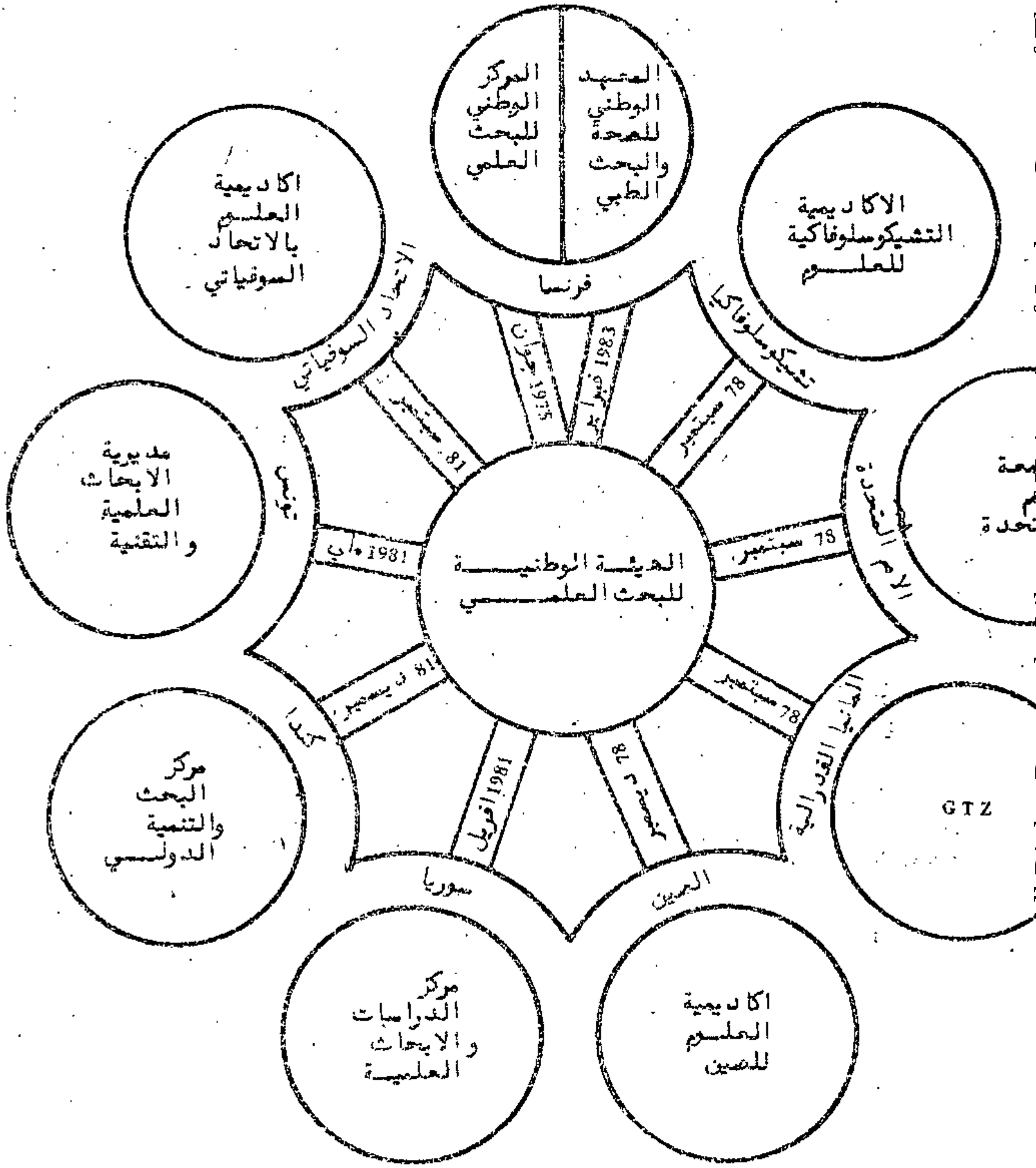
III-2) اما التّعاون لمتعدد الاطراف فهو عبارة عن اتفاقيات تعاون في مجال البحث العلمي و التقني يتم ذلك في إطار المنظمات الدّولية أو المنظّمات المختصّة في مجال البحث العلمي المنبثقة من المنظّمات السياسية الدولية وتكون تحت وصايتها .

ففي هذا الاطار تمثّل الهيئة الوطنية للبحث العلمي الطرف الجزائري في مجال البحث العلمي بتعيين من وزارة الخارجية للقيام بهذه المهام المختصة و التي هي من مهامها .

تقوم الهيئة في هذا الاطار بالتعاون مع عدة إطراف من أقطار أخرى لانجاز مشاريع مشتركة بين كل اعضاء المنظمة الدولية كما تبادل المعلومات والخبرات و الباحثين ويتم نشاط التّعاون في هذا الاطار مع المنظمات المبينة في الشكل البياني رقم 16.

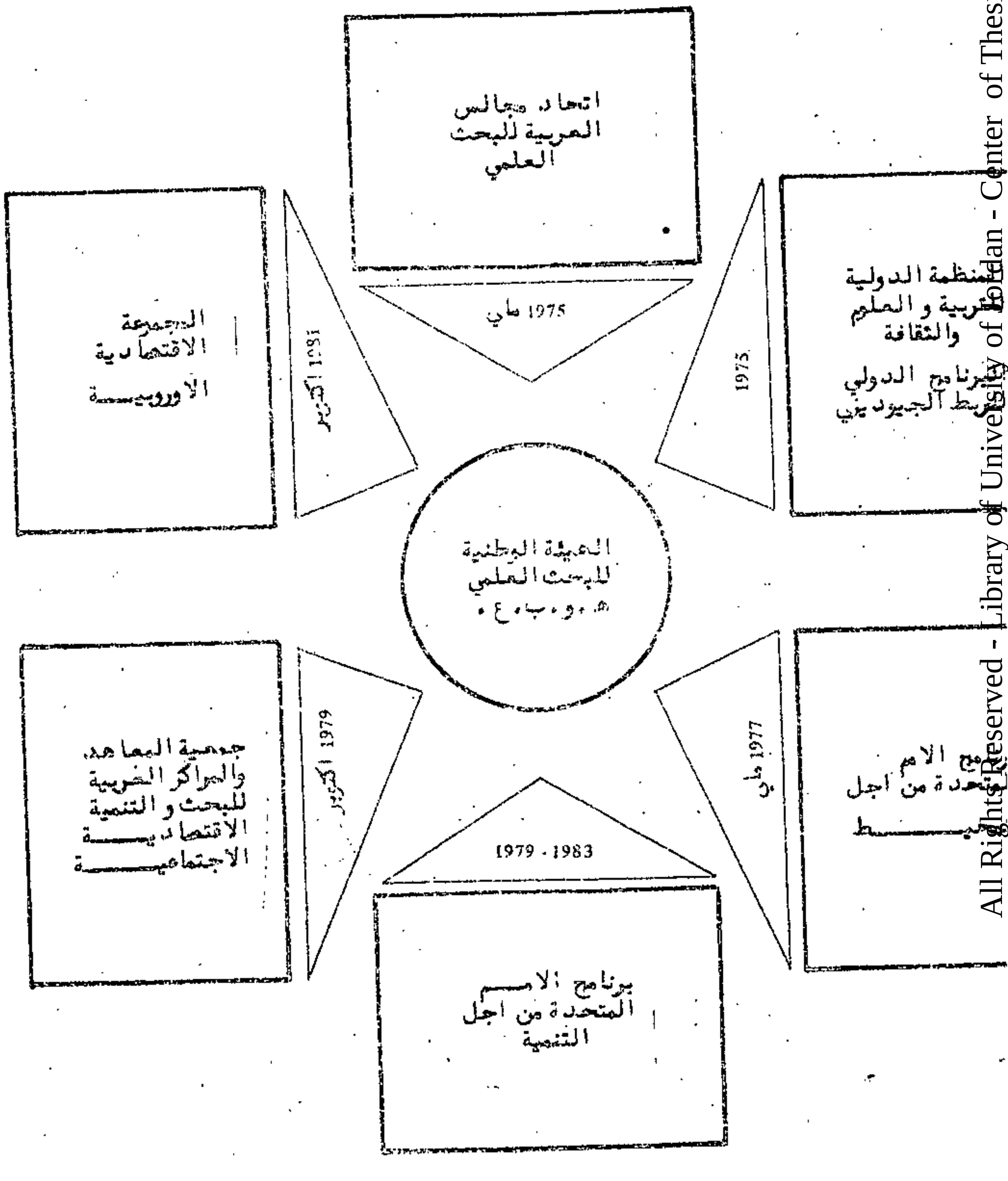
الرسم البياني رقم (10)

اتفاقيات التعاون العلمي للهـ.و.ب.ع. في اطار الاتفاق الثنائي .



الرسم البياني رقم (11)

اتفاقيات التعاون العلمي للهيئة الوطنية للبحث العلمي في اطار الاتفاق المتعدد الاطراف



IV- إتجاه البحث في الهيئة الوطنية للبحث العلمي:

ان تحليل نتائج البحوث في مختلف قطاعات البحث على مستوى هـ.و.ب.ع يمكننا من معرفة الاتجاه الذي أرادت الهيئة الخوض فيه. ونحاول الآن عرض كل فرع على حدا :

IV-1 - العلوم البيولوجية - الطبية والزراعية :

إن الهدف الأساسي حسب النشرة الرسمية هو تلبية الحاجيات الوطنية من المواد الغذائية واستغلال الطاقات الطبيعية

لذا وجهت الهيئة بحوثها الى الميادين التالية :

- التقييم للموارد البيولوجية الارضية والبحرية ، معرفة مختلف طرق سير الانظمة الاقتصادية ، تطوير البحوث البيولوجية القاعدية ، تطوير المنتوجات الحيوانية و الزراعية .

IV-2 - البيولوجيا البشرية و الطب :

تكوين فرق بحث طبية في كل اختصاص ، نشر نتائج بحوث طبية جديدة ، نشر نتائج البحوث في مجلات مختصة (مثلا التظاهرات الدولية) ، تكوين مكونين عن طريق الاطروحات أو تحضير الاطروحات ، محاربة الظواهر الطبية السلبية (السل ... الخ)

IV-3 - العلوم الدقيقة و علوم الطبيعية (الرياضيات، الاعلام الآلي.... الخ :

- دراسة المشاكل الرياضية المطروحة على الدراسات الهندسية ، دراسة النماذج الميدانية المطبقة على النقل ودراسة الاحوال الجوية ، تطوير الرياضيات نفسها ، تطوير البحوث في ميدان الاعلام الآلي ، تطوير البحوث الفلكية خدمة لعدة قطاعات (المواصلات ...الخ).

IV-4 الفيزياء و التكنولوجيا :

القطاع الذي حظي باهتمام خاص من طرف هـ و ب ع ، الأولوية للبحوث

- تعميق البحوث في ميدان الطاقة التكنولوجيا و لمواد الأولية ،
- تطوير البحوث متعددة الفروع حول النووي، وتطوير الاجهزة الالكترونية،
- تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة الشمسية .

IV-5- الكيمياء :

- دراسة المشاكل الكيميائية المطروحة على القطاع السوسيو-اقتصادي ،
- تمويل الأطروحات بالبحوث الكيميائية ، وقد تم التركيز على الميادين التالية :

* المواد الهيدرولوجية (المائية)، معالجة المياه، المواد الطاقوية الغاز ومستقاته) ، مواد البناء والبلاستيكية ، المواد الاولية النباتية ،الموارد الكيميائية .

IV- 6- علوم الأرض :

تقييم الموارد الارضية (تحت الارض الاعتماد على فرعين أساسيين الجيو فيزياء والجيولوجيا ،

IV- 7 العلوم الاجتماعية :

- الارتباط بتوجيهات البحث في العلوم الاجتماعية (جانفي 1975) ، دراسات تقييمية تشخيصية للمشاكل المطروحة ، توجيه البحوث نحو المشاكل الاقتصادية قصد حلها ، فرض الشخصية الوطنية، تطوير التجربة في الجزائر .

IV-8- التهيئة العمرانية :

تركزت البحوث على ما يلي:

* تطوير و تهيئة ناحية الجزائر العاصمة، تحليل أسباب الاختلافات الجهوية ، الدراسات الديمغرافية ، التراث الثقافي و الهندسي المعماري والبيوت الشمسية ونماذج البناء .

IV-9- الاقتصاد و الحقوق :

* دراسات المشاكل المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية (الضيع ... الخ)
دراسات قانون المؤسسة. و قانون البحار، القانون الدولي ،ودراسات عدّة ظواهر (انحراف الاحداث .... الخ)

IV-10 السوسيولوجيا الآداب :

في ميدان علم الاجتماع تركزت البحوث على المواضيع التالية:
سلم قيم لدى الشباب بين 12- 20 سنة - انحراف الاحداث ،العلاقات القرابية و المراهقة، علم الاجتماع العمل ، المدرسة و العالم الريفي .
أما في ما قبل التاريخ فقد تركزت البحوث حول المناخ و الغطاء النباتي في الجزائر وكذلك تاريخ الصّحراء .
أما في ميدان اللسانيات والآداب فيمكن تلخيص الدراسات فيما يلي :
* الثقافة الشعبية (بمختلف تشكيلاتها ... الخ) ، التغيرات في ميدان التكوين الجامعي ، التقسيم النقدي للمناهج البيداغوجية ؛ اقتراح خطة عمل في ميدان التعريف .

V- تخطيط البحث العلمي:

إن تخطيط البحث العلمي كما جاء في الملتقى الوطني للبحث العلمي و التقني (فيفري 82) اتجاه في التّوصيات النهائية ما يلي :

((2 - 5 بعد فهم ومحاولة تحديد وظائف التنفيذ ، تر قيتو التنسيق القطاعي وتمفصله على مختلف المستويات ، فإن التحليل يفرض علينا لاسباب معروفة ، وظيفة التخطيط والتنسيق الوطني.
((3 - 5 إن التخطيط هي المهمة الرئيسية التي تنظم حولها ، تتناسق و تتطور نشاطات البحث العلمي التقني لايجاد جواب وافي للحاجيات السو - ثقافية و الاقتصادية النّاتجة عن التطور الوطني.
إنها تغطي مجموع النشاطات في ميادين العلوم و التكنولوجيا ،وتتدخل في

كل المراحل لتحديد، تنظيم وتطبيق المخططات، البرامج و الخطط هذا المجال وتسهر على الخصوص على ضرورة انسجامها قصد استعمالها العقلاني للوسائل البشرية والمادية، كذلك تشمل بالمعنى العريض كل ميدان تحديد سياسة علمية بداية من اختيار الأولويات الى مراقبة الانتاج العلمي.

4-5- وللقيام بهذا يجب أن نركز أساسيا، تنظيمها على ضرورة توزيع هياكلها وأفعالها حتى تنجع وتقوي الروابط بين القطاعات لدمج نشاطها في العمليات الميدانية لتطوير البلاد.

في هذا الاطار ونظرا لتجربتها ومتطلبات المرحلة الحالية للتطور الوطني في ميادين البحث العلمي التقنولوجي، فإن معرفة والتحكم في الطاقات العلمية التقنية، والانسانية، المادية والمالية تبقى نقطة الانطلاق الأساسي لتخطيط ناجع وواقعي في هذا المجال، فان الوظيفة الأساسية للتخطيط، تتعلق في المقام الاول بالتعرف، تحليل، تقييم وتخطيط الاحتياجات السيوسيو - اقتصادية للبلاد.

في المقام الثاني، يجب تحديد وتطبيق برامج العمل على المدى المتوسط والبعيد قادر على حل المشاكل المطروحة أو التي ستطرح في الميادين الاقتصادية الاجتماعية والتربوية.

5-5- إن انجاز هذه المهام يتطلب تمفصل وتنسيق بين كل المستويات من صياغة و تنفيذ مخطط التنمية،

إن تخطيط نشاطات البحث العلمي والتقني يجب ان يقرر، على المستوى السياسي التوجيهات، و محتوى حدود السياسة العلمية والتقنية الوطنية في إطار الاستراتيجية الشاملة للتطور.

يجب كذلك تحديد والتنبوء بالتأثير الذي تركته هذه السياسة على التطور الشامل للبلاد.

6-5- على المستوى العلمي، فإن التخطيط يجب أن يتدخل على مستويين: مستوى المركز او وحدة البحث (1)، فإن دورها الأساسي يتضمن من جهة

(1) في هذا المجال جاء قانون رقم 83-521 المؤرخ يوم 1983/9/10 ما يلي: ((المادة 2: تعتبر مراكز البحث المحدثة بموجب مرسوم بعد موافقة المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني موسسات عمومية وطنية ذات طابع قطاعي أو مشتركة بين عدة قطاعات وهي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي) راجع كذلك المادة 3 ← 32.

قد وتوزيع الوسائل البشرية والمادية الضرورية لانجاز النشاطات أو برامج البحث في مختلف الوحدات القاعدية من جهة أخرى ، و وضع نسق و تنسيق ومراقبة تمكن من القيام بتقييم دقيق للنتائج تبعا للاهداف المسطرة .
لذا ، فان المركز المعهد يجب أن يعطي كل عنصر القرار لترقية البرامج قيد الانجاز أو صياغة برامج جديدة .
على مستوى وحدة البحث فان وظيفة التخطيط يجب أساسيا أن تخص تنظيم و تنسيق افعال مختلف فرق البحث في اطار البرامج المسطرة .
يجب بعد ضمان التناسق بين المشاريع وأهداف البرنامج ، التركيز على تقنية يجب كذلك صياغة تمويل الهياكل المعنية بمختلف العناصر القاعدية الضرورية لانجاز ترقية نشاطات البحث .
7- 5- على المستوى الوطني ، فان دور التخطيط يتعلق أساسا بتحديد وتطبيق مخطط لتطور للبحث العلمي طبقا للتوجيهات المحددة
ان وظيفة التخطيط الذي يمكن كذلك :
- حصر ، بالترتيب حاجيات البلاد في مجال التطور العلمي و التقني وهذا تماشيا مع السياق الوطني والموارد الموجودة ، القيام بالخيار التكنولوجي (خاصة تلك المستوردة) وهذا بتحديد تأثيرها ثمنها وايجابيتها ، ضمان نجاعة برامج البحث مع الأهداف والاحتياجات العلمية و التقنية التي يجب تغطيتها ، إنتقاء برامج البحث لمدها بالطاقة العلمية الضرورية لانجازها ، تنظيم متابعة و مراقبة نشاطات البحث قصد القيام بتعديلات التي تفرض ، وضع تنسيق بين مختلف برامج البحث القطاعي و ما بين القطاعات .
ملاحظة كمية و كيفية لنتائج برامج التطور والتنبؤ بتأثيرها

على الموارد البشرية واستعمالها كذلك على مختلف قطاعات التطور العلمي والتكنولوجي))(1).

إننا نلاحظ من خلال سرد ما سبق: "أن تخطيط البحث يحمل في جوهره مراقبة لنشاطات الباحث وتقييده بمواضيع معيّنة وهو يشبهه الى حد بعيد نماذج البحث العلمي في الدول المسماة بالاشتراكية (أو الاقتصاد الموجّه) مثل روسيا، تشيكوسلوفاكيا، وغيرها.

لذا نجد في المؤتمر الذي انعقد سنة 1978 بقصر الأمم والمكرس للمجلس الوطني للبحث، قد ركّز كثيراً على مركزية البحث "أي تخطيط البحث من طرف هذا المجلس، اذ جاء فيها يخص صياغة خطة البحث ما يلي : ((إنها وظيفة أساسية للمجلس الوطني للبحث وهو المساهمة في تحديد سياسة البحث التي تكلمتم عنها حينئذ، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وهي المساهمة في صياغة الخطّة)) (2).

وحتى نتعرف اكثر عن إتجاه البحث العلمي في الجزائر؛ نعرض بعض ما جاء في الملتقى الوطني للبحث العلمي الذي انعقد أيام 23 ،24، 25 فيفري 1982 بقصر الامم) .

(1) Conseil Supérieur de la Recherche Scientifique et Technique, Eléments d'une organisation de la Recherche Scientifique et Technique; Document n°3, Séminaire National 23-25 Février 1982 , pp. 17-19.

(2) Discours du Secrétaire Général du Conseil National de la Recherche Scientifique in, Revue Université n°9 , p. 9.

الباب الثالث

الفصل الثالث

الملتقى الوطني للبحث العلمي والتقني
(الجزائر في 23 الى 25 فبراير 1982.)

ان هـــذه المقترحـــات هـــي :

- تقوية المجلس الوطنى للبحث العلمى او كل مؤ سسة يجب ان تقوم بمهامها عن طريق بنية دائمة للتمويل (مجلس التخطيط) وتكلـوين علمى (مجالس علمية مختصة) مكلفة با نجاز المشاريع العلمية)

تقور مخطط للتكوين العلمي حتى يمكن صياغة المخطط الخماسى الثانى للتطرر ، وتطبيق البرامج الوطنية للبحث العلمى .

- تكوين هيئة وطنية للباحثين الذين يكلفون فقط بالبحث العلمى، تقوية النشاط ، اعادة. دمج البحث فى الجامعة وخلق هياكل للتمويل ، اعادة توجيه الهيئة الوطنية للبحث العلمى على أ سس المراكز الوطنية او الجهوية المكلفة بالتطبيقات العلمية .

- دراسة تخصيص الوسائل المسيرة للبحث العلمى قصد تشجيع وترسيم النشاطات العلمية ، مد الاستقصاء عن الطاقة العلمية والتقنية الى كل القطاعات الا الاجتماعية والاقتصادية سنة 1983 بمساهمة وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

- تطوير سياسة التعاقد فى مجال البحث ، طبقا لاهداف المخطط وقصد تحديد درجة التدعيمات التى تقوم لنشاطات البحث ، انشاء وتطوير (على مستو ى الوزرات والمو سسا ت العمومية) هياكل ومديريات للبحث والتطور التى ستدمج فى اليات قرارات البحث ، تطوير سياسة البحث في المخابر والتجهيزات العلمية .

اذن ، هذا كل ما يتعلق باهداف الملتقي، وهو محاولة هيكلة كل مؤ سسات ووحدات ومراكز البحث العلمي فى مؤ سسات حكومية تحت وصاية مؤ سسة واحدة تتكفل بالتنسيق وهو المجلس الوطنى للبحث العلمى .

غيـر ان السـؤ ال المطروح :

هل ما تقوم بـه المؤسسات الاقتصادية من بحوث تطبقية تنسجم مع المشروع الرسمى للبحث العلمى ؟

للاجابة على هذا السؤ ال ، لا بد من عرض بعض العروض التى اقترحها بعض المشاركون والممثلون للمؤسسات الوطنية .

II- بين المشروع الرسمى والبحث المطبق :

اننا نقصـد من مفهوم المشروع الرسمى هو الخطب او الاهداف الرسمية التىتعرضنا لها سابقا . اما ، البحث المطبق، فنعنى به ، ما تقوم به (اى تطمح القيام به) بعض المؤسسات والوحدات الاقتصادية .

فى هذا الاطار، نعرض خلاصات لبعض العروض :

II-1: البحث العلمى الجامعى :

وهو عرض ، قدمته جامعة العلوم والتكنولوجيا (الجزائر) ويمكن تلخيصه كمايلى :
يتعرض التقرير الى نقطتين اساسيتين تخصـان

- البحث وصعوباته ، والاقتراحات .

ففى النقطة الاولى ، يتعرض التقرير الى جرد عن البحوث التى قام بها الطلبة الباحثين فى اطار تحضير الرسائل(ماجستير) .

وقد رفع مشكل العدد القليل مـن المسجلين فى الدكتوراه الدولة ، نظرا لغياب قانون للباحث من هذه الدرجة .

كما يركز التقرير على تكوين الباحثين، وهذا يـعنـي ان الجامعة تقوم بتكوين الباحثين اكثر من القيام ببحوث ،، ثم يحاول التقرير عرض اهم المشاكل المطروحة فى هذا المجال ويلخصها كما يلى :

- صعوبة تجهيز المخابر (الصيانة ، ادوات البحث ...) ، غياب قوانين لتوظيف العمال التقنيين او الاداريين المؤهلين، غياب توجيه واضح للبحث العلمي الجامعي، وغياب التخطيط، غياب الحوار والتشاور بين الجامعة (كمنتجة للباحثين والبحث) والمؤسسات الاقتصادية كمستعملة للانتاج الجامعي ، غياب باحثين جزائريين ذوى المستوى العالى ، وعدم الاستغلال العقلانى للبحوث المنجزة وهذا من طرف الوحادت الاقتصادية .

هذه اهم المشاكل التى طرحت من خلال تقرير جامعة العلوم والتكنولوجيا (الجزائر) وهى فى رأينا لا تعكس الاسباب الحقيقية الموضوع بقدر ما هو تلويح لضعف البحث .، ونلاحظ من خلال النقطة الثانية (اى الاقتراحات) عدم التجاوب بين الخطاب الرسمى كما رأينا سابقا البحث غير الرسمى .

ففي مجال الاقتراحات اهم ما نجده هو :

- صياغة القوانين الخاصة بالباحثين ، وعدم مركزية واستقلالية تسيير البحث العلمى والتقنى يجب ان تشجع وترفع الى أعلى مستوى (على الاقل على مستوى مركز البحث) .

- توفير الوسائل المالية ، المادية البشرية ، القانونية وتسهيل عملية انتقاء ادوات وتجهيزات البحث ، تشجيع التكوين - البحث (اى البحث العلمي عن طريق الرسائل الجامعية)، رفع كمي وكيفى للباحثين لمؤسسات البحث الخارجة عن الجامعة ، تطوير نظام التعاقد مع القطاع السوسيو - اقتصادى ، تشجيع لانشاء وحدات البحث على مستوى وحدات الانتاج السوسيو اقتصادى .

- اين ما نلاحظه من خلال عرض الاقترأحات ، هو النزعة الاستقلالية للبحث العلمي التى تحاول الجامعة الوصول اليه وهو يتناقض جوهريا مع الاهداف الرسمية التـــــى عرضنـــا ها سابقا .

II ـ 2 ـ البحث العلمي انصحى :

يبدأ التقرير بالفصل بين البحث البيو ـ طبى والبحث العلمى .
فالبحث العلمى يركز على التسيير الصحى ، التخطيط الصحي، تنظيم مصالح الصحة الوقائيــة ، محيط الصحة ، النظافــة الوقايــة .

غير ان التقرير في هذا المجال، يركز على فكرة البحث والتطور (1) Recherche Developpement (R.D.)

فيلا حظ التقرير ان (ب . ت . R.D.) وهو مظهر من مظاهر البحث العلمي
لذا ، يرى تطوير البحث العلمي في قطاع الصحة يهدف الى :

ـ استخراج الاولويات فى ميدان النشاط الصحي ، تحديد الحاجيات الصحية الاولية ، الصياغة الصحيحة للخريطة الصحية ، تكييف الرمجة الصحية للبلاد .

ثم ينتقل التقرير الى عرض محاور البحث ، فيركز على التخطيط الواضح للبحث بتحديد مسبق للا هداف ، ودمج البحث فى الخطة الوطنية ، وارساء بنية وظيفية لتسهيل الانسجام وتقييم كل نشاط البحث .

من هنا ، حاول التقر التركيز على المحاور التى سطر المعهد الوطني لنصحة العمومية :

ـ المحاور الهام هو العلاقة بين المرض والمحيط، الامراض المعدنية ، ملاءمة التقنيــان الطبية مع محيطنا ، ، التمويل بالمياه ، التغدية من ، لوسط المدرسي والجامعي والمهني ، التكنولوجيا الصحية ، الاعلا م الصحى ، تحليل الحاجيات الصحية ، اهمية المعالجة الاوليــة ، علاقات العملداخل الوسط الصحي .
ثم يتحول التقرير لبعرض المشاكل فى هذا النوع من البحث ،
ـ ضعف الوسائل البشريــة ، توجيه البحث عن الاولويات الوطنية .

---

(1) هو نموذج وجدناه فى عرضنا لنمط البحث العلمي فى الما نيا .

- يجب على المطبق التوجيه البحوث العملية وهو نظام طبق في بعض البلدان .

وقد وصل التقرير الى خلاصة مفادها ان الوزارة الصحة وسائل بشرية ومادية معتبرة غير ان هذا ر يضمن نجاح البحث في علوم الصحة مالم يوجد جهاز مركز يميزانية الخاصة ، يكون تحت وصاية وزارة الصحة وهكذا استحدد وزارة الصحة اهداف البحث العلمى فى هذا المجال . وهذا بالتعاون مع الوزارات المعنية (1) .

ان اهم ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التقرير هو الاستقلالية التى يحاول القطاع الصحى الاحتفاظ بها فى البحث العلمى بالتعاون فقط مع القطاعات الاخرى منها اوزارة التعليم العالى والبحث العلمي .

ودائما فى نفس الاتجاه ، نعرض ملخص لعرض قدمه القطاع الطبى .

II- 3- البحث العلمي الطبى(المطبق : داخل المستشفيات) :

هذا النوع من البحث مكمل للسابق .

يبدأ التقرير بعرض تاريخى لتطور العلوم الطبية خاصة (البحث) فيعطى مقارنة بين البلدان المتطورة والبلدان السائر فى طريق التطور. فيركز، انه فى الجزائر اعطيت الاسبقية للخدمات الصحية ومحاولة ايجاد حلول لمشاكل مستعصية .

ويعطى التقرير امثلة للبحث العلمي (مثل دور الاكسيجين فى معالجة بعض الامراض) وهومايفترض تعاون عدة اختصاصات طبية (فيزيولوجيا ، تاريخ الامراض، الافتلمولوجيا .. الـخ).

ادكذلك مثال البو حمرون الذى تم القضاء عليه بالبحوث التطبيقية الطبية كما تعرض التقرير الى موضوع تكوين العمال الطبيون والهياكل

(1) Voir Développement de la recherche en sciences de la Santé, (Ministère de la Santé ; Direction Générale des services de santé) ; Séminaire National sur la Recherche Scientifique et Technique .

الصحية ، ان الصحة تشكل ميدان مفضل اين يمكن ان نجد فيه التكوين والبحث العلمى (مثل المستشفيات الجامعية) .

وينتقـــل التقرير اهـداف البحث الطبى فيحصرها فيما يلى :

- مساهمة البحث الطبي في استقلا ل وتطور البلا د .
- العلا قة الموجودة بين البحث ونوعية العلا ج ، بين البحث واحتياجات الصحة وبين البحث والتكوين .

وعن البحث العلمى فى المستشفيات الجامعية ، لاخط التقرير ان الانتاج العلمى لا يمكن التدقيق فيه لانه لا يوجد هناك قائمة كاملة ، وغياب الكفاءات للتحليل الكيفى ،

ويوجد (من حيث الكم عدة اعمال بحيث تدخل فى اطار الاطروحات (دكتوراه الدولة .... الخ .

بالاضافة الى المشاريع التى انجزت مع الهيئة الوطنية للبحث العلمى او نشر نتائج البحوث فى المجلات الدولية .

ويحدد التقرير ميادين البحث فيحصرها فى ثلاث انواع من البحوث :

. البحوث العيادية (وهى بحوث متعددة الفروع) وعدة مؤسسات مثل البحث داخل المستشفى فى علا قته مع معهد باستـور .

. البحوث العملية : وهى تتعلق بالصحة العمومية (صحة الام والطفل والعلا جات الاولية ... الخ)، وهناك البيداغوجيا الطبية التى تشكل ميدانا ثانيا .

. البحث الاساسى (وهو يقوم به فرقا مصغرة ..) .

اما التمويل فقد تم تحويل معظم المشاريع من طرف الهيئة الوطنية للبحث وهناك مشاريع تم تحويلها من عدة قنوات وطنية (الضمان الاجتماعي،الشركات ، العلمية الوطنية) . وهناك مشاريع ليس لها تمويلا محددا وهي مدعمة (غيرمباشرة سواء من طرف وزارة الصحة او وزارة التعليم العالي .

اما عن قانون الباحثين ، فان معظمهم يقومون بأبحاثهم بنصف الوقت وليست هنا لك الا بعض المشاريع التي تم القيام بها من طرف باحثين عملوا بالوقت الكامـــل ، وهو لاء معظمهم باحثين اجانب .

ثم ينتقل التقرير الى عرض الضغوط (او المشاكل المطروحة ، فيلخصها فيما يلـي :

- غياب تكوين مسبق للبحث العلمي (اي منهجية البحث العلمي)، غياب النزعة اد نزعة البحث لدى الطالب قبل البدء في الميدان ، غياب البحث الطبي في نسق التكوين خاصة شبـه ـ الطبي ، غياب هياكل خاصة بالبحث، غياب نظام الصيانة للا جهزة الطلبة الموجودة وكذلك آجال التوزيع ، غياب او قلة الوثائق الخاصة بالبحث(وغياب عمال مختصى في تسير المكاتب ، نقص او ضعف وسائل اعادة الاستنساخ . وهو مايجعل الاعلام الطبي لا يمر بسهولة بين فرق البحث ، ضعف الشروط ، المهنية والاجتماعية المحيطـة بالباحث، غياب قانون الباحث التي يجعل وضعيتهم غير واضحة ، غياب الاستقلالية المالية للبحث الطبي ، . .

وبعد عرض النقائص او المشاكل المطروحة ، ينتقل التقرير الى الاقتراحات التي نوجزها كمايلي :

- تحديد قانون البحث حتـى يضمن له استقرار العمل .

- اما قانون المستشفى الجامعي ، فيجب ان يرتكز على الاستقلالية المالية واستقلالية في التسيير لذا يجب ان يصاغ ميزانية على العناصر المكونة التالية : وظيفة الانتاج او انتاج العلاجات والنشاطات الوقائية ووظيفة التكوين والبحث والموارد ، كما يجب ان يكون التركيز واضحا على ميزانيات التسيير .

- اعادة النظر فى التعليم مابعد التدرج ، إنشاء هياكل البحث على مستو ى المستشفيات الجامعية ، انشاء وتدعيم مراكز التوثيق المكتبات على مستو ى كل مركز جامعى ، اعطاء بعد جديد لتقييم الاعمال الطبية (1).

بعد عرضنا لما سبق نلاحظ كذلك ان الاستقلالية (هذه المرة مركزة على التمويل المالى) هى الشرط الاساسي الذى يحدد مجال البحث فى العلوم الطبية وهو بذلك يتعارض مع الخطاب الرسمى .

IV - 4 - البحث العلمى فى العلوم الانسانية :

بعدما اعطينا بعض العروض المكرسة للعلوم التطبيقية ، ننتقل الان الى مجال العلوم الانسانية وبعرض ماعرض فى هذا المجال .

يبدأ العرض المقدم ، التعرض الى العلوم كأداة للتغير والتقدم الذى وصلت اليه كثير من الدول ، وكذلك التأثيرات الاجتماعية لهذا التغير .

ثم ينتقل التقرير الى ما سماه بالشعوب "النامية" فيطرح اشكالية التخلف ويجيب عن هذه الاشكالية باشكالية استيراد اد تحويل التكنولوجيا دون تحويل المعرفة التكنولوجية .

ثم يقوم المؤلف بتحليل نقدى لهذا الاستيراد الذى يطرح بدوره اشكالية المال والعلم ، فيرى ان دول العالم الثالث اعتمدت على المال (شرائها للتكنولوجيا) واهملت - نسبيا التكوين العلمي .

---

(1) Voir Réflexions sur la recherche dans les centres Hospitalo-Universitaires par Prof : GRANGAND et MAZOUNI , Séminaire National sur la Recherche Scientifique .

وهكذا ، يصل التقرير الى العلاقة بين الانسان والمصنع (اى الآلة) .وكيف ان اهتمام الدول المتخلفة الطب على الآلة واحتمل الانسان فى هذا الاطار يطرح التقرير التفكير الماركسى الذي ركز على التحليل الاقتصادي للمجتمعات البشرية لكن فى الاخير توصل الى كون الانسان هو مخترع الآلة وليس العكس.

ويتجول التقرير الى مرحلة اخرى من التاريخ البشرى (القرن 19) ويضرب مثالين واحد لتبين واخر لكون (علم الاجتماع) وتركيزه على البحث في العالم الاجتماعى بمنهجيـــة تشبه منهجية العلوم الطبيعـة والمادية وامكانية التوصل الى علاقات ثابتة مسيرة للحياة البشرية . وكذلك تبين " الذى يرى ان العلوم الانسانية يجب ان تتخذ نفس الطريق الذي يذهب علم النبات. وكذلك كانط فى المانيا الذي ركز على المعرفة المستقبلية لسلوك الانسان .

ثم يصل التقرير الى التفكير العلمى ودراسته للجياة الاجتماعية للانسان خاصة التغير الاجتماعي .

ثم يحاول التقرير التركيز على المدرسة كمجددة لتراث الاجتماعى ويعتبرها فى الدول النامية مركز للتغير الاجتماعي اذا ربطناها بمحيطها الاجتماعى.
لذ ، يرى التقرير ان عملية خلفة ، المجتمع الديمقراطى لايتم عن طريق القر القرارات الادارية والمواثيق السياسية بل عن طريق التفكير والبحث العلمين .

ويحاول التقرير التركيز على المشكلات الاجتماعية وضرورة البحث العلمى فى هذا المجال ، لان القوانين والقرارات لا تحل هذه المشاكل بقدر تعقيدها (وهو ي يمكن تسميته بالبحث العلمى) ، ثم يحاول التقرير ربط البحث العلمى بالعلاقات السياسية الدولية ، غيرى ان الدول المتطورة تحاول عن طريق البحث العلمى استغلال الثروات المعدنية للدول المتخلفة واعادة تصديرها باسعار مضاعفة . غير ان التقرير يركز على ان البحث العلمى (او الاستثمار فى الطاقة البشرية) حقق بين فترة 1929 ـ 1958 ازدهارا اقتصاديا تبلغ نسبة الاستقمار فى التعليم وتقدم المعرفة 43٪ (اى العلاقة بين زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمى وزيادة معدل النمو الاقتصادى) .

اما نسبة الاستثمار فى البحث العلمى فى البلدان المتخلفة فيبلغ 0،3٪ اما فى البلدان المتطورة تبليغ 4 ٪(وهو الفرق بين التطور والتخلف .

ويتحول التقرير الى نقطة اخر ى وهى الارتباط بين التطور الاقتصادى والبشر ى فيلا حظ ان ان هذا الفرق لـم يعد واردا الان بل لا يمكن الفصل بين التطور الاقتصادى فى ونمو الانســان .

عن التطور الاقتصادى غير المنسجم فى الدول النامية ، يلا حظ التقرير ان الفرق بين مستو ى المعيشر فى المدن والريف واضح وهو ما يجعل كثير من الظواهر السلبية تظهر فى المدن وينتهى التقرير الى مقولة وهى ان الابحاث فى امر يكا خاصة فى تقدم المعرفة (العنصر البشر ى والبحوث الاجتماعية) حقق تفوقا كبيرا وتطورا واضحا سواء فى الصناعة او الادارة .
الى هنا نلا حظ ان هذا العرض تميز بميز تبين اساسيين هما :

- الاهتمام بالعنصر البشر ى كمحرك للتغير الاجتماعى والاقتصادي(وهو استنساخ لنموذج البحث العلمى فى الدول المتطورة خاصة امريكا وغيرها))

- الاهتمام بالبحوث الاجتماعية فى الدول المتخلفة والتركيز عـلى الاستيراد التكنولوجيا غير ان التقرير لم يوضح موقفه من تنظيم البحث العلمىخاصة التمويل.

III- التوصيات : الصياغة الرسمية :

بعد عرضنا للا هداف الرسمية للملـتقى وملا حظ ماعرض من تقيم البحوث فى بعض المو سسات الاقتصادية اذ الجامعية ، ننتقل الآ ن الى التوصيات التى وصل اليها الملتقي لعل يوطينا فكرة واضحة عن الاتجاهات العامة للبحث العلمى .

III-1 ـ السياسة العامة وتخطيط البحث العلمى والتقنى :

ان أهم ماجاء فى هذا المجال مايلـى :

1 ـ1ـ مدخل

وان الميـثاق يوءكد انه : " بفضل البحث العلمى والاهمية القصوى التى ستعطى للتكوين التكنولوجى ، فان الجزائر ستدخل هـ عصر الابداع الحديث وتستطيع ضمان نجاح الثورة الصناعية والثورة الزراعية " .

ان المخطط الخماسي 1980 ـ 1984 مثل التقييم الاقتصادى والاجتماعي لمرحلـــة 1967 ـ 1979 وصنحت صراحة المشاكل القصوى للبلا د واعطت التوجيهات للقطاعات التى تهدف لحياة احسن .

فى اطار اقتصادى دولى مميز بازمة طويلة وعميقة ، فان العلم والتكنولوجيا اصبحت المسيرة الحقيقة للا يديولوجيا (اختيار المجتمع) . اصبحت تشكل اكثر فا فاكثرا سلحة السيطرة الاقتصادية السياسية الثقافية بيـني ايد ى كثير من الدول التى تتحكم فيها عو ض ان تكون اداة للتقدم والسلم فى خدمة التعاون الدولى. والتقوية المتواصلة والطويلة للا ستقلال الاقتصادي السياسى والثقافى للبلا دالذى يفرض نشاط فعال الذى يجبا ن ان يتخذ على كل المستويات الاجتماعية التى تمكن من خلق محيط ملا ئم لانجاز الاستقلا لية التكنولوجية .

بناء ، توسيع وتقوية الكفاءات الوطنية للشـــطر والانجاز وهى شروط يجب ان تترجم فى خدمة استقلال البلا د ومن جهة اخر ى الدور الثقافي التى يمكنها

من المشاركة في التقدم العالمي للمعارف .

ان وضعية المشتورد للتكنولوجيا والمعرفة ، يمكن ان يؤدى بنا الى حالة التبعية وعليه فان التكنولوجيا المستقلة مكان التكنولوجيا الاجنبية يجب ان تشكل المحور الموجه لسياسة وطنية للبحث العلمى والتقنى ،

فالجزائر من جهتها التى قامت بعدة تحديات دخاتى معركة العلم والتكنولوجيا بتكرسيها لطاقات كبيرة لتطور نطا معا التربوى الوطنى الذىبدأ يأتى بثماره .

ضرورة تنظيم مختلف نشاطات البحث العلمى والتقنى وتوجيهها حتى تقوم بدورالطليق خاصة فى تطور وسائل الدفاع الوطنى .

فى هذه المرحلة من تقوية تطورن الاقتصادى والاجتماعي لا يمكن بصور البحث العلمى والتقنىالا فى اذ ماجه فى المخطط الوطنى للتطور وفى نفس الوقت للتطور وفى نفس الوقت قيامه بدور نشيط ومحدد .

كذلك فى هذا المجال ، تم الاحتفاظ بست مبادئ هى :

1 الجزأرة :

فالبحث العلمى والتقنى يجب ان يكون وطنيا باهدافه والعاملون فيه

2 ـ التفتح على المناخ العالمى:

فالبحث العلمى والتقنى الوطن يجب ان يكون قادر على المشاركة فى التقدم العالم للمعارف العلمية والتقنية ، كما انه جزء من المجهود فى ميدان ارساء نهضة وتطور الثقافة الوطنية ومكون اساس للدفاع الوطنى ، وبفضل نشاطاته يجب يشارك بطريقة نشيطة فى صياغ المخطط الوطنى للتنمية .

III ـ 2 ـ الإهداف العامة للبحث العلمى والتقنى :

ـ ان الاهداف العامة نستخرج من المبادىء المسيرة وتحديدها سابق لصياغة الاستراتجيا .

ـ ان اللجنة قد عرضت 05 اهداف اساسية التى تدرجها كمايلى :

. تطور القاعدة البشرية

فالبحث العلمي والتقني يهدف الى تكوين باحثين كميا وكيفيا طبقا لاحتياجات البلاد وضمان وظيفة تكوين مختصين في البحث .

وكذلك يجب ان تسهر على تكوين العاملين وهذا الاحتياجات الخاصة ، لذا من الضروري تشجيع الوظيفة العلمية والتقنية في بلادنا (قونين ، شروط العمل ..... الخ) .

. تقييم دائم للراسمال العلمي والتكنولوجي المكتسب .

ان البحث العلمي والتقني تهدف الى التجنيد المناسب للموارد البشرية في البلاد واستعمالها العقلاني .

ان تراكم التجارب المكتسبة في ميدان الانتاج يجب ان يشكل موصول اهتمامات البحث العلمي والتقني (تحليل واستغلال) .

III - 2 - 1 تعميم الثقافة العلمية والتقنية في المجتمع :

. وجود نشر المعرفة العلمية وتبسيط نتائجها .

ان هذا الهدف من جهة ، تهيئة كل اوساط المجتمع لادخال تقنيات ضرورية جديدة ورفع مستوى الحياة منجهة اخرى ، وخلق جو مناسب لظهور كفاءات خلاقة ضمن الشباب .

III -2- 2 - الاستقلالية التكنولوجية :

ان البحث العلمي والتقني ان يهدف الى تشجيع تطور الكفاءات الوطنية ورفع كفاءات الابداع .

III-2 - 3 - بناء الجامعة الجزائرية :

ان بناء طاقة عملية وتقنية حقيقية هو الحجر الاساسي لتطور البحث .

ان انفتاح الجامعة الجزائرية عن التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي اصبح ضروري لذا يجب تشجيع التزاوج بين التعليم البحث والانتاج لذا يجب :

- ادماج المختصين فى المجال الاقتصادى الاجتماعى فى التعليم .
- تمكين الجامعيين من جعل البحث العلمي فى مخابر القطاعات السوسيور اقتصادية .
- تنظيم تربصات للتكوين طويلة المدى ، تحت الادارة المشتركة للجامعة والقطاعات الاقتصادية .
- فتح الجامعة للتربصات المنظمة للا طارات القطاع الاقتصادى الاجتماعى .
- توسيع ميادين التخصص وهذا بتوجيه الاهتمام المفروع الاساسية
- تشجيع التعليم مابعد التدرج .
- ان الاعمال الميدانية يجب ان يجر ى فىمخابر الجامعات والصناعة

III-3- مناهج تخطيط البحث العلمي والتقني :

- ان عملية التخطيط فى ميدان البحث العلميوالتقنى يخضع للعملية العامة للتخطيط الوطنى .
- يضمن التخطيط الانسجام الضرور ى بين برامج البحث العلمي والتقنى على كل المستويات وفى الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية .
- صياغة ، المخطط الوطنى للبحث العلمى والتقنى يرتكز على مستويات تدرجية اين تنظم مشاركة الباحثين والعمال العلميين والتقنيين .
- ان المستو ى القاعد ى للتنظيم يبقى وحدة البحث الداخلية التى تنجـــز اعمال البحث العلمى والتقــنى .
- ان وحدة البحث تندمج فى مجموعة واسعة تحدد ميادين البحث ، الذى يجب ان يشكل موضوعا محددا ومضمونا واضحا .
- كذلك ، الهياكل التى تجر ى بها البحث يجب ان تقام على اساس تفكير عميق كما ان التحكم فى برامج الاعمال العلمية والتقنية ضرورى .
- ان الجهاز المركز ى للتخطيط مازال خاضعا لضعف التنسيق مابين القطاعات او العلمية .
- واذا كان المخطط الخماسي قد حدد التوجيهات على المد ى البعيد فى ميدان البحث العلمى والتقنى ومحددا للا هداف على المستو ى المتوسط ، فانه لم يبخل فى اعلان ضرورة التفكير الذى يجب ان يعمق العناصر الموجودة للسياسة الوطنية للبحث ووضع مخطط عمل حقيقى .

- ان خلق المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني المرؤوس من طرف رئيس الجمهورية يعطي كل الاهمية لتطور البحث العلمي والتقني في بلا دنا .

- ان تخطيط البحث العلمي والتقني لهدورمركزي في تنظيم وتطبيق المجهود الوطني العلمي والتقني .

- ان تخطيط البحث يجب ان يدمج محتويات البحث العلمي والتقني في متطلبات التنمية وتطوقطاعات التهيئة العمرانية وهذا بضمان الوسائل الضرورية لتطور الطاقات العلمية الوطنية التي تتحرر طاقتها الخلاقة والمبدعة .

- ان المهام الاساسية للتخطيط هي :

* تحديد المشاكل الهامة للبلا د وترجمة الارادة السياسية وتحويلها الى برامج عمل على المد ى البعيد والمتوسط .

* ان ترجمة المشاكل الوطنية الى برامج عمل تعطي المكانة الى :

. الانتاج والانتاجية في كل قطاعات النشاط الوطني .
. الاستثمار المنتج .
. التكوين .
. البحث العلمي والتقني .

- ان تنظيم خطط العمل في ميدان البحث العلمي والتقني وانسجامها الضروري لاستعمال عقلا ني للوسائل البشرية والمادية للبلا د .. وهو يعني ادماج الطاقات ا الموجودة في ميدان التكنولوجيا (مهندسين) في انجاز برامج البحث .

- تنظيم سيولة الاعلام العلمي والتقني لتطوير الانتاج والانتاجية في البحث
- وضع تعاون دولي على المدى المتوسط والبعيد للتمكين من الحصول السريع على المعارف العلمية والتقنية المعاصرة .
- وضع نظام متابعة تقييم على كل مستويات نظام التخطيط
- نشر نتائج البحث واستقلا لها من طرف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- البطاقة الوطنية للبحث .
- ان التخطيط البحث العلمي والتقني يجب ان يغطي مجموع الاعمال الاسياسية في ميادين العلم والتقنية وهذا يضمان اتجاهها الخاص بها .

- ان البحث الاساسي يجب ان يعطـــى له اهتماما خاصا حتى يمكن من تشكيل وتوسيع الهيئة العلمية الضامن لتعميق وتحويل المعارف العلمية الاساسية الى مستو ى التكوين العالي .

ان البحث المطبق والبحث - التطور يجب ان تكون منظمة ومرتبطة بالقطاعات الاقتصادية حتى يمكن التحكم التكنولوجيات الهامة .

ان البحث - التطور يجب ان تتطور وهذا بوضع كفاءات وطنية للدراسات والهندسة في الميادين الرئيسية للتكنولوجيا والكفاءات الدراسية الاقتصادية .

- ان تفصل مختلف اتجاهات البحث العلمي والتقني ((التكوين- البحث - الانتاج يجب ان ييجد اطار تنظيمي مناسب حتى يمكنه من القيام بدوره وهذا في التعرف على مشاريع البحث وفي سيولة الاعلام العلمي والتقني بين مختلف المستويات المعنية .

كذلك ، فان تخطيط البحث العلم والتقني تفترض تنظيم على كل المستويات فنماذج التنظيم التي يجب ان ترسى يجب ان تأخذ في عين الاعتبار المهام الوظائف والاهداف المعطاة للبحث العلمي والتقني في البلا د .

وعلى كل حال ، فان ضرورة بناء نظام الذي يربط بصفة دائمة ومنتظمة وحدة البحث القاعدي على المخطط الوطني للتطور الاقتصادي والاجتماعي يفترض انشاء مستويات الانسجام التي تتم على مستووين :

* بالتخصــص
* بمحور كبير استراتيجي للتطور .

- ان التنسيق بالتخصص يفترض وضع وحدات بحث متخصصة .
- ان التنسيق على مستو ى المحاور الاستراتيجية الكبر ى يفترض طريقة متعددة الفرق التي تستلزم .

صلاحيات مسؤولة التطور المعارف العلمية و التكنولوجية لحل مشكل وطني معين ، صلاحيات على مستوى انشاء وحدات بحث جديدة او تجنيد وحدات بحث علمية و تقنية ،
- ان نموذج تنظيم البحث العلمي والتقني يبقى غير فعلي اذا لم تجمع الشروط الضرورية التالية :
طاقة بشرية كميا وكيفيا طبقا لمنهيا بيبر موضوعة مسبقا وطبيعة البحث ، وسائل مادية مناسبة ، وسائل مالية .
- صعوبة تخطيط البحث العلمي و التقني ، صعوبة تخطيط تطور الكفاءات الوطنية في ميدان البحث العلمي و التقني ، صعوبة مناهج القياس .....
- وفي هذا المجال ، عرضت التوصيات التالية :
تشجيع بنية بنية وطنية دائمة مكلفة بمهام الموصلة ، التنسيق و التخطيط لنشاطات البحث العلمي و التقني على المستوى الوطني .
ان هذه البنية تستطيع ضمان ترقية نشاطات البحث ذو الاتجاه متعدد الفروع أو متعدد القطاعات التي لها هدف المساهمة في حل المشاكل الكبرى .
- تشجيع البحث المرتبط بالتكوين في معاهد الجامعات والمعاهد الاخرى ، اتخاذ كل الاجراءات الدستورية والقانونية التي ستكلف بجميع ، معالجة و نشر نتائج البحث ، رفع شروط التكوين ، العمل والمدة المهنية للباحثين ، التقسيم العقلاني بين مختلف الفروع والطاقة العلمية ، نوعية المجموعة العلمية حول مشاكل الدفاع الوطني ، اتخاذ كل الاجراءات لضمان تكوين وترقة العمال التقنيون ، السهر على ضمان بصفة منظمة مشاركة المجموعة العلمية في صياغة

مخطط التطور و تشجيع الدراسات .

- تحديد الاتجاهات الوطنية فيما يخص تخطيط البحث العلمي والتقني آخذين بعين الاعتبار الطاقة البشرية لمواردنا ، السهر على التقسيم الدقيق لنشاطات البحث العلمي والتقني على المستوى الوطني هذا طبقا للتطور الجهوي والتهيئة العمرانية وهذا في إطار الخريطة الوطنية للبحث التقني والعلمي .
- إقامة علاقات التعاون الدولي في الميادين العلمية والتقنية والثقافية على أساس احتياجاتنا الأولوية ، وتقوية علاقاتنا مع الدول المسائرة في طريق التطور ، آسيا وأمريكا اللاتينية .

III-4 - تنظيم البحث العلمي والتقني:

أما فيما يخص التنظيم البحث العلمي ، فإن الملتقى توصل الى التوصيات التالية :

- تحديد إطار تنفيذ البحث يكون مستجيبا لمشكلة الاستعمال المناسب لكل الطاقات البشرية ، المادية ، العلمية و التقنية للبلاد وتكفل حقيقي بالمشاكل المطروحة على الأمة .

لذا يستلزم :

تنظيم تحرك الباحثين و التقنيين ، صيغة إطار تنظيمي يمكن من التبادل العلمي بين كل المنتجين و مستعملين ، تحديد إطار يمكن من تمويل عالي متعدد الاشكال و يمكن تكثيف القنوات للتمويل. تحديد إطار قانوني ودستوري لوحدات البحث التي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة السير المرن ادماجكلي في المحيط العلمي التكنولوجي،
- ان خلق وحدات البحث يجب أن تحترم معايير معينة و موضوعية مثل :

.الاولويات ، أهمية النتائج المحصل عليها ، الكيفية .... الخ

- ان انشاء أجهزة الترقية على المستوى الوطني هو لضمان :

= التنشيط ، التنسيق ، جمع كل المعطيات للتخطيط ، تحسين مناهج البحث ، التعرف على المشاكل وعدم التوازن من طرف علاجها ، التعرف على البرامج والمشاريع ، التكفل بنتائج البحث ، تقييم هذه النتائج خاصته استعمالها وتطبيقها ، مكافاة الطاقات ، التنسيق على اعلى مستوى ، العمل على ايجاد التنسيق بين البحث و الانتاج .

يجب على وحدات البحث ان تستفيد من استقلالية العمل العلمي والحصول على امكانية التعاون مع مختلف هياكل البحث (التبادل بين الباحثين ...الخ)

- ان انشاء مراكز البحث يجب أن يخضع كذلك لنفس ميكانيزمات سير وحدات البحث ،

- أن مراكز البحث يجب ان يكون لها ميزة وطنية و هو ما نجعلها خاضعة لبرامج البرامج البحوث الاستراتيجية .

- يجب على كل موكز بحث ان يكون له : مجلس علمي ، ميزانية مستقلة ، مرونة في التسيير .

- انشاء هيئة وطنية ذات مستوى عالي للقيام بالوظائف التالية : صياغة ، طبقا لتوجيهات المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني عناصر لسياسة شاملة و منسجمة للبحث العلمي ، صياغة ، مخطط وطني للعلمي و التقني مع مشاركة كل الهيا كل المعنية :

برمجة ، توزيع الوسائل ، تقييم ، البحث العلمي الترقية ، نشر المعرفة في المجتمع .

- و فيما يخص العلاقات ، فان هذا الجهاز الوطني الذكر يجب ان تكون له علاقات وظيفية فيما يخص البحث القطاعي وما بين القطاعات و علاقات مباشرة .

أوعضوية فيما يخص البحوث الاستراتيجية .

- ان أي تنظيم علمي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الباحث كعنصر مشارك في عملية البحث .

III-5-تسيير وتنظيم البحث العلمي:

في هذا الاطار أوصى المؤتمر بما يلي: قانون وحدات البحث ، قانون عمال البحث ، طريقة التمويل المالي للبحث ، الطرائف الادارية .

ففيما يخص قانون وحدات البحث جاء مايلي :

- ان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية تعد كقاعدة قانونية لنشاطات البحث التي تجري داخل مؤسسات التكوين ، التكوين ، البحث و التطور التابعة لمختلف الوزارات ، ان هذا الشكل للتسيير يخضع لقواعد المستمدة من التسيير العمومي

-ان المؤسسة العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية هو النظام الذي يجري تحت كل النشاطات بما في ذلك نشاطات البحث التي تجري في الموسسات العمومية الاشتراكية .

- لذا لاحظ الملتقى أن في اطار هذين القانونين نجد أن البحث العلمي لم يستفيد من أي قانون خاص ، بل يتبع مباشرة النظام القانوني لمؤسسة التكوين أو البحث -التطور .

- لكن لاعطاء البحث العلمي اطاره القانوني المستقل، جاء نظام ثالث وهو الذي شكل انشاء هـ .و.ب.ع ...الخ لذا يرى هذه التوصية (اللجنة) هذا الشكل القانوني الاخير بعض الغموض الناتجة عن عدم الدقة في النص ،وكذالك غياب إطار تشريعي أكثر وضوحا والمعترف بهذا النموذج القانوني .

من هذا أوصى الملتقى :

- يجب رفع الالتباس حول تعدد الاشكال القانونية لتنظيم مؤسسات البحث العلمي لذا يجب ان تتخذ اجراءات لرفع هذا الالتباس .

- في أقرب الآجال ، يجب القيام بتحديد الاشكال القانونية الجديدة و هذا لملائمة القانون للبحث مع طبيعة هذه النشاطات وخاصة التعقد المرتفع لتسيير مثل هذه الوحدات .
- أخيرا نرى أن هذه الاشكال العلمية الجديدة يجب أن تؤدي الى الاستقلالية في التسيير المالي والاداري ، وحرية واسعة في القرار تسيير الموارد البشرية ، المالية والمادية وعدم مركزية القرار حتى على مستوى وحدات البحث .

III-6- قانون العمال الباحثين :

ينطلق التوصيات من الوظائف التي تقوم بها قط البحث فيحصرها فيما يلي :
- صياغة معارف جديدة ، القيام بوضع تحت تعرف البحث العلمي الوسائل المادية ، الطرائف والمناهج او تطويرها ، وضع التقنيات جديدة ، دراسات جديدة مرتبطة بالتطور ،
و للقيام بهذه الوظائف أقر المؤتمر : الحصول على قوة دائمة في مجال عمل البحث ، السهر على هؤلاء العمال يقومون به فعلا ، و تجنيد العمال غير الدائمين حسب برامج محددة .
لذا كله أوصى الملتقى بما يلي: صياغة قانون الباحث ، هذه الوظيفة هي دائمة وتشكل أساس نشاطاته ، غير أن المساهمة في التكوين يمكن أن تكون إجبارية في المكان الذي يعمل فيه الباحث ،
هذه الوظيفة تنظم كما يلي : مساعد البحث ، مكلف بالبحث ، أستاذ للبحث مدير البحث .
التقييم الدوري لنشاط الباحث هو ضروري ، يجب ان يمكن من : الاهتمام بنتائج أعمال البحث (جوائز ... الخ)
تمويل البحث :
قامت هذه اللجنة باحصاء الملاحظات التالية :

- وجود تعدد الاشكال ومنابع تمويل نشاطات البحث ، لكن هذه التعددية يجب أن تبقى مؤقتا -لان أي اتجاه لتوحيدهما سيقلص المرونة الموجودة .

- تشجيع و تطوير العلاقات التعاقدية الموجودة بين وحدات البحث والقطاع السوسيو - اقتصادي ، يجب وضع طريقة شاملة لتمويل البحث .

III-7-صعوبات ذات صيغة ادارية :

لحقت هذه اللجنة الى ما يلي : تقليص المشاكل الداخلية لوحدات البحث ، توضيح مناظيم وحدات البحث ، الطرائق الادارية لتوظيف العمال الباحثين وغيرها .

- أما المشاكل الخارجية فهي تتمثل - حسب التقرير - عدم مرونة المعارف الادارية وجهل الحاجات الخاصة بالبحث .

لذا تقترح اللجنة ما يلي : - لعلاقتها بين القطاعات ، اعطاء حق التكوين ما بعد التدرج لهياكل البحث غير الجامعية ، نشر الاعلام حول المنتوجات والعتاد الموجود في البلاد ، الغاء طريقة الدفع الفوري .

III-8- المشاكل العامة : مرونة في طريقة تمويل البحث ، تبسيط ومرونة طرائق المراقبة للتجارة الخارجية ، وضع اجراءات خاصة لاستجلاب الادوات والمواد الاستراتيجية ، تبسيط الصيغ الجمركية ، التوثيق (يجب على المؤسسات الخاصة أن تنشر على كل مستويات البحث .

الباب الثالث

الفصل الرابع

الدلالات السوسيولوجية لتنظيم البحث العلمي وظروف الباحث في الجزائر

الدلالات السوسيولوجية لتنظيم البحث العلمي وظروف الباحث في الجزائر

I ـ حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي:

بمرسوم رقم 83 ـ 733 المورخ في 17 ديسمبر 1983، تم ، رسميا ، حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

و السؤال المطروح: ما هي الأسباب الدافعة لحل هذه الهيئة ؟ هل هذا راجع للانتقادات الموجهة لها ؟ أم تدخل في اعادة هيكلة المؤسسات ؟ أم لاسباب وظروف خفية أخرى؟

اذا كان حلها في اطار مرحلة اعادة الهيكلة ، فان بحلها تركت فراغا في مجال البحث العلمي (أي في الجانب القانوني) .أي غياب مؤسسة شرعية تقوم بالإجراءات التنظيمية و القانونية لتسيير البحث و مشاريع الباحثين الجارية .

أما اذا كان حلها نظرا لقلة مردوديتها ، فإن الحكم على مردودية البحث العلمي فاننا نعلم أن الحكم على المنتوج العلمي لا يمكن الحكم عليه في المدى القريب (مدة 11 سنة) : أي المسافة الزمنية بين تاريخ ظهورها وتاريخ حلها) بل على المدى المتوسط والبعيد ،وكذلك اكتساب الخبرة في ميدان البحث العلمي لا يمكن الحصول عليها الا على المدى البعيد .

أما انتقاد الخاص بعدد العمال الاداريين الذين يفوق عدد الباحثين (بمعنى آخر علاقة بين نسبة الاداريين الى نسبة الباحثين وهو 21%) فإن الواقع أظهر (من خلال ملاحظتنا المشاركة) على أن العمال الاداريين العاملين في قطاع البحث العلمي سواء على مستوى مقر الهيئة أو على مستوى مراكزها للبحث لا يمثلون الا نسبة 16% .أما النسبة الباقية والتي تمثل نسبة عدد عمال 5% ، فانهم في الحقيقة تابعين إداريا وماليا للهيئة لكن لا يعملون مباشرة في إطارها. بل تابعين اما لمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (انذاك) أو مؤسسات أخرى تابعة لها (جامعات منظمات اليونسكو ، السكو .... الخ) ان سبب هذه المغلطة راجع الى

عاملين أساسيين يدخل في اطار حلّ مشكل التوظيف في اطار التعليم العالي هما:

= حل مشكل الأجور لأنّ على مستوى مقر وزارة التعليم العالي فان قانون الوظيف العمومي هو المطبّق ، قلةمناصب العمل المناسبة لبعض الكفاءات على مستوى الوزارة دفع بهذه الأخيرة الى المرور عن طريق هوب ع . و نشير في هذا السياق بانه انشأ مركزا خصيصا لحل مشكل الموظفين على مستوى مركزية وزارة التعليم و البحث العلمي وهو مركز الابحاث و التنسيق للمعدات والتجهيزات العلمية الجامعية ، انه مركز شكلي لا وجود له في الواقع لانّه هو نفسه يمثل مديرية من المديريات المركزية لوزارة التعليم العالي وهي مديرية المعدات والتجهيزات الجامعية .

من هنا نستخلص ان من بين مهام غير الرسمية للهيئة هو حلّ مشاكل إجتماعية مهنية للوزارة .

و اذا كان المؤتمر الاول للبحث العلمي قد أعطى بوادر غير مباشرة لاعادة تنظيم البحث العلمي بالتركيز على :((إنشاء هيئة عليا للتنسيق ، التنشيط و التخطيط)) (1) فإن تطبيق توصيات المؤتمر تجسدت في حلّ الهيئة الوطنية البحث العلمي، ولم يتم انشاء المحافظة الوطنية للبحث العلمي و التقني الا بعد حلّ هـ و ب ع أي في 1984/07/7 بمرسوم رقم 84-159 .

اذن السؤال المطروح: لماذا جاء حلّ هذه الهيئة في تلك الظروف دون اعطاء بديل قانوني آخر في نفس الوقت يتكفل بمواصلة استمرارية النشاط العلمي .

ان الأسباب المتبقية لتفسير حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي يتم على مستويين متناقضين في الشكل ومتكاملين في المحتوى: :

ان المتغير المحدّد لهذه العملية هو قطاع البحث العلمي قطاع مستقل بذاته حتّى يجد مكانته ضمن التشكيلة البنيوية للسلطة و يظهر هذا جليا من التوصية التالية : انشاء هيئة وطنية ذات مستوى عالي للقيام بوظائف التالية : صياغة ، طبقا لتوجيهات المجلس الاعلى للبحث العلمي و التقني ، عناصر لسياسة شاملة و منسجمة للبحث العلمي، صياغة مخطط وطني للبحث العلمي والتقني مع مشاركة كل الهياكل المعينة ، برمجة توزيع الوسائل ، تقييم البحث العلمي والترقية ، نشر المعرفة في المجتمع)) (2).

(1) Voir Résolution du Séminaire National de la Recherche Scientifique et Technique. n°10 p. 34

(2) Ibidem ; p. 34.

إن التركيز على هذا الشكل من التنظيم لقطاع البحث العلمي في الجزائر تفرضه الظروف السوسيو-سياسية التي تركز في هذه المرحلة على اعتبار أن العلم و البحث العلمي هو من بين الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية) (1).

إذن ، انطلاقا من المكانة الرسمية التي أعطيت للبحث العلمي ، فإن هذا يخول لصلاحيات السلطة ، غير أن هذا الهدف الذي هيئت له الظروف الموضوعية لتحقيقه و من بينها اعادة هيكلة وزارة التعليم العالي و تجريدها من قطاع البحث العلمي وحلّ الهيئة في نفس الوقت.

إن هذا جاء نتيجة لوجود ((صراعات مخفية)) بين فئة على مستوى البنية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي و فئة التي طرحت مشروع البحث العلمي كقطاع مستقل.

و هكذا تدخل عملية الصراع على مستوى السلطة من خلال ميزان القوى بين الفئات المتناقضة، لذا نجد أن الملتقى الوطني الاول للبحث العلمي تحكمّت في توجيهه و تحضيره فئة خارج إطار التعليم العالي و البحث العلمي و أكثر تقربا من السلطة على قاعدة عصبية قوية كما جاء بها إبن خلدون.

و الآن يمكن طرح السؤال التالي: ماهو الشكل الذي اتخذته التناقضات المخفية المذكورة آنفا ؟

بعد حلّ الهيئة الوطنية للبحث العلمي ، ترتبت مشاكل عديدة فيما يخصّ البحث من حيث وجود الاطار القانوني للتسيير و التمويل من جهة ، و من جهة ثانية غياب الطرف الجزائري بالنسبة للتعاون مع الأطراف الخارجية المتعاقدة مع الهيئة للبحث العلمي في إطار مشاريع البحث المشتركة كما طرحت هذه العملية تناقضات منها :

---

(1) الميثاق الوطني: (الباب السادس) الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية سادسا - النهوض التكنولوجي . ص195 .

- الباب الثالث: المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية - التكوين العلمي و التكنولوجي - ص89 .

أن توزيع مشاريع البحث على الجامعات لتسييرها حسب طبيعة البحث طرح تناقضا على مستوى تسيير ميزانية البحث لغياب الاطارات المتخصصة في هذا المجال.

أما مشاريع البحث الجارية على مستوى الجامعات الذين لهم إعتماد مالي لل هـ و ب ع، فإن رؤساء مشاريع البحث اليهـ و ب ع لاعتماد مشاريعهم نظرا لعدم توفر الميزانية على مستوى الجامعة أو لعدم موافقة رئيس الجامعة على تمويل مشاريعهم، وهذا يوضح الصراع بينهم وبين المسيرين الجامعيين))(1).

أما حاليا وبعد إنشاء المحافظة الوطنية للبحث العلمي تحت وصاية الوزارة الاولى ووجود المحافظة الوطنية للطاقات الجديدة والجودة التي نشأت بمرسوم رقم 82 _ 76 المؤرخ في 23 /01 /1982 تحت وصاية رئاسة الجمهورية، تحول التناقضات المخفية على مستوى الافراد إلى تناقضات على مستوى الاجهزة الجديدة خاصة بين المحافظة الوطنية للبحث العلمي والمحافظة الوطنية للطاقات الجديدة والمجددة. في هذا الاطار، نعرض وجهة نظر المحافظ الوطني للبحث العلمي الذي قال ((في النهاية يجب التفكير في ضرورة طرح المشاكل في وقتنا _ هذه وجهة نظري. حاليا ما زال الكثير القيام، لا يجب ان نضع أنفسنا في ظروف تناقضية عندما تكون العلاقات جيدة إن مناخ التشاور يجب ان نحافظ عليه وفي هذا السياق نقوم بجمع كل المجالس ما بين القطاعات لمناقشة ميزانية 1987. كل القطاع _ عدا م.و.ط.ج.م أبدت استعدادها بهذا)) (2).

وهذا يعني أن المحافظ أظهر وأبدى وجود بعض التناقضات بين الجهازين خاصة على المستوى المالي.

وأما المظاهر التي إتخذتها التناقضات والصراع من أجل الاثبات

(1) ملاحظة احد رؤساء المشاريع أثناء الإستجواب مع ... ما ترتب ...

(2) Algérie Actualité n°1069, ... du 10 au 16 Avril 1986 interview de M. KERAMAN , Commissaire de la Recherche Scientifique et Technique par OUAZANI, p. 34

العلني لكفاءة وشهرة ومردودية كل جهاز أمام السلطة والجمهور كانت على شكل معارض مثل معرض المحافظة الوطنية للطاقات الجديدة والمحددة بتاريخ مارس 1986 والمعارض التي تنظمها وزارة التعليم العالي والتي نسميها رسميا "أبواب مفتوحة على الجامعة"! وهو ما دفع بالمحافظ الوطني للبحث العلمي الى القول: يجب أن نكون واقعيين وترك البحث يتطور دون السقوط في التفاخر، أو أخذ المبادرات وأن نقول أننا فعلنا هذا وقمنا بهذا. ولا يجب أن نقوم بالبحث من أجل البحث Tout Azimut لكن حصر مجهوداتنا على أولويات معينة))(1).

إلى هنا فماذا يمكن أن نستخلصه؟:

أهم إستخلاص هو أن عملية حل هـ.و.ب.ع لم تكن عملية منفردة بل تدخل في إطار سلسلة من الميكانيزمات. بحيث بدأت العملية إنطلاقا من النظرة الى قطاع البحث العلمي الذي أعطت السلطة أهمية خاصة ثم تحولت هذه النظرة الى تناقضات مخفية للتسابق نحو التحكم في هذا القطاع، وكانت نتيجة هذه التناقضات المخفية حل (هـ.و.ب.ع) بتأثير لقوة خفية في إطار عدم توازن القوى. وبعد ذلك تحول التناقض المخفي على مستوى الأفراد الى تناقض على مستوى الاجهزة مجسدا في إرادة الشهرة أمام السلطة والجمهور.

---

(1) Ibidem p.34.

II- قانون الاستاذ / الباحث (6 / 08 / 1977

إن الوضعية المهنية الادارية للباحث لم تكن محدّدة بشكل واضح في إطار مرسوم 115 .77 المؤرخ في 1977/08/6 والذي يتضمن تحديد الشروط المتعلّقة بممارسة مهام البحث .

* - فاذا ما تعرضنا بالتحليل لمواد هذا القانون ، نلاحظ ما يلي:

-أ قيام الفصلة بين المعاهد الطبية و التعليم العالي بصورة علنية اذ جاء في المادة الاولى ما يلي: ((يمارس الاساتذة و الاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبّية و الاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدون في التعليم العالي مهام البحث في اطار الدّوام الكامل الجامعي و فقا للكيفيات المحددة ..))

-فرض مهمة البحث على الاستاذ (أي يتسم بالصبغة الالزامية)ولم تعط حرية ,و لمهمة للاستاذوهو ما يؤثّر سلبا على مردودية البحث . في هذا المجال ينص المرسوم في مادّته الثانية على ما يلي: ((يجب على أفراد الاسلاك المذكورة أعلاه أن يثبّتوا قيامهم بنشاطات البحث...)).

- و ((عندما لا يثبّت المدرسون التابعون للأسلاك المذكورة اعلاه قيامهم بنشاطات البحث تضاعف ساعات تدريسهم الاسبوعي .))إن محتوى هذه المادّة تظهر الصبغة القصرية للبحث و هوما يجعل الاستاذ الباحث في وضعية ضغط مضاعف بين التدريس و البحث .

- إضافة على هذا ، فإن حسب المادة 3 ، هنالك ترغيب الاستاذ نحو البحث وهذا بأن (يقبض الاستاذ ...) الذين تكون ابحاثهم موضوع تعاقد مع هـ .و .ب .ع في إطار تعويض شهري وحسب جدول تسعيره المذكور أدناه:

جدول رقم 11 - جدول تسعيرة (1)

الوظيفة المطلوبة	شروط التعيين	العلاوات (التعويض)
ادارة أو تنسيق أو ابتكار برنامج بحث،	باحث مختص (رتبة أستاذ وعند الاقتضاء استاذ محاضر في المعاهد الطبية و إستثنائيا أستاذ مرسم.	1800 د.ج
متبوعة بانجاز برامج البحث،	باحث ذو خبرة (رتبة أستاذ محاضر أو أستاذ محاضر في المعاهد الطبية أو عند الاقتضاء مساعد مرسم.	1600 د.ج
تنفيذ برامج البحث	باحث ليس له خبرة كافية وباحث مبتدئ، (رتبة استاذ مساعد مرسم أو متمرن.	1400 د.ج

- إعادة على كل ما تم ذكره ففي خلاصة ماذا توصّل الاستاذ الباحث الى إختراع فإن له الحق في جائزة تشجيعية بموجب موسوم.

كما أن المرسوم يفرض على الاستاذ الباحث نشر أعماله العلمية في المجالات العلمية الوطنية كما جاءت به المادّة رقم 7 والسؤال المطروح هو: كيف يمكن تحقيق ذلك مع غياب هذه المجالات المتخصّصة التي تعتبر مشكلا مطروحا للاستاذ الباحث ؟

إن نتائج تطبيق هذا القانون طرحتنا قضية بين وضعية الاستاذ كما حيث على الرغم من عدم وجود الشروط الموضوعية للبحث ونخص بالذكر ما جاء في الحوار الذي قمنا به)) (2):

1- عدم وجود ادارة مختصة في تسيير شؤون البحث،

2- التناقض بين إطار القانون والشروط الموضوعية للبحث،

3- عدم وجود بنك للمعلومات العلمية المختصة،

4- عدم وجود مختصين في تسيير وصيانة المخابر العلمية،

5- عدم وجود مناخ و ميدان مناسب لتشجيع البحث.

(1) المادة 3 من مرسوم رقم 115 - 77 المورخ في 1977/8/6 المتضمن الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث.

(2) راجع مكونات العينة المشار اليها في المنهجية، ص ص 191-192

6- عدم وجود قانون أساسي للباحث ،

7- عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للتعاون مع الخارج .

ونحاول الآن تحليل كل نقطة :

1) عدم وجود ادارة مختصة في تسيير شؤون البحث:

لقد ظهر من خلال الحوار الذي قمنا به مع بعض فرق البحث أن مشاكل الادارية لتسيير البحث تعتبر عامل يعيق السير الحسن للبحث ، لقد وجدنا أن 70%* من الحجم الزمني المخصص للبحث موجه لحل مشاكل ادارية المتمثلة في : تمويل المخابر بالمواد الضرورية ،الآلات ، و الاجراءات الادارية الجمركية للحصول على المواد المخبرية من الخارج .

كذلك ، مشكل أو طرق التمويل المالي للبحث .

لقد جاء في تصريح المحافظ الوطني للبحث العلمي والتقني أن 80% من الوقت المخصص من عمل الباحثين هو حل المشاكل المادية و الادارية و تخصيص 20% فقط من وقت عمله ((للبحث العلمي)) (1)

2) التناقض بين الإطار القانوني والشروط الموضوعية للبحث:

لاعطاء البحث العلمي قاعدة واسعة ومتينة ،فانه لا يكفي فرض على العمال الاكفاء واجب القيام بالبحث ولكن ، خلق الشروط ،سواء على مستوى التنظيم أو على على مستوى الامكانيات المادية التي تمكن من إعطاء نشاط البحث أكثر فعالية .

ان إعطاء العلاوات والامكانيات المالية لايكفي وحده لكي يصبح حافزا لانطلاق البحث ، لكن ، هنالك أسباب أخرى التي قد تعيق فعالية البحث العلمي .

ان غياب تجهيز كاف يعرقل كل عمل كاف ، ففي العلوم الدقيقة التجريبية تتطلب تجهيزات مادية قاعدة معتبرة . وحتى في قطاع الآداب

---

* ـ تمت عملية حساب هذه النسبة بالشكل التالي :
تساوي هذه النسبة منوال مجموع النسب التي ذكرها عناصر المسؤولة .. في العينة وهي نسبة نتيجة السؤال : ما هو الوقت المخصص في الاسبوع لكل من :
(1) التدريس
(2) البحث
(3) حل مشاكل المتعلقة بالاجراءات الادارية للمشروع البحث
(4) القيام بالاعمال والخدمات الشخصية
(5) أشياء أخرى

(1) Voir EL-MOUDJAHED du 28 Octobre 1984 p.11

و العلوم الاجتماعية و الانسانية فإن الباحثين هم بحاجة الى أشياء اخرى للعمل على غرار العلوم الدقيقة مثل مكتبات مختصة و شرية و بنك للمعلومات العلمية المختلفة .

كما يطرح مشكل صيانة المخابر المخصصة للبحث أن نتائج البحث الميداني أظهرت أن الباحثين في العلوم التجريبية يؤكدون على مشكل الأدوات و الاجهزة العلمية بالرغم من أن العطل الثانوية يمكنها أن تعطل سير بحث في احد المخابر لمدة طويلة .

3 ـ) <u>عدم وجود مناخ و ميدان مناسب لتشجيع البحث:</u>

لقد لوحظ ان هنالك تناقضا جوهريا بين الباحثين والمسؤ لين العلميين الاداريين .

ـ لو نحلل هذا التناقض نجد أن الأسباب الحقيقية له تتمثل في :

ـ غياب دوافع البحث لدى المسؤولين العلميين و زما قاله أحد المبحوثين ((... ان المسؤولين العلميين ليسو باحثين ولم تكن لهم حوافز عملية للقيام بابحاث ويحاولون التدخل بآرائهم في البحث.)) *

ـ ان اختلاف مدارس تكوين الباحثين غالبا ما يتناقض مع مدارس تكوين المسؤولين العلميين ، و يتجلى هذا في توجيه و اختيار مواضيع البحث و منهجية العمل.

ـ وجد كذلك ان الاختلاف على مستوى التخصص غالبا ما يطرح مشكل كل العلاقات، اذ وجد أن في كثير من الاحيان يتدخل المسؤول في بحث يخرج عن اطار تخصصه ،

ـ عدم وجود تسهيلات متعلقة بنشر نتائج البحوث وهو ما يؤثر نفسيا على الباحث .

ـ عدم لجوء القطاعات المستعملة لنتائج البحث التي قام بها الباحثون

(*) Les Responsables scientifiques ne sont pas très motivés pour la recherche scientifique et essayent d'intervenir dans nos thèmes de recherche.

وهو ما أثر سلبا على العلاقة بين الجامعة ومراكز البحث العلمي من جهة، والقطاعات الصناعية والتجارية من جهة أخرى.

4_) عدم وجود سياسة واضحة للتعاون مع الخارج :

إن تكوين الطلبة ما بعد التدرج وكذلك انتداب الاساتذة للتكوين بالخارج له أثر كبير على تسرّب الباحثين وبقائهم في الخارج وهذا ما اصطلح ب " هجرة الادمغة " ونظراً لعدم وجود سياسة واضحة فيما يخصّ التكوين بالخارج بين الدولة الجزائرية والبلدان المكوّنة سهل هذا التسرّب.
كذلك، مشكل مواضيع البحث التي هي غالبا ما تجري في المخابر الاجنبية. وبالتالي تعكس اهتمامات البلد الذي تجرى فيه .
كما أن الباحث غالبا ما يوجّه بحثه نحو أهداف ذاتية دون الأخذ بعين الاعتبار الاهمية في المساهمة الحقيقية في دراسة المواضيع المحليّة .
كما ان التعاون العلمي مع البلدان الاجنبية يخضع لاعتبارات سياسية ايديولوجية (مثل توجيه التعاون أكثر مع البلدان العربية والدول الاشتراكية) أو نتيجة للعلاقات الذاتية ولا تدخل في إطار العلاقات الرسمية بين الدول.
ومن بين النتائج التي ترتّبت بحلّ الهيئة الوطنية للبحث العلمي نذكر ما يلي:
1 ـ اللجوء الى التكوين بالخارج وهذا في غياب الامكانيات المادّية في مواصلة أعمال البحث الجارية والأرقام التي تبينها في الجدول التالي لهنا دلالاتها العلمية على ذالك

جدول رقم 12= جدول التكوين بالخارج الخاص بالاساتذة والمعيدين للتعليم العالي للفترة 85/84 و85 / 86.

النوع / السنة	السنة السباعية	التّحسين	الانتداب	المجموع
1984 / 85	16	-	392	408
1985 / 86	21	06	306	333
المجموع	37	06	698	741

(تم جمع هذه المعطيات من مديرية التكوين والتربص بالخارج لوزارة لتعليم العالي)

لقد اختبرنا الفترة الجامعية 84/ 85 و85/ 86 وهذا بعد حل الهيئة مع الملاحظة أن المنحة السباعية والتحسين بالخارج اطار ان مخصصان فقط للاساتذة حاملي ((دكتوراه دولة أو ما يعادلها)).

أما الانتداب فهو مخصص للمعيدين وهذا التكوين بالخارج يهدف لتحضير شهادة دكتوراه أو ما يعادلها.

و النتيجة التي نستخلصها تتمثل في النقاط التالية :

1=) يمثل رؤساء مشاريع الهيئة الوطنية للبحث العلمي (41) من مجموع الاساتذة وهو 43 - أي نسبة 95 % *

2=) يمثل عدد أعضاء فرق البحث سواء على مستوى مراكز البحث التابعة للهيئة سابقا أو الجامعات حوالي 576 باحث في مجموع 741 أي بنسبة 77،7%*

ان هذه النسبة كانت مشاريعهم ممولة من طرف الهيئة الوطنية للبحث العلمي قبل حلها .

3=) ان الاتفاقيات والتعاون في مجال البحث العلمي الذى كان عليه في الهيئة الوطنية للبحث موجه بالخصوص مع مراكز البحث والجامعات الفرنسية مما كان له أثر بالغ في توجيه نسبة كبيرة من الباحثين و رؤساء المشاريع الى هذا البلد تمثل نسبة 87٪ من التكوين في الخارج لسنة 85/86 موجودة بفرنسا و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 13 = جدول التكوين بالخارج الخاص بالاساتذة والمعيدين للتعليم العالي لسنة 85/86.

التوزيع حسب البلدان

البلد / برتبة	بريطانيا	مصر	الولايات المتحدة	ايطاليا	بلغاريا	المجر	روسيا	المانيا الاتحادية	اسبانيا	تونس	اليابان	فرنسا
السنة سباعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	21
التحسين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	06
الانتداب	16	10	08	01	01	01	01	01	01	02	01	263
المجموع	16	10	08	01	01	01	01	01	01	02	01	290

(تم جمع هذه المعطيات من مديرية التكوين والتربص بالخارج وزارة التعليم العالي) .

* تمت عملية استنتاج هذه الارقام بالاطلاع على اقائمة اسماء المتكونين بالخارج ومقارنتها بقائمة اسماء فرق البحث التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي .

- وخلاصة هذا القول نستنتج على أن الهيئة الوطنية للبحث العلمي كان لها دورا في تشجيع التكوين ما بعد التدرج بالجزائر وتقليل عبئ الدولة من تكاليف التكوين بالخارج.

- كما نتج عن حل الهيئة كسرين وهجرة العلماء الى الخارج نتيجة لعدم وجود مؤسسة بديلة تتكفل بشؤون مشاريع البحث الجارية.

- ومن جهة ثانية أظهرت عملية حل الهيئة حقيقة ظاهرة "التبعية العلمية" لفرنسا خاصة والبلدان الغربية عامة.

III- الإطار القانوني للباحث : (18 مارس 1986)

بعد انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي، طرح مشكل العمال في هذا القطاع (أي توظيف الباحثين) خاصّة في مرحلة جزأرة التعليم العالي، لذا لم يكن ممكنا استعمال الباحثين بصفة كاملة لغياب قانون الذي لم يسمح لهم الانتقال الى القطاع الصّناعي كباحثين، بل يصنفون في مناصب عمل خاصّة بالقطاع الاقتصادي .

نتج عن هذه الوضعية صدور قانون الباحث 86 ـ52 الصّادر يوم 18 /1986/3 الذي حاول حلّ مشكل الباحث وإعطائه صفة الباحث . لكن في الواقع لم يكن هنالك تحديد حجم زمني مخصّص للبحث والتدريس لأن الباحثين في هذه الحالة لهم مهام التدريس أكثر من البحث، لذا لم تكن مهمة البحث واضحة ، وكان الباحث تابعا للتعليم العالي أي كمهمة إضافية إجبارية .

كما كان البحث موجّها للحصول على شهادات جامعية ، أي بحث أكاديمي وهنا لا يمكن الفصل بين التعليم العالي و البحث العلمي، بل اندماجا بينهما لذالك كل المشاكل التي طرحت على التعليم العالي ، طرحت كذلك على البحث العلمي.

كما كانت هنالك عراقيل لصدور قانون الباحث كمهمة مستقلّة (كقانون خاص) وهذه الوضعية تدخل في الاشكال السياسي المتميّز بالصراع (من أجل الوصول للسّلطة) و تأجيل حل المشكل الذي يدخل في إطار تخمين تنظيم البحث في مساحة زمنية معينة .

لذا بظهور قانون الباحث تم حلّ محافظة الطّاقات الجديدة ، وانشاء المحافظة السامية للبحث العلمي، ولا يمكن فهم هذه الاشكالية الا على ضوء الوضعية الحالية لتنظيم البحث العلمي في الجزائر.

كما يمكن تفسير تماطل صدور القانون الأساسي للباحث الا من خلال تماطل تطبيق القانون العام للعامل الذي صدر سنة 1978 ولم يبدأ في تطبيقه الآ منذ 1985 .

غير ان السؤال المطروح : كيف تم صياغة القانون الاساسي للباحث ؟

قبل ان نجيب على هذا السؤال لا بدّ من عرض ملخّص لهذا القانون .

ان قانون الباحث رقم 85_52 الصادر يوم 18 / 3 / 1986 يختلف عن قانون الاستاذ الباحث) (1) .

فالاطار القانوني الجديد يتميّز بما يلي :

- فصل الباحث عن الاستاذ : ((إنّ الباحثين مكلّفون بمتابعة و انجاز أعمال البحث في ميدان علمي وتقني محدّد قصد ، المجيئ بحلول خاصّة و جديدة للمشاكل المطروحة لتلبية حاجة سوسيو اقتصادية ،علمية أو تكنولوجية معينة)) (2) .

وهذا يعني أنّ الباحث أوكلت له المهام التّالية :

* - صياغة افكار جديدة ، العمل على مضاعفة كفاءتهم والتحكّم في العلوم والتقنيات ، المشاكل في وضع أدوات تكنولوجية جديدة ، منتوجات..... الخ ؛ المساهمة الفعالة في تفسير و تكييف التكنولوجيا الموجودة .

غير ان السؤال المطروح : هل أن الباحث جردت منه كلّ مهام التّعليم ؟

يرى القانون الأساسي للباحث أن الباحث إضافة الى الميدان العلمي والتّقني الذي يعنيه فإنه :

*(يشارك في تحضير و تأطير تربصات التكوين و التحسين ، تنظيم و إعطاء محاضرات علمية وتقنية ، إعطاء دروس في اقسام التدرج في أقصى حدّ من الساعات الذي سيحدّد بقرار وزاري ، القيام بتأطير مذكرات الماجستير والاطروحات الدكتوراه والمشاركة في مختلف لجان المناقشات .)) (3) .

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرقم 12 الصادر بتاريخ يوم الاربعاء 19 / 3/ 1986 .

(2) نفس المرجع المادة 5

(3) نفس المرجع المادة 8

وهذا يعني بالمقارنة مع القانون السابق أن الباحث يعمل في إطار التعليم العالي إستثنائيا وعند الضرورة وهو عكس قانون الاستاذ الباحث الذي يفرض على الاستاذ أن يقوم بمهام البحث. ويتجلى هذا واضحا من خلال المكان المحدد للباحث وهو مراكز ووحدات البحث (وليس الجامعات).

أما عن امكانية نشر نتائج البحوث فإن القانون يعطي للباحث هذا الحق لكن بشروط أهمها السر المهني والأسرار الاستراتيجية وهذا يعني أن نشر نتائج البحوث تبقى مرتبطة بهذا الشرط الأساسي.

وتتجلى هذه المراقبة الادارية والسياسية من خلال هذه الفترة التي ترى أن: ((الباحث يجب أن يفرض على نفسه عند ممارسة نشاطه أن يكرس مجهوداته في التقدم الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للبلاد وأن يعمل في اتجاه مثل أهداف الثورة الاشتراكية)) (1).

أما عن علاقة الباحث بالمؤسسات التي يعمل في إطارها فإن القانون يفرض على الباحث أن يكون في خدمة المؤسسة التي يعمل في إطارها على مستويين أساسيين.

= مستوى اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع البحث من طرف الباحث يخضع للاتجاه العام للمؤسسة التي يعمل في إطارها اذ كما يقول المادة 19: ((في إطار تنفيذ المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني فعندما يصبح الميدان المحدد من طرف مديرية البنية التي ينتمي لها .)) وهذا يعني ان الباحث يجب ان يخضع للاتجاه العام للبحث المسطر من طرف المؤسسة.

= مستوى امتلاك نتائج البحث :

---

(1) نفس المرجع لمادة 15.

أما نتائج البحث، فإن الباحث ليس له الحقّ الكامل في استغلالها مادام يعمل لمؤسسة ما، لذا جاء في المادة 22 أنّ : ((اختراعات واكتشافات الباحث تعود الحقّ الكامل للمؤسسة التي تستعمله .)) وهذا يعني أن الباحث مثل العامل، يعمل مقابل أجر معيّن لكن نتائج عمله يكون قد أخذ مقابلها .
إلى هنا نكون قد عرضنا ملخّصا لهذا القانون وهو ما يدفعنا إلى التّحليل التّالي:
ان ظهوره كان آليا في إطار القانون العام للعامل، متميزا بغيا بالمناقشة من طرف المعنيين الأوليين (وهم الباحثين) لإبراز الخصوصيات التي تميّز قطاع البحث، و اعتبر الباحث كعامل، يدخل في المنظور الايديولوجي لمفهوم العمل والعامل .

من هنا نستخلص ما يلي :
-يطرح نمط مؤسسة البحث، وعلاقة الباحث بالمؤسسة ، فاذا كان الباحث في الجامعة فانه لا يمكن أن يكون مستقلا عن التدريس، و يبقى دائما في نفس الوضعية السابقة (استاذ/باحث) واذا اعتبرنا الجامعة كمركز . بحث فما هو الا تغيير اداري، لكن ممارسته لا تختلف - لذا على من يطبّق هذا القانون ؟ هل يمكن تطبيقه على الجامعة ؟
-هنا يظهر الصّراع بين قطاعين: قطاع التعليم العالي و قطاع البحث العلمي عن طريق الوصاية على الكفاءات العلمية، فاذا اعتبرنا الباحث مستقلا عن التدريس فيجب ان تكون هنالك إستقلالية تامّة للباحث عن التدريس أي ، يجب ان تكون تنظيمات هيكلية خاصّة بالبحث العلمي مستقلة عن التعليم العالي (أي الجامعات) الآن المشكل يطرح حول توفر هذه الكفاءات العلمية مع العلم أن النّسبة العظمى من الباحثين ينتمون للجامعات ويقومون بوظائف التدريس، ان هذه الاشكالية هي التي انتجت الصّراع بين القطاعين ، أي السّلطة على قطاع البحث العلمي وكذلك استقطاب الكفاءات والتّنظيمات العلمية.

من هنا توصل الى الفكرة التالية: نجد حاليا قاعدة قانونية مستقلة لقطاع البحث العلمي، لكن العنصر البشري موجود في مؤسسات خارجة عن منظومات البحث العلمي. والسؤال المطروح: ما هو الاتجاه الذي سيتخذه هذا الصراع؟
ان الاجابة عن هذا السؤال يظهر من خلال التساؤلات التالية في إنتظار تطبيق القانون الاساسي للباحث.

- كيف يتم توظيف الباحثين في إطار القانون الخاص بهم؟
- هل يبقى (تطبيقا) قانون الباحث/ الاستاذ الساري المفعول الذي قانونيا.

-ه- نتائج الدراسة -ه-

من بين أهم النتائج المستخلصة من تحليلاتنا النظرية هو أنّ العلم مثل و يمثّل ميدان من الميادين الحسّاسة في عملية الصّراع الطبقي و النزاعات الطائفية بين المجموعات والافراد. لقد كان و ما زال يستعمل كأداة لتحقيق أغراض الاتجاهات الطّبقية و الطائفية والعصبية.

إنّ دور العلم يختلف من تكوينة اجتماعية الى أخرى وذلك حسب طبيعة علاقات الانتاج. ففي المرحلة الانتقالية من الاقطاعية إلى الرأسمالية في أوروبا، لعب العلم دورا أساسيا في تحرير الانسان من الخرافات الميتافيزيقية والقيود الوهمية الذي ميّز الفكر الاقطاعي كما غيّر في أسلوب الانتاج وذلك بتحسين قوى انتاج إدخال ادوات الانتاج وبذلك احداث ثورة صناعية.

ففي النظام الرأسمالي فقد كان العلم وسيلة الرأسمالية ضدّ الطّبقة العاملة فزاد من ثراء البرجوازية و من فقر الطبقة العاملة بل تجاوزت حدود الدول الرأسمالية وانتشار ظاهرة الاستعمار و تسابق الدّول الرأسمالية على ذلك و ظهرت بذلك تطبيقات نتائج العلم في الميدان العسكري.

أما في المرحلة الانتقالية الى الاشتراكية و نخصّ بالذكر الاتحاد السّوفياتي و البلدان الشّرقية بصفة عامّة صار العلم يمثل ايديولوجية النظام السّياسي كنظيراتها في البلدان الرأسمالية. اذ جاء في أطروحة الحزب الشيوعي السوفياتي الاخيرة أنّه ((بواسطة الثورة العلمية و التكنولوجية يمكن تحقيق النّظام الشيوعي والمجتمع الشيوعي و القضاء على الفوارق الطبقية)) (1).

تبنت بعض "البلدان النّامية" بعد استقلالها هذه الفكرة وهي مغايرة لأهدافها بحيث تتمثّل فكرتها في استعمال الثّورة العلمية و التّكنولوجية من أجل التّنمية ومن بين هذه البلدان الجزائر. إلاّ أنّ العلم في هذه

(1) Voir A.D. MAGALINE ; op. Cit.

البلدان كان في آخر التحليل هامشيا عن الواقع بل كان يستعمل كشعار إيديولوجي غير فعّال لذاته بل لتحقيق أغراض أخرى مرتبطة بمصالح طائفية أو مجموعة أو شريحة أو عصبية في تلك البلدان.

لعب العلم في هذه البلدان دورا محوريا في تحقيق التحالف العصبي و الطبقي فأصبح يمثّل إيديولوجية السلطة والدّولة التي تشترك فيها القوى المتحالفة ، الا أنّ أثر هذه الايديولوجية لايظهر في الواقع العملي بل تبقى إيديولوجية أو عصبية كل من القوّات الاجتماعية المتحالفة التّي بيدها السّلطة فعّلة في الواقع .

و نتيجة لهذا الوضع الاجتماعي السياسي الذي تتميّز به البلدان النّامية أصبح يسيطر على العلم الاشكالي السّياسي والنّزاعات الجماعية و الفردية وصراع العصبية العصبيات و الطّوائف من أجل الحصول على السّلطة .

أمّا عن تنظيمات العلم فيمكننا أن نستنتج من خلال دراستنا وعرضنا لمختلف النماذج العالمية باختلافاتها الايديولوجية و الاقتصادية على أن مراقبة و تبنّي العلم من طرف السلطة السّياسية (كالاحزاب السّياسية المختلفة) أو الدوّلة ضمن أجهزتها الايديولوجية هي فكرة تبنّاها العرب المسلمون أو لا ما بينّاه في تعرضنا لتاريخ العلم في هذه الدّراسة .

إن الغاية من ذلك حسب ما جاء في مقدمة إبن خلدون في أطوار الدّولة و اختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار :((الطّور الأول ،الظفر بالبغية و غلب المدافع والمانع و الاستيلاء على الملك و انتزاعه من أيدي الدّولة في هذا الطّور أسوة قومه في إكتساب المجد وجباية المال و المدافعة عن الحوزة والحماية لا ينفرد دونهم بشئ لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع فيها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها . الطّور الثاني

طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة ويكون صاحب الدولة في هذا الطور مغنيا باصطناع الرجال واتخاذ الموالي والصنائع والاستكثار من ذلك لجذع أنوف اهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له نسبة الضاربين في الملك بمثل سهمه فهو يدافعهم عن الأمر ويصدّهم عن موارده .)) (1)

هذا بالنسبة للبلدان النامية حسب المصطلح الحديث.

أما بالنّسبة للبلدان الرأسمالية تمثّل عملية حصر العلم ضمن المؤسسات التنظيمية المختصّة مصدرا لتجديد قوى الانتاج وبذلك زيادة الارباح كما للشركات متعدّدة الجنسيات دور فعّال في تمويل مشاريع البحث المربحة على مستوى الجامعات أو المراكز التابعة لها. كما أصبحت هذه الشركات من خلال منظماتها العملية المختلفة يستعمل العلم كوسيلة لترك البلدان النّامية تابعة لها (تبعية تكنولوجية وعلمية).

ونظرا لظهوره التركيز الصّناعي العمودي لشركات متعدّدة الجنسيات أنشأت بعض الجامعات والمراكز العلمية خصّيصا لخدمة مصالح هذه الشركات.

أما في البلدان المسماة بالاشتراكية فإن التنظيمات العلمية محتكرة من طرف الدولة وضمن القطاع العام وهي مثلها مثل باقي الاجهزة الايديولوجية للدوّل الاخرى.

أمّا النتائج المتحصّل عليها من دراستنا لحالة التنظيم للبحث العلمي في الجزائر خاصة بتحليلنا للدلالات السّوسيولوجية لعملية حلّ الهيئة الوطنية للبحث العلمي وعمليات تنظيم البحث العلمي الجزائري نستنتج مايلي:

اذا كانت الاتجاهات الايديولوجية قد أثّرت على العلم والبحث العلمي في

---

(1) عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 175.

البلدان المصنّعة الرأسمالية منها والمسماة بالاشتراكية نلاحظ اختلاف في التكوينة الاجتماعية الجزائرية بحيث نجد أنّ العصبيات أثر في تبلور لتنظيم العلم للبحث العلمي في الجزائر نتيجة للنزاعات والصّراعات العصبية لبلوغ غاياتها أي السّلطة.

لذلك عرف العلم و تنظيم البحث العلمي تأثير للاشكال السياسي بين العصبيات المتنازعة عليه نظرا لما يمثّله العلم و البحث العلمي المحدّد من خلال المواثيق الايديولوجية والرسمية والخطات الرسمي في البلاد.

أمّا الميكانيزمات المخفية فإنها تتبلور وتظهر من خلال التنافس على تنظيم المعارض العلمية المختلفة والنّزاعات على صلاحيات مجال البحث العلمي بين القطاعات المعنية وغيرها.

ومن خلال تحليلنا للملتقى الوطني للبحث العلمي و التقني والدّلالات السوسيولوجية لتنظيمه توصلنا الى أن هنالك فئة معينة أثرت عن طريق إتجاهها في توجيه أعمال الملتقى نحو" توصيلات" تعكس غلبة هذه الفئة عن الفئات الأخرى (حسب التعبير الخلدوني) بحيث تشكّل موضوع حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي ضمنيا وسيلة أولية في الوصول الى التحكّم في قطاع البحث العلمي و التقني عن طريق إنشاء منظمات أخرى.

ان حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي سنة ونصف بعد انعقاد الملتقى الوطني للبحث العلمي والتقني أنشأت المحافظة الوطنية للبحث العلمي والتقني التي حلّت بدورها بعد شهر من انعقاد معرض البحث العلمي الذي نظم من طرف المحافظة الوطنية للطاقات الجديدة والمجدّدة و أنشئت المحافظة السّامية للبحث العلمي.

ان هذه النتيجة تبرز النزاعات المخفية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه

تنظيم البحث العلمي.

إذن بعدما تعرضنا الى الاسباب الخفية التي لعبت وما زالت تلعب دورا هاماً في التنظيم البنيوي للبحث نعرض النتيجة الخاصة بالتنظيم القانوني له . اذ توصلنا الى نتيجة أخرى و هي أن الشكال السياسي للبحث في الجزائر انعكس على شكل الصياغة القانونية لتنظيمه فنجده قد أهمل مشاركة الباحث في هذه الصياغة وذلك راجع الى أن ظهور الاطار القانوني يدخل في السياق العام للاشكال السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر .

حسب تحليلات الاجهزة الايديولوجية للدولة ، توصلنا الى ان تنظيمات البحث العلمي في الجزائر لم تكن لها الوظيفة العلمية المحسوسة نظرا لظروف موضوعية تعرضنا لها في السابق بل تقوم بدور إيديولوجي أو بدور الاجهزة الايديولوجية للدولة .

و أخيرا ، أهم الأسئلة التي يمكن طرحها هي ::

- ماهو السياق السوسيولوجي العام لهذه النتائج؟
- ماهو الاطار الاجتماعي للباحث الجزائري و التكوين ما بعد التدرج على الخصوص و علاقته بالميدان المهني

و هذه الاسئلة تحتاج بدورها الى دراسات مستقبلية أعمق .

قائمة المراجع

I- المراجع العامة:

أ - المراجع باللغة العربية

1 - الدكتور أحمد الخشاب " التغيير الاجتماعي - المكتبة الثقافية العدد 261- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1971 .

2 - لينين "الدولة والثورة" دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية - موسكو 1918 .

3 - الدكتور شيث نعمان : العمل العلمي و موسساته في البلاد المبتدئة" دار الطليعة للطباعة" و النشر بيروت - الطبعة الاولى 1968 .

4 - الدكتور عبد القادر جغلول : الاشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون - طبعة ثانية منقحة - دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ، الطبعة الثانية 1981 .

5 - الدكتور الياس فرح : تطور الايديولوجية العربية الثورية 2 الفكر الاشتراكي - الموسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الاولى 1979 .

6 - هنري لوفيفر :"ماركس و علم الاجتماع" ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعي - منشورات وزارة الثقافة - دمشق 1971 .

7 - الدكتور صلاح بيومي :"حوافز الانتاج في الصناعة" - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1982 .

ب - المراجع باللغة الاجنبية :

1.- L. KOLAKOWSKI - "Positivist phylosophy " (Pengoin) 1972.

2.- A. TOURAINE .- Production de la société - Editions SEUIL PARIS ., 1973.

3.- J. CRYROCHEN .- L'organisation sociale - Editions SEUIL PARIS ., 1977.

4.- M. DUVERGER .- " Méthodes des sciences sociales "
Troisième édition - P.U.F., 1964.

5.- R. ARON .- " Les étapes de la pensée sociologique "
Editions GALLIMARD ., 1967.

6.- G. ROCHER .- " L'organisation sociale "- Introduction
à la sociologie générale . Edition HMH.
1968.

7.- G. BOUTHOUL .- "Variation et mutations sociales " .Traité
de sociologie II .- Petite bibliothèque
PAYOT., 1968.

8.- M. CROZIER .- " Le phénomène bureaucratique " Editions
du SEUIL ., 1963.

9.- C. ROYNETTE et A. MIGNOTTE .- " Pratique de l'organisation
administrative " .- Chotard et associés
Editeurs . PARIS ., 1971.

10.- L. BELLONE .- "Amélioration de la condition de l'homme au
Travail ". Les Editions d'organisation.,
1976.

11.- C. BETTEHEIM .- "Planification et croissance accélérée" FM/
Petite collection Maspero - PARIS ., 1978.

12.- N. BERDIAEV .-"Les services et le sens du communisme Russe."
Traduit du russe par L. JULIEN GAIN-GALLIMARD
Editions ., 1951.

13.- M.A. MACCIOECHI .- " Pour GRAMSCI " Editions SEUIL - PARIS.,
1974.

14.- N. POULANTZAS .- "Pouvoir politique et classes sociales ".
François Maspero - PARIS ., 1980.

15.- MARX et ENGELS .- " L'idéologie allemande " Editions Sociales.
PARIS ., 1978.

16.- P. ANSART .- " Les idéologies politiques " collection S .U.P. - P.U.F. PARIS ., 1974.

17.- L. ALTHUSSER.- " Positions (1964-1975).- Editions sociales PARIS ., 1976.

18.- A.D. MAGALINE .- " Lutte de classes et dévalorisation du capital . François Maspero .PARIS., 1975.

19.- G. CHALIAND .- " Mythes révolutionnaires du Tiers Monde. Editions SEUIL - PARIS., 1976.

20.- M. DION .- " Sociologie et idéologie ". Editions Sociales . PARIS.; 1973.

II- المراجع الخاصة بالعلم و البحث العلمي والتكنولوجي :

أ - المراجع باللغة العربية :

1 - الدكتور خليل ابراهيم الجبياشي "العلم" : نظرياته وتطبيقاته مطبعة عصام - بغداد 1981 .

2 - الدكتور ابراهيم بدران : العلم والتكنولوجيا و التنمية في الوطن العربي - بغداد 1982 .

3 - اتحاد مجالس البحث العلمي العربية :" دور اجهزة البحث العلمي العربية في عملية التنمية القومية " و نتائج الندوة (عمان 5 الى 7 /02/ 1979) تحرير الدكتور بسام الساكت - بغداد 1981 .

4 - ف . ج . أفاناسييف : " الثورة العلمية و التكنولوجية "دار الثقافة الجديدة - الطبعة الاولى - [illegible] 1976

5 - الدكتور عثمان زيد :"التبعية التكنولوجية و مقومات نقل التكنولوجيا" اتحاد مجالس البحث العلمي العربية - بغداد 1978.

6 - د. برانت :" التكنولوجيا في المجتمع " بحث مقدم الى المؤتمر الفلسفي الدولي الخامس عشر - (فارنا - بلغاريا - 1973) مجلة الطليعة المصرية - ديسمبر 1977 .

7 - نشرة اليونسكو : أ - المجلة رقم 9 العددان 3 و 4 باريس 1981
ب - مجلة رقم 10 العددان 1 و 2 باريس 1982 .

8 - مجلات اتحاد مجالس البحث العلمي العربية من العدد التجريبي الى غاية العدد 10 .

9 - الامم المتحدة : وقائع مؤتمر الامم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا للتنمية - فيينا (النمسا) 20 الى 31/08/ 1979 .

ب ـ المراجع باللغة الاجنبية :

1.- MANUEL DE FRASCATI .- " La mesure des activités scientifiques et techniques "O.C.D.E. PARIS 1976.

2.- R.K. MERTON .- " The institutionnal imperatives of scoe,ces " Ed .Sociology of Science (Penguin ., 1972).

3.- E. ZILSEN .- The sociological roots of science " from American Journal of Sociology, 1941 - 2 Reprinted in H.F. KERNEY (ed) origins of the scientific revolution (Longmans., 1964).

4.- A. GORZ .- On the class character of science and scientests " from rose/rose (eds) the political économy of science (Mac MILLAN., 1976).

5.- J. NEEDHAM .- History and human values. A chinesepers-pective for world science and technology from rose/rose (eds) the radicalisation of science (Mac MILLAN., 1976).

6.- R. MILISAVLJEVIC .- Environnement idéologie et science " éditions anthropos. PARIS ., 1978.

7.- A. SANDBERG .- THe limits to democratic planning"(Liber Stockholm., 1976).

8.- T.S. KOHN .- "Scientific paradigms " From Bernes.

9.- J.M. COOPER .- "The scientific and technical . Revolution in Soviet theory " From F.J. FLERON (ed) Technology and communist culure (Proeger., 1977).

10.- J.D. BERNAL .- "Science in history (Penguin., 1969).

11.- **Ph. ROQUEPLO** .- " Le partage du savoir " Science, culture vulgarisation - collection science ouverte Editions du SEUIL - PARIS ., 1974.

12.- **V. TOURTCHEUKO** .- " La Révolution scientifique et technique et la révolution dans l'enseignement .Editions des Progrès - MOSCOU -URSS., 1975.

13.- **C. FABRIZIO** et **N. SKROTZKY** .- "Regards sur la culture et la recherche scientifique ". La documentation française .- PARIS., 1974.

14.- **T. SHINN** .- "Division du savoir et spécificité organisationnelle des laboratoires de recherche industriels en France. in Revue Française de sociologie . 1er Trimestre 1980. 21ème édition C.N.R.S. pp. 3-36.

15.- **P. DE BRAYNE., J. HERMAN., M. DE SCHOUTHEETE** .- "Dynamique de la recherche en sciences sociales " P.U.F., 1974.

16.- **LES CAHIERS DU C.R.E.S.M.** n°14 " Politiques scientifiques et technologiques au MAGHREB et au PROCHE-ORIENT . Editions du C.N.R.S.- PARIS.,1982.

17.- **LA POLITIQUE DE LA SCIENCE** in Revue " problèmes politiques et sociaux " n° 288 du 09.07.1976 . La documentation française.

18.- **MINISTERE DE LA RECHERCHE ET DE LA TECHNOLOGIE** " Actes du colloque national .- Recherche et technologie:

Annexes .1.- Recherche ,technologie et société.
.2.- Les grands équilibres et les domaines clés.
.3.- Un élément moteur pour sortir de la crise.
.4.- Hommes et institutions
.5.- Les acteurs du choix : les moyens à mettre en oeuvre.

.6. Journées thématiques .
La documentation française. PARIS.,1982.

19.- **R. MICOULAUT** .- " Structures et planification de la recherche et du développement en R.F.A. - Editions L.G.D.J.- PARIS ., 1977.

20.- **VALENTIN V. MASSOW**.- " La science et la promotion scientifique en R.F.A." Traduction CLaude MURAI. PARIS ., 1983.

21.- **MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE .- DIRECTION DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET TECHNIQUE** (D.R.S.T.) DE TUNISIE .- Recherche en cours, années 1980-1981 (Programmes , équipes de recherche et financement. Ed. du C.N.U.D.S.T. TUNIS.

22.- **LA SCIENCE EN YOUGOSLAVIE** " - Zagreb ., 1980.

23.- **HONGRIE 76** " Editions Pannonia - Imprimerie FRANKLIN. BUDAPEST ., 1976.

24.- C.E.E. .- Programme pluriannuel du centre commun de recherche 1980/1983.- BRUXELLES., 1979.

III- المراجع الخاصة بالمجتمع الجزائري:

أ - المراجع باللغة العربية :

1 - عبد اللطيف بن اشنهو: تكوين التخلف في الجزائر "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962) ترجمة نخبة من الاساتذة راجعه : عبد السلام شحاذة . دققه واشرف عليه - د: محمد يحيى ربيع المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - مطبعة أحمد زبانة الجزائر 1979 .

2 - مغنية الازرق: نشوء الطبقات في الجزائر "دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي - السياسي - ترجمة سمير كرم - مؤسسة الابحاث العربية 1980 .

3 ـ الدكتور عبد الله شريط : المشكلة الايديولوجية و قضايا التنمية ـديوان المطبوعات الجامعية ـالجزائر 1981.
4 ـ الميثاق الوطني" الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية حزب جبهة التحرير الوطني .

ب ـ المراجع باللغة الاجنبية :

1.- **M. CAMAU** .- " Pouvoirs et institutions au MAGHREB Céres Productions., 1978.

2.- **LES CAHIERS DU C.R.E.S.M. n°11.-** " Les classes Moyennes au MAGHREB " Editions du CNRS PARIS., 1980.

3.- **LES TEMPS MODERNES** .- " ALGERIE...- ESPOIRS ET REALITES" 39ème année Juillet-Août 1982 n° 432-433.

4.- **M.E. BENISSAD** .- " Sous-développement capitalisme et socialisme . 2ème édition SNED. ALGER., 1978.

5.- **N. SAFIR** .- " Essais d'analyse sociologique " Tome II.- Emploi, industrialisation et développement O.P.U.-E.N.A.L. ALGER., 1985.

6.- **H. TEMMAR** .- " Structure et modèle de développement de l'Algérie " S N E D - ALGER ., 1974.

7.- **D. GLASMAN** et **J. KREMER** .- " Essai sur l'université et les cadres en Algérie ". Editions C.N.R.S. PARIS ., 1978.

8.- **F. BENATIA** .- L'Algérie dans les sciences sociales 1962-1982 " in revue sciences sociales Panorama . ONRS-Algérie n°8 - Novembre 1982.

9.- " Contribution de l'ONRS à la formation post-graduée . (Séminaire national sur la post-graduation " Alger 8-10/03/1983).

2.- MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE - DIRECTION DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE (D.R.S.).- " Inventaire du potentiel scientifique et technique (Bibliothèques et centres de documentation) Alger ., 1982.

3.- MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE :-" Etude concernant le développement de l'Enseignement Supérieur en Algérie 1974-1985. BUCAREST- ROUMANIE. FEVRIER., 1976.

4.- DOCUMENTS DU SEMINAIRE NATIONAL DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE (Alger du 23 au 25 Févreir 1982).- Rapports des commissions du séminaire.
- Résolutions du séminaire
- Rapports des différents secteurs participants au séminaire.

5.- REVUE EL DJEICH N°248 " Les résolutions du 5ème congrès du F.L.N. " 21 ème année . Janvier ., 1984.

6.- REVUE UNIVERSITE N°9 " Discours du Secrétaire Général du C.N.R.S.
* Actes du Séminaire National sur la recherche scientifique " (Alger du 23 au 25 Février., 1982).
* Algérie-actualité n°1069 du 10 au 16.04.1986.
* El-Moudjahid du 28.10.1984.

7.- ARBEITSGEMEINSCHAFT PLANUNGSFORSCHOUG HEIDELBER (APF) RFA. Etude sur la carte nationale de la recherche scientifique . Etape III.- Rapport final préparée pour l'ONRS Décembre ., 1978.

IV- مراجع حول العلم و البحث العلمي في الجزائر:

أ- المراجع باللغة الوطنية :

1 - مجلة الجامعة : العدد الثاني - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1975،

2 - الهيئة الوطنية للبحث العلمي : تقرير حول نشاطات الهيئة -"الحصيلة والآفاق" نوفمبر 1981،

3 - الهيئة الوطنية للبحث العلمي "مصنف لنصوص التشريعية للبحث" سبتمبر 1983 ،

ب - المراجع باللغة الاجنبية :

1.- DOCUMENTS DE L'ORGANISME NATIONAL DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE (O.N.R.S.).

1.- "Diagnostic de l'état actuel de la recherche à l'O.N.R.S." Novembre 1983.

2.- "L'O.N.R.S. de 1975 à 1983 (chiffres et graphiques) Novembre 1983.

3.- "Bilan synthétique .- Aspect production scientifique.
.- Aspect financier .Sept. 1983.

4.- Bilan scientifique de la recherche à l'ONRS 1975/1980.

5.- "Projet de rapport sur les perspectives quinquennales de la recherche scientifique à l'ONRS 1982/1984" Mai 1982.

6.- "Rapport sur les activités de développement de la recherche à l'ONRS (Bilan 1973-1983- Proposition de restructuration) Décembre 1983.

7.- "La recherche scientifique et technique dans les secteurs Socio-Economiques " Avril 1982.

8.- " Avant-projet du 2ème plan quinquennal de la recherche scientifique et technique (1983/1989) de l'ONRS" Novembre 1983.

=0= الملاحق =0=

ملحق رقم (1)

الامر رقم 73 _44 المورخ في25 جمادى الثانية عام1303 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن احداث الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

Ordonnance 73-44 du 25 Juillet 1973 portant création d'un organisme national de la recherche scientifique.

LOIS ET ORDONNANCES

Ordonnance n° 73-44 du 25 juillet 1973 portant création d'un organisme national de la recherche scientifique.

AU NOM DU PEUPLE,

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des Ministres,

Sur le rapport du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,

Vu les ordonnances n°s 65-182 du 10 juillet 1965 et 70-53 du 18 djoumada I 1390 correspondant au 21 juillet 1970 portant constitution du Gouvernement ;

Ordonne :

Article 1er. — Est approuvée la création de l'organisme national de la recherche scientifique, dénommé « ONRS », dont le siège est à Alger.

Art. 2. — Les modalités de fonctionnement de l'organisme et son organisation administrative et financière, sont précisées dans les statuts annexés à la présente ordonnance.

Art. 3. — Sont intégrés à l'ONRS :

1. — Suivant des modalités qui seront précisées, en tant que de besoin, par arrêté du ministre chargé de la recherche scientifique : les centres de recherche relevant du conseil provisoire de la recherche scientifique, des universités ou d'établissements d'enseignement supérieur et ayant vocation à la recherche appliquée et à la recherche développement ;

2 — Eventuellement, tout autre service ou unité de recherche scientifique et technique, suivant des modalités qui seront précisées par arrêté conjoint du ministre chargé de la recherche scientifique et du ou des ministres intéressés (dont dépend le centre ou l'unité de recherche concernés).

Art. 4. — La dissolution de l'organisme national de la recherche scientifique, la liquidation et la dévolution de ses biens relèvent d'un texte à caractère législatif.

Art. 5. — Toutes dispositions contraires à la présente ordonnance sont abrogées, et notamment le décret n° 65-118 du 13 avril 1965 portant création d'un conseil supérieur de la recherche scientifique.

Art. 6. — La présente ordonnance ainsi que les statuts ci-annexés seront publiés au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 juillet 1973.

Houari BOUMEDIENE.

STATUTS

DE L'ORGANISME NATIONAL DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE (O.N.R.S.)

TITRE I

FORME - DENOMINATION - SIEGE

Article 1er. — Il est créé un établissement public à caractère scientifique et culturel, dénommé « organisme national de la recherche scientifique, par abréviation O.N.R.S., doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière. L'O.N.R.S. est placé sous la tutelle du ministre chargé de la recherche scientifique.

Il a son siège à Alger. Il peut ouvrir des centres et des annexes en tout autre lieu du territoire national par arrêté du ministre de tutelle.

TITRE II

OBJET

Art. 2. — L'O.N.R.S. est l'instrument d'exécution de la politique de promotion et d'orientation de la recherche scientifique définie par le Gouvernement.

Il a notamment pour objet :

— d'impulser et d'orienter les travaux de recherche scientifique des universités et instituts notamment par l'octroi de subventions et la passation de contrats,

— de contrôler les activités scientifiques et la gestion des centres de recherche qui dépendent de lui, de veiller à leur bon fonctionnement ainsi qu'à l'exécution des programmes de recherche,

— d'assurer la liaison et la coordination entre le secteur utilisateur de la recherche d'une part, universités, instituts et centres de recherche d'autre part, et à cet effet, concourir à la valorisation des résultats de la recherche,

— de souscrire des conventions et des contrats de recherche avec toute personne physique ou morale,

— d'assurer le rassemblement, la conversation, la diffusion à l'échelon national de l'information scientifique et technique,

— de faciliter ou d'assurer la publication des études et travaux de recherche,

— d'acquérir, de créer, de déposer ou d'exploiter toute licence, modèle ou brevet,

— de proposer la création de nouveaux centres de recherche,

— de favoriser la formation et la promotion des chercheurs nationaux au sein des universités, des instituts et centres de recherche par la mise en œuvre de moyens appropriés et notamment par l'attribution d'indemnités et l'institution de prix,

— d'accomplir, tant en Algérie qu'en dehors du territoire national, dans les limites de ses attributions, toutes études et travaux se rattachant à son objet et de nature à favoriser son développement,

— de participer à des activités scientifiques internationales.

Art. 3. — Les conditions de recrutement et le statut des personnels de l'O.N.R.S. feront l'objet d'un texte particulier.

Art. 4. — L'O.N.R.S. doit informer les différents secteurs [illegible] des études, travaux et services susceptibles d'être [illegible] sous son égide. Les secteurs utilisateurs doivent informer l'O.N.R.S. des études, travaux, et projets de recherche qu'ils ont l'intention d'entreprendre.

Art. 5. — L'O.N.R.S. est organisé en centres de recherche.

Art. 6. — L'organisation et les attributions des centres de recherche et des départements de centres feront l'objet de textes ultérieurs.

TITRE III

DE L'ADMINISTRATION DE L'O.N.R.S.

Art. 7. — L'O.N.R.S. est administré par un conseil d'administration et dirigé par un directeur général

Chapitre I

DU CONSEIL D'ADMINISTRATION DE L'O.N.R.S.

Section I

Composition

Art. 8. — Le conseil d'administration de l'O.N.R.S. comprend :

— le directeur de la recherche scientifique au ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, président,

— un représentant du ministre des finances,

— un représentant du secrétaire d'Etat au plan,

— des directeurs de centre désignés par le ministre chargé de la recherche scientifique,

— un représentant par centre du personnel technique élu par les personnels membres du conseil de centre,

— deux chercheurs désignés par le ministre chargé de la recherche scientifique,

— un représentant des personnels administratifs des organes [illegible] de l'O.N.R.S.,

— [illegible] personnalités choisies par le ministre chargé de la recherche scientifique en raison de leur compétence en matière de recherche scientifique.

Le directeur général de l'O.N.R.S. et le contrôleur financier [illegible] assistent aux réunions avec voix consultative.

Section II

Fonctionnement

Art. 9. — Les membres du conseil d'administration sont [illegible] par les autorités dont ils dépendent hiérarchiquement, [illegible] pour une période de trois (3) ans.

Art. 10. — Le conseil d'administration de l'O.N.R.S. se réunit une fois par trimestre en réunion ordinaire sur convocation de son président. Il peut tenir des réunions extraordinaires à [illegible] du ministre de tutelle ou à la demande des deux [illegible] de ses membres.

[illegible] valablement délibérer si la majorité de ses membres [illegible].

[illegible] n'est pas atteint, les membres du conseil d'administration de l'O.N.R.S. sont à nouveau convoqués par lettre [illegible]. Le conseil d'administration peut alors délibérer [illegible] quel que soit le nombre de ses membres présents.

Art. 11 — Le projet d'ordre du jour des réunions est élaboré et communiqué par le président à tous les membres du conseil d'administration au moins huit jours avant la réunion.

Les membres du conseil d'administration peuvent demander l'inscription de toute question relevant de ses prérogatives.

L'ordre du jour définitif est adopté par le conseil d'administration de l'O.N.R.S.

Art. 12. — Les délibérations du conseil d'administration de l'O.N.R.S. sont prises à la majorité des membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Art. 13. — Les procès-verbaux des réunions du conseil d'administration sont communiqués à l'autorité de tutelle dans les huit jours pour approbation. Sans intervention du ministre de tutelle vingt jours après la communication du procès-verbal, les délibérations du conseil d'administration deviennent exécutoires.

Section III

Prérogatives

Art. 14 — Le conseil d'administration de l'O.N.R.S. :

— se prononce sur le projet du budget de l'O.N.R.S. et la répartition des crédits,

— examine la gestion financière de l'exercice écoulé,

— propose toute mesure propre à améliorer et à développer l'activité de l'O.N.R.S.,

— se prononce sur les projets de création, de dissolution et regroupement de centres de recherche,

— décide de la création de toute commission spécialisée susceptible de l'aider dans l'accomplissement de sa mission,

— donne son avis sur toute question qui lui est soumise par le ministre de tutelle, ou le directeur général de l'O.N.R.S.

CHAPITRE II

DE LA DIRECTION GENERALE

Art. 15. — Le directeur général de l'O.N.R.S. est nommé par décret, pris sur proposition du ministre de tutelle. Il est mis fin à ses fonctions dans les mêmes formes.

Art. 16. — Le directeur général agit sous l'autorité du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et est responsable du fonctionnement général de l'O.N.R.S. dans le respect des prérogatives confiées au conseil d'administration.

Il agit au nom de l'O.N.R.S., le représente dans tous les actes de la vie civile et accomplit toutes opérations relatives à son objet, sous réserve des dispositions prévoyant l'approbation de l'autorité de tutelle.

Il nomme dans le cadre des dispositions du statut du personnel, à tous les emplois pour lesquels un autre mode de nomination n'est pas prévu et exerce l'autorité hiérarchique sur le personnel.

Art. 17 — Un directeur général adjoint et des directeurs, nommés par arrêtés du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, sur proposition du directeur général, l'assistent dans sa tâche.

Il est mis fin à leurs fonctions dans les mêmes formes.

Le directeur général peut déléguer sa signature au directeur général adjoint ou à un directeur, dans les limites de leurs prérogatives.

Chapitre III

DU CONSEIL NATIONAL DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Art. 18. — Les travaux de l'O.N.R.S. sont orientés après avis du conseil national de la recherche scientifique, par abréviation CNR, désigné ci-après le conseil national.

Art. 19. — Le conseil national est un organisme à caractère consultatif groupant à l'échelle nationale, les membres qualifiés des organes de recherche, des instances politiques, des organes de l'administration économique et financière et des principaux

secteurs utilisateurs de la recherche en vue d'élargir leur participation à l'élaboration et au suivi de la politique scientifique du Gouvernement dans le cadre de la planification

Art. 20 — Le conseil national est chargé de contribuer à la définition de la politique de recherche, à l'élaboration du plan et d'une manière générale, de donner son avis sur toute question à caractère scientifique dont le saisirait, le Gouvernement.

Art. 21. — Le conseil national peut aussi, de sa propre initiative, porter à la connaissance du Gouvernement, toute question relative à la politique scientifique du pays et lui en faire rapport.

Art. 22. — Le conseil national comprend huit sections :

— Energie — sciences nucléaires ;

— Agriculture — hydraulique — sciences naturelles ;

— Santé — sciences biologiques ;

— Industrie — sciences physiques, chimiques, technologiques et géologiques ;

— Infrastructure — habitat — transport et télécommunications ;

— Economie — informatique — mathématiques ;

— Lettres et arts ;

— Sciences sociales.

Chaque section peut se subdiviser en sous-sections spécialisées par décision du président du CNR.

Art. 23. — Chaque section analyse, en ce qui la concerne, la conjoncture scientifique et étudie les objectifs généraux de la recherche scientifique à court et à long termes. Elle détermine les moyens à mettre en œuvre pour atteindre ces objectifs.

L'ensemble des travaux donne lieu à l'élaboration par le conseil national, d'un rapport de conjoncture et de prospective scientifique.

Art. 24. — Le conseil national examine le budget et les ressources affectées à la recherche scientifique par le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et les autres départements ministériels. Il fait toute proposition en vue du développement et de la coordination des activités de recherche

Art. 25 — Le conseil national donne son avis sur la coopération avec l'étranger en matière de recherche.

Art. 26. — Le conseil national comprend :

a) 40 chercheurs (5 par section) choisis pour leur compétence dans les différentes unités de recherches. Parmi eux, 20 sont désignés par le ministre chargé de la recherche scientifique, 20 sont élus par les assemblées des travailleurs des unités de recherche suivant des modalités qui seront fixées par le ministre chargé de la recherche scientifique ;

b) dans chaque ministère, le directeur chargé de la planification et des programmes, le ministère des finances est représenté par ses directeurs généraux, le secrétariat d'Etat au plan par le directeur des programmes et le directeur de la coordination économique, le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique par ses directeurs d'administration centrale ;

c) 2 représentants par ministère des secteurs utilisateurs de la recherche scientifique. Ce nombre est porté à quatre pour le ministère de l'agriculture et de la réforme agraire, à 5 pour le ministère de l'industrie et de l'énergie, à 5 pour le ministère de la défense nationale et à 8 pour le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ;

d) 2 représentants du Parti ;

e) 1 représentant de l'U.G.T.A., une représentante de l'U.N.F.A. et un représentant de la J.F.L.N. ;

f) 1 à 3 membres désignés par le président du CNR en raison de leur notoriété ou de leur expérience en matière de recherche scientifique. Le directeur général de l'O.N.R.S est membre de droit du conseil national.

Art. 27. — Les membres du C.N.R. sont nommés par arrêté du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, sur proposition des autorités dont ils dépendent.

Art. 28. — Les personnalités choisies au titre de l'alinéa f) de l'article 26, sont membres du conseil national pour une durée de trois années renouvelables. Les autres conseillers sont nommés pour la même période et dans les mêmes conditions. Ils cessent d'être membres du conseil national, notamment par perte de la qualité qui a déterminé leur désignation au conseil national.

Art. 29. — Le règlement intérieur visé à l'article 37 de la présente ordonnance précisera les autres cas mettant fin aux fonctions de conseiller et les modalités d'application de cette disposition.

Art. 30. — Le conseil national est présidé par le ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Il se réunit en séance plénière au moins deux fois par an, sur convocation de son président.

Art. 31. — Les sections spécialisées se réunissent à la diligence du président du C.N.R.

Art. 32. — Les sessions du C.N.R. sont préparées par un secrétariat général, organe permanent à caractère administratif et technique, placé sous l'autorité d'un secrétaire général, le directeur de la recherche scientifique.

Le secrétaire général est membre de droit du conseil national.

Art. 33. — Afin de préparer les sessions du C.N.R., le secrétariat général rassemble tous avis, rapports, programmes aux enquêtes devant être examinés par le conseil. A cet effet, il fait appel chaque fois qu'il est nécessaire, à des comités ou groupes de travail *ad hoc* ;

— centralise les demandes de crédit ;

— rassemble tous les éléments nécessaires à l'élaboration d'un plan de la recherche scientifique et technique, en liaison avec le secrétariat d'Etat au plan ;

— assure le support technique et administratif du C.N.R. et de ses sections ;

— coordonne les travaux de recherche scientifique et technique et suit la mise en œuvre de la politique de recherche scientifique et technique ;

— établit et met à jour l'inventaire du potentiel scientifique et technique national.

Art. 34. — Les séances du conseil national et de ses sections ne sont pas publiques ; toutefois, les membres du Gouvernement ont accès aux réunions et peuvent faire connaître par écrit leurs observations ou être entendus.

Art. 35. — Les sections spécialisées peuvent faire appel, en tant que de besoin, à tout fonctionnaire ou expert susceptible d'éclairer leurs travaux.

Art. 36. — La liste des membres du conseil national sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 37. — Un règlement intérieur adopté par le conseil national sur proposition de son président, précisera les modalités de fonctionnement dudit conseil.

TITRE IV
DISPOSITIONS FINANCIERES

Art. 38. — Le budget de l'O.N.R.S. comporte, au titre des recettes :

— les subventions de l'Etat ou d'organismes internationaux

— les subventions d'organismes publics,

— les dons et legs,

— le produit des brevets,

— le produit des publications,

— les revenus des biens meubles et immeubles,

— les emprunts,

— le produit des contrats,

— toutes autres ressources qui pourront lui être attribuées.

Art. 39. — Le budget de l'O.N.R.S. comporte, au titre des dépenses :

— les dépenses de fonctionnement,

— les dépenses d'équipement,

— toutes autres dépenses nécessaires à l'accomplissement de sa mission telle qu'elle est définie par les présents statuts.

Art. 40. — Le projet de budget comportant les dépenses et les recettes du centre préparé par le directeur du centre, est adressé après délibération du conseil du centre, au directeur général de l'O.N.R.S. au plus tard le 1er mai de l'année précédant celle à laquelle il se rapporte.

Art. 41. — Le projet du budget de l'O.N.R.S. préparé par le directeur général est adressé pour approbation après délibération du conseil national et du conseil d'administration de l'O.N.R.S., au ministre de tutelle et au ministre des finances au plus tard le 1er juillet de l'année précédant celle à laquelle il se rapporte. Si l'approbation du budget n'est pas intervenue à la date du début de l'exercice, le directeur général et les directeurs de centre sont autorisés à engager les dépenses nécessaires au bon fonctionnement de l'O.N.R.S. dans la limite des prévisions correspondantes du budget dûment approuvé de l'exercice précédent.

Art. 42 — A la clôture de chaque exercice, le directeur général adresse un rapport général des activités de l'O.N.R.S. pendant l'exercice concerné au ministre de tutelle.

Art. 43. — Les emprunts contractés en Algérie ou à l'étranger seront prévus dans les plans périodiques de financement de l'O.N.R.S. ou du centre et adoptés par accord, entre le ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et le ministre des finances quant au montant, aux taux d'intérêt et aux modalités de remboursement.

Art. 44. — Un état annuel des créances et des dettes de l'O.N.R.S. ou du centre, est soumis au ministre chargé de la recherche scientifique.

TITRE V

LA TUTELLE ET LE CONTROLE

Art. 45. — La tutelle de l'O.N.R.S. est exercée par le ministre chargé de la recherche scientifique. Le ministre de tutelle dispose à l'égard de l'O.N.R.S. de tous pouvoirs d'orientation et de contrôle et reçoit tous les rapports, états et procès-verbaux de l'O.N.R.S. ou du centre.

Art. 46. — Les autres administrations de l'Etat exercent dans l'O.N.R.S. ou dans le centre, les prérogatives qui découlent de leurs attributions respectives, notamment en matière de contrôle dans le cadre des dispositions législatives ou réglementaires en vigueur.

Art. 47. — Un contrôleur financier désigné par le ministre des finances, examine les comptes annuels de l'O.N.R.S. et en fait rapport au conseil national de l'O.N.R.S., au ministre de tutelle et au ministre des finances. Il peut être appelé à effectuer des contrôles périodiques et à assister aux réunions du conseil national et du conseil d'administration de l'O.N.R.S. avec voix consultative.

Art. 48 — La tenue des écritures comptables et le maniement des fonds seront confiés :

— au niveau de l'O.N.R.S., à un comptable principal,

— au niveau de chaque centre, à un comptable secondaire.

Les fonctions de comptable principal et de comptables secondaires sont assumées par des agents comptables ou des intendants, sous-intendants, ou adjoints des services économiques qui sont désignés et qui exercent leurs attributions dans le cadre de la réglementation en vigueur.

Ordonnance n° 73-45 du 25 juillet 1973 portant dissolution de la société nationale des industries du verre (V.A.N.) et transfert de son patrimoine à la société nationale des industries chimiques (SNIC).

AU NOM DU PEUPLE,

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres ;

Sur le rapport du ministre de l'industrie et de l'énergie ;

Vu les ordonnances n°s 65-182 du 10 juillet 1965 et 70-53 du 18 djoumada I 1390 correspondant au 21 juillet 1970, portant constitution du Gouvernement ;

Vu l'ordonnance n° 66-316 du 25 octobre 1966 portant création et approbation des statuts de la société nationale des industries du verre (V.A.N.) ;

Vu l'ordonnance n° 67-273 du 14 décembre 1967 portant création de la société nationale des industries chimiques (SNIC) ;

Vu l'ordonnance n° 71-53 du 15 juillet 1971 portant monopole des produits chimiques, attribué à la société nationale des industries chimiques ;

Ordonne :

Article 1er. — La société nationale des industries du verre (V.A.N.) créée par l'ordonnance n° 66-316 du 25 octobre 1966 susvisée, est dissoute.

Art. 2. — L'ensemble des biens, droits et obligations de la société nationale des industries du verre (V.A.N.), est transféré à la société nationale des industries chimiques (SNIC).

Art. 3. — Toutes dispositions contraires à celles de la présente ordonnance sont abrogées.

Art. 4. — La présente ordonnance sera publiée au *Journal Officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 juillet 1973.

Houari BOUMEDIENE.

DECRETS, ARRETES, DECISIONS ET CIRCULAIRES

MINISTERE DE L'INTERIEUR

Arrêté du 11 mai 1973 portant mouvement dans le corps des administrateurs (rectificatif).

J.O. n° 56 du 13 juillet 1973

Page 615, 1ère colonne, 3ème ligne ;

Au lieu de :

— Au 31 décembre 1972, de 1 mois et 18 jours.

Lire :

— Au 31 décembre 1972, de 1 an, 1 mois et 18 jours.

(Le reste sans changement).

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA REFORME AGRAIRE

Décret n° 73-128 du 25 juillet 1973 relatif aux prix et modalités de paiement, de stockage et de rétrocession des légumes secs pour la campagne 1973-1974.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de l'agriculture et de la réforme agraire et du ministre du commerce,

Vu les ordonnances n°s 65-182 du 10 juillet 1965 et 70-53 du 18 djoumada I 1390 correspondant au 21 juillet 1970 portant constitution du Gouvernement ;

ملحق رقم (2)

مرسوم رقم 77 ـ115 مورخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها اعضاء اسلاك المدرسين في التعليم العالي .

والبحث في الجامعات والمؤسسات الاخرى للتعليم العالي تعويضا نوعيا اجماليا كما هو مقرر بالنسبة للاساتذة المساعدين المرسمين بموجب المادة 10 أعلاه .

ويكون هذا التعويض مانعا لاى تعويض من نفس النوع ولا سيما مكافأة التقنية الممنوحة لهؤلاء الاصناف من الموظفين .

المادة 13 : لا تدفع التعويضات المنصوص عليها في المواد 10 و 11 و 12 أعلاه عندما يكون المدرس في عطلة او الحاق للقيام بدراسات مع بقاء الراتب .

المادة 14 : تلغى الزيادة البالغة 10 % المؤسسة بموجب المرسوم رقم 74 – 211 المؤرخ في 14 شوال عام 1394 الموافق 30 أكتوبر سنة 1974 لفائدة المدرسين .

المادة 15 : تلغى أحكام المادة 13 من المرسوم رقم 76 – 48 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 .

المادة 16 : تخضع التعويضات النوعية المشار اليها أعلاه بمقدار معادل للمقدار الناتج من الزيادات الآجلة والمتعلقة بقيمة النقطة الاستدلالية في الوظيفة العمومية .

المادة 17 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول سبتمبر سنة 1977، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 77 – 115 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها أعضاء أسلاك المدرسين في التعليم العالي .

– بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ،

– وبناء على الدستور ولا سيما المادتان 111 – 10 و 152 منه ،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

– وبمقتضى الامر رقم 73 – 44 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن أحداث الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 68 – 333 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص لاساتذة التعليم العالي الاستشفائي ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 68 – 294 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المحاضرين ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 68 – 295 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المساعدين والمعدل بالمرسوم رقم 71 – 84 المؤرخ في 13 صفر عام 1391 الموافق 9 أبريل سنة 1971 ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 74 – 202 المؤرخ في 14 رمضان عام 1394 الموافق اول أكتوبر سنة 1974 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المحاضرين في معاهد العلوم الطبية ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 76 – 48 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بشروط ممارسة الوظائف الاستشفائية من قبل الاساتذة المساعدين والاساتذة المحاضرين والاساتذة التابعين لمعاهد العلوم الطبية ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يمارس الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدون في التعليم العالي، مهام البحث في اطار الدوام الكامل الجامعي وفقا للكيفيات المحددة أدناه .

المادة 2 : يجب على أفراد الاسلاك المذكورة أعلاه، ان يثبتوا قيامهم بنشاطات البحث ضمن وحدة جامعية تم تعيينهم فيها او ضمن مراكز البحث التابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي .

يخصص البحث لمشروع معتمد من قبل المعهد أو الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وتكون نتائجه موضوع تقرير نصف سنوي يرفعه المدرس للمجلس العلمي التابع للمعهد لاجل تقديره .

وعندما لا يثبت المدرسون التابعون للاسلاك المذكورة اعلاه، قيامهم بنشاطات البحث، تضاعف ساعات تدريسهم الاسبوعي .

المادة 3 : يقبض الاساتذة والاساتذة المحاضرون في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرون والاساتذة المساعدون الذين تكون أبحاثهم موضوع تعاقد مع الهيئة الوطنية للبحث العلمي في اطار تعويض شهري اضافي وحسب جدول السعيرة المذكورة أدناه، ما يلي :

الوظيفة المطلوبة	شروط التعيين	التعويض دج
ادارة أو تنسيق او ابتكار برنامج بحث	باحث مختص (رتبة استاذ وعند الاقتضاء استاذ محاضر او استاذ محاضر في المعاهد الطبية أو استثنائيا استاذ مساعد مرسم) .	1.800 دج
مكلف بانجاز برامج البحث [illegible]	باحث ذو خبرة (رتبة استاذ محاضر او استاذ محاضر في المعاهد الطبية أو عند الاقتضاء [illegible] استثنائيا مرسم)	1.600 دج
تنفيذ برامج البحث	باحث ليس لديه خبرة كافية وباحث مبتدئ (رتبة أستاذ مساعد مرسم او متمرن)	1.400 دج

المادة 4 : علاوة على هذه التعويضات، يمكن أن يستفيد المدرسون الباحثون الذين تسفر اشغالهم عن اكتشافات هامة او ايداع شهادات اختراع أو براءات اختراع أو براءات اختراع جائزة يجري تحديد كيفيات منحها وسلم مبالغها بموجب مرسوم بناء على تقرير مشترك صادر عن وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي [illegible]

المادة 5 : يجوز لفرقة الباحثين المرتبطة بمشروع بحث جماعي أن تقبض مكافأة استثنائية عند انهاء الاشغال والتحقيق في نتائجه، وتحدد كيفيات منحها وسلم مبالغها بموجب مرسوم بناء على تقرير مشترك صادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية .

المادة 6 : عندما يقتضي نوع الابحاث اعفاء من التدريس يجوز منح هذا الاعفاء للاساتذة والاساتذة المحاضرين في المعاهد الطبية والاساتذة المحاضرين والاساتذة المساعدين بموجب قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بناء على طلب الهيئة الوطنية للبحث العلمي بعد اخذ رأي رئيس المؤسسة أو مديرها .

وتتكلف برواتب المعني في هذه الحالة، الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

المادة 7 : يجب ان تنشر في المجلات العلمية الوطنية نتائج اشغال البحث التي تمولها ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عندما تكون مخصصة للنشر . ويجب أن يكون كل نشر في الخارج موضوع رخصة تصدر حسب كل حالة اما من قبل رئيس الجامعة واما من قبل المدير العام للهيئة الوطنية للبحث العلمي .

المادة 8 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول سبتمبر سنة 1977، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 77 ـ 116 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977، يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتوظيف مدرسين مشاركين في التعليم العالي

ان رئيس الجمهورية، [illegible]

ـ بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ،

ـ وبناء على الدستور ولاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 66 ـ 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 68 ـ 293 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص لاساتذة التعليم العالي ،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 68 ـ 294 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المحاضرين ،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 68 ـ 295 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاساتذة المساعدين والمعدل بالمرسوم رقم 71 ـ 81 المؤرخ في 13 صفر عام 1391 الموافق 9 ابريل سنة 1971 ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يمكن للجامعات ولمؤسسات التعليم العالي ان توظف مدرسين بدوام جزئي ويدعون مدرسون مشاركون، وذلك بموجب عقد .

ملحق رقم (3)

- مرسوم رقم 82ـ45 مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن انشاء مجلس اعلى للبحث العلمي والتقني.

- مرسوم رقم 82ـ46 مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن انشاء محافظة للطاقات الجديدة

- مرسوم مؤرخ في 27 ربيع الأول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن تعيين محافظة الطاقات الجديدة.

ـ الصفحة 1956 ـ العمود الثاني ـ السطر السابع.

بدلا من :

«وتدفع الرسوم قبل أفريل من كل سنة»

يقرأ :

«وتدفع الرسوم قبل 15 أبريل من كل سنة»

ـ الصفحة 1958 ـ العمود الثاني ـ المادة 58 ـ العمود الاول من الجدول الخاص برقم التعريفة الجمركية.

بدلا من :

92 ـ 01
92 ـ 02
92 ـ 05
92 ـ 05
92 ـ 05
92 ـ 06
92 ـ 10

يقرأ :

Ex 92 ـ 10
Ex 92 ـ 02
Ex 92 ـ 05
Ex 92 ـ 05
Ex 92 ـ 05
Ex 92 ـ 06
Ex 92 ـ 10

ـ الصفحة 1961 ـ العمود الثاني ـ الجدول السطر الثالث من العمود الخاص ببيان المنتوجات

بدلا من : كلورور كولين

يقرأ : كلورور شولين.

(الباقي بدون تغيير)

مراسيم، قرارات، مقررات

رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 82 ـ 45 مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن انشاء مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الميثاق الوطني، لاسيما الباب السابع منه،

ـ وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : ينشأ مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني.

المادة 2 : تتمثل مهمة المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني في ضبط الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وتنسيق استخدامها وتقييم تنفيذها.

ويتولى في هذا الاطار على الخصوص ما يأتي :

ـ يضبط الاختيارات الكبرى للبحث العلمي والتقني ويحدد أهدافها وأولوياتها،

ـ يقترح التوجيهات العامة للمخطط الوطني في مجال البحث العلمي والتقني،

ـ يرسم الخطوط الكبرى لبرامج الاستثمار الوطنية من أجل تنمية البحث العلمي والتقني وتطويره،

ـ يقيم نتائج الاعمال المتممة في اطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني •

كما يتولى المجلس ماياتي :

ـ يضبط الاتجاهات العامة لسياسة المحافظة على الطاقة العلمية والتقنية الوطنية وتنميتها والزيادة في قيمتها ،

ـ يقرر التدابير المتعلقة بجعل الاطر التنظيمية للبحث العلمي تلائم مختلف مراحل تطوره ونموه •

المادة 3 : يتألف المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني الذي يرأسه رئيس الجمهورية من :

ـ الوزير الاول ،

ـ مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية للحزب ،

ـ وزير الدفاع الوطني ،

ـ وزير المالية ،

ـ وزير التعليم والبحث العلمي ،

ـ وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،

ـ وزير الصناعة الثقيلة ،

ـ وزير التخطيط والتهيئة العمرانية ،

ـ محافظ الطاقات الجديدة •

المادة 4 : يزود المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني بأمانة يحدد تنظيمها وعملها في وقت لاحق •

ويتولى ادارة هذه الامانة محافظ الطاقات الجديدة •

المادة 5 : يمكن أن يستعين المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني عند الحاجة باي شخص من شأنه أن يفيده في أعماله •

المادة 6 : يجتمع المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني بناء على دعوة من رئيسه مرتين في السنة وكلما دعت الحاجة لذلك •

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية •

حرر بالجزائر في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 •

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 82 ـ 46 مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يتضمن انشاء محافظة للطاقات الجديدة •

ان رئيس الجمهورية ،

ـ بناء على الميثاق الوطني، لاسيما الباب السابع منه ،

ـ وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تنشأ محافظة للطاقات الجديدة •

المادة 2 : يتولى ادارة محافظة الطاقات الجديدة محافظ يعين بمرسوم •

وتنهى مهامه بالطريقة نفسها •

المادة 3 : تحدد اختصاصات محافظة الطاقات الجديدة وتنظيمها وعملها في وقت لاحق •

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية •

حرر بالجزائر في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 •

الشاذلي بن جديد

الشاذلى بن جديد

3 - مرسوم مؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 ينـــاير سنة 1982 يتضمن تعيين محافظ الطاقات الجديدة.

بموجب مرسوم مؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 يعين السيد الشريف الحاج سليمان محافظا للطاقات الجديدة.

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تعدل وتتمم المادة 9 من المرسوم رقم 80 ـ 256 المؤرخ في 30 ذى الحجة عام 1400 الموافق 8 نوفمبر سنة 1980 المذكور أعلاه، كما يأتى :

"المادة 9 : تطبيقا للمادتين 5 و 27 من الامر رقم 76 ـ 106 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 المشار اليه أعلاه، يخول الافراد الآتى ذكرهم الحق فى المعاش :

1 ـ الموظفون المدنيون أشباه العسكريين المتعاقدون المسرحون ابتداء من أول يناير سنة

ملحق رقم (4)

مرسوم رقم 83 ـ 455 مورخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 يتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني.

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم رقم 83 – 455 مؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 يتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني.

ان رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير التعليم والبحث العلمي،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 – 10 و 152 منه،

– وبمقتضى المرسوم رقم 81 – 38 المؤرخ في 8 جمادى الاولى عام 1401 الموافق 14 مارس سنة 1981 والمتضمن صلاحيات وزير التعليم والبحث العلمي،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 45 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يمكن احداث وحدات للبحث في مؤسسات التكوين العالي والمؤسسات والهيئات العمومية التي تسمى فيما يلي « هياكل الارتباط » بوحدات البحث وذلك لتحقيق أهداف التنمية العلمية والتكنولوجية المحددة في المخطط الوطني للتنمية.

المادة 2 : تعد وحدة البحث الكيان العلمي الاساسي لتنفيذ البحث.

فهي تتألف من فرق للبحث، ومن مخبر واحد أو عدة مخابر ومن معامل أو غير ذلك من الدعائم المناسبة.

يتحدد حجم الوحدة بمدى اتساع البرنامج العلمي و/ أو التكنولوجي الذي تضطلع بانجازه.

المادة 3 : تنشأ وحدة البحث لتحقيق أعمال البحث المدرجة في اطار البرنامج العلمي و/أو التكنولوجي الذي يشمل مشاريع بحث عديدة.

المادة 4 : تكلف وحدة البحث حسب وجهتها بما يأتي :

– تقوم بجميع الدراسات والبحث المتصلة بهدفها،

– تساعد على استيعاب المعارف العلمية والتقنية الجديدة، وعلى اكتسابها والتحكم فيها،

– تنتج بعض التقنيات الصناعية على مستوى مصغر لحل بعض مشاكل الانتاج التقنية،

– تقوم بتجارب الملائمة التي بامكانها أن تؤدي الى تحسين في تقنيات الانتاج والمنتجات،

– تطور تقنيات جديدة،

– تساهم في التكوين في ميدان البحث،

– تنشر نتائج البحث،

– تجمع وتعالج الاعلام العلمي والتقني المتصل بهدفها وتتولى حفظه وتوزيعه،

– تتولى تقييم أشغال البحث دوريا.

المادة 5 : تزود الوحدة قصد أداء مهمتها بامكانيات بشرية ومادية خاصة بها.

المادة 6 : يستند انشاء وحدة البحث على المقاييس الآتية :

– مدى أهمية أعمال البحث بالنسبة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في الامدين المتوسط والبعيد،

– مدى ضخامة ودوام البرنامج العلمي و/ او التكنولوجي الذي تندرج فيه أعمال البحث هذه،

– أثر النتائج المنتظرة على تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية وعلى الانتاج او تحسين الممتلكات او الخدمات،

– نوعية عدد المستخدمين المتوفرين،

– الوسائل المادية والمالية الواجب حشدها.

المادة 7 : تنشأ وحدات البحث لدى مؤسسات التكوين العالي او الهيئات العمومية والمؤسسات بموجب قرار مشترك بين الوزير الوصي والوزير المكلف بالبحث العلمي بعد موافقة المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني.

تكون وحدة البحث تابعة للنظام القانوني الذي يخضع له هيكل الارتباط.

المادة 8 : يتولى الادارة العلمية لوحدة البحث مدير تعينه السلطة الوصية بقرار بناء على اقتراح هيكل الارتباط.

المادة 9 : يتلقى مدير وحدة البحث من مدير هيكل الارتباط جميع سلطات التسيير اللازمة لحسن سير الوحدة.

فهو مسؤول عن سير الوحدة وعملها.

المادة 10 : عندما لايتوفر لدى هيكل الارتباط مجلس علمي، فانه يؤسس لدى كل وحدة بحث مجلس علمي يختار ثلث أعضائه على الاقل من بين العلميين او خبراء من الخارج الذين ترتبط كفاءاتهم باعمال وحدة البحث.

يتولى رئاسة المجلس العلمي مدير وحدة البحث.

المادة 11 : يعين أعضاء المجلس العلمي لمدة ثلاث (3) سنوات بقرار من الوزير الوصي بناء على اقتراح مدير هيكل الارتباط.

المادة 12 : يقوم مدير وحدة البحث في اطار البرنامج العلمي الذي تحدده الهيئات المعنية، باستشارة المجلس العلمي في موضوع تنظيم الاعمال العلمية والتكنولوجية الخاصة بالوحدة.

وبهذه الصفة فهو يدرس مشاريع بحث وحدة البحث ويصدر رأيه فيها ويتولى دوريا تقييم الاعمال المباشر فيها.

المادة 13 : يجتمع المجلس العلمي مرتين (2) في السنة على الاقل بدعوة من رئيسه.

المادة 14 : يعد المجلس العلمي كل سنة تقريرا خاصا بالتقييم العلمي مدعوما بتوصيات ، ثم يرسله مدير الوحدة الى مدير هيكل الارتباط الذي يبلغه الى السلطة الوصية.

المادة 15 : يحدد التنظيم الداخلي لوحدة البحث وكيفيات عمل هيئاتها في قرار انشائها.

المادة 16 : يتم تمويل برامج البحث التي تقوم بها الوحدة من الموارد الآتية :

– الاعانات التي تقدمها الدولة والمؤسسات والهيئات الوطنية او الدولية،

– اعتمادات البحث التي يخصصها هيكل الارتباط،

– نتائج اعمال الخبراء والعقود والبراءات والنشرات،

– الهبات والوصايا المقدمة للوحدة.

المادة 17 : يفتح في ميزانية مؤسسات التكوين العالي وغيرها من المؤسسات الاخرى ذات الطابع الاداري، باب للايرادات والمصاريف خاص بوحدة البحث المستحدثة.

يفتح في جدول التقديرات بكل مؤسسة او هيئة اقتصادية سطر « للايرادات » وسطر آخر « للمصاريف » مخصصان لوحدة البحث.

يذكر توزيع ايرادات الوحدة ومصاريفها في جدول تقديري ملحق بجدول تقديرات المؤسسة و الهيئة.

المادة 18 : تبين كتابات محاسبة هيكل الارتباط بصورة منفصلة عمليات المصاريف والايرادات المتعلقة بعمل وحدة البحث.

المادة 19 : تحدد كيفيات تفويض السلطات لامركزية التسيير الاداري والمالي للوحدة، حسب النوعية القانونية لهيكل الارتباط طبقا للاجراءات المعمول بها لدى السلطة الوصية وبالاشتراك مع وزير المالية.

المادة 20 : لايجوز أن تحول الموارد المالية المعنية لوحدة البحث لغير ما خصصت له الا بصورة استثنائية بعد موافقة الوزير الوصي ووزير المالية.

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

ملحق رقم (5)

مرسوم رقم 83 ـ 521 المورخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 يحدد القانون الاساسي لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية .

فهرس (تابع)

مراسيم ، قرارات ، مقررات

رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 83 ـ 521 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 يحدد القانون الاساسي لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ و بمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 46 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن احداث المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني،

ـ و بمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

يرسم مايلي :

الباب الاول

أحكام عامة

المادة الاولى : يمكن احداث مراكز للبحث العلمي والتقني لدى ادارة مركزية أو عدة ادارات مركزية حسب الشروط او الاشكال المنصوص عليها في المرسوم، وذلك في اطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية العلمية والتقنية.

المادة 2 : تعتبر مراكز البحث المحدثة بموجب مرسوم بعد موافقة المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع قطاعي او مشتركة بين عدة قطاعات.

وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 3 : تقوم مراكز البحث كل مركز في ميدان اختصاصه، علاوة على المهمة العامة المحددة في المادة 4 أدناه، بتنشيط وحدات البحث التابعة للسلطة الوصية نفسها وتنسيقها كما هي مبينة في المرسوم رقم 83 ـ 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 الذي يتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني.

المادة 4 : تتمثل المهمة العامة لمراكز البحث في تطبيق برامج التنمية العلمية والتكنولوجية في الميادين التي يحدد لها في مرسوم احداثها وفي انجاز ذلك.

وبهذه الصفة تقوم على الخصوص بما يأتي :

ـ تجمع العناصر اللازمة لتعريف مشاريع البحث المطلوب القيام بها وكذلك المعطيات التي تسمح بتخطيطها.

ـ تنشد العلوم والتقنيات وتسهل استيعابها والتحكم فيها وتطويرها وتطبيقها، كما تسعى في سبيل الابداع التكنولوجي في ميدان اختصاصها.

— تقوم بجميع أشغال البحث التي لها علاقة بهدفها.

— تقوم دوريا أشغال بحوثها وكذلك تقدم البحث في العالم.

— تجمع وتعالج الاعلام العلمي والتقني وتحافظ عليه وتوزعه.

— تقوم نتائج البحث وتسهر خصوصا على نشرها واستغلالها واستخدامها.

— تشارك في تكوين الاطارات والتقنيين في مجال البحث.

المادة 5 : يتم احداث المراكز الوطنية للبحث وفقا للمقاييس الآتية :

— طابع الاولوية لميدان البحث،

— حجم البرامج المطلوب انجازها في ميدان البحث الذي يقوم به المركز،

— التجمع الاحسن لكل المشاريع والبرامج والوحدات التي لها طابع ارتباطي أو تكاملي في ميدان البحث الذي يقوم به المركز أو المعهد.

سبق توفر أدنى طاقة علمية وتقنية كما وكيفا.

المادة 6 : يمكن مراكز البحث أن تبرم أي عقد أو إتفاقية لها علاقة بهدفها قصد انجاز أشغال البحث والدراسة ومن أجل أداء الخدمات وضبط التقنيات والمواد والادوات المتعلقة بها.

المادة 7 : يحدد مرسوم احداث كل مركز وصيغته والسلطة الوصية التي يخضع لها ومقره.

الباب الثاني
التنظيم والهياكل

الفصل الاول
ادارة مراكز البحث

المادة 8 : يدير مراكز البحث مديرون يعينون بمرسوم بناء على اقتراح السلطة الوصية.

وتنهى مهامهم بالكيفية نفسها.

المادة 9 : يعمل المدير باسم المركز ويمثله أمام العدالة وفي جميع أعمال الحياة المدنية.

— يتولى المدير ادارة المركز العلمية والادارية،

— يقوم بجميع العمليات التي تدخل في اطار اختصاصاته كما هي محددة في هذا المرسوم،

— يمارس المدير سلطة التسيير والسلطة السلمية على جميع مستخدمي المركز،

— يعين الاعوان الموضوعين تحت سلطته الذين يشغلون مناصب لم تحدد كيفية أخرى لتسييرهم وينهي مهامهم،

— يلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها في الحدود المرخصة ويعد سندات الايرادات.

الفصل الثاني
الاجهزة

القسم الاول
مجلس التوجيه

المادة 10 : تزود مراكز البحث بمجلس للتوجيه يتداول مجلس التوجيه في جميع المسائل التي تهم السير العام للمركز، لاسيما ما يأتي :

— برامج البحث ومشاريعه التي تعرض عليه بعد استشارة المجلس العلمي في اطار المخطط الوطني للتنمية والبحث العلمي والتقني،

— التسيير المالي للسنة المالية المنصرمة،

— الجداول التقديرية للايرادات والنفقات،

— عمليات الاستثمارات،

— سياسة المستخدمين،

— التقرير السنوي عن النشاط.

يدرس مجلس التوجيه ويقترح جميع التدابير الكفيلة بتحسين عمل المراكز وتسهيل تحقيق أهدافها.

يدلي برأيه في جميع المسائل التي يعرضها عليه مدير المركز.

المادة 11 : يتكون مجلس التوجيه من 7 الى 11 عضوا تعينهم السلطة الوصية بقرار.

يتكون مجلس التوجيه على الخصوص من :

- ممثل الوزارة الوصية، رئيسا،
- مدير المركز،
- ممثلو القطاعات الرئيسية المنتجة أو المستخدمة للبحث في ميدان البحث الذي يقوم به المركز كما هو محدد في مرسوم احداث المركز نفسه،
- ممثلي الوزيرين المكلفين تباعا بالتخطيط والمالية،
- ممثل المستخدمين الباحثين في المركز،
- ممثل المستخدمين الاداريين والتقنيين في المركز.

تتولى ادارة المركز امانة المجلس.

المادة 12 : يجتمع مجلس التوجيه في دورة عادية مرتين في السنة بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة الى ذلك بناء على استدعاء من رئيسه أو بمبادرة منه، أو بناء على طلب من مدير المركز أو ثلثي أعضاء المجلس.

المادة 13 : لا تصح مداولات المجلس الا بحضور أغلبية أعضائه واذا لم يبلغ النصاب يستدعى الاعضاء من جديد عن طريق رسالة موصى عليها. ويمكن المجلس حينئذ أن يتداول في جدول الاعمال مهما يكن عدد أعضائه الحاضرين.

المادة 14 : يعد جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات المجلس ويبلغ الى أعضائه قبل عشرة (10) أيام على الاقل من تاريخ الاجتماع.

يمكن أعضاء المجلس أن يطلبوا تسجيل أية مسألة في جدول الاعمال تتعلق باختصاص المجلس.

يصادق في أول جلسته على جدول الاعمال النهائي لكل دورة بعد مناقشته بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين.

المادة 15 : تتخذ قرارات مجلس التوجيه بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 16 : تسجل مداولات المجلس في محضر يرسل الى السلطة الوصية خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية للاجتماع.

وتصبح قرارات المجلس نافذة بعد شهر من تبليغها الى السلطة الوصية الا في حالة اعتراضها عليها.

القسم الثاني
المجلس العلمي لمراكز البحث

المادة 17 : يزود كل مركز للبحث بمجلس علمي.

يستشار المجلس العلمي في تنظيم أعمال المركز العلمية والتقنولوجية وسيرها.

وبهذه الصفة يقوم بما يأتي :

- يدرس برامج البحث التي تعرض على مجلس التوجيه ومشاريعها،
- يدلي برأيه في تنظيم أشغال البحث،
- يقوم دوريا أشغال البحث.

المادة 18 : يتكون المجلس العلمي من 10 الى 15 عضوا يختارون بمعدل الثلثين من بين الباحثين في المركز والثلث من بين رجال العلم الخارجيين الذين ترتبط تخصصاتهم بأعمال المركز.

يترأس المجلس العلمي باحث يختار من بين الباحثين في المركز تكون له أعلى رتبة.

المادة 19 : يعين الوزير الوصي بقرار أعضاء المجلس العلمي لمدة أربع (4) سنوات.

المادة 20 : يجتمع المجلس العلمي في دورة عادية مرتين في السنة بنـاء على استدعاء من رئيسه بعد الاستشارة مع مدير المركز.

ويمكنه أن يجتمع في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة الى ذلك بناء على استدعاء من رئيس المجلس أو بطلب من مدير المركز او ثلثي أعضائه.

المادة 21 : يعد في نهاية كل دورة محضر تسجل فيه جميع آراء المجلس في مختلف المسائل المدرجة في جدول الاعمال.

يعد المجلس زيادة على ذلك تقريرا تقويميا تدعمه توصيات ويعرضه على مدير المركز الذي يبلغه بدوره الى مجلس التوجيـه والى السلطة الوصية مرفقا بملاحظاته.

الفصل الثالث

التنظيم الاداري والعلمي

المادة 22 : تحتوي مراكز البحث على كتابة عامة واقسام ومصالح ووحدات للبحث.

المادة 23 : يعين الكاتب العـام ومديرو الوحدات ورؤساء الاقسام والمصالح بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح مدير المركز.

وتنهى مهامهم بالكيفيات نفسها.

المادة 24 : يحدد التنظيم الداخلي لكل مركز بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي ووزير المالية.

الباب الثالث

أحكام مالية

المادة 25 : تتكون ايرادات مراكز البحث مما يأتي :

- اعانات الدولة،
- اعانات الجماعات المحليـة والمؤسسات والهيئات العمومية،
- اعانات المنظمات الدولية،
- عائد أعمالها وعقـودها وشهاداتها في الاختراع ومنشوراتها،
- الهبات والوصايا،
- أية موارد أخـرى.

المادة 26 : تنقسم نفقات المراكز الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

المادة 27 : يعد المديرون الجداول التقديرية لايرادات مراكز البحث ونفقاتها ويرسلونها الى الوزير الوصي ووزير الماليـة ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية ليوافقوا عليها قبل 15 أكتوبر من السنة التي تسبق السنة المالية المقصودة.

المادة 28 : تعتبر الموافقـة على الجداول التقديرية حاصلة بعد 45 يوما من تاريخ ارسالها الا في حالة اعتراض أحد الوزراء أو تحفظه وفي هذه الحالة يتقدم المدير خلال 15 يوم من تاريخ اشعاره بالتحفظ مشروعا جديدا للموافقة عليـه حسب الاجراء المحدد أعلاه.

واذا لم تتم الموافقة في بداية السنة المالية امكن المدير ان يلتزم بالنفقات اللازمـة لتسيير

ركز في حدود الاعتمادات المخصصة بعنوان نة المالية المنصرمة.

المادة 29 : ترسل الموازنة وحسابات المركز تقرير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة عة بآراء مجلس التوجيه وتقرير مندوب حسابات، الى الوزير الوصي ووزير المالية ير التخطيط والتهيئة العمرانية ومجلس حاسبة.

المادة 30 : تمسك حسابات المركز وفقا لاحكام رقم 75 – 35 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 تضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

المادة 31 : تخضع مراكز البحث لرقابة فتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة حسب روط المحددة في التشريع والتنظيم الجاري عمل.

المادة 32 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة مية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية عبية.

حرر بالجزائر في 3 ذي الحجة عام 1403 وافق 10 سبتمبر سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

وزارة المالية

م رقم 83 – 522 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية الدولة.

ان رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير المالية،

– وبناء على الدستور لاسيما المادتان 111 – 10 و 152 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 82 – 14 المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983، لاسيما المادة 10 منه،

– وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 82 – 532 المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الري، من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1983،

– وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة بموجب قانون المالية لسنة 1983،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1983 اعتماد قدره ثلاثون مليونا ومائتان وعشرة آلاف دينار (30.210.000 دج) مقيد في ميزانية الدولة، وفي الابواب المبينة في الجدول – أ – الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1983 اعتماد قدره ثلاثون مليونا ومائتان وعشرة آلاف دينار (30.210.000 دج) ويقيد في ميزانية وزارة الري وفي الابواب المبينة في الجدول – ب – الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الري كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

ملحق رقم (6)

مرسوم رقم 83ـ 733 مورخ في 12ربيع الاول عام 1404 لموافق 17 ديسمبر سنة 1983 يحل الهيئة الوطنية للبحث العلمي و يحول إختصاصها وأعمالها.

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين المدير العام لمؤسسة الاشغال بقسنطينة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يعين السيد علي حماني، مديرا عاما لمؤسسة الاشغال بقسنطينة.

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين المدير العام لمؤسسة البناء في قسنطينة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يعين السيد ذهبي عبابسية مديرا عاما لمؤسسة البناء في قسنطينة.

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين المدير العام لمؤسسة البناء بورقلة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يعين السيد الطاهر بوبكر، مديرا عاما لمؤسسة البناء بورقلة.

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الاشتراكية لاشغال الشرق.

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يعين السيد مصطفى دهيمي، مديرا عاما للمؤسسة الاشتراكية لاشغال الشرق.

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم رقم 83 ـ 733 مؤرخ في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983 يحل الهيئة الوطنية للبحث العلمي ويحول اختصاصاتها وأعمالها.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 73 ـ 44 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 23 المؤرخ في 20 ربيع الاول عام 1402 الموافق 16 يناير سنة 1982 الذي يعدل المرسوم رقم 81 ـ 38 المؤرخ في 14 مارس سنة 1982، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم والبحث العلمي،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 43 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني،

ـ ونظرا للاحكام الدستورية التي تقضي بأن انشاء المؤسسات العمومية وحلها من اختصاص السلطة التنظيمية،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحل الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

المادة 2 : تؤول الى الهيئات المعنية لهذا الغرض وفقا للتشريع الجاري به العمل، الاعمال والحقوق والالتزامات والهياكل والوسائل والاملاك التي كانت تحوزها أو تسيرها الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

المادة 3 : تبقى حقوق المستخدمين المعنيين المرتبطين بتسيير الهياكل والاعمال والوسائل

المحسولة وعملها والتزاماتهم خاضعة للأحكام القانونية الاساسية منها أو التعاقدية، التي تسرى عليهم في تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التطبيق.

المادة 4 : يكلف الوزير الاول بتطبيق هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 25 صفر عام 1404 الموافق 30 نوفمبر سنة 1983 يتضمن انهاء مهام مدير المركز الجامعي بسطيف.

بموجب مرسوم مؤرخ في 25 صفر عام 1404 الموافق 30 نوفمبر سنة 1983 تنهى مهام السيد شمس الدين شيتور، بصفته مديرا للمركز الجامعي بسطيف، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين مدير جامعة العلوم والتكنولوجيا «هواري بومدين».

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يعين السيد رشيد حروبية، مديرا لجامعة العلوم والتكنولوجيا «هواري بومدين».

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين مدير المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يعين السيد شمس الدين شيتور، مديرا للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات.

مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 يتضمن تعيين نائبة مدير.

بموجب مرسوم مؤرخ في 26 صفر عام 1404 الموافق أول ديسمبر سنة 1983 تعين السيدة يمينة دمينة زوجة بالطاهر، نائبة مدير للتبادل بين الجامعات.

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

مرسوم رقم 83 - 734 مؤرخ في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة 1983 يحدد كيفيات تنفيذ استثمار التجديد عملا بالمادة 15 من القانون رقم 82 - 11 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 11 المؤرخ في 5 صفر عام 1401 الموافق 13 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن المخطط الخماسي 1980 - 1984،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 02 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1401 الموافق 14 فبراير سنة 1981 الذي يعدل ويتمم الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 11 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، لاسيما المادة 15 منه،

ملحق رقم (٦)

مرسوم رقم 84 ـ159 مورخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتضمن انشاء محافظة للبحث العلمي والتقني.

مراسيم، قرارات، مقررات

الوزارة الأولى

مرسوم رقم 84 ـ 159 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتضمن انشاء محافظة للبحث العلمي والتقني.

إن رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الميثاق الوطني،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 45 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 371 المؤرخ في 11 صفر عام 1402 الموافق 27 نوفمبر سنة 1982 والمتضمن تنظيم امانة المجلس الاعلى للبحث العلمي والتقني وعمله،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 521 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تحديد القانون الاساسي لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 84 ـ 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : ينشأ هيكل اداري مركزي يسمى «محافظة البحث العلمي والتقني»، ويخضع هذا المرسوم ويدعى في صلب النص والمحا

البـــاب الاول
الهدف والصلاحيات

المادة 2 : تتمثل المهمة العامة للمحافظ المساهمة في السياسة الوطنية للبحث ا والتقني ودعم الاستقلال التقنولوجي، وذل اطار توجيهات الميثاق الوطني والاجراءات ا تكتشف وتحلل وتحضر جميع العناصر اللا لاعداد السياسة الوطنية للبحث العلمي وا وتطبيقها.

المادة 3 : تضطلع المحافظة، في اطار م العامة المذكورة في المادة 2 السالفة الذكر، ياتي على الخصوص :

ـ تحضر العناصر التي تساهم في تحد الاهداف الوطنية للسياسة العلمية والتقنية.

ـ تعد بالاتصال مع جميع القطاعات المش التمهيدية لمخططات البحث العلمي والتق السنوية والمتعددة السنوات قصد ادماجه المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتما

ـ تعد بالاتصال مع جميع القطاعات المع المشاريع التمهيدية لميزانيات البحث ال والتقني السنوية طبقا للمخطط الوطني للب العلمي والتقني ووفقا لتقويم النتائج المح

ـ تعد بالاتصال مع القطاعات المعني المشاريع التمهيدية لمخططات الاعلام الع والتقني وبرامجه وتسهر على تطبيق المخطط المعتمدة وعلى متابعتها.

المادة 4 : تتابع المحافظة من أجل تحقيق مهم العامة تنفيذ البرامج والمخططات المعتمدة

مجال البحث العلمي والتقني بالنسبة الى كل مشاريع البرامج ثم تقوم بالتقييم وتقدم تقريرا عن ذلك حسب الاحتياجات المحددة،

ـ تنسق وتراقب برامج البحث وتقترح أي إجراء من شأنه أن يساعد على حسن سير البرامج المذكورة،

ـ تقترح أي إجراء يمكن أن يطور البحث العلمي والتقني وينميه في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا،

ـ تقترح أي إجراء من شأنه أن يساعد على نقل التكنولوجيا وترقية الاختراع العلمي والتقني،

ـ تشجع النشاط الابداعي الوطني وتتلقى من أية هيئة معنية جميع المعلومات التي تخص الاعمال وبرامج العمل في ميدان الابداع والملكية الصناعية.

المادة 5 : تدرس المحافظة وتقترح الاطار القانوني والتنظيمي اللازم لتطوير أعمال البحث العلمي والتقني وهياكله وتراقب ذلك.

المادة 6 : تساهم المحافظة حسب الاساليب المحددة في تنمية العلاقات الدولية في مجال مهامها.

الباب الثاني
التنظيم والعمل

الفصل الاول
الموظفون والوسائل

المادة 7 : يدير المحافظة محافظ يعين بمرسوم ويوضع تحت سلطة الوزير الاول.

المادة 8 : يساعد المحافظ خمسة (5) مديري للدراسات.

المادة 9 : يساعد مديري الدراسات نواب مديرين.

المادة 10 : يحدد عدد الموظفين الاداريين والتقنيين اللازمين لعمل المحافظة كل سنة في الميزانية ... بموجب الاحكام المعمول بها في ميدان الميزانية.

ـ وكذلك الامر بالنسبة الى الاعتمادات اللازمة لتسيير المحافظة.

المادة 11 : يتولى تسيير الوسائل المخصصة للمحافظة هيكل التسيير التابع لمصالح رئاسة الجمهورية.

المادة 12 : يمكن المحافظ في اطار التنظيم المعمول به أن يستعين بخدمات مستشارين وموظفين تدفع لهم الاجور حسب الرقابة ...

الفصل الثاني
اللجنة القطاعية المشتركة للتنسيق والتخطيط

المادة 13 : تنشأ لجنة قطاعية مشتركة تساعد محافظ البحث العلمي في المجالات الآتية :

ـ دراسة مدى مطابقة برامج البحث القطاعي للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني،

ـ ابداء الرأي في توزيع اعتمادات الاستثمار والتسيير طبقا لآراء اللجان المتخصصة التابعة للمجلس العلمي المنصوص عليه أدناه،

ـ ترويج التشاور بين القطاعات المكلفة بتنفيذ مخططات البحث.

المادة 14 : يرأس اللجنة القطاعية المشتركة محافظ البحث العلمي وتتكون من ممثلي القطاعات التالية :

ـ الامانة الدائمة للجنة المركزية،
ـ وزارة الدفاع الوطني،
ـ وزارة الشؤون الخارجية،
ـ وزارة المالية،
ـ وزارة التربية الوطنية،
ـ وزارة التعليم العالي،

ـ وزارة الطاقة والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية،
ـ وزارة الصناعات الخفيفة،
ـ وزارة الصناعة الثقيلة،
ـ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،
ـ وزارة الفلاحة والصيد البحري،
ـ وزارة الري والبيئة والغابات،
ـ وزارة الصحة العمومية،
ـ وزارة الثقافة والسياحة.

المادة 15 : يعين اعضاء اللجنة القطاعية المشتركة للتنسيق والتخطيط بقرار من الوزير الاول ويفقدون الانتماء الى اللجنة المذكورة عندما يفقدون الصفة التي اعتمدتها في اختيارهم لهما اداراتهم الاصلية.

الفصل الثالث
المجلس العلمي

المادة 16 : ينشأ مجلس علمي لمساعدة محافظ البحث العلمي والتقني في ميدان تقويم برامج البحث ومراقبتها.

المادة 17 : يتكون المجلس العلمي الذي يرأسه محافظ البحث العلمي والتقني من 14 الى 30 عضوا، يختار الاعضاء من بين الاشخاص الآتية اوصافهم :

ـ الحائزون درجة اكاديمية،
ـ الذين ساهموا في البحث العلمي والتقني،
ـ الذين لهم خبرة في المجال السياسي والعلمي والتقني.

المادة 18 : يعين اعضاء المجلس العلمي لمدة ثلاث (3) سنوات بقرار من الوزير الاول بناء على اقتراح محافظ البحث العلمي والتقني.

المادة 19 : يمكن المجلس العلمي ان يجتمع بحضور نصف اعضائه كل سنة ويستمع الى آراء المستشارين في أي مسألة علمية أو تقنية خاصة.

الباب الثالث
أحكام مختلفة

المادة 20 : تعد اللجنة القطاعية المشتركة للتنسيق والتخطيط والمجلس العلمي نظاميهما الداخليين اللذين يعتمدهما بقرار الوزير الاول.

المادة 21 : تلغى أحكام المرسوم رقم 82 ـ 45 المؤرخ في 23 يناير سنة 1982 المذكور أعلاه، وأحكام المرسوم رقم 82 ـ 372 المؤرخ في 27 نوفمبر سنة 1982 المذكور أعلاه.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

قرارات مؤرخة في 30 محرم واول و3 و4 و18 و19 صفر عام 1404 الموافق 5 و6 و14 و19 و23 و27 نوفمبر سنة 1983، تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983، يرقى السيد عزوز علي احمد الى الدرجة الخامسة من سلسلة المتصرفين، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء من 3 اكتوبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983، يرقى السيد عسكري بن عيسو الى الدرجة التاسعة من سلسلة المتصرفين، الرقم الاستدلالي 525، ابتداء من اول مارس سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983، ...

ملحق رقم (8)

مرسوم رقم 86 ـ 52 مؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 يتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي و التقني .

[illegible] المجلس الوطني للتعليم العالي في البيولوجيا بمقتضى أحكام المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه [illegible]

المادة 2 : يتكون مجلس التوجيه التابع للمعهد الوطني للتعليم العالي في البيولوجيا بتيزي وزو، علاوة على القطاعات المستخدمة الرئيسية من :

– ممثل وزير الفلاحة والصيد البحري،
– ممثل وزير الري والبيئة والغابات،
– ممثل وزير الصحة العمومية،
– ممثل وزير الصناعات الخفيفة.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 86 – 52 مؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 يتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على تقرير وزير التكوين المهني والعمل،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 – 10 و 152 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 78 – 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الأساسي العام للعامل،

– وبمقتضى القانون رقم 81 – 03 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1401 الموافق 21 فبراير سنة 1981 الذي يحدد المدة القانونية للعمل،

– وبمقتضى القانون رقم 81 – 08 المؤرخ في 24 شعبان عام 1401 الموافق 27 يونيو سنة 1981 والمتعلق بالعطل السنوية،

– وبمقتضى القانون رقم 82 – 06 المؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 27 فبراير سنة 1982 والمتعلق بعلاقات العمل الفردية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 77 – 121 المؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 والمتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة مهام البحث التي يقوم بها أعضاء أسلاك المدرسين في التعليم العالي،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 184 المؤرخ في 21 رجب عام 1402 الموافق 15 مايو سنة 1982 والمتعلق بالراحات القانونية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 298 المؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1402 الموافق 4 سبتمبر سنة 1982 والمتعلق بتنظيم التكوين المهني في المؤسسة وتمويله،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 300 المؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1402 الموافق 4 سبتمبر سنة 1982 الذي يحدد شروط توظيف المكونين في المؤسسة وعملهم ومرتباتهم،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 302 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1402 الموافق 11 سبتمبر سنة 1982 والمتعلق بكيفيات تطبيق الأحكام التشريعية الخاصة بعلاقات العمل الفردية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 521 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 والذي يحدد القانون الأساسي لمراكز البحث المنشأة لدى الإدارات المركزية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 159 المؤرخ في

3 شوال عام 1404 الموافق 2 يوليو سنة 1984 والمتضمن انشاء محافظة البحث العلمي والتقني،

– وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الاولى : عملا بالمادة 2 من القانون رقم 78 – 12 المؤرخ في 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسي العام للعامل، يحدد هذا المرسوم الاحكام المطبقة على العمال الذين يمارسون عملهم في قطاع البحث العلمي والتقني.

المادة 2 : يشمل قطاع البحث العلمي والتقني هياكل البحث وهيئاته، المحدثة في اطار المخططات والبرامج الوطنية الخاصة بالبحث العلمي، حسب الشروط والكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به.

المادة 3 : تبين القوانين الاساسية الخاصة بالهيئات المستخدمة، أحكام هذا القانون الاساسي النموذجي المطبقة على عمال البحث الذين يمارسون عملهم في هياكل البحث العلمي والتقني وهيئاته المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه.

المادة 4 : ينقسم عمال البحث العلمي والتقني، في مفهوم هذا المرسوم، الى مستخدمي البحث ومستخدمي الدعم :

– مستخدمو البحث الذين يوظفون حسب الشروط المنصوص عليها في أحكام المواد من 23 الى 27 ادناه مدعوون لشغل مناصب العمل الآتية :

* مدير البحث،
* المشرف على البحث،
* المكلف بالبحث،
* الملحق بالبحث،
* المكلف بالدراسات،

– مستخدمو الدعم من جميع العمال الذين يساعدون على أعمال البحث ولا يزاولون [illegible] العمل المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

يبقى مستخدمو دعم البحث خاضعين [illegible] المطبقة على منصب العمل الذي يشغله كل منهم إلا اذا خالفت ذلك أحكام بنص [illegible] المرسوم.

المادة 5 : يشارك عمال قطاع البحث [illegible] والتقني، في اطار المخطط الوطني للتنمية [illegible] حسب منصب عمله في النشاط الوطني [illegible] بالبحث العلمي والتقني بغية ايجاد الحلول [illegible] والاصلية للمشاكل التي تتولد عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [illegible] والتكنولوجية.

تتمثل مهام عمال البحث على الخصوص [illegible] يأتي :

– المساهمة في إعداد معارف جديدة،

– السعي الى الزيادة في قدرات فهم [illegible] والتقنيات والتحكم فيها،

– المشاركة في حماية التراث [illegible] والتاريخي والرفع من شأنه،

– المشاركة في ضبط مواد جديدة، [illegible] واجهزة، واساليب، ونماذج، وتقنيات، و[illegible] ونظريات أو المشاركة في تحسينها.

المادة 6 : يجب أن تمنح المصالح والهيئات العمومية، في اطار التنظيم المعمول به، أي [illegible] من شأنه أن يسهل عمل الباحث ويشجعه، لا [illegible] تمكينه من الوصول الى ما يحتاج اليه لانجاز [illegible] من إعلام ووثائق.

المادة 7 : يجب على العمال التقيد بالسر [illegible] المهني، طبقا لاحكام المادة 37 من القانون رقم 78 – 12 المؤرخ في 5 غشت سنة 1978 المذكور أعلاه.

[illegible] نشر [illegible] نتائج البحث [illegible] [illegible] حسب نوعية الاعمال [illegible] وطابعها.

المادة 8 : يجب أن تقوم الهيئة المستخدمة، في اطار انجاز مخططات التكوين السنوية والمتعددة السنوات، قصد تحسين كفاءات العمال ومؤهلاتهم وضمان ترقيتهم الاجتماعية والمهنية، على الخصوص بما يأتي :

– ضمان تكوين مستخدمي دعم البحث العلمي والتقني،

– تنظيم أعمال تجديد معلومات مستخدمي البحث العلمي والتقني وتحسين مستواهم.

يجب على العمال أن يتابعوا دروس التكوين والدورات او الاعمال التكوينية التي تنظم لاجلهم.

يمكن الباحث أن يدعى، في الحدود التي تتماشى مع أعماله في البحث، الى المشاركة في أعمال التكوين التي تبرمجها هيئته المستخدمة.

المادة 9 : يمكن أن يرخص للباحث بالمشاركة في ملتقيات او أيام دراسية او مؤتمرات ذات طابع علمي التي لها علاقة بأعماله، سواء عبر التراب الوطني او في الخارج، ويستفيد، لهذا الغرض، مدة أقصاها 20 يوما مدفوعة الاجر في السنة تستعمل حسب الشروط والكيفيات التي تحددها الهيئة المستخدمة.

المادة 10 : يجب على العامل الباحث، في اطار البرنامج الذي تسطره الهيئة المستخدمة وحسب الاجراءات المقررة وبغية ضمان انسجام أعمال البحث وتكاملها مع أعمال التنمية، أن يؤدي فترات عمل لدى مؤسسات وهيئات عمومية.

ويظل العامل الباحث في هذه الوضعية منتميا الى هيئته المستخدمة الاصلية بما في ذلك ما يخص مرتبه.

تحدد كيفيات تنظيم هذه الفترات ومدتها في القوانين الاساسية الخاصة بالهيئات المستخدمة.

المادة 11 : يمكن الباحث أن يدعى طوال حياته المهنية، في اطار البرنامج الذي تسطره الهيئة المستخدمة حسب التنظيم المعمول به والاجراءات المقررة، الى قضاء فترة عمل علمي تتراوح مدتها بين 6 و 24 شهرا، لدى مؤسسات او هيئات اجنبية للبحث ويظل، طوال هذه الفترة، منتميا الى هيئته المستخدمة الاصلية، ويتقاضى الاجر الاساسي وتعويض الخبرة.

يضبط هيكل هيئة البحث كيفيات تنظيم هذه الفترات بعد استشارة المجلس العلمي.

لا تطبق أحكام هذه المادة على الباحثين غير المتفرغين.

المادة 12 : تكون اختراعات الباحث واكتشافاته ملكا للهيئة المستخدمة مع مراعاة أحكام التنظيم المعمول به فيما يتعلق بمبدأ العامل مستفيدا من النتائج.

المادة 13 : يمكن الباحث، في اطار التنظيم الجاري به العمل، أن ينشر نتائج أعماله العلمية، وبهذه الصفة يتمتع بحماية حقوقه كمؤلف.

المادة 14 : يخضع الباحث للتقييم التقني المنتظم الذي تمارسه الاجهزة المحدثة لهذا الغرض، زيادة على كيفيات التقويم الاخرى المقررة في النصوص التنظيمية.

المادة 15 : يخضع مدير البحث واستاذ البحث للتقويم الذي تمارسه هيئة وطنية تبين كيفيات تنظيمها وعملها في نص لاحق.

الباب الثاني
علاقة العمل
الفصل الاول
التوظيف
القسم الاول
أحكام عامة

المادة 16 : يجب أن يشتمل ملف التوظيف على الوثائق الاثباتية الخاصة بالمترشح من حيث حالته المدنية وجنسيته، ومؤهلاته، وخبرته المهنية، وأهليته البدنية والمعنوية، وان اقتضى الامر

الاعمال والدراسات والابحاث ومنشوراته العلمية التكنولوجية التي انجزها.

كما يجب على المترشح ان ينجح في مسابقة أو اختبار توظيف.

يتوج توظيف العامل باعداد الهيئة المستخدمة وثيقة التزام.

المادة 17 : يخضع العامل الموظف لفترة تجريب مدتها شهر واحد (01) على الاقل وستة (06) اشهر على الاكثر.

غير ان فترة التجربة تحدد بتسعة (09) أشهر اذا تعلق الامر بمناصب المسؤولية ومناصب عمل الباحثين. تبين كيفيات تطبيق هذه المادة في القوانين الاساسية الخاصة بالهيئات المستخدمة.

المادة 18 : يمكن احد الطرفين أن ينهي علاقة العمل، خلال فترة التجربة، بما يأتي :

- اشعار مسبق لعمال التأطير والعمال الباحثين مدته خمسة عشر (15) يوما،

- دون اشعار مسبق للعمال الآخرين.

المادة 19 : يجب على الهيئة المستخدمة، عقب انتهاء فترة التجربة عندما تكون هذه الفترة ناجحة، أن تثبت العامل في منصب عمله بمقرر يبين خاصة منصب العمل وتصنيف المنصب والاجر الذي يرتبط به ومكان العمل.

المادة 20 : يمكن العامل في قطاع البحث العلمي والتقني في اطار أحكام المادة 117 من القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في 5 غشت سنة 1978 المذكور أعلاه، أن يستفيد ترقية، اذا توفرت فيه الشروط المطلوبة للالتحاق بمنصب العمل المطلوب شغله.

يتم الالتحاق بمنصب العمل الجديد على أساس مسابقات، أو اختبارات أو امتحانات مهنية تجرى على العمال المسجلين في قائمة التأهيل.

المادة 21 : [illegible] من القانون رقم 78 - 12 [illegible] 1978 المذكور أعلاه، [illegible]

يمكن الهيئة المستخدمة التي يتعذر عليها أن تجد عاملا تتوفر فيه الشروط المطلوبة لشغل منصب شاغر لديها أن تستخدم استثناء، عاملا لاتتوفر فيه شروط الالتحاق بهذا المنصب ولا يجوز أن تتجاوز مدة شغل منصب العمل المذكور ستة (6) أشهر.

لا تنطبق أحكام هذه المادة على مناصب الباحثين.

القسم الثاني

شروط توظيف الباحثين وترقيتهم

المادة 22 : يتم توظيف الباحث على أساس المسابقة، زيادة على الشروط المنصوص عليها في المواد من 23 الى 27 ادناه.

المادة 23 : يمكن أن يوظف في منصب مدير البحث الاشخاص الآتية اوصافهم :

- استاذ التعليم العالي الذي له ست (6) سنوات تجربة في ممارسة مهنته على الاقل تؤكدها اعماله العلمية ومنشوراته.

- حامل شهادة الدرجة الثانية من الدراسات العليا أو شهادة معترف بمعادلتها وله ثماني (8) سنوات تجربة في تخصصه على الاقل، تؤكدها اعماله العلمية ومنشوراته.

- المشرف على البحث الذي قضى اربع (4) سنوات خدمة فعلية على الاقل، وسجل في قائمة التأهيل للالتحاق بمنصب مدير البحث.

المادة 24 : يمكن أن يوظف في منصب المشرف على البحث الاشخاص الآتية اوصافهم :

- حامل شهادة الدرجة الثانية من الدراسات العليا او شهادة معترف بمعادلتها وقضى اربع (4) سنوات تجربة في تخصصه على الاقل تؤكدها اعماله العلمية ومنشوراته.

- المكلف بالبحث الذي قضى اربع (4) سنوات خدمة فعلية على الاقل ومسجل في قائمة التأهيل للالتحاق بمنصب المشرف على البحث.

المادة 25 : يمكن أن يوظف في منصب المكلف بالبحث الاشخاص الآتية اوصافهم :

— حامل شهادة الدرجة الثانية من الدراسات العليا، أو شهادة معترف بمعادلتها،

— حامل شهادة الدرجة الاولى من الدراسات العليا الذي قضى خمس (5) سنوات تجربة فعلية في تخصصه على الاقل تؤكدها اعماله العلمية او التكنولوجية،

— الملحق بالبحث الذي قضى أربع (4) سنوات خدمة فعلية على الاقل وسجل في قائمة التاهيل للالتحاق بمنصب المكلف بالبحث.

المادة 26 : يمكن أن يوظف في منصب الملحق بالبحث الاشخاص الآتية اوصافهم :

— حامل شهادة الدرجة الاولى من الدراسات العليا او شهادة معترف بمعادلتها،

— المترشح الذي تتوفر فيه شروط الالتحاق بالتكوين لنيل الدرجة الاولى من الدراسات العليا، وقضى أربع (4) سنوات تجربة في تخصصه، تؤكدها اعماله العلمية أو التكنولوجية،

— حامل شهادة مهندس الدولة أو شهادة معترف بمعادلتها او قضى ثلاث (3) سنوات تجربة في تخصصه على الاقل تؤكدها اعماله العلمية او التكنولوجية.

— المكلف بالدراسات الذي قضى ثلاث (3) سنوات خدمة فعلية على الاقل وسجل في قائمة [illegible] بمنصب الملحق بالبحث.

المادة 27 : يمكن أن يوظف في منصب المكلف بالدراسات المترشح الذي تتوفر فيه شروط الالتحاق بالتكوين لنيل الدرجة الاولى من الدراسات العليا.

المادة 28 : يحصل تثبيت ملاك العمل اثر فترة التجريب كما يأتي :

— [illegible] مدير البحث والمشرف على البحث بناء على موافقة [illegible] [illegible] في المادة 25 من هذا المرسوم،

— لمناصب المكلف بالبحث، والملحق بالبحث والمكلف بالدراسات بناء على موافقة المجلس العلمي التابع لهيكل البحث او هيئته،

— يعين مدير البحث بقرار من الوزير الوصي على الهيئة المستخدمة،

— يثبت المشرف على البحث، والمكلف بالبحث، والملحق بالبحث، والمكلف بالدراسات بمقرر من الهيئة المستخدمة.

القسم الثالث

الباحثون غير المتفرغين

المادة 29 : يمكن هياكل البحث وهيئاته أن تستعين، في اطار برامجها الخاصة بالبحث، وفي الحدود التي تسمح بها المادة 18 من القانون رقم 82 — 06 المؤرخ في 27 فبراير سنة 1982 المذكور أعلاه بمساعدين يعملون بالتوقيت الجزئي ويدعون «باحثين غير متفرغين».

كما يمكن هياكل البحث وهيئاته أن تستعين بباحثين غير متفرغين من الجزائريين المقيمين في الخارج.

المادة 30 : يتم توظيف الباحثين غير المتفرغين المذكورين في المادة 29 أعلاه، في اطار اتفاقيات تعقد بين الهيئات وتحدد خصوصا شروط عمل الباحثين غير المتفرغين لدى هيكل البحث أو هيئته،

على أنه يمكن هياكل [illegible] أن يوظفا بصفة فردية باحثين غير متفرغين ترخص لهم قانونا هيئتهم الاصلية.

وتحدد بمرسوم كيفيات مكافأة الباحثين غير المتفرغين.

المادة 31 : يستخدم الباحث غير المتفرغ طوال مدة انجاز برنامج البحث الذي وظف من اجله.

تعد الهيئة المستخدمة عقد بحث يحدد [illegible] الخصوص موضوع البحث وجدول [illegible] [illegible] مشاركة [illegible]

[illegible]

المادة 32 : يوظف الباحث غير المتفرغ حسب الشروط، الشهادة والتأهيل وحسب الاجراءات نفسها التي يوظف وفقها العمال الباحثون.

لا يوظف الباحث المتفرغ الا ابتداء من مستوى تأهيل الملحق بالبحث.

الفصل الثاني

الوضعيات وحركات التنقل

المادة 33 : لا يمكن أن يتجاوز العدد الكامل لعمال قطاع البحث العلمي الذين ينتدبون من كل صنف، ماعدا الانتدابات التلقائية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، مايأتي :

- الأصناف من 1 الى 13 : 3 % من العدد الحقيقي لكل صنف،

- الأصناف من 14 الى 20 : 5 % من العدد الحقيقي لكل صنف.

وبالاضافة الى هذا، لا يمكن أن ينتدب العمال الباحثون الا بعد قضائهم خمس (5) سنوات خدمة فعلية في هيكل البحث أو هيئته.

المادة 34 : لا يمكن تجاوز العدد الاقصى من العمال الذين يوضعون في حالة استيداع، ماعدا حالات الاستيداع التلقائية، في كل صنف ما يأتي :

- الأصناف من 1 الى 13 : 3 % من العدد الحقيقي لكل صنف،

- الأصناف من 14 الى 20 : 2 % من العدد الحقيقي لكل صنف.

المادة 35 : [illegible] الاستقالة حسب الشروط [illegible] في المادتين [illegible] من المرسوم رقم [illegible] المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1985 المذكور أعلاه.

الباب الثالث

[illegible]

المادة [illegible] : [illegible] المادة 5 من القانون رقم [illegible]

[illegible]

أعلاه، يمكن أن تخفض مدة العمل الاسبوعية بست (6) ساعات على الاكثر، في مناصب العمل التي تخول هذا الحق.

تضبط الهيئة المستخدمة كيفيات تخفيض مدة العمل القانونية التي تطبق على مختلف المناصب بعد استشارة الجهات المعنية في الهيئة المستخدمة.

المادة 37 : اذا وجب أن تتواصل الخدمة دون انقطاع يأخذ العمال المعنيون راحتهم الاسبوعية بالتناوب حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

اما عمال البحث الذين يعينون في مناصب وأماكن عمل معزولة كما هي محددة في التنظيم المعمول به فان المدة القصوى لدورة العمل الفعلي المتواصل تكون واحدا وعشرين (21) يوما.

ويجب أن يمنح العامل في آخر كل دورة عمل راحة تعويضية قدرها ثلاثة (3) أيام مع زيادة مدة مسافة الطريق.

المادة 38 : عملا بالمادة 18 من القانون رقم 81 – 08 المؤرخ في 27 يونيو سنة 1981 لا يجوز تقسيم العطلة السنوية الى أكثر من [illegible] أقسام على ألا يقل احدها عن خمسة عشر (15) يوما.

المادة 39 : اذا [illegible] العامل بسبب المرض [illegible] عليه أن [illegible] بارسال شهادة طبية [illegible] (48) [illegible] المستخدمة التي يمكنها اذا اقتضى الامر أن [illegible] عليه [illegible] العامل [illegible]

المادة 40 : [illegible] ويجب أن [illegible] بالاحداث العائلية والمقررة في التنظيم المعمول به الى الهيئة المستخدمة [illegible] لا يتجاوز خمسة [illegible] أيام [illegible]

[illegible]

وتمنح مدة مسافة الطريق تبعا لظروف النقل وبعد المكان المقصود ومدة السفر ذهابا وإيابا وفي حدود يومين (2) كاملين.

المادة 41 : يحق لعمال البحث الذين ينتمون الى وضعية الرياضيين الذين يلعبون دورا نشيطا في احدى المنافسات الوطنية أو الدولية التي تنظمها الوزارة المكلفة بالرياضة، ان يحصلوا على غياب خاص مدفوع الاجر مدة المنافسات التي يشارك فيها، مع اضافة مدة مسافة الطريق. ويعد استدعاء السلطة التي تنظم المنافسة وثيقة تبرير الغياب.

المادة 42 : يحق لكل عامل يستدعى لاجتياز امتحانات أن يحصل على غياب خاص مدفوع الاجر تساوي مدته مدة اجراء الامتحان، مع زيادة مدة مسافة الطريق وهذا في حدود يومين (2) كاملين. ويجب أن يرفق طلب التغيب الذي يقدمه العامل بالوثائق الاثباتية.

المادة 43 : يخضع العامل المرخص له بغيابات خاصة مدفوعة الاجر، من أجل متابعة التكوين أو تحسين المستوى المنصوص عليهما في المادة 11 من المرسوم رقم 82 – 302 المؤرخ في 11 سبتمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، لرقابة الهيئة المستخدمة، لاسيما رقابة التسجيل والمواظبة والنتائج.

المادة 44 : يجب على العامل المرخص له بغيابات خاصة غير مدفوعة الاجر أن يقدم طلبه قبل أربع وعشرين (24) ساعة على الاقل مع التاريخ [illegible]

المادة 45 : يجب على العامل أن يبرر غيابه [illegible] في الآجال المنصوص عليها في احكام هذا المرسوم واذا لم يتم ذلك أنذرته الهيئة المستخدمة المعنية بذلك.

يتم الانذار بواسطة رسالة مسجلة مع اشعار بالاستلام. واذا لم يستجب العامل لهذا الانذار بعد ثمان وأربعين (48) ساعة [illegible]

الباب الرابع
الانضباط

المادة 46 : تصنف الاخطاء المهنية حسب الدرجات الآتية :

- أخطاء من الدرجة الاولى،
- أخطاء من الدرجة الثانية،
- أخطاء من الدرجة الثالثة.

تبين الاخطاء المهنية من الدرجة الاولى والثانية والثالثة في القوانين الاساسية الخاصة بالهيئات المستخدمة.

المادة 47 : تصنف العقوبات التي تسلط على العمال تبعا لخطورة الاخطاء المرتكبة في ثلاث درجات :

الدرجة الاولى :

- الانذار الشفوي،
- الانذار الكتابي،
- التوبيخ،
- الايقاف عن العمل من يوم واحد الى ثلاثة أيام.

الدرجة الثانية :

- الايقاف عن العمل من أربعة (4) الى ثمانية (8) أيام.

الدرجة الثالثة :

- التنزيل في الرتبة على صعيد التأديب،
- التسريح مع الاشعار المسبق والتعويض،
- التسريح دون الاشعار المسبق ودون تعويضات.

يمكن أن تقرر القوانين الاساسية الخاصة بالهيئات المستخدمة زيادة على العقوبات المنصوص عليها أعلاه عقوبات أخرى تناسب طبيعة عملها.

تقرر العقوبات المنصوص عليها أعلاه حسب الشروط المحددة في المواد من 73 الى 76 من المرسوم [illegible]

المادة 48 : تتضمن عقوبات الدرجة الاولى السلطة العليا في الهيئة المستخدمة بناء على تقرير المسؤول السلمي المباشر للعامل، حسب الشروط المحددة في المادة 65 من المرسوم رقم 82 ـ 302 المذكور أعلاه.

المادة 49 : يمكن الهيئة المستخدمة أن تقرر ايقاف علاقة العمل اذا تعرض أحد العمال الذين ينتمون اليها لمتابعة جزائية لها صلة بعمله المهني ولا تسمح بابقائه في منصب عمله.

ويمكن أن يصحب مقرر التوقيف طوال ستة (6) أشهر على الاكثر، ابقاء جزء من أجره الاساسي لا يتجاوز ثلاثة أرباع الاجر المذكور.

ولا تسوى وضعية العامل المهنية نهائيا الا اذا انتهت المتابعة الجزائية بقرار قضائي نهائي.

المادة 50 : عملا بالمادة 88 من القانون رقم 78 ـ 12 المؤرخ في 5 غشت سنة 1978 المذكور أعلاه، تعد الهيئة المستخدمة نظامها الداخلي وتصادق عليه بعد استشارة ممثلي العمال.

ويقدم الى الجهات المخولة قصد الموافقة عليه.

الباب الخامس

مناصب العمل والاجور

المادة 51 : تحدد الاجور الاساسية للعمال الخاضعين لهذا القانون الاساسي النموذجي طبقا للاصناف العشرين (20) المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

وتشتمل الاصناف من الصنف الاول (1) الى الصنف التاسع (9) على ثلاثة (3) أقسام ومن الصنف العاشر (10) الى الصنف الثالث عشر (13) على اربعة (4) أقسام ومن الصنف الرابع عشر (14) الى الصنف العشرين (20) على خمسة (5) أقسام.

تحدد الارقام الاستدلالية الوسيطة والاصناف والاقسام طبقا للجدول الآتي :

الأصناف	الأقسام 1	2	3	4	5
01	102	106	110		
02	114	118	122		
03	126	130	134		
04	139	144	149		
05	154	160	166		
06	172	179	185		
07	192	199	205		
08	213	221	228		
09	236	245	253		
10	262	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	290	

فهـــرس (تابع)

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 ـ 72 مؤرخ في 28 رجب عـام 1406 الموافق 8 أبريل سنـة 1986 يتضمن انشــاء محافظة سامية للبحث.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الدستور، لاسيمــا المادتــان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 46 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 والمتضمن انشاء محافظة الطاقات الجديدة،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 82 ـ 215 المـؤرخ في 11 رمضان عام 1402 الموافق 3 يوليو سنة 1982 الذي يحدد اختصاصات محافظة الطاقات الجديدة وتنظيمها وسيرها،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 455 المـؤرخ في 22 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 83 ـ 521 المـؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 الذي يحدد القانون الاساسي لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 84 ـ 159 المـؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنـة 1984 والمتضمن انشاء محافظة البحث العلمي والتقني،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 84 ـ 167 المـؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1404 الموافق 14 يوليو سنـة 1984 الذي يحدد مصالح رئاسة الجمهورية،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تنشأ لدى رئاسة الجمهوريـة محافظة سامية للبحث تخضع لاحكام هذا المرسوم، وتدعى في صلب النص «المحافظة السامية».

الباب الاول
الهدف والصـلاحيات

المادة 2 : تتمثل المهمة العامة للمحافظة السامية في تطبيق السياسة الوطنية للبحث تبعا للقرارات التي تتخذها الحكومة والاولويات التي تحددها، وذلك في اطار توجيهات الميثاق الوطني والاجراءات

المقررة، وبالاتصال مع الهيئة المختصة في رئاسة الجمهورية.

كما تتولى زيادة على ذلك، وطبقا للاطار السالف الذكر، تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الطاقات الجديدة.

المادة 3 : تضطلع المحافظة السامية، في اطار مهمتها العامة المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، في ميدان البحث على الخصوص، بما يأتي :

ـ تبرمج البرامج الوطنية في البحث، وتقترحها بالإتصال مع القطاعات المعنية،

ـ تعد، بالاتصال مع أي قطاع معني، مخططات البحث السنوية والمتعددة السنوات، المطابقة للبرامج المحددة التي تدرج في المخطط الوطني للتنمية،

ـ تنسق وتتابع وتعمل لانسجام تنفيذ مخططات البحث المقررة بالاتصال مع القطاعات المعنية،

ـ تتكفل بتنفيذ برامج البحث ومخططاته عندما تتطلب ذلك طبيعة الميدان وأهميته،

ـ تقوم دوريا تنفيذ برامج البحث ومخططاته المقررة وتقدم تقريرا عن ذلك الى الحكومة حسب الاجراءات المعهودة،

ـ تقترح أي إجراء تنظيمي ومالي من شأنه أن يشجع أعمال البحث ويحسن تنظيمه ويطوره، ويزيد في مردودية الطاقة العلمية والتقنية، لاسيما في مؤسسات التكوين العالي،

ـ تنظم وتنسق وتضبط مقاييس جمع الاعلام العلمي والتقني ومعالجته واستغلاله وتوزيعه،

ـ تطبق، بالاتصال مع القطاعات المعنية، التدابير الخاصة باستيعاب نتائج البحث ومكتسباته، وتقويمها ونشرها، وذلك في اطار التكوين، والاعلام، والابداع، والتعميم.

المادة 4 : تتولى المحافظة السامية، في الاطار المحدد في المادة 2 أعلاه، في ميدان الطاقات الجديدة، على الخصوص، ما يأتي :

ـ تباشر وتطبق وتطور الابحاث العلمية والتقنية اللازمة لانتاج الطاقات الجديدة واستخدامها،

ـ تضمن استثمار المواد الاولية والادوات المرتبطة بالطاقات الجديدة، من خلال تنفيذ أعمال البحث والاستكشاف، والاستغلال، والانتاج، والتحويل، والمعالجة، والتسويق،

ـ تحدث وتضبط أي أسلوب أو تقنية، أو جهاز، أو عتاد، أو مكون لازم لاستخدام الطاقات الجديدة،

ـ تطور وتنسق التطبيقات الطاقية لمختلف موارد الطاقات الجديدة، لاسيما تحقيق ذلك بانجاز الاجهزة الضرورية لانتاج هذه الطاقات أو بالمشاركة في انجازها،

ـ تنتج المشعات النظيرة وتطور تطبيقها

ـ تجمع، وتعالج، وتستغل، وتوزع الاعلام في ميدان الطاقات الجديدة.

المادة 5 : تدرس المحافظة السامية وتقترح المقاييس التقنية ومقاييس الامن التي تتعلق بميدان عملها وتشارك في اعداد أي مشروع نص يرتبط بها، وتساهم بدعمها التقني والعلمي في اتخاذ تدابير كفيلة بحماية الاشخاص والاملاك والبيئة من الاشعاعات الايونية.

المادة 6 : تقوم المحافظة السامية، ان اقتضى الامر بمعية القطاعات المعنية، بأي عمل تكوين أو تحسين مستوى، يستهدف تطوير الطاقة الوطنية في البحث وتنميتها.

كما تتولى، على صعيد هياكلها بالتعاون مع المؤسسات الاخرى تكوين المستخدمين الضروريين لتحقيق الاهداف المسطرة في ميدان الطاقات الجديدة وتجديد معلوماتهم وتحسين مستواهم.

المادة 7 : تسهر المحافظة السامية حسب الاجراءات المقررة، على تطوير متناسق للعلاقات الدولية في مجال البحث.

تتابع المحافظة السامية على الصعيد الدولي، التطور العلمي والتقني والاقتصادي في اطار هدفها قصد تبصير المؤسسات الحكومية في مجال جميع المسائل التي ترتبط بأعمالها، لاسيما في ميدان الطاقات الجديدة.

الباب الثاني
التنظيم والعمل

المادة 8 : تشتمل المحافظة السامية، بالاضافة الى الهياكل المذكورة في هذا المرسوم، على هياكل تنظيمية وميدانية للاضطلاع بالمهام المسندة اليها، ويحدد هذه الهياكل نص لاحق.

المادة 9 : يسير المحافظة السامية محافظ سام يعين بمرسوم.

المادة 10 : يخول المحافظ السامي جميع الصلاحيات الضرورية لاداء مهامه.

ويلتزم بعمليات الايرادات والنفقات وتصفيتها.

ويمكنه أن ينوض امضاءه، تحت مسؤوليته.

المادة 11 : تزود المحافظة السامية بهياكل للبحث تحدث، في اطار التنظيم الجاري به العمل.

كما تزود في ميدان الطاقات الجديدة بمراكز تطوير، ومحطات تجريب، ووحدات تطوير.

المادة 12 : مراكز التطوير ومحطات التجريب الملحقة بالمحافظة السامية مؤسسات ذات طابع علمي وتقني، وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لاحكام المرسوم رقم 83 – 521 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، وللاحكام الخاصة التي ينص عليها مرسوم انشائها.

المادة 13 : تخضع وحدات التطوير لاحكام المرسوم رقم 83 – 455 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 المذكور أعلاه، زيادة على الاحكام المنصوص عليها صراحة في التنظيم الذي يعنيها.

المادة 14 : يساعد المحافظ السامي مجلس للعلم والتكنولوجيا، ويحدد نص لاحق تكوينه وقواعد عمله.

يرأس المحافظ السامي للبحث مجلس العلم والتكنولوجيا.

المادة 15 : يساعد مجلس العلم والتكنولوجيا المحافظ السامي للبحث في مجال تنسيق برامج البحث والتوفيق بينها.

ويمكن المحافظ السامي للبحث، زيادة على ذلك، أن يحيل عليه أية مسألة يرى فائدة في دراسته اياها.

المادة 16 : يصادق مجلس العلم والتكنولوجيا على نظامه الداخلي، وتوافق عليه الهيئة المخولة في رئاسة الجمهورية.

وتدون مداولاته في محاضر تبلغ الحكومة حسب الاجراءات المعهودة.

المادة 17 : تحدث لجان قطاعية و/أو قطاعية مشتركة للتنسيق، تساعد القطاعات المعنية في تنفيذ برامج البحث ومخططاته، التي تسند اليها.

وتحدد في نص لاحق صلاحيات هذه اللجان، وقواعد تنظيمها وعملها.

الباب الثالث
أحكام ختامية

المادة 18 : تنشأ بمرسوم مراكز البحث التي نص على انشائها المرسوم رقم 83 – 521 المؤرخ في 10 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، بعد استشارة المحافظ السامي للبحث.

المادة 19 : يحدث الوزير الوصي بقرار، بعد موافقة المحافظ السامي للبحث، وحدات البحث التي نص على احداثها المرسوم رقم 83 – 455 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 20 : تلغى أحكام المرسومين المذكورين أعلاه، رقم 82 ـ 46 المؤرخ فى 23 يوليو سنة 1982 ورقم 84 ـ 159 المؤرخ فى 7 يوليو سنة 1984.

وتلغى، زيادة على ذلك، فى تاريخ 31 ديسمبر سنة 1986 أحكام المرسوم رقم 82 ـ 215 المؤرخ فى 3 يوليو سنة 1982، المعدل بالمرسوم رقم 84 ـ 276 المؤرخ فى 22 سبتمبر سنة 1984 المذكور أعلاه، كما تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 ـ 73 مؤرخ فى 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 يتضمن الحاق مركز البحث فى الاعلام العلمى والتقنى بالمحافظة السامية للبحث.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 85 ـ 56 المؤرخ فى 24 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 16 مارس سنة 1985 والمتضمن انشاء مركز للبحث فى الاعلام العلمى والتقنى،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 86 ـ 72 المؤرخ فى 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 والمتضمن انشاء المحافظة السامية للبحث،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يلحق مركز البحث فى الاعلام العلمى والتقنى، المنشأ بالمرسوم رقم 85 ـ 56 المؤرخ فى 16 مارس سنة 1985 المذكور أعلاه، بالمحافظة السامية للبحث.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 ـ 74 مؤرخ فى 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 يحدد توازن تمويل ميزانيات القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة وكيفيات ذلك.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الصحة العمومية،

ـ وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 ـ 10 و 152 منه،

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984، لاسيما المادة 12 منه،

ـ وبمقتضى القانون رقم 85 ـ 09 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لاسيما المادتان 124 و 126 منه،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 80 ـ 109 المؤرخ فى 26 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 12 أبريل سنة 1980 والمتضمن تحديد كيفيات الالتزام بدفع الاجور للاطباء والصيادلة وجراحى الاسنان الذين تقتصر مهامهم على العمل بصفة دائمة فى المراكز الطبية الاجتماعية واللجان الطبية والهياكل الاخرى التابعة للمؤسسات الوطنية والمحلية،

ملحق رقم (10)

- قرار وزاري مشترك مورخ في 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يعدّل القرار الوزاري المشترك المورخ في 13 يونيو سنة 1983 والذي يحدّد كيفيات تطبيق المادة 73 من القانون رقم 79ـ 09 المورخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، التي تعفي من الضّرائب الادوات والاجهزة العلمية والتقنية المخبرية والمواد الكيماوية والعناصر الالكترونية المعدّة للتعليم والبحث العلمي لفائدة محافظة الطّاقات الجديدة .

- قرار وزاري مشترك مورخ في 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يتضمن تنظيم أعمال البحث في الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين .

رسم الاشعار بالدفع أو بالتسجيل عند اصدار السند أو ايداعه لرسم يساوي الرسم الذي يطبق على الشكاوى الخاصة بالمرسلات المسجلة.

ويطبق ذلك الرسم أيضا على الشكاوى المودعة بالجزائر والمتعلقة بالحوالات التي أودعتها مؤسسة خارجية باتجاه مؤسسة خارجية أخرى.

المادة 11 : يترتب على طلبات السحب أو تغيير عنوان حوالة أو الغاء تحويل أو عن الثناء أو تغيير مبلغ السند الذي يمثل الرسم المفروض على ارسال ما، دفع رسم يساوي الرسم الذي يطبق على طلب سحب شيء هو موضوع المراسلة (أ) تغيير عنوانه.

اذا كان الطلب يرسل عن طريق البرق فان المرسل يدفع بالاضافة الى ذلك رسم البرقية المطابق.

في حالة طلب رفع مبلغ التسديد المفروض على الارسال، يطبق الرسم النسبي المحدد في المادة 7 على مبلغ التسديد الذي يجب رفعه.

6 - أحكام مختلفة :

المادة 12 : يلغى المرسوم رقم 83 - 66 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1403 الموافق أول يناير سنة 1983 المشار اليه أعلاه.

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

قرارات، مقررات، مناشير

رئاسة الجمهورية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 يونيو سنة 1983 والذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، التي تعفى من الضرائب الادوات والاجهزة العلمية والتقنية المخبرية والمواد الكيماوية والعناصر الالكترونية المعدة للتعليم والبحث العلمي لفائدة محافظة الطاقات الجديدة.

ان الامين العام لرئاسة الجمهورية،

ووزير المالية،

ووزير التعليم العالي،

- بمقتضى القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 12 صفر عام 1400 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة 1980، ولاسيما المادة 73 منه،

- وبمقتضى قانون الرسوم على رقم الاعمال،

- وبمقتضى قانون الجمارك،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 72 المؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 ابريل سنة 1986 والمتضمن انشاء محافظة للبحث،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 يونيو سنة 1983، الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 73 من القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1979 والمتضمن قانون المالية لسنة

1980 الــــذى يعفي من الضرائب بعض الادوات والاجهزة العلمية والتقنية المخبرية، والمـــواد الكيماوية والعناصر الالكترونية المعدة للتعليم والبحث العلمي لفائدة محافظة الطاقات الجديدة،

يقررون ما يلي :

المادة الوحيدة : تعدل أحكام المادتين 1 و 3 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 13 يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«المادة الاولى : طبقا للمادة 73 من القانون رقم 79 – 09 المؤرخ فى 31 ديسمبر سنة 1979 المتضمن قانون المالية لسنة 1980، يطبق الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسم الوحيد الاجمالى عند الانتاج على الادوات والاجهزة العلمية والتجهيزات العلميــة والتقنية المخبرية، والمواد الكيماوية والعناصـر الالكترونية التى ترفق قائمتها بهذا القرار متى كانت مخصصة للتعليم والبحث العلمى ومتابعـة من المحافظة السامية للبحث وكــذلك من المراكز والمحطات والوحدات والمؤسسات التابعة للمحافظة السامية للبحث».

«المادة 3 : يكلف المدير العام للجمارك ومدير الدراسات والتشريع الجبائى فى وزارة المالية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القــرار الذى ينشر فى الجــريدة الرسميــة للجمهــورية الجزائريــة الديمقراطية الشعبية».

حرر بالجزائر فى 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986.

الامين العام لرئاسة الجمهورية
مولود حمروش

وزير التعليم العــالى
رحين عبد الحق برارحى

وزير المالية
عبد العزيز خــلاف

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يتضمن تنظيم أعمــال البحث فى الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين.

ان الامين العام لرئاسة الجمهورية،

ووزير التعليم العالى،

ووزير المالية،

– بمقتضى المرسوم رقم 83 – 455 المؤرخ فى 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمى والتقنى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 521 المؤرخ فى 3 ذى الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 والذى يحدد القانون الاساسى لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القـانون الاساسى النمـوذجى للمعهد الوطنى للتعليم العالى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 544 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانــون الاســاسى النمــوذجى للجامعة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 122 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 والذى يحدد صلاحيات وزير التعليم العالى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 201 المؤرخ فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 الذى يعدل ويتمم المادة 2 من المرسوم رقم 81 – 245 المؤرخ فى 5 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن القانون الأساسى النموذجى للمدرسة العليــا للاساتذة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 59 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النمـوذجى لعمـال

1980 الـذى يعفي من الضرائب بعض الادوات والاجهزة العلمية والتقنية المخبرية، والمـواد الكيماوية والعناصر الالكترونية المعدة للتعليم والبحث العلمى لفائدة محافظة الطاقات الجديدة،

يقررون ما يلى :

المادة الوحيدة : تعدل أحكام المادتين 1 و 3 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 13 يونيو سنة 1983 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«المادة الاولى : طبقا للمادة 73 من القانون رقم 79 – 09 المؤرخ فى 31 ديسمبر سنة 1979 المتضمن قانون المالية لسنة 1980، يطبق الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسم الوحيد الاجمالى عند الانتاج على الادوات والاجهزة العلمية والتجهيزات العلميـة والتقنية المخبرية، والمواد الكيماوية والعناصـر الالكترونية لتى ترفق قائمتها بهذا القرار متى كانت مخصصة للتعليم والبحث العلمى ومتابعـة من المحافظة السامية للبحث وكـذلك من المراكز والمحطات والوحدات والمؤسسات التابعة للمحافظة السامية للبحث».

«المادة 3 : يكلف المدير العام للجمارك ومدير الدراسات والتشريع الجبائى فى وزارة المالية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القـرار الذى ينشر فى الجـريدة الرسميـة للجمهـورية الجزائريـة الديمقراطية الشعبية».

حرر بالجزائر فى 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986.

الامين العام لرئاسة الجمهورية	وزير التعليم العـالى
مولود حمروش	رحين عبد الحق برارحى

وزير المالية
عبد العزيز خـلاف

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986 يتضمن تنظيم أعمال البحث فى الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين.

ان الامين العام لرئاسة الجمهورية،

ووزير التعليم العالى،

ووزير المالية،

– بمقتضى المرسوم رقم 83 – 455 المؤرخ فى 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمى والتقنى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 521 المؤرخ فى 3 ذى الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 والذى يحدد القانون الاساسى لمراكز البحث المحدثة لدى الادارات المركزية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 543 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القـانون الاساسى النمـوذجى للمعهد الوطنى للتعليم العالى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 544 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانـون الاسـاسى النمـوذجى للجامعة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 122 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 والذى يحدد صلاحيات وزير التعليم العالى،

– وبمقتضى المرسوم رقم 84 – 201 المؤرخ فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 الذى يعدل ويتمم المادة 2 من المرسوم رقم 81 – 245 المؤرخ فى 5 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن القانـون الاساسى النموذجى للمدرسـة العليـا للاساتذة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 59 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النمـوذجى لعمـال

المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 243 المؤرخ في 16 محرم عام 1406 الموافق أول أكتوبر سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 72 المؤرخ في 28 رجب عام 1406 الموافق 8 أبريل سنة 1986 والمتضمن انشاء محافظة سامية للبحث،

يقررون ما يأتي :

المادة الاولى : يبين هذا القرار الاحكام المتعلقة بتنظيم أعمال البحث تطبيقا للنصوص التي تخضع لها الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين.

المادة 2 : تنظم أعمال البحث داخل الاقسام التربوية في المعاهد الجامعية ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين اذا توفر لها ما يأتي :

- فرقة أو فرق بحث تستجيب مؤهلاتها للمتطلبات العلمية التي يقتضيها البرنامج أو البرامج المطلوب التكفل بها،

- الوسائل والتجهيزات العلمية الضرورية لانجازها، يطلق على هذه الاقسام اسم الاقسام التربوية والبحث.

المادة 3 : يتكون الكيان العلمي والتكنولوجي الاساسي لفرقة البحث، كما هو منصوص عليه في المادة 2 أعلاه، من مستخدمين مدرسين يساهمون في انجاز مشاريع بحث مصادق عليها حسب الشروط المحددة في المادة 4 أدناه، ومن مستخدمين باحثين ومستخدمين مساندين وداعمين يتكونون من مخابر و/أو ورشات.

المادة 4 : تعرض مشاريع البحث التي تعدها فرق البحث في اطار البرامج المسطرة على الوزارة الوصية والمحافظة السامية للبحث اللتين تتحققان من مدى مطابقتها لاهداف المخطط الوطني للبحث وتوافق عليها.

المادة 5 : اذا تطلبت نوعية برامج البحث واهميتها المصادق عليها حسب الشروط المحددة في المادة 4 أعلاه نمط تنظيم يخالف النمط المنصوص عليه في المادة 2 من هذا القرار، للتكفل بها وانجازها، فانه يمكن القيام باحداث قسم للبحث.

تحدث أقسام البحث بقرارات من الوزير الوصي بعد موافقة المحافظة السامية للبحث عليها.

المادة 6 : يمكن القيام لدى الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم والتكوين العاليين، في اطار أحكام المرسوم رقم 83 - 455 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 بانشاء وحدات بحث اذا احتاج انجاز برنامج للبحث يكتسي طابعا متعدد الاختصاصات ويندرج في ميدان أو ميادين تحظى بالاولوية الى تدخل فرق بحث تتكون من متخصصين ينتمون الى جامعتين أو عدة جامعات، معهدين أو عدة معاهد، مؤسستين للتعليم والتكوين العاليين أو عدة مؤسسات منها، معهدين من جامعة واحدة أو من عدة معاهد، مؤسستين للتعليم العالي أو عدة مؤسسات، ومتعاملين اقتصاديين وهيئات بحث عمومية.

تحدث وحدات البحث بقرار من الوزير الوصي بعد موافقة المحافظة السامية للبحث.

المادة 7 : تحدث لجنة علمية وتقنية لدى كل من القسم التربوي والبحث وقسم البحث لمساعدة هيئة التقييم في المعهد الجامعي، والمعهد الوطني للتعليم العالي، ومؤسسة التعليم العالي أو المعهد الوطني للتكوين العالي.

المادة 8 : تضم اللجنة العلمية والتقنية رئيس القسم، رئيسا وجميع مسؤولي فرق البحث الملحقين بالقسم التربوي والبحث وبقسم البحث.

تعد اللجنة في كل مرحلة من مراحل التقييم تقريرا تمهيديا وترسله الى هيئة التقييم المعنية، ثم ترسله هذه الاخيرة مصحوبا بملاحظاتها الى الوزارة الوصية.

المادة 9 : يتعين على كل باحث أو أستاذ باحث ان يوقع على بروتوكول بحث مؤشر عليه قانونا من الآمر بالصرف لدى الهيكل المعني.

يجدد البروتوكول سنويا الهيئة المكلفة بالتقييم بعد موافقة اللجنة العلمية والتقنية في القسم التربوي والبحث وفي قسم البحث.

يرفق بروتوكول البحث النموذجي بهذا القرار.

المادة 10 : تسجل الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشاريع البحث في ميزانيات الجامعة أو المعهد أو مؤسسة التعليم والتكوين العاليين.

كما توزع هذه الاعتمادات والايرادات المطلوب تحقيقها في اطار أشغال البحث فضلا عن ذلك، في جدول تقديري يلحق بميزانية المؤسسة المرتبط بها.

المادة 11 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 ربيع الأول عام 1407 الموافق 29 نوفمبر سنة 1986.

الامين العام لرئاسة الجمهورية
مولود حمروش

وزير التعليم العالي
رفيق عبد الحق براهمي

وزير المالية
عبد العزيز خلاف

الملحق

البروتوكول النموذجي للدراسات والبحث

أولا : ميدان البحث.

ثانيا : موضوع الاشغال (المحور - البحث - الموضوع).

ثالثا : حالة الوضعية في الميدان (المرجع البيبليوغرافي - براءات أصلية النموذج - الانجاز في طور البحث أو على المستوى الصناعي الخ . . .)

رابعا : الاهداف المنشودة (علمية تكنولوجية اقتصادية - تكوينية او غيرها . . .).

خامسا : المنهجية المتبعة.

سادسا : صلات هذه الاشغال مع أعمال أخرى في البحث الانتاجي.

سابعا : المشاركة في مختلف أعمال الهياكل.

ثامنا : كيفيات التقييم والمتابعة.

تاسعا : اثر هذه الاشغال على ميادين النشاط الاخرى.

عاشرا : تقويم نتائج البحث.

حادي عشر : الوسائل المطلوب استخدامها لانجاز الاشغال (منشآت، تجهيزات، معدات، مواد الخ . . .)

ثاني عشر : الوسائل البشرية (مستخدمون موجودون يوظفون أو يكونون).

ثالث عشر : الوسائل المالية اللازمة لتنفيذ الاشغال في كل سنة مالية.

رابع عشر : مخطط تنفيذ هذه الاشغال في كل سنة مالية.

خامس عشر : مبادلات مع هياكل ومخابر أخرى.

وزارة الفلاحة والصيد البحري

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 24 يناير سنة 1987 يحدد نسبة الاقتطاعات التي ينبغي أن تقتطع من الرهان المشترك ويعين المستفيدين منها.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية، ووزير الفلاحة والصيد البحري، ووزير الشبيبة والرياضة،